بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
كلية الآداب / اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

عنوان الرسالة:

نظرية المعنى في كتاب سيبويه

إعداد الطالب
عماد زاهي ذيب نعامنة

إشراف الأستاذ الدكتور
محمد كاظم جاسم البكاء

١٩٩٩م

نظرية المعنى في كتاب سيبويه

إعداد الطالب

عماد زاهي ذيب نعامنة

بكالوريوس في اللغة العربية وآدابها – جامعة اليرموك – ١٩٩١م

دبلوم عام في التربية – جامعة مؤتة – ١٩٩٥م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة مؤتة،

تخصص نحو وصرف

لجنة المناقشة:

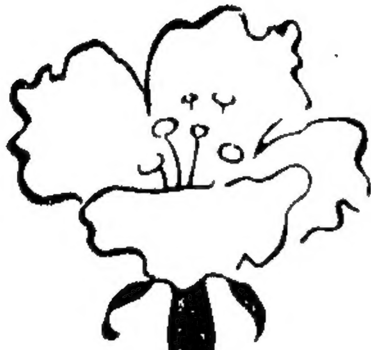
١- الأستاذ الدكتور محمد كاظم البكاء .... مشرفاً ورئيساً

٢- الدكتور يحيى عبابنة .... عضواً.

٣- الدكتور عبدالقادر مرعي الخليل .... عضواً.

تاريخ تقديم الرسالة: ٨ / ٨ / ١٩٩٩م.

تاريخ مناقشة الرسالة: ٢٥ / ٨ / ١٩٩٩م.



الإهـــداء

إلى ذي العقل المدبر ....
ونبع العطاء المنهمر ... أبي العزيز ...
إلى صاحبة القلب الكبير...
وصانعة الأمل العريض ... أمي الحبيبة.

إلى إخواني وأخواتي كافة ... ولا سيما: علاء... و ... أريج...
إلى كل من له عَلَيَّ أيادٍ بيضاء...
إليهم جميعاً... أهدي هذا المؤلَّف ... عربون محبة ووفاء... وثمرة طيبة من غراس جهدهم الدؤوب...

عماد زاهي نعامنة

د

شكر وتقدير

"لا يسعني في هذا المقام وقد أنعم الله عز وجلّ عليّ الفراغ من تحبير هذه الرسالة إلاّ أن أتقدّم بالشكر الجزيل وخالص التقدير إلى الأستاذ الدكتور محمّد كاظم البكّاء الذي رحّب بالإشراف على هذه الرسالة، فبعث في نفسي العزيمة والأمل، إذ تولاني بالرّعاية والتشجيع منذ أن كانت هذه الرسالة فكرة في المهد حتى استوت على سوقها، فلم يألُ من جهده شيئاً؛ إذ سخّر عُصارة فكره، وخلاصة علمه الثرّ لخدمة البحث والباحث، في زمن شحّ فيه العلماء وعزّ الكُرماء، ولو أنّي أعلم علم اليقين أن بحراً من الكلمات لا يوفيه جزءاً من حقه، لما توانيت عن ذا قيد أنملة... فجزاك الله أبا أسامة خير الجزاء... وأدامك للعلم أهلاً ولطلاّبه سنداً.

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى عضويِ المناقشة: الدكتور يحيى عبابنة، والدكتور عبدالقادر مرعي الخليل، لتفضُّلهما بقبول مناقشة الرسالة، وتحمل عناء قراءتها وتدبّرها، من أجل تقويم ما اعوجّ منها، وتعزيز ما استقام... نفعني الله بملاحظاتها وتوجيهاتهما السديدة... فلهما كلّ الشكر والعرفان.

كما أزجي خالص شكري وعرفاني إلى كلّ منْ قدّم لي يد العون والمساعدة، فسهر معي الليل الطويل مشجعاً ومؤنساً... وأخصّ بالذكر أخي الوفيّ علاء زاهي نعامنة... فله مني كلّ الشكر، وأطيب الأماني بدوام التوفيق...

إنّه سميع مجيب

عماد زاهي ذيب نعامنة

"إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يُستحسن. ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

العماد الأصفهاني

فهرس المحتويات

ملخص الرسالة بالعربية

نظرية المعنى في كتاب سيبويه

تهدف هذه الرسالة إلى الكشف عن دور المعنى في الفكر النحوي العربي من خلال كتاب سيبويه، الذي يمثل خلاصة الفكر النحوي للرعيل الأول من النحاة العرب، والأصل تتبعه الفروع.

تسلك الرسالة المنهج الوصفي التفسيري، حيث شرعت في استقراء جميع نصوص الكتاب المتعلقة بنظرية المعنى، فوضعت خطة البحث التي لم يتخلف عنها نص واحد، مما يشير إلى استقامة المنهج الذي سلكته في دراسة هذه النظرية لدى سيبويه.

تتألف الرسالة من تمهيد لتحديد المعنى ودراسته، وفصلين يتكون كل منهما من مبحثين، على الوجه الآتي:

- **الفصل الأول**: أهمية المعنى في الإعراب وتأدية الكلام: وقد درست فيه المعنى المعجمي والمعنى الدلالي، ودورهما في التوجيه النحوي، إضافة إلى تبادل المعاني النحوية بين أنواع الكلام، وكذلك الخواص التحليلية لها، ومدى العلاقة بين العمل النحوي والمعنى، ثم عرضت علاقة المعنى بالأداء الصوتي للمنثور والمنظوم.
- **الفصل الثاني**: أهمية المعنى في تقويم الأساليب: عرضت فيه المعايير التي حكم بها سيبويه، والنحاة من بعده، على وجوه تأليف التراكيب والأساليب من حيث الصحة والخطأ، وكذلك من حيث تفاوتها في مستوى الجودة.

توصلت إلى عدة نتائج مهمة، أبرزها:

- شرع سيبويه منهجا واضحا للنحاة من بعده في تطبيق نظرية المعنى.
- يعد ما كشف عنه سيبويه من أسس ومنطلقات ذا أهمية بالغة لدى العلماء المحدثين، أمثال: تشومسكي وغيره.
- لم يهمل سيبويه المعنى في بناء نظرية العمل النحوي.
- لم يكتف سيبويه في دراسته النحو بالمعاني النحوية فقط، بل تجاوزها إلى إطار المعنى الدلالي وما تؤديه معطيات الموقف السياقي في إبراز ذلك المعنى.
- أقام سيبويه علاقة وثيقة بين المعنى والأداء الصوتي للكلام والشعر.
- اهتم سيبويه بالمعنى فجعله موجها الدرس النحوي، وفيصلا في الحكم على التراكيب والأساليب من حيث الصواب والخطأ، ومن حيث الجودة.

المقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين حمداً يليق بجميل نعمائه، وجزيل عطائه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبدالله خير البريّة، ومعلم البشريّة، وعلى آله الأخيار، وصحبه الأبرار، ومن والاه بإحسان إلى يوم الدين، أمّا بعد،

فلا شكَّ أن كتاب سيبويه يُعدُّ عمدة الدرس النحوي، فهو أول كتاب وصل إلينا في علم العربيَّة، مُمَثِّلاً خلاصة الفكر النّحوي للرعيل الأول من النحاة العرب، دراسةً وشرحاً وتعليقاً، فهو معين من العلم لا ينضب، وقد حمدت الله أيّما حمد أن قيض لي أن أكون واحداً من هؤلاء الدارسين، فوسمت رسالتي هذه بـ "نظرية المعنى من خلال كتاب سيبويه".

تهدف هذه الرسالة إلى الكشف عن دور المعنى في الفكر النحوي العربي، وقد نهجت في ذلك منهجاً وصفياً، مؤثراً التحليل والتعليل حيث يستدعي الموضوع، فشرعت في استقراء جميع النصوص في الكتاب ذات العلاقة بنظرية المعنى، ووضعت لها خطة البحث التي لم يتخلّف عنها نصٌ واحد، ممّا يدلُ على استقامة المنهج الذي سلكته في دراسة هذه النظرية لدى سيبويه.

لعلَّ أهمّ ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع هو الافادة من كتاب سيبويه، وافتقار مكتبتنا العربيَّة -على حد علمي- إلى دراسة المعنى في الكتاب نفسه، رغم كثرة الدراسات في المعنى التي بنيت على الكتاب، إضافة إلى أهمية المعنى في دراسة النحو ووعيه.

وما من عمل إلا وتكتنفه صعوبات، وإن ما واجهني منها يتمثل في صعوبة القراءة في الكتاب، ولا أصعب من القراءة في ما هو مخطوط، وقد أعدتُ النظر في الكتاب كثيراً، فهو الكتاب الذي يقول فيه المبرّد لمن أراد قراءته "هل ركبت البحر؟ تعظيماً واستعظاماً له"، إلا أنَّ رعاية الله تعالى والعزيمة الأكيدة، وعلم شيخي الثَّر، هيّأ لي أنْ أقرأ كتاب سيبويه، وأتدبّر ماجاء فيه، وأفيد منه في دراستي اللاحقة، إن شاء الله.

رأيت أن تكون هذه الرسالة في تمهيد جعلته مدخلاً لتحديد المعنى ودراسته، ومدى علاقته بالإعراب، وبيان أهمية المعنى لدى العلماء العرب. وفصلين تنتظمها أربعة مباحث، فخاتمة أجملتُ فيها ما آل إليه البحث.

جاء **الفصل الأول** موسوماً بـ "أهمية المعنى في الإعراب وتأدية الكلام"، ويقع في مبحثين:

- **المبحث الأول: المعنى والإعراب، ويقع في فرعين:**
- **الفرع الأول** - معاني الكلام: تناولت فيه المعنى المعجمي والمعنى الدلالي، ودورهما في التوجيه النّحوي.
- **الفرع الثاني** - المعاني النحوية: درست فيه المعنى النحوي، كما تناولت فيه تبادل المعاني النحوية بين أنواع الكلم، وكذلك الخواص التحليلية للكلم، والأبواب النحويّة، ثمّ عرضت مسألة العمل النحوي وعلاقتها بالمعنى، وما لها من قوة في ظهور الأثر الإعرابي.

- **المبحث الثاني: المعنى والأداء الصوتي، ويقع في فرعين:**
- **الفرع الأول:** الأداء الصوتي للكلام، تحدثت فيه عن علاقة المعنى بالأداء الصوتي من جهة تغليب أحدهما على الآخر، مبيّناً ذلك من خلال ظاهرة الحمل على الجوار، وظاهرة التنوين، التي تبدو فيهما علاقة الصوت بالمعنى؛ ذلك أن العلامة الإعرابية تمثل نقطة التقاء المستويين: الصوتي والنحوي.
- **الفرع الثاني:** الأداء الصوتي للمنظوم، ناقشت فيه مسألة الضرورة الشعرية لدى سيبويه، فأوجزتُ ما ذكره من التصرُّف في الشعر، مما له صلة محكمة بنظرية المعنى، كالترخُّص في العلامة الإعرابية، والرتبة، والمطابقة، متجاوزاً العوارض الصوتية التي ليست بذي علاقة بالمعنى، كالإشباع، وتقصير الحركات، وغيرها.

أمّا **الفصل الثاني** فموسوم بـ "أهمية المعنى في تقويم الأساليب"، ويقع في مبحثين، هما:

- **المبحث الأول:** مستوى الصواب والخطأ: وقد عرضت فيه المعايير التي حكم بها سيبويه على صواب تأليف التراكيب والأساليب العربيّة، وعدمه، وقد استند في ذلك إلى المعنى بمختلف أنواعه، ومن ثمّ التواؤم وسنن العرب في كلامها.

- **المبحث الثاني**: مستوى الجودة: تناولت فيه دراسة التراكيب والأساليب العربيّة ووجوه تأليفها، مما اتّسم منها بالصّواب، من حيث تفاوتها في مستوى الصحة والاستقامة، فثمة الجيد والأجود والضعيف والرديء والقبيح والكثير والقليل والنادر في الاستعمال، وما ماثل ذلك في تقويم ما ذكره سيبويه من وجوه تأليف الكلام ونظمه، وربط الجودة بأحكامها المختلفة بالفصاحة.

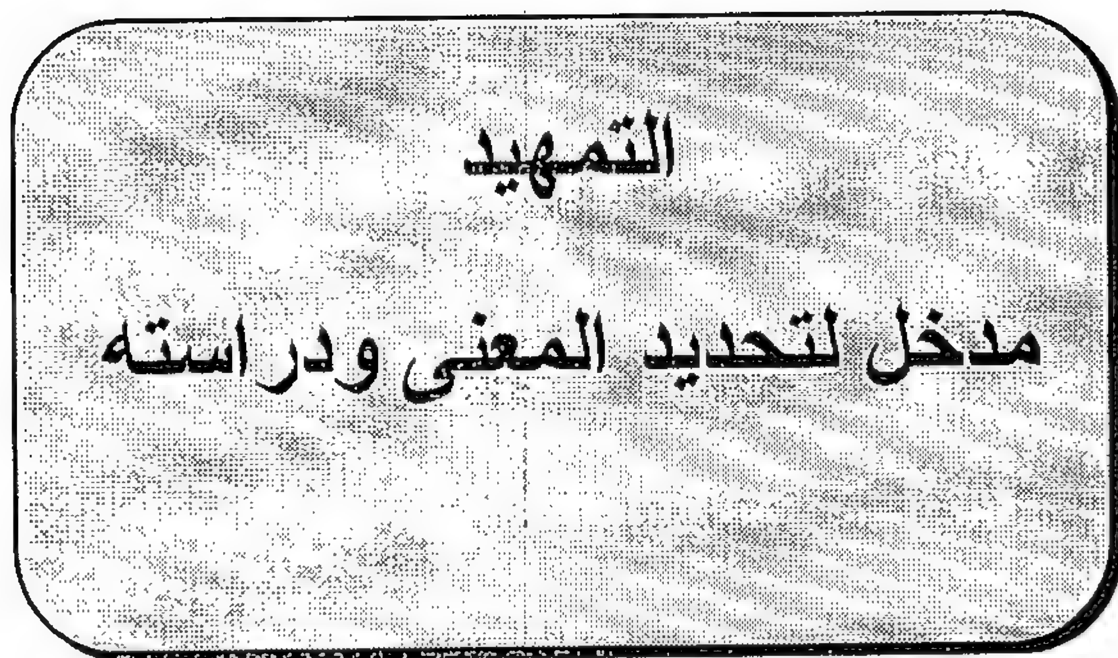
وأجد لزاماً على نفسي، ههنا، أن أزجي خالص شكري للفاضل الأستاذ الدكتور محمد كاظم جاسم البكاء، الذي تولى هذه الرسالة بالإشراف عليها، وتعهّدها بالرعاية، فجزاه الله خيراً بمقدار ما فيها من صواب.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى عضوي المناقشة الفاضلين: الدكتور يحيى عبابنة، والدكتور عبدالقادر مرعي الخليل، اللذين رحّبا بمناقشتها، وتحمّلا عناء تدبّرها، وإنني على يقين بأني سأفيد من ملاحظاتهما القيمة وتوجيهاتهم السديدة.

وبعد، فهذا جهدي المتواضع بين أيديكم، وكلّي أمل أن يحظى بالقبول والترحاب، فإن أصبت فبفضل من الله ومنّة، وإنْ كانت الأخرى -لا سمح الله- فتلك طبيعة البشر، إذ الكمال لله، وحسبي أني اجتهدت وبحثت، "ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها".

والله ولي التوفيق

عماد زاهي نعامنة



التمهيد

مدخل لتحديد المعنى ودراسته

يشكل المعنى جانباً مهماً من جوانب اللُّغة، بل لا وجودَ للغة بدون معنى، فبه يتمّ التعبير والتواصل، وهو قوام كل كلام، وما اللُّغة إلا "معنىً موضوع في صوت"[١].

كثيراً ما تستخدم كلمتا "معنى" و "دلالة" على أنهما مترادفتان، ولا سيّما حينما يكون المعنى مقصوراً على الألفاظ المفردة، فقد جعل الدكتور مختار "علم الدلالة" مُسمًّى لمؤلَّفه على اعتبار "أنّ الموضوع الأساسي لهذا العلم هو المعنى"[٢]، كما عنوَن الدكتور إبراهيم أنيس أحد مؤلّفاته بـ "دلالة الألفاظ" جاعلاً موضوعه المعنى؛ لذا فقد ترددت في كتب اللغويين المتأخِّرين مُسَمّيَات من مثل: "علم الدلالة" و "علم المعنى"، و "المفردات ودلالتها" أو بتعريب المصطلح "علم السيمانتك"، إلا أنّ مفهوم المعنى أعمّ وأشمل من مفهوم الدلالة؛ ذلك أنه يمكن أنْ يكون المعنى للفظ، كما يمكن أن يكون للجملة أي أنه ليس مُقتصراً على الألفاظ فحسب[٣].

يُعَدُّ المعنى نقطة التقاء لكثير من العلوم: كالفلسفة، وعلم النفس وعلم الأنثروبولوجيا وعلم المنطق، وعلم الأصول، وغيرها من العلوم، إضافة إلى علم اللُّغة[٤].

إنّ أي دراسة لغويّة، ليس في الفصحى فحسب، بل في كلّ لغة من لغات العالم، لا بُدّ أنْ يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى، وكيفيّة ارتباطه بمختلف أشكال التعبير[٥].

قام الدرس النّحويّ على أساسٍ من المعنى الذي شكّل نظرية قائمة بذاتها، تتسم بما تتّسم به النظريات العلمية الحديثة؛ ذلك أنّها تتصدّى لدراسة العلاقات القائمة في صور التركيب اللغوي، وتفسّر تلك العلاقات، على سَمْت النظريات اللغوية، حتى غدا من الصعوبة بمكان أن نفصل بين المعنى والدرس النحويّ، بل -ربما- كان ذا ضرباً من المستحيل، "وحتّى لو كان هناك قدْر من الاتفاق ضئيل حول وجود نوع من التميُّز والانفصال بين هاتين العمليتين النفسيتين، فإنّ ذلك ليس بكافٍ؛ لكي نفترض أنّ إدراك أيّ قول، أو فهمه يتوقّف على التحليل النحوي الكامل دون التحليل الدلاليّ"[٦].

---

١ - علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، ص٥.

٢ - السابق، الصفحة ذاتها.

٣ - علم اللغة، جون لاينز، ترجمة، د. صفاء خلوصي، ص٣٠٢.

٤ - علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، ص١٥-١٦.

٥ - اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسّان، ص٩.

٦ - نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق د. حلمي خليل، ص٢٢٥.

لذا لم تَفت النحاة الأوائل حقيقة ارتباط النحو العربي بتحديد المعنى أكثر من ارتباطها بضبط المبنى، على اعتبار أنّ العلامة الإعرابية قرينة بارزة من القرائن المعنويّة، إذْ جعلوا الخطوة الأولى في وضع النحو مرتبطة بخطأ في الإعراب جرى على لسان طفلة، حيث تروي لنا المصادر، فيما يُروى في وضع النّحو، أنّ ابنة أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) "قالت له -ذات يوم-: "يا بهْ ما أشدُّ الحرِّ، فقال لها: الرمضاء في الهاجرة يا بُنيَّة... فقالت له: لم أسألك عن هذا، وإنّما تعجّبت من شدّة الحرّ. فقال لها: قولي -إذن- ما أشدَّ الحرَّ! ثمّ قال: إنا لله، فسدت ألسنة أولادنا، وهمَّ أن يضع كتاباً يجمع فيه أصول العربيّة..."[1]، مما يُظهر صلة المعنى بالإعراب أو تأدية الكلام.

فالإعراب – لغةً-: مصدر أعراب، ونقول: أعرب عما في نفسه: أي أبان وأظهر فهو الإبانة عن المعنى والكشف عنه، ومنه قول المصطفى -صلى الله عليه وسلم-: "الثيّب يُعرِب عنها لسانُها"، أي يبين ويفصح[2].

وسمّيت الجمعة بالعروبة، وذلك لبيان أمرها وظهور فضلها على بقية أيام الأسبوع، ويُقال: عربت الفرس، إذا أزالت ما علا حافرها من أتربة وحصىً وغير ذلك؛ حتى ينجلي أمره وتبين حقيقته[3].

ومنها أيضاً: التحسين، والتكلُّم من غير لحن، والإجادة، وغير ذلك من المعاني اللغوية التي تدور في فلك الإبانة والظهور والإفصاح[4].

والإعراب في اصطلاح النحاة، يدور في فلك ربطه بالمعنى، فـ "هو الفارقُ بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعْرَف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجُّب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من توكيد"[5].

---

١ – الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، ص٨٩.

٢ – تاج العروس، الزبيدي، مادة (عرب)، ولسان العرب، لابن منظور مادة (عرب)، وانظر: الخصائص لابن جني، ٣٦/١، وشرح الكافية للاستراباذي، ٢٤/١.

٣ – الخصائص، ٣٦/١.

٤ – أسرار العربية، لأبي بركات الأنباري، ١٨-١٩، وانظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي، ١٣٩/١.

٥ – الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ص٧٧.

وهو -في حدّ ابن جني-: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيد أباه، وشكر سعيد أبوه، علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لانبهم أحدهما من الآخر"[١].

وعرّفه الإمام محمد بن عبدالله الزركشي، أنه "يبين المعنى، وهو الذي يميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين"[٢]، وخير ما ذهب إليه الزركشي جعله الإعراب فرعاً للمعنى، إذ يرى أنّ أول واجب على المعرب هو "أن يفهم معنى ما يريد أن يُعْرِبه مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى"[٣]، ويقصد بالمعنى ههنا المعنى المعجمي والمعنى الدلالي.

ومما يدلُّ على العلاقة الوطيدة بين المعنى والإعراب وتأدية الكلام قول عبدالقاهر الجرجاني: "إذا كان قد عُلِمَ أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كافية فيها حتى يكون هو المستخرج لها"[٤]، فهو الذي يكشف عن المعاني والأغراض الكامنة في الكلام؛ لذا جعله الجرجاني معياراً ومقياساً يميز الكلام سمينَه من غثِّه، وصحيحَه من سقيمه.

ويفيد السيوطي بضرورة الأخذ بصحّة المعنى إذا ما ناقض الإعراب المعنى، بحيث يدلُّ كلٌّ منهما على معنىً يُغاير الآخر، فيقول: "قد يتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد بأن يوجد في الكلام أنّ المعنى يدعو إلى أمر، والإعراب يمنع منه، والتمسّك به صحّة المعنى، ويُؤوَّل لصحة المعنى الإعرابُ"[٥].

كما ربط الكوفيون الإعراب بالمعنى، يبدو ذلك واضحاً فيما أورده الزبيدي عن أبي العباس، حيث "قال أبو العباس أحمد بن يحيى: العرب تخرج على اللفظ دون المعاني، ولا يُفسد الإعراب المعنى، فإذا كان الإعراب يُفسد المعنى، فليس من كلام العرب. وإنّما صحّ قول الفراء؛ لأنه أعمل النحو والعربية على كلام العرب، فقال: كل مسألة وافق إعرابها

---

١ - الخصائص، ١/٣٥.
٢ - البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق. د. محمد أبو الفضل ابراهيم، ١/٣٠٢.
٣ - السابق، الصفحة ذاتها.
٤ - دلائل الإعجاز، الجرجاني، ٢٣.
٥ - الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ١/١٨٢.

معناها، ومعناها إعرابها فهو الصحيح... ولم يوجد في كلام العرب، ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطبَّق للإعراب، والإعراب مطبَّق للمعنى"[١].

وتتمثّل نظرتهم إلى العلاقة الوثيقة بين المعنى والإعراب -أيضاً- من خلال ما دار بين شيخهم الكسائي وأبي يوسف القاضي، عندما اجتمعا عند الرَّشيد، فأخذ أبو يوسف يذمّ النّحو ويسخر منه، فقال له الكسائي، وقد أراد أن يعلم فضل النحو: ما تقول في رجلٍ قال لرجل: أنا قاتلُ غُلامك، وقال له الآخر: أنا قاتلٌ غلامك، أيُّهما كنت تأخذ به؟ قال أبو يوسف: آخذهما جميعاً. فقال له الرشيد: أخطأت، وكان له علمٌ بالعربيَّة، فاستحيا، وقال: كيف ذلك؟ قال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتل غُلامِك، بالإضافة؛ لأنه فعلٌ ماضٍ. وأمّا الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك، بالنّصب، فلا يُؤخذ به؛ لأنه مستقبل لم يكن بعد، كما قال الله عز وجل[٢]: "**ولا تَقُولَنَّ لِشَيءٍ إنّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدَاً إلاّ أنْ يَشَاءَ اللّهُ**"، فلولا أنّ التنوين مستقبل ما جاز فيه غدا"[٣].

كما يتبدّى ذلك من خلال الفتوى التي استفتى بها القاضي الكسائيّ، حينما كتب إليه هارون الرشيد ذات ليلة، يسأله عن حكم الطلاق في قول الشاعر:

فإنْ ترفُقي يا هندُ، فالرفقُ أيمنٌ
وإنْ تَخْرَقي، يا هند، فالخرقُ أشأمُ
فأنتِ طلاقٌ، والطلاقُ عزيمةٌ
ثلاثاً، ومَنْ يَخْرَقْ أعقُّ وأظلَمُ
فبيني بها أنْ كنتِ غيرَ رفيقةٍ
فما لامرئٍ بعد الثلاث مُقَدَّمُ

فـ (ثلاثاً) في البيت الثاني تُنشد بالرفع والنصب، فما كان من أبي يوسف إلا أن انطلق إلى الكسائي، فأجاب: أمّا مَنْ أنشدَ البيت بالرُّفع فقد طلقها واحدةً، وأنبأها أنّ الطلاق لا يكون إلا بثلاث، وأمّا مَنْ أنشده بالنصب فقد طلقها وأبانها؛ لأنّه قال لها: أنت طالق ثلاثاً"[٤].

---

١ - طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تحقيق: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، ص ١٣١.

٢ - الآيتان، (٢٣) و (٢٤)، من سورة الكهف.

٣ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ٢٢٣/٣، وانظر: معجم الأدباء، ١٧٧/١٣.

٤ - الأشباه والنظائر، ٥٤/٣، وانظر: خزانة الأدب، البغدادي، ٤٥٩/٣، وانظر: شرح أبيات معنى اللبيب، البغدادي، تحقيق عبدالعزيز رباح، وأحمد الدقاق، ٣٢٤/١-٣٢٦.

وثمّة مواطن كثيرة في (معاني القرآن) للفراء، تدلّ على الآصرة القوية بين الأعـراب والمعنى[١].

فالإعراب يؤدي دوراً بارزاً في الإبانة عن المعنى، وهذا هو الأصل في الإعـــراب؛ فكثير من الجمل إذا كانت غفلاً من الإعراب احتملت معاني كثيرة، فإن أعربت بان معناهـــا، كما أنه يكسب العربيّة غناء ودقة في التعبير ويمنحها سعة في التعبير أيضاً[٢].

يُطلَق المعنى لدى القُدماء ويُراد به عدّة أنواع، فحيناً يُراد به المعنى المعجمي، وحيناً آخر يُراد به المعنى النّحوي (أو المعنى الوظيفي أو الوظائف النحوية كما تسمى حديثاً)، وحيناً آخر يراد به المعنى الدلالي، وقد اشار الدكتور تمام حسّان إلى مثل ذلك، حيث يقول: "ويطلق المعنى في الدرس اللغوي والنّحوي، ويُراد به ثلاثة أمور: الأول– المعنى المعجمي. والثاني– المعنى الاجتماعي أو معنى المقام (المعنى الدلالي). والثالث– المعنى الوظيفي (النحـــوي)"[٣]، على أنّ الإمام عبدالقاهر الجرجاني قد سبقه في هذا المضمار، فالمعنى اللغوي عنده هو: مـــا يُعبّر به القائلون من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أنْ يعلموهم ما في نفوسهم، ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم، وهو حسن الدلالة وتمامها فيمـــا كانت له دلالة، فالمعنى عند عبدالقاهر الجرجاني يُبنى على ثلاثة أسس، هي[٤]:

أولاً: **المعنى المعجمي:** ويُقصد به معنى المفردة، كما وردت في معاجم اللُّغـــة، وتتضمـــن غير معنى.

ثانياً: **المعنى النّحوي:** ويراد به: طرق التعليق بين الكلام وربطها بعضها ببعض، ويقصد به معاني البنية الشكلية، أي تلك المعاني التي تحمل نماذج من الترتيب واختيار الأقســـام الشكلية في مقابل المعاني المعجمية، وقد أطلق الدكتور تمام حسّان على هذا المعنـــى اسم المعنى الوظيفي، وقصد به أنّ لكل كلمة في السياق وظيفة معينة، وتأتي وظيفتـــها هذه من صيغتها ووضعها، لا من دلالتها على مفهومها اللغوي، فيقول: "إنّ جميع مـــا نسميه بالمعاني النحويّة هو وظائف للمباني التي يتكوّن منها المبنى الأكبر للسياق"[٥].

---

١ – معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد نجاتي، ومحمد النجار، ١/٧٦، ١/٣٠٢ وغيرها.

٢ – معاني النحو. د. فاضل السامرائي، ١/٣٣-٣٩.

٣ – اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص ٢٨-٢٩.

٤ – دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، ص٤٣ وما بعدها.

٥ – اللغة العربية معناها ومبناها، ص٧٩.

ثالثاً: المعنى الدلالي، وهو المعنى الذي يتأتى من مجموع المعنيين: المعجمي والنحوي، علاوة على معطيات الموقف السّياقي.

لذا فإنه من الضروري لمن يريد رصد أبعاد نظرية المعنى في الدرس النّحوي، وأهميته في تأدية الكلام، والوقوف على إشكالية المبنى والمعنى- "من الضروري العودة إلى "الكتاب" كتاب سيبويه. لقد جرت العادة في اعتبار هذا الكتاب كتاباً في النّحو، وهذا صحيح، ولكن لا "النَّحو" كما نفهمه نحن اليوم وكما هو معروف في اللغات الأجنبية بوصفه مجموع القواعد التي تُمكّن من اتّبعها من نطق لغة ما وكتابتها بصورة صحيحة، كلاّ. إنّ النّحو العربي كما نقرؤه في مرجعه الأول: "الكتاب" ليس مجرّد قواعد لتعليم النطق السليم والكتابة الصحيحة باللغة العربيَّة، بل هو أكثر من ذلك "قوانين" للفكر داخل هذه اللُّغة، وبعبارة بعض النّحاة القدماء: "النحو منطق العربيَّة". وهذا ما كان يعيه سائر البيانيين؛ إذْ كانوا يعتبرون كتاب سيبويه كتاباً في "علم العربيَّة"، كتاباً يُمكّن من استوعبه من الإمساك بمفاصل العلوم البيانيَّة كلها بما في ذلك الفقه. يذكر أبو اسحاق الشاطبي أنّ الجرمي الفقيه قال: "أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس من كتاب سيبويه"، ثمّ يشرح الشاطبي السر في ذلك، فيقول: "وكتاب سيبويه يُتعلَّم منه النظر والتفتيش. والمراد بذلك أنّ سيبويه، وإنْ تكلّم في النّحو فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تَصَرُّفها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب ونحو ذلك، بل هو يُبيِّن في كل باب ما يليق به، حتى أنّه احتوى على علم المعاني والبيان، ووجوه تَصَرُّفات الألفاظ في المعاني"[1].

تناول سيبويه أنواع المعاني كافّة، ففسَّرها، وكأنّه يقوم بعملٍ معجميٍّ دلالي، يظهر ذلك في أثناء تناوله الأفعال والأسماء على حدٍّ سواء، فنحن نرى سيبويه متتبعاً لكلِّ كلمة من جهتين: جهة شكلها الصياغي، وجهة معناها في الكلام العربي، متمثّلاً في نظره توفُّر انعقاد الشكل بالمعنى، أو تحسين بناء الشكل الذي يحتوي على بناء المعنى[2]، فلم يقف سيبويه عند حدود الشكل في تناوله الظواهر اللغويَّة بل عوّل على المعنى مُعَوَّلاً كبيراً، وتبعه في ذلك النحاة، حتى غدا التفاتهم إلى المعنى "ملحظاً ثابتاً يَفْزَعون إليه ويصدرون عنه في التفسير

---

١ - الموافقات في أصول الشريعة، أبو اسحق إبراهيم موسى الشاطبي، ١١٦/٤، وانظر ذلك في: بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، د.محمد الجابري، ٤٤-٤٥.

٢ - ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب، مشروع قراءة في النظريات النحويّة العربية، د. المنصف عاشور، حوليات الجامعة التونسية، ع٣٠، ١٩٨٩، ص١٧٩.

النّحويّ، وخاصةً إذا تخلّف التفسير على المستوى النحوي الخالص"[١]، ومن ثـمّ لـم يكـن الدرس النّحوي في كتاب سيبويه قائماً على أساس شكلانّي بحت؛ إذْ إنه لا يفصل فيـه بيـن التركيب والمعنى، ومن ثمّ فهو يرى ضرورة اتّساق المكـوّن الـتركيبي الشـكلي والمكـوّن الدلالي؛ لتتحقّق الوظيفة الإبلاغيّة للغة العربيّة[٢].

فالكتاب، إذنْ، يمثل النظرة الأولى في النّحو العربي، فـي مفهومـه الشـامل للنحـو والمعنى، فليس النّحو العربي إعراب مفردات فحسب، أو فلسفة عوامل نحويّـة كمـا زعـم البعض، بل نحن أمام نظرية نحويّة متكاملة، مكوّناتها العلاقات النحويّة والمعنويّة والصوتيـة الصّرفيّة، أي إنها نظرية تقوم على اعتبار النّحو دراسة شاملة تنطلق من الكلام والتكيب إلـى المعنى والشكل الصوتّي الصّرفي، وهكذا يبدو لنا تفكير سيبويه ممثلاً للنظرية النحويّة الأولـى في علم العربيّة، وهي نظرية تعكس عبقرية صاحبها، وقد نهج فيها منهجاً قويماً قائمـاً علـى أساس التركيب والتحليل[٣].

حظي المعنى عند علماء الغرب بمكانة لا تقل شأناً عن اهتمام علماء العربيّـة، وإنْ كان اهتمامهم به حديث العهد، حيث يحمل أواسط القرن التاسع عشر أولّيات ظهور هذا العلـم، إذْ أسهم فيه العالم ماكس مولر (Max Muller) بمؤلّفين الأول منهما عام ١٨٦٢م بعنوان (The Science of Language)، والآخر عام ١٨٨٧م، بعنوان (The Science of Thought)[٤]، وفـي سنة ١٩٢٣م يطالعنا العالمان ريتشاردز وأوغدن (I. A. Richards, C. Z. Ogden) بكتابـهما معنى المعنى (The Meaning of Meaning)، قدّما في الفصل التاسع منه سـتة عشـر تعريفـاً لمفهوم (المعنى)، ناهيك عن التعريفات الفرعيّة، ومن الملاحظ عليها، أنها تقوم على اسـاس رياضي "آلي"، ترجع إلى عناصر أربعة: القصد والقيمة والمدلـول عليـه، والانفعـال أو العاطفة[٥].

---

١ - نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، ص٧٣.

٢ - ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب، د. المنصف عاشور، ص١٨١.

٣ - السابق، ص ص ١٨٣-١٨٧.

٤ - الدلالة اللغوية عند العرب، د. عبدالكريم مجاهد، ص١٢؛ وانظر: منهج البحث بين الـتراث وعلـم اللغـة الحديث. د. علي زوين، ص ٨٤، وص ١٧٣، وانظر: عرض كتاب (معنى المعنى) لريتضشاردز وأوغـدن، بقلم د. ناصف الجنابي. مجلة آفاق عربية، ع٣، ١٩٨٤، ص ، وانظر: اللغة العربية معناها ومبناهـا، د. تمام حسان. ص ٢٤-٢٥.

٥ - علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. د.محمود السعران، ص٢٩٤.

وخلاصة القول أنّ علماء الغرب لم يهتموا بالدراسات المتعلّقة بالمعنى إلا منذ أواخر الخمسينات من هذا القرن، فقد كان قبل ذلك متأثراً بالمنهج اللغوي القائم على نظريات علم النفس السلوكي، ورائده الأمريكي بلومفيلد (Bloomfield)[١].

ولم يبدأ علم اللُّغة الحديث العناية بالمعنى إلا على يد (هاريس) أستاذ (تشومسكي) الذي يرى أنّ المعنى هو الذي يحاول المتكلم والسامع والمحلل اللغوي الوصول إليه، فهو وثيق الصّلة بالتركيب اللغويّ، ولا سبيل إلى التغاضي عنه[٢].

ومن الإنصاف "أنْ نقول بهذا الصّدد أنّ المناهج الحديثة في تحليل اللغات، وإنْ كانت قد بلغت شأناً كبيراً؛ لاعتمادها الكثير من الحقائق العلمية، إلا أنّها قد تقلّ قيمة عن المناهج التي وضعها الخليل وسيبويه"[٣]، ذلك أن سيبويه قد اعتمد في دراسته اللُّغة منهجاً دقيقاً يعتمد التركيب والتحليل معاً، الأمر الذي "هيأ لصاحب الكتاب جادة الصواب في دراسة اللُّغة من القرن الثاني الهجري، وفي دراسة الغربيين اليوم نجد أنصار (المدرسة الوصفية التشكيلية) يبدأون تحليلهم من الصوت مروراً بالنظام الصّرفي فالنّحوي وصولاً إلى المعاني، وهو تحليل شكلي يستبعد المعاني من التحليل اللغوي، ثمّ يوجه (تشومسكي) الأنظار إلى دراسة المعنى، وأصبحت له مدرسة لغويّة توصّلت إلى مجموعة من القواعد في التحليل اللغوي، فقولك: (الأولاد يلعبون الكرة)، يُحَلّل إلى: اسم مذكر جمع، وفعل مضارع لجمع الغائب، واسم مفرد، وأخيراً يكتشف (فلسور) أن العلاقات التي ينبغي أن تعتمد في التحليل اللغوي هي علاقات معنويّة لا نحويَّة، فإن كان ذلك ما توصلوا إليه، ووقفوا عنده، فهم لا يزالون على الخطأ في منهجهم؛ فليست العلاقات المعنويَّة بمستقلة عن العلاقات النحويَّة، فهي معان تمثل قصد المتكلم، ويُعبّر عنها بالعلاقات النحويَّة فهي معاني الكلام نفسها، فالحال النّحوي يُعَبِّر عن جواب قولك: كيف فعلته؟ وإنما النصب فيه؛ لأنه وقع فيه الأمر، قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمر، فانتصب؛ لأنه موضوع فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبراً"[٤]. وهكذا يساوي المعنى النّحوي معاني الكلام"[٥].

---

[١] - أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، د. نايف خرما، ص ١٠٩-١١١. وانظر: علم الدلالة. د. أحمد مختار عمر، ص٢٤ وما بعدها.

[٢] - في نحو اللغة وتراكيبها. د. خليل عمايرة، ص٥٠.

[٣] - مدخل إلى علم اللسانيات الحديث، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية. د. عبدالرحمن الحاج صالح. مجلة اللسانيات. الجزائر، معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، ع٤، ١٩٧٣. ص ص ٤٣-٤٤.

[٤]- الكتاب، ٣٧٠/١.

[٥] - نظرية النّحو العربي في كتاب سيبويه وإسهامها في علم اللغة العام. د. محمد كاظم البكاء. مجلة آداب الرافدين، الموصل، العراق، ع٢٣، ١٩٩٢، ص ص ١٢٦-١٢٧.

الفصل الأول

أهمية المعنى في الإعراب وتأدية الكلام

ويقع في مبحثين:

المبحث الأول: المعنى والإعراب

المبحث الثاني: المعنى والأداء الصوّتي

المبحث الأول

المعنـــى والإعـــراب

ويقع في فرعين:

الفرع الأول: معاني الكلام

(ويضم المعنى المعجمي والمعنى الدلالي)

الفرع الثاني: المعاني النحويَّة

(ويضم المعنى النَّحويّ ومسألة العمل النَّحويّ)

الفرع الأول

معـــانـــي الكـــلام

(ويضم المعنى المعجمي والمعنى الدلالي)

المعنى المعجميّ

المعنى المعجمي ركيزة أساسية لأي دلالة تركيبيّة، وهو الأساس في بنـــاء النظـــم أو التعليق في الكلام، فلا نظمَ ولا ترتيب دون فهم المعنى المعجمي، يقول العلاّمـــة عبدالقـــاهر الجرجاني: "لا نشكُّ في أنّه لا حال للفظة مع صاحبتها تُعتبَر، إذا أنت عزلتَ دلالتها جانبـــاً، وأي مساغ للشكِّ في أنَّ الألفاظ لا تستحقّ من حيث هي ألفاظ أنْ تنتظم على وجه دون وجـــه، ولو فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ التي هي لغات دلالتها لَمَا كان شيء منها أحقّ بالتقديم من شيء، ولا يُتَصَوَّر أن يجب فيها ترتيب ونظم، ولو حفَّظْتَ صبياً شَطْرَ العين أو الجمهرة من غير أنْ تفسِّر له شيئاً منه، وأخذته بأنْ يضبط صور الألفاظ وهيئتها، ويؤديهـــا كمـــا يـــؤدي أصوات الطيور – لرأيته، ولا يخطر له ببال أنّ من شأنه أنْ يؤخِّر لفظاً ويُقدِّم آخر، بل لكان حاله حالَ مَن يرمي بالحصى ويعد الجوز[١]"، ثمّ يقول: "ولا يُتصَوَّر أنّ تعرف للفظ موضعـــاً من غير أنْ تعرف معناه، ولا أن تتوخَّى في الألفاظ، من حيث هي ألفاظ، ترتيبـــاً ونظمـــاً، وأنّك تتوخّى الترتيب في المعاني، وتُعمِل الفكْرَ هناك، فإذا تمَّ لك ذلك اتبعتها الألفاظ، وقَفَوْتَ بها آثارها"[٢]، وهذا يدلُّ على أنّ "اللفظ تبعٌ للمعنى في النّظم، وأنّ الكلم تترتب فـــي النظـــم؛ بسبب معانيها في النفس، وأنّها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداءَ حروف لَمَـــا وقع في ضمير، ولا هَجَسَ في خاطر، أنْ يجب فيها ترتيب ونظم، وأنْ يُجْعَلَ لهـــا أمكنـــةٌ ومنازل، وأنْ يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك"[٣].

فعبد القاهر الجرجاني يجعل المعنى المعجمي دعامة لاستقامة النظم والتعليق في الكلم التي حرص عليها أيَّما حرص، حتى عُدَّ صاحب نظرية النظم، فهو لم يُغفـــل دور المعنـــى المعجمي في بناء هذه النظريّة، حيث يقول: "واعلمْ أني لستُ أقول: إنَّ الفكْر لا يتعلّق بمعـــاني الكلم المفردة أصلاً، ولكنّني أقول: إنّه لا يتعلّق بها مجرّدةً من معاني النّحو ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتّى معه تقدير معاني النّحو وتوخِّيها فيها كالذي أريتك"[٤]، فـــ "أمر النظم في أنّه ليس شيئاً غير توخِّي معاني النّحو فيما بين الكلم، وأنّك ترتِّب المعاني أولاً في نفسك، ثـــمّ تحـــذو

١ – دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، ص٤١.

٢ – السابق، ص ٤٤.

٣ – السابق، ص ٤٥.

٤ – السابق، ص ٣١٤.

على ترتيبها الألفاظ في نطقك، وأنّا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني لم يُتصَوَّر أنْ يجب فيها نظم وترتيب في غاية القوة والظهور"[١].

إنّ ما أوردناه سالفاً ليؤكِّد أنّ المعنى النّحويّ يتوقّف على فَهْم المعنى المعجمي؛ إذْ لا يُتصَوَّر أنْ يقوم نظم أو تعليق أو علاقات تركيبيّة بين ألفاظ لا دلالة لها.

لذلك فإنّه لا يمكن إدراك المعنى النّحوي إلا بعد فَهْمنا المعنى المعجمي، فلا بُدَّ أن نعي أولاً المعنى المعجمي؛ لأنّه هو الذي يُحدِّد لنا المعنى النحويّ؛ ذلك أنّ اللُّغة ليست قوالب شكليّة مجرّدة يُصَبُّ فيها أي كلام فيستقيم لنا المعنى النّحوي أو الإعراب، بل اللُّغة ذات وظيفة اجتماعية، الغرض منها الفهم والإفهام[٢]. ومن المعروف أنّه إذا غمض معنى كلمات أيّ جملة، كان ذلك أدعى إلى الإلغاز والتّعمية في الإعراب[٣]، فهيهات أنْ تتأتّى معرفة المعنى النّحويّ لكلمة ما في الجملة إذا جهلنا المعنى المعجمي لها، من ثَمّ قال النحاة قديماً: الإعراب فرع المعنى، قاصدين المعنى المعجمي والدلالي الذي يستند إليه الإعراب، ولا يتَهيّأ إلا بمعرفته؛ ولهذا السبب كان النّحاة يوصون تلاميذهم بعدم إعراب أي كلام قبل معرفة معنى كل مفردة معجمياً تمام المعرفة؛ لأن غاية المعرب من وراء معرفته معنى مفردات الكلام هي التعرُّف إلى علاقات كلّ مفردة بغيرها من المفردات[٤]. فكان لزاماً على النّحويّ عدم إغفال جانب المعنى المعجمي، والجري وراء ظاهرة الإعراب فحسب؛ لأنّ المعاني النّحويّة ليست علاقاتٍ ظاهريةً بين الألفاظ، بل هي دلائل تُعيِّن الوظائف النّحويّة للألفاظ في سياق الكلام[٥].

بات من الواضح أنّ "الإعراب فرع المعنى المعجميّ والدّلالي"[٦]؛ وهذا نخالف به الدكتور تمام حسّان في ما ذهب إليه من أنّ المقصود بقول العرب قديماً (الإعراب فرع المعنى) هو المعنى الوظيفي (النّحويّ)، وليس المعنى المعجمي ولا المعنى الدلالي، ومن ثَمّ كانوا في منتهى الصواب في القاعدة، وفي منتهى الخطأ في التطبيق، وأنّه يمكن إدراك المعنى النّحويّ للكلام دون الالتفات إلى معناه المعجمي أو الدلالي، وأنّه من السهل أنْ نُعرب

---

١ - دلائل الإعجاز، ص٣٤٩.

٢ - ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، د. أحمد ياقوت، ص ٨٠، وص ص ٨٢-٨٣.

٣ - المزهر في علوم اللغة، السيوطي، ج٥٨٦/١ وما بعدها.

٤ - المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ٢٩٣/٣-٢٩٤.

٥ - الرّماني النّحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. مازن المبارك، ص ص ٢٤٩.

٦ - منهج كتاب سيبويه في التقويم النّحوي، ص٢٢٣.

نصاً هُرائياً لا معنى له[١]؛ وبناءً على ذلك خالف عبد القاهر الجرجاني –والنحاة– بقوله: "والواقع أنّه –أي النظم– ترتيبٌ بين الأبواب في نظرنا، وهو ما نخالفُ فيه عبدالقاهر، على أنّ هذا العَلاّمة قد فطن إلى ضرورة التّماسُك السياقي على أي حال كشرط من شروط البلاغة، وجعله مبنيّاً على المعنى، وواضحٌ أنَّ هذا المعنى ليس معجمياً ولا دلالياً، وإنْ قصَد به عبدُ القاهر ذلك، وإنّما هو معنى وظيفيّ يدور حول وظيفة الباب في السياق"[٢].

ومما يُذكَرُ –في هذا المقام أن الدكتور تمام حسان قد تراجع عمّا ذهب إليه سابقاً، وذلك في مُؤلَّفه (الأصول) في أثناء حديثه عن مسألة التوارد المعجمي لدى تشومسكي، معترفاً أنَّ التوارد المعجمي بالطريقة التي أوردها يعين على إدخال التوارد إلى قواعد النَّحو من أوسع الأبواب، ويلقي ضوءاً كاشفاً على قول النحاة العرب (الإعراب فرع المعنى)، مشيراً بذلك إلى التوارد المعجمي لدى النحاة العرب[٣]. ولا يخلو من نظر إقرار الدكتور تمام حسّان بالتفات نُحاة العربيّة إلى مسألة التوارد المعجمي (أي ترتيب المعاني المعجمية) في دراسة النَّحو، من خلال تَناوُل تشومسكي تلك المسألة، على الرغم من أنَّ عبدالقاهر الجرجاني –الذي جعله د. تمام محور مؤلَّفه اللُّغة العربيّة، معناها ومبناها –قد تناولها –غير مرة– بشكل جَليّ، كقوله: "... ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظُها في النّطق، بل أن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، وكيف يُتَصَوَّر أن يقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق بعد أن ثبت أنه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض..."[٤].

لذلك فقد عوَّل النحاة العرب على المعنى المعجمي أو الدلالي تعويلاً كبيراً، "ويمثّل التفاتهم إلى المعنى عامةً، والمستوى الدلالي خاصةً، ملحظاً ثابتاً يفزَعون إليه ويصدرون عنه في التفسير النَّحويّ، وخاصةً إذا تخلّف التفسير على المستوى النَّحويّ الخالص"[٥].

---

[١] – مناهج البحث في اللغة، ص ص ٢٢٦–٢٢٨، وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص ١٨٢–١٨٤، وص ١٨٨. والقرائن المعنوية في النحو العربي (رسالة دكتوراة غير منشورة) إعداد عبد الجبار توامة، جامعة الجزائر، ١٩٩٤ – ١٩٩٥، ص٣٥٨ – ٣٧٢.

[٢] – مناهج البحث في اللغة، ص ٢٣٨.

[٣] – الأصول، د. تمام حسّان، ص ص ٣٣٦–٣٣٨.

[٤] – دلائل الإعجاز، ص ص ٤٠–٤١، وانظر: علم اللغة بين القديم والحديث، ص ص ١٨١–١٨٢.

[٥] – نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، ص ٧٣.

ولنا في ما تركه النحاة العرب من تراث ضخم في ميدان النّحو، خير دليل في إبـراز العلاقة الوطيدة بين المعنى المعجمي والمعنى النَّحويّ، إمامهم في ذلك سيبويه وشيوخه، حيث يمثل كتاب سيبويه خلاصة الفكر النَّحويّ للرعيل الأول من النحاة العرب.

تنبّه سيبويه على ضرورة إدراك المعنى المعجمي للفظ في أثناء التحليل النَّحويّ لأبواب الكتاب؛ إيماناً منه بضرورة اندماج الدرس النَّحوي مع المعنى المعجمي؛ إذْ إنَّ الوقوف على دلالة اللفظ يرتبط -بلا شك ارتباطاً وثيقاً بالوظائف النَّحويَّة، فالفعل (دعا) إذا كـان بمعنى (سمَّى) تَعَدَّى إلى مفعولين، في حين إذا دلَّ على الدُّعاء اكتفى بمفعول واحد فقط، حيث يقول سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإنْ شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول. وذلك قولك... وسميته زيداً، وكنيت زيداً أبا عبدالله، ودعوته زيداً، إذا أردت دعوته التي تجري مجـرى سـميته، وإنْ عنيـت الدعاء إلى أمر لم يُجاوز مفعولاً واحداً"[١].

ومثله الفعل (رأى)، إذْ يحمل معنيين: الرؤية البصرية الحسية، والرؤية القلبية، أي العلم الباطني، ويقابل كلَّ معنىً معجمي معنىً نحويٌّ، فعلى معنى الإبصار الحِسِّي، يتعـدى الفعل (رأى) إلى مفعول واحد فقط، في حين يتعدّى إلى مفعولين اثنين، علـى معنـى العلـم الضمني، ويتّضح هذا عندما يربط سيبويه المعنيين بالسياق الخارجي الذي يتمثّل في موقـف المتكلم في حال كونه أعمى، فيقول: "وإنْ قلت: رأيتُ، فأردتَ رؤيـة العيـن، أو وجـدتُ فأردتَ وجدان الضالة، فهو بمنزلة: ضربتُ، ولكنّك إنما تريد بوجدت علمتُ، وبرأيت ذلـك أيضاً. ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول: رأيتُ زيداً الصالح"[٢].

ومنه الفعل (علم) إنْ كان بمعنى (عرف)، فهو يتعَدَّى إلى مفعول واحد فقط، يقـول سيبويه: "وقد يكون (علمتُ) بمنزلة (عرفت) لا تريد إلا علم الأول. فمن ذلك قوله تعـالى[٣]: **"ولقد عَلِمْتُمُ الَّذِيْنَ اعْتَدواْ مِنكُمْ في السَّبْتِ"**، وقال سبحانه[٤]: **"وآخرينَ مِنْ دُونِهِم لاْ تَعْلَمُونَهُم اللّهُ يَعْلَمُهُم"**، فهي ههنا بمنزلة (عرفت) كما كانتْ (رأيتُ) على وجهين[٥]".

---

١ – الكتاب، ٣٧/١.

٢ – السابق، ٤٠/١، وانظر: ٢٣٧/١ و ٣١٤/٢و ٣٦٧/٢و ٣٦٨/٢، و ٣٩٠/٢ و ١١٩/٣.

٣ – الآية (٦٥) من سورة البقرة.

٤ – الآية (٦٠) من سورة الأنفال.

٥ – الكتاب، ٤٠/١.

ويقول في موطن آخر[1]: "... أعملت "علمتُ" كما تُعمل (عرفت) و (رأيتُ). وذلك قولك: قد علمتُ زيداً خيراً منك، كما قال تعالى جدّه: "**ولَقَدْ عَلِمتُم الذين اعتَدَوا منكم في السبت**"، وكما قال جلّ ثناؤه: "**لا تعلمونهم الله يعلمهم**"، كقولك: لا تعرفونهم اللهُ يعرفهم. وقال سبحانه[2]: "**والله يعلمُ المُفسِدَ مِنَ المُصلِحِ**".

ومنه الفعل (تقول) إذا سبقه استفهام، وكان مضارعاً مسنداً إلى ضمير المخاطب فإنه يتعدى إلى مفعولين، بمعنى (تظنّ)، "وذلك قولك متى تقول زيداً منطلقاً؟، وأتقول عمراً ذاهباً؟، وأكلَّ يوم تقول عمراً منطلقاً... قال الكميت:

أجُهّالاً تقولُ بني لُؤَيٍ   لَعَمْرُ أبيك أم مُتجاهلينا

وقال عمر بن أبي ربيعة:

أما الرحيلُ فَدون بعد غدٍ   فمتى تقول الدار تجمعنا

وإنْ شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية. وزعم أبو الخطاب –وسألته عنه غير مرةٍ– أنّ أناساً من العرب يوثق بعربيتهم، وهم بنو سُلَيم يجعلون باب (قلت) أجمع مثل ظننت[3]"، ويقول: "واطردت الأفعال في (آية) أطّراد الأسماء في: أتقول، إذا قلت: أتقول زيداً منطلقاً، شُبِّهت بـ (تظنّ)[4]".

ويقول: "وسألت يونس عن قوله: متى تقولُ أنّه منطلقٌ؟ فقال: إذا لم تُرِد الحكاية وجعلتَ (تقول) مثل (تظنّ)، قلت: متى تقول أنّك ذاهبٌ. وإنْ أردتَ الحكاية، قلت، متى تقول إنّك ذاهبٌ؟ كما يجوز أن تحكي، فتقول: متى تقول زيدٌ منطلقٌ؟، وتقول: قال عمروٌ إنّه منطلقٌ؟"[5].

---

[1] – الكتاب، ٢٣٧/١.

[2] – الآية (٢٢٠) من سورة البقرة.

[3] – الكتاب، ١٢٣/١ – ١٢٤.

[4] – السابق، ١١٩/٣.

[5] – السابق، ١٤٢/٣.

ومنه (جعل) بمعنى (ألقى) أو (علم)، فتقول: جعلت متاعك بعضه فوقَ بعض، فإذا كان معنى (جعل) ههنا (ألقى)، فإن (فوقَ) ظرفٌ. وإنْ كان معناه (علم)، فإنّ (فوق) في موضع حال، حيث يقول سيبويه: "وتقول: جعلتُ متاعَكَ بعضَه فوقَ بعض ... إنْ شئْتَ جعلتَ (فوق) في موضع الحال، كأنه قال: علمت متاعَك وهو بعضُه على بعض، أي في هذه الحال، كما جعلت ذلك في (رأيت) في رؤية العين. وإنْ شئتَ نصبته على ما نصبتَ عليه: رأيتُ زيداً وجهه أحْسَنَ من وجه فلان. تريد رؤية القلب. وإن شئتَ نصبته على أنّك إذا قلت: جعلتُ متاعك يدخله معنى (ألقيتُ) كقولك: أسقطت متاعَك بعضَه على بعض، وهو مفعول من قولك: سقط متاعُك بعضُه على بعض، فجرى كما جرى: صككت الحجرين أحدَهما بالآخر، فقولك (بالآخر) ليس في موضع اسم هو الأول، ولكنّه في موضع الاسم الآخر في قولك: صكّ الحَجَرانِ أحدُهما الآخرَ، ولكنّك أوصلت الفعلَ بالباء، كما أنّ مررتُ بزيدٍ الاسمُ منه في موضع منصوب. ومثل هذا: طرحتُ المتاعَ بعضَه على بعض؛ لأن معناه: أسقطتُ، فأُجري مُجراه وإنْ لم يكن من لفظه فاعلٌ. وتصدريق ذلك قوله عزّ وجل[1]: "**وَيَجْعَلَ الخبيثَ بعضَه على بَعْضٍ**""[2].

ومنه عمل (جاء) الفعلُ التام، عمل الفعل الناقص (صار) أو (كان) ما دام في معناه معجمياً، من ذلك "قول العرب: ما جاءت حاجتَك، كأنّه قال: ما صارت حاجتَك، ولكنّه أدخل التأنيث على (ما)، حيث كانت الحاجة، كما قال بعض العرب: مَنْ كانت أمَّك، حيث أوقع (مَنْ) على مؤنث. وإنما صيّر (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحدَه؛ لأنّه بمنزلة المثل، كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم: "عسى الغوير أبؤساً"، ولا يُقال: عَسَيْتَ أخانا. وكما جعلوا (لَدُن) مع (غُدْوة) منوّنة في قولهم: لَدُن غُدْوةً. ومن كلامهم -أي العرب- أنْ يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام"[3].

كما تحمل الأفعال معنى المفعول المطلق المؤكد لها، في ضوء من المعنى المعجمي، كقول الرّاعي:

دأَبْتُ إلى أنْ ينبُتَ الظِّلُّ بعدما

تقاصَرَ حتى كاد في الآلِ يَمْصَحُ

وَجيفَ المطَايا ثمّ قُلتُ لصُحبتي

ولم ينزلوا أبردتُم فتروَّحوا

---

[1] - الآية (٣٧) من سورة الأنفال.

[2] - الكتاب، ١/١٥٦-١٥٧.

[3] - السابق، ١/٥٠-٥١.

فمعنى (دأبتُ): أوجفتُ، ومن ثمّ يكونُ (وجيفَ) مفعولاً مطلقاً، العامل فيـــه (دأب)، ويجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً لـــ (أوجف) المحذوف؛ "لأنّه قَدْ عُرِفَ أنّ قوله: "دأبت": سرتُ، لما ذُكِرَ في صدر قصيدتِه، فصار (دأبتُ) بمنزلة (أوجفت) عنده، فجعل (وجيف المطايا) توكيداً لـــِ (أوجفتُ) الذي هو في ضميره"[1].

ومثله قول الشاعر، وهو رؤبة العجاج:

لوّحَها من بَعْدِ بُدْنٍ وسَنَقْ
تضميرَك السابقَ يُطْوَى للسبَّق

حيث يجوز أن ينتصب (تضميرك) بـــ (أضمرَ) المحذوف، ويجـــوز نصبـــه بـــالفعل (لوّح) المذكور، لأنّه بمعنى (أضمر)، حيث يقول سيبويه: "وإنْ شئتَ كان على (أضمرهـــا)، وإنْ شئتَ كان على (لوّحها)؛ لأنّ تلويحه تضمير"[2].

وأفاد الخليل بن أحمد الفراهيدي شيخ سيبويه أنّ الفعل (رجـــع) يـــؤدي معنـــى (ردّ)، فتقول: رجعتَ عودَك على بدْنك، فيجوز أنْ تجعل (عودَك) مفعولاً به، إذا كان (رجع) بمعنى (ردّ) معجمياً، والمعنى على ذلك: رددت عودك على بدنك، وفي هذا يقول سيبويه نقلاً عـــن شيخه: "وقال الخليل رحمه الله: إنْ شئت جعلت: رجَعْتَ عَوْدَكَ على بَدْئِك، مفعولاً بمنزلـــة قولك: رجعت المالَ عليّ، أي رددت المالَ عليّ، كأنّه قال: ثَنَيْتُ عَوْدي على بَدْئي"[3].

ومنه نصب (اتباعاً) مصدراً للفعل (تتبع) في قول القطامي:

وخير الأمرِ ما استقبَلْتَ منهُ
وليسَ بأنْ تتبّعَه اتّباعاً

"لأنّ تتبعتُ واتّبَعْتُ في المعنى واحد"[4]، ومنه قول رؤبة:

وقد تَطَوّيتُ انطواءَ الحِضْبِ
بينَ قتادٍ ردْهةٍ وشِقْبِ

---

[1] – الكتاب، ٣٨٣/١.

[2] – السابق، ٣٥٨/١.

[3] – السابق، ٣٩٥/١.

[4] – السابق، ٨٢/٤.

حيث نصب (انطواءً) مصدراً للفعل (تطوّيتُ)؛ "لأنَّ معنى تطوّيت وانطويتُ واحد"[١].
ومثله: "يدعه تركاً، لأنَّ معنى يَدَعُ ويترك واحدٌ"[٢].

ومن هذا القبيل الفعل (ظنَّ)، إذا يتجاوز إلى مفعول واحد، إذا كان بمعنى (اتّهم)، أمّا إذا لم يكن فيه هذا المعنى، فإنه يتعدى إلى مفعولين اثنين على معنى الشّك، يقول سيبويه: "يجوز أن تقول: ظننتُ زيداً، إذا قال: من تظنّ؟ أي مَنْ تتهم؟ فتقول: ظننتُ زيداً، كأنَّه قال: اتّهمتُ زيداً، وعلى هذا قيل: ظنين: أي متّهم"[٣]. وتابعه في ذلك المبرد، حيث بيّن أنه لا يستقيم أن تقول: ظننت زيداً، إلا إذا أردتك اتهمت زيداً[٤].
ومثله قوله تعالى[٥]: **"لا تعلمونهم الله يعلمهم"** وقوله[٦]: **"والله يعلم المفسد من المصلح"**، ومعنى علم عرف[٧].

كما أنَّ (كان) توسم بالنقصان والتمام وفق دلالتها، فإذا أردنا بها (وقع أو خلق أو حدث) كانت تامّة، فأخذت فاعلاً فحسب، وإلاّ كانت ناقصة، ومثلها (دام) بمعنى (ثبت)، وكذا (أصبح) و (أمسى)، يقول سيبويه: "وقد يكون لكان موضعٌ آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول قد كان عبدالله، أي قد خُلق عبدُالله، وقد كان الأمر، أي وقع الأمر، وقد دام فلانٌ: أي ثبت، كما تقول: رأيتُ زيداً، تريد رؤية العين، وكما تقول: أنا وجدتُه، تريد: وجدان الضّالة، وكما يكون (أصبح) و (أمسى) مرة بمنزلة (كان)، ومرّةً بمنزلة قولك: استيقظوا وناموا"[٨].

ومنه قول العجّاج:

يذْهَبْنَ في نجدٍ وغَوْراً غائراً

فنصب "غوراً"؛ لأنَّ الفعل (يَذْهَبْنَ) فيه معنى يَسْلُكْنَ[٩].

---

١ - الكتاب، ٨٢/٤.
٢ - السابق، الصفحة ذاتها.
٣ - السابق، ١٢٦/١.
٤ - المقتضب، ١٨٩/٣.
٥ - الآية (٦٠) من سورة الأنفال.
٦ - الآية (٢٢٠) من سورة البقرة.
٧ - الكتاب ٢٣٧/١.
٨ - السابق، ٤٦/١.
٩ - السابق، ٩٤/١.

وللمعنى المعجمي أثرٌ في الترخُّص في بعض الأساليب العربيّة، كالمطابقة بين الفعل وفاعله أو بين المبتدأ وخبره، كما في بيت الأعشى:

فإمّا ترى لِمّتي بُدِّلَتْ فإنَّ الحوادث أودى بها

حيث أسقط الشاعر علامة التأنيث من الفعل (أودى)، والأصل (أودت)؛ لأنَّ فاعله مؤنث (الحوادث)، إلا أنه بمعنى الحدثان[1].

ومثله: "قولهم: هذه الدار نعمت البلدُ، فإنه لَمّا كان البلدُ الدارَ، اقحموا التاء، فصار كقولك: مَنْ كان أمَّك، وما جاءت حاجَتَك، ومَنْ قال: نِعْمَ المرأة، قال: نعم البلدُ، وكذلك: هذا البلدُ نعمَ الدارُ، لما كانت البلدُ ذُكِّرت، ومثل ذلك قول الشاعر [وهو لبعض السَّعْدِيين]:

هل تعرفُ الدّارَ يُعَفِّيها المُورْ والدَّجْنُ يوماً والعجاج المهمُورْ
لكلِّ ريحٍ فيه ذيلٌ مَسْفور

فقال (فيه)؛ لأنَّ الدّار مكان، فحمله على ذلك"[2].

ومن الترخُّص في المطابقة بين المبتدأ والخبر في النّوع قولُ طُفَيْل الغَنَوِيّ:

إذْ هي أحْوى مِنَ الرِّبْعِيِّ حاجِبُهُ والعَيْنُ بالإثْمِدِ الحاريِّ مكحولُ

حيث لم تتمّ المطابقة بين المبتدأ (العين)، وهو مؤنث، وبين خبره (مكحول) المذكَّر، لأنَّ (العين) تحمل دلالة (الطّرف)[3].

كما ترخّص سيبويه في ضوء المعنى في المطابقة بين العدد ومعدوده تذكيراً وتأنيثاً[4].

---

[1] – الكتاب، ٤٦/٢.

[2] – السابق ١٧٩/٢، ١٨٠، و ٢٤٧/٣–٢٤٨، و ٥٢/١، وانظر: المقتضب، ١٩٧/٤. وانظر: الخصائص: ٤١٧/٢–٤١٨. وانظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، ٢٣٦/١–٢٣٨.

[3] – السابق، ٤٦/٢، وانظر: الخصائص ٤١٢/٢، وانظر: أمن اللّبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية، د. تمام حسّان، حوليات كلية دار العلوم ٦٨/١٩٦٩، ص ٢٨.

[4] – انظر تفصيل ذلك في الصفحات ١٦٩ وما بعدها من الرسالة.

ومن منطلق أنّ الإعراب فرع المعنى المعجميّ والدّلاليّ عالج سيبويه وجوه الإعراب المحتملة؛ مما يدلّ على عنايته بتفسير الصّيغ والمفردات، من ذلك اختياره الرفع في المصدر في مثل التركيبين التاليين:

- ذَهَبَ به مَذْهبٌ
- سُلِكَ به مَسْلَكٌ

حيث يُعلِّل سيبويه اختياره هذا في ضوء المعنى المعجمي الذي يرتبط بالمعنى الصرفي والدلالي، ذلك أنّ "المفعَل ههنا، ليس بمنزلة الذهاب والسّلوك، وإنّما هو الوجه الـذي يُسْلَكُ فيه، والمكان الذي يُذْهَبُ إليه، وإنما هو بمنزلة قولك: ذُهِبَ به السوقُ، وسُلِكَ به الطريـقُ، وكذلك (المفعَل) إذا كان حيناً...، تقول: سِيرَ عليه مَبْعَثُ الجيوش، ومَضْرِبُ الشَّوْل..."[١].

ويتّضح تعويل سيبويه على المعنى المعجمي في توجيه المعنى النّحويّ في الباب الذي خصّصه لتفسير بعض المصادر، حيث يقول: "هذا باب ذكر معنى لَبَّيك وسَعْدَيْك وما اشـتُقّا منه، وإنّما ذُكِرَ لِيُبَيَّن لك وجه نَصْبِه، كما ذُكِرَ معنى سُبحانَ الله... يُقال للرجل المُداوِم علـى الشيء لا يُفارقه ولا يُقلِعُ عنه: قَدْ ألبَّ فلانٌ على كذا وكذا. ويُقال: أسْعَدَ فلانٌ فلانا على أمره وساعده. فالإلبابُ والمساعدة دُنوٌّ ومتابعة: إذا ألبَّ على الشيء فهو لا يُفارِقُه، وإذا أسعده فقد تابَعَه. فكأنّه إذا قال الرّجل للرجل: يا فلان، فقال: لبيّك وسَعْدَيك، فقد قال له: قُرْبـاً منـك ومتابعةً لك. فهذا تمثيل وإنْ كان لا يُستعمل في الكلام، كما كان براءةَ الله تمثيلاً لسُبحان الله ولم يُستعمل. وكذلك إذا قال: لبيّك وسعديك، يعني بذلك الله عزّ وجلّ، فكأنه قـال: أيْ ربِّ، لا أنأى عنك في شيء تأمُرني به... وأمّا قوله: وسعديك فكأنّـه يقـول: أنـا متـابِعٌ أمـرك وأوْلياءَك، غيرُ مخالِف... وإنما حملْنا على تفسير لبيّك وسعديك؛ لنوضِحَ وجه نَصْبِهما..."[٢].

ويزيد الرُّماني النّحويّ –وهو من أبرز شُرّاح كتاب سيبويه– الأمر وضوحاً، فيقـول: "إنّما فسّر سيبويه معنى لبيّك وسعديك في باب من أبواب النّحو، ليكشفَ وجه إعرابه، إذْ كان لا يظهر إلاّ بظهور معناه، ولولا ذلك لم يصلح تفسير الغريب في أبواب النّحو؛ لأنّـه تخليـط بإدخال صناعةٍ في غيرها"[٣].

---

١ – الكتاب، ٢٣٣/١-٢٣٤.

٢ – السابق، ٣٥٢/١-٣٥٣.

٣ – الرّماني في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص٢٤٩.

ومن ذلك قول سيبويه: "... وهذه حروف تجري مَجرى خَلفك وأمامك، ولكنّا عزلناها؛ لنفسِّرَ معانيَها؛ لأنها غرائبُ. فمن ذلك حرفَان ذكرناهما في الباب الأوَّل ثمّ لم نفسِّر معناهما، وهما: صَدَدَك ومَعناه: القَصْد، وسَقَبَك ومعناه: القُرب، ومنه قول العرب: هو وَزْنَ الجبل أي: ناحيةٌ منه، وهم زنةَ الجبل: أي حِذاءَه. ومن ذلك: هم قُرابتَك، أي قُربَك، يعني المكان. وهم قُرابتَك في العلم، أي قريباً منك في العلم. وكان هذا بمنزلة قول العرب: هو حذاءَه، وإزاءَه، وحوَالَيْه بنو فلان، وقومُك أقطارَ البلاد. ومن ذلك قول الشاعر، وهو أبو حَيَّةَ النُّمَيْريّ:

إذا ما تَعَشّناه على الرَّحل ينثني مُسالَيْهِ عنه من وراءٍ ومُقْدَمِ

ومُسَالاهُ: عِطْفاه، بمنزلة: جَنْبَيْ فُطَيْمَةَ"[١].

وقد لاحظ الرُّماني في باب (الظروف التي تحتاج إلى تفسير) العلاقة الوثيقة القائمة بين (تفسير الغريب) و (صناعة النّحو)، قائلاً: "لِمَ أدْخَلَ -ويقصد سيبويه- في هذا البـاب تفسيرَ الغريب، وليس من صناعة النّحو؟" وسرعان ما يجيب قائلاً: "وإنما أدخل في هذا الباب تفسير الغريب؛ للحاجة إليه في كشف الوجه الذي يقع عليه الإعراب، فجرى علـى طريـق التبـع للغرض، فهكذا يصلح أن يدخل في الصناعة ما كان من صناعة غيرها لمثل هذه العلة علـى هذا الوجه"[٢]؛ لذلك فإن الرّماني يتابع سيبويه في وجوب ألاّ يغفل النَّحـويّ جـانب المعنـى المعجمي، ويقتصر على الاهتمام بالمعنى النَّحويّ؛ لأنّ معاني النّحو ليست علاقات ظاهريـة بين الألفاظ، بل هي دلائل تعين الوظائف المعنويّة للألفاظ في الكلام[٣].

ويجعل سيبويه دلالة اللفظ معياراً يرجع إليه في تبيان المعنى النّحويّ للتركيب، يظهر هذا في قولك: "مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، ومررتُ به فإذا له صُـراخٌ صُـراخَ الثّكلى. وقال الشاعر، وهو النابغة الذبياني:

مقذوفةٍ بدَخيس النّحْضِ بازِلُها له صَرِيفٌ صريفَ القَعْوِ بالمَسَدِ"[٤]

---

١ - الكتاب، ٤١١/١-٤١٢.

٢ - الرّماني في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص ص ٢٤٨-٢٤٩.

٣ - السابق، ص٢٤٩.

٤ - السابق، ٣٥٥/١.

إن اختيار سيبويه النّصب في مثل التركيبين التاليين:

- مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار.
- مررتُ به فإذا له صُراخٌ صراخَ الثكلى.

يرجع في أساسه إلى المعنى، "فإنّما انتصب هذا؛ لأنك مررتَ به في حال تصويت، ولم تُرِد أن تجعل الآخِر صفةً للأوّل ولا بَدَلاً منه؛ ولكنّك لمّا قلت: له صوت، عُلِم أنه قد كان ثَمَّ عمل، فصار قولك: له صوتٌ، بمنزلة قولك: فإذا هو يُصوِّت، فحملتَ الثاني على الأوّل"[1].

وتبرز أهمية اعتماد المعنى المعجمي للفظ لدى سيبويه في تحديد الوجه النّحويّ، عند اختياره الرّفع لا النّصب، بالرغم من كون التراكيب متطابقة تمام المطابقة مع التراكيب التي عَرَض لها سابقاً، من حيث كمِّها ونظمِها، يقول: "هذا بابٌ يُختارُ فيه الرفع، وذلك قولك: له علمٌ علمُ الفقهاء، وله رأيٌ رأيُ الأصلاء، وإنّما كان الرّفع في هذا الوجه؛ لأن هذه خصال تذكرها في الرجل، كالحِلم والعقل والفضل، ولم تُرِد أنْ تخبر بأنّك مررتَ برجلٍ في حال تَعلُّمٍ ولا تفهُّم، ولكنّك أردت أن تذكر الرجل بفضلٍ فيه، وأنْ تجعل ذلك خَصلَةً قد استكملها، كقولك: له حَسَبٌ حسبُ الصالحين؛ لأنَّ هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية عند النّاس وعلامات. وعلى هذا الوجه رفع الصوت"[2].

فالفرق بين التراكيب التالية:

- مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار.
- مررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى.
- له علمٌ علمُ الفقهاء.
- له رأيٌ رأيُ الأصلاء.

يتمثّل في أن التركيبين الأوّلَيْنِ يتضمنان مصدراً علاجياً، فالصوت علاجٌ، يُفْهَم معه العمل والحركة؛ لذا كان ارتباطه بالفعل أولى وأقوى، في حين إنّ التركيبين الأخيرينِ لا يتضمنان مصدراً علاجياً؛ إذْ لا يُتَصوّرُ معهما العمل والحركة؛ مما جعل ارتباطه بالفعل بعيداً وضعيفاً، يقول سيبويه: "وإنّما فُرِّق بين هذا -أي العلم والرأي في التركيبين الأخيرين- وبين الصوت؛

---

[1] - الكتاب، ٣٥٦/١. وانظر: منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، لطيفة النجار، ص١٢٣.

[2] - السابق، ٣٦١/١-٣٦٢.

لأن الصوت علاج، وأنَّ العلم صار عندهم بمنزلةِ اليد والرِّجل، ويدلُّك على ذلك قولهم: لــه شرفٌ، وله دينٌ، وله فَهْم، ولو أرادوا أنه يُدْخِل نفسَه في الدين ولم يستكمل أنْ يقال: له دين – لقالوا: يتديَّن، وليس بذلك، ويتشرَّف وليس له شرف، ويتفهَّم وليس له فَهْم، فلما كان هذا اللفظ للَّذينَ لم يستكملوا ما كان غير علاج، بَعُد النَّصبُ في قولهم: له علمٌ علمُ الفقهاء..."[١].

ومن باب توجيه المعنى النَّحويَّ في ضوء المعنى المعجمي –أيضاً– قولــه: "... أمَّــا دونَك فإنّه لا يُرْفَع أبدا ... وإنْ شئت قلت: هو دونُك"[٢].

فقد ذكر سيبويه، كما يقول السيرافي: "دون في معنيين:
أحدهما– أن تكون ظرفاً، ولا يجوز فيه غير النَّصب، وإنّما يُستعمل في معنى المكان تشــبيهاً، فيُقال: زيدٌ دون عمروٍ في العلم والشرف ونحوه. أمَّا الوضع الآخر لــ (دون): فــأن تكــون بمعنى حقير أو مُسترَذل، فيُقال: هذا دونُك، أي حقيرُك ومسترذلك، كما تقول: ثوبٌ دونٌ، إذا كان رديئاً"[٣].

ومن تفسير الصيغ والمفردات معجمياً وعلاقته في المعنى النَّحويِّ قولُ العرب: اشتمل الصَّمّاءَ، فلا يتأتّى لنا إعراب كلمة: الصَّمَّاء، إذا جهلنا معناها معجمياً، إذ سرعان ما يتبــادر إلى الذهن من ظاهر الشكل وبمعزل عن المعنى المعجمي –أنَّ إعرابها مفعول به، أو مفعــولٌ فيه، أو مفعول له، غير أن ذلك الإعراب يتلاشى إذا ما أَعْلَمَنا المعجمُ معنى الصَّمَّـــاء بأنهــا ضَرْبٌ من الاشتمال[٤]، متبدّى معناها نحوياً أنّها من باب المفعول المطلق لا غير، ومثل ذلك قولهم: (رجع القهقرى)، و (قعد القرفصاء)[٥].

وقد تنبَّه الرُّماني على دور معرفة معنى المفردة الواحدة معجمياً، ليتسنَى لنـــا تقليــب معناها نحوياً، فيقول: "وتقول: مررتُ برجل حسن أبوه، فله ثلاثة أوجه:
الأول: أن يكون (حسن) اسماً علماً، فلا يجوز فيه إلا الرفع، بإجماع،

---

١ – الكتاب، ٣٦٢/١.

٢ – السابق، ٤٠٩/١–٤١٠.

٣ – السابق، ٤١٠/١ (الحاشية)

٤ – معناه أن يلتحف الرجل بثوبه، ويتلفف فيه، ويجلل جسده كلَّه به، من غير أن يجعل له موضعٌ تخرج منــه اليــد، انظر: مختار الصحاح، مادة (شمل) و (صمم).

٥ – الكتاب، ٣٥/١.

والثاني: أن يكون صفة غالبة[١]، فيجوز فيه الرفع والجرّ، والرفع أقوى،
والثالث: أن يكون صفة محضة، فيكون فيه الوجه الجرّ"[٢]،

ثمّ يخلص من ذلك إلى نتيجة محكمة، فيقول: "فالأحكام في هذه الأوجه الثلاثة مختلفة على ما بيّنتُ لك، وهذا يبصّرك أنّ الإعراب لا يستقيم إلا بعد فهم المعنى حتى يجري على حقّه والوجه الذي هو له"[٣].

وقد عالج سيبويه صرف الكلمة ومنعها في ضوء معناها المعجميّ، وهو أكثر من أن يُؤتى عليه؛ ذلك أن منع الصّرف مقتضٍ علتين: إحداهما: لفظية، والأخرى: معنويّة، أو علةٌ تقوم مقام اثنتين، فثمة أسماء تحمل معنيين، منها ما تكون: محدّدةً كالعلمية، أو وقتاً معيّناً، ومنها ما تكون أسماء غير محدّدة، فإذا كانت تلك الأسماء محدّدة مُنعت من الصّرف، وإنْ لم تكن كذلك صُرفت، منه في كتاب سيبويه قوله: "... وأما أدهمُ إذا عنيت القيد، والأسودُ إذا عنيت به الحيّة، والأرقمُ إذا عنيت الحيّة، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة؛ ولم تختلف في ذلك العرب"[٤].

ومنه قوله: "... وبلغنا عن بعض المفسّرين أن قوله عزّ وجل[٥]: "**اهبِطُوا مِصْرَ**"، إنما أراد مصر بعينها[٦]"، أي، مصر فرعون، لا غيرَها من الأمصار، وقرأ بها كلٌ من الحسن والأعمش وابن مسعود، وأُبيّ، وطلعة وابن عباس[٧]، واختارها الفرّاء، وخرّج وجود الألف فيها (مصراً) على أنها للوقف، أما إذا لم يوقف عليها حُذِفت[٨].

⋮

---

١ - الصفة الغالبة، هي التي غلبت على واحدٍ واشتهر بها، أما الصفة المحضة، فهي التي لم تغلب على موصوف معين، بل تصلح لكلّ واحد.

٢ - الرماني في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ٢٤٩-٢٥٠.

٣ - السابق، ص٢٥٠.

٤ - الكتاب، ٢٠١/٣.

٥ - الآية (٦١) من سورة البقرة، وهي في المصحف (مصراً)، ووردت في سورة يوسف (مصر) بلا تنوين.

٦ - الكتاب، ٢٤٢/٣.

٧ - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للدمياطي، ١٣٧/١-١٣٨، وانظر: البحر المحيط لأبي حيان، ٢٣٤/١. وتفسير الطبري ١٣٥، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ٢٩/١، والكشاف للزمخشري، ٧٢/١ وما بعدها.

٨ - معاني القرآن، للفرّاء، ٤٢/١-٤٣.

فسيبويه منع صرف (مصر)، على إرادة مصر فرعون بعينها، وقرأ الجمهور "مصراً" بالتنوين، على أن المراد مصراً من الأمصار، بدليل أنهم دخلوا القرية، وسكنوا الشام بعد التّيه، أو على أنّ المراد مصر فرعون، من باب إطلاق النكرة مراداً بها المعرفة[1].

ويبلغ اهتمام سيبويه بالمعنى المعجمي في التحليل النّحويّ - مبْلَغه عندما يجعل المعنى المعجمي علّة للخروج عن الأصل النّحويّ، كما في إضافة (آية) إلى جملة فعلية على غير الأصل، في بيتي الأعشى ويزيد بن عمروبن الصّعِق[2]، حيث يقول الأعشى:

بآيةِ تُقْدِمونَ الخيل شُعْثاً كأنَّ على سنابِكِها مُداما

ويقول: يزيد بن عمرو بن الصّعِق:

ألا مَنْ مُبْلِغٌ عنّي تميماً بآية ما تحِبُّون الطّعاما

فقد ذكر سيبويه أنّ من الأسماء التي تُضاف إلى الأفعال هي أسماء الدهر، كما في قولنا: هذا يوم يقوم زيد، ... ، وقال الله تعالى[3]: "**وهَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ**"...، وقد كثرت في كلام العرب، إلا أنّ (آية) في البيتين السابقين أضيفت إلى الجملة الفعلية (تقدمون) في بيت الأعشى، و (تحبون) في بيت ابن الصّعِق، وهو خروج عن الأصل سوّغه المعنى، إذْ تضمّنت (آية) معنى الوقت، الذي هو من دلالة أسماء الدهر[4].

ومنه دخول "أنْ" المصدرية على خبر (كاد) على غير الأصل، وما يُسَوِّغ ذلك التقاء (كاد) و (عسى) في المعنى معجمياً وهو المقاربة، كما سقطت من (عسى) تشبيهاً بـ (كاد) من جهة المعنى المعجمي"[5].

---

1 - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للدمياطي، ١/١٣٧-١٣٨، وانظر: البحر المحيط لأبي حيان، ١/٢٣٤. وتفسير الطبري ١٣٥، والجامع لأحكام القرآن. للقرطبي، ١/٢٩، والكشاف للزمخشري، ١/٧٢ وما بعدها.

2 - الكتاب، ٣/١١٨.

3 - الآية (٣٥) من سورة المرسلات.

4 - الكتاب، ٣/١١٧.

5 - السابق، ٣/١٥٩-١٦٠، وانظر: مختار الصحاح، مادة (ك و د) و (ع س ا).

تتضح مما سبق عناية سيبويه في المعنى المعجمي على مستوى تفسير الصيغ والمفردات؛ لما لذلك من أثر في توجيه المعنى النّحويّ، فكان في ذلك مُمَهِّداً وعوناً للنحاة من بعده، حتى جاء ابن هشام الأنصَاريّ فوعى تلك المسألة وعياً عميقاً، فجعل المعنى المعجمي أصلاً بارزاً في منهج التحليل النَّحويّ؛ لا بُدّ منه للوقوف على تحديد العلاقات القائمة بين التراكيب، وبيان وظيفتها النّحويَّة.

فقد أفرد ابن هشام الباب الخامس من مُغنيه ذكر فيه الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعْرِب من جهتها، وجعل أوّل واجب على المعرِب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركَّباً؛ لذلك لم يجوِّز ابن هشام إعراب فواتح السّور؛ لأنها ليست ذات معنىً واضح يمكّنها من اتخاذ معنىً نحوياً؛ فهي من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه[١].

ويسوق ابن هشام أمثلة ثرّة، لا تدع مجالاً للشك في العلاقة الوثيقة بين المعنى المعجمي والمعنى النّحويّ، فقد رُوي "أنّ بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت المرقش الأكبر:

لا يُبْعِدُ اللهُ التَّلَبُّبَ والـ ـــغارات إذا قال الخميس: نعم

فقال: (نَعَمْ) حرف جواب، ثمّ طلبا محلَّ الشاهد في البيت فلم يجداه، فظهر لي حسن لغة كنانة في (نَعَم) الجوابيَّة، وهي (نعِم) بكسر العين، وإنَّما (نعم) هنا، واحد الأنعام، وهو خبر لمبتدأ محذوف، أي، هذه نَعَمٌ، وهو محل الشاهد[٢]".

ومثله في قوله تعالى[٣]: "**فأماته الله مائة عام**"، فأول مايتبادر للذهن من ظاهر اللفظ أنّ انتصاب (مائة) هو بـ (أماته)، إلا أنّ ابن هشام يقرر أنّ "ذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي، لأنّ الإماتة سلب الحياة، وهي لا تمتد، والصواب أنْ يُضمَّن (أماته) معنى ألبثه، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مائة عام، وحينئذٍ يتعَلَّق به الظّرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي معنى اللبث، لا معنى الإلباث؛ لأنّه كالإماتة في عدم الامتداد"[٤].

---

١ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٦٨٤.

٢ - السابق، الصفحة ذاتها.

٣ - الآية (٢٥٩) من سورة البقرة.

٤ - مغني اللبيب، ص ٦٨٤، وانظر: التحليل النّحويّ عند ابن هشام الأنصاري، د. عبدالحميد السيد، جامعة البلقاء للبحوث والدراسات، مج٣، ع١، السنة ١٩٩٢، ص ٤٨-٤٩.

ومنه -أيضاً- ما ذكره الشلوبين من أنه حُكي له أنّ نحوياً من كبار طلبة الجزولي (توفي ٦٠٧هـ) سُئل عن إعراب لفظ (كلالة) في الآية[1]: "**وإن كان رجلٌ يورث كلالة أو امرأة**"، فقال: أخبروني ما الكلالة، فقالوا له: الورثة إذا لم يكن منهم أب فما علا ولا ابن فما سفل، فقال: فهي إذن تمييز، ويُعقّب ابن هشام على ذلك بأن توجيه هذا الإعراب أن يكون الأصل: وإنْ كان رجل يرثه كلالة، ثمّ حذف الفاعل وبنى الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر، ثمّ جِيء بكلالة تمييزاً، وأن هذا النّحويّ قد أصاب في سؤاله وأخطأ في جوابه؛ لأنّ التمييز بالفاعل بعد حذفه نَقْصٌ للغرض الذي حُذِف لأجله، وتَراجُعٌ عمّا بُنيت الجملة عليه من طيِّ ذكر الفاعل فيها؛ ولهذا لا يوجد في كلامهم مثْل: ضُرِب أخوك رجلاً، وأن الصّواب في الآية أنّ (كلالة) بتقدير مضاف، أي ذا كلالة، وهو إما حال من ضمير (يورث) فـ (كان) ناقصة، و (يورث) خبر، أو تامّة، و (يورث) صفة. وأنّ من فسّر (كلالة) بـ (الميت) الذي لم يترك ولداً ووالداً، فهي أيضاً حال أو خبر، ولكن دون حاجة إلى تقدير مضاف، ومَن فسّرها بـ (القرابة)، فهي مفعولٌ لأجله[2].

وقد أورد الزركشي الآية السابقة في سياق تعليقه على مقولة ابن هشام: (أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً)، فأشار إلى القاعدة القائلة (الإعراب فرع المعنى)، قاصداً المعنى المعجمي والمعنى الدلاليّ، ثمّ بيّن الزركشي أنه لأجل ذلك قالوا في توجيه النصب في (كلالة) في الآية السالفة الذكر -إنه يتوقّف على المراد بلفظ الكلالة، هل هو اسم للميت أو للورثة أو للمال، ولكل معنى معجميّ من هذه المعاني الثلاثة إعراب يسأخذه اللفظ بسببه[3]، أي إنّ المعنى النّحويّ يتوقف على المعنى المعجمي والدلالي.

ويمكن إبراز تلك العلاقة بين المعنى المعجمي لـ (كلالة) والمعنى النّحويّ على الوجه التالي:

---

١ - الآية (١٢) من سورة النّساء.

٢ - مغني اللبيب، ٦٨٥-٦٨٦.

٣ - البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ٣٠٢/١-٣٠٣، وانظر: الكليات، لأبي البقاء الكفوي، ١٢٢/٤، وانظر: لسان العرب، ومختار الصحاح مادة (كلل).

المعنى المعجمي	المعنى النّحوي
١. اسم للميت	النصب على الحاليّة، فـ (كان) تامّة معجمياً بمعنى (وجد)، أو النصب على الخبرية و (كان) ناقصة.
٢. اسم للورثة	النصب على الحالية من الضمير في (يورث)، على معنى حذف المضاف، و(كان) ناقصة، و(يورث) خبر، أو (كان) تامّة، فيورث نعت.
٣. اسم للمال	مفعول به ثان لـ (يورث)، كما تقول: ورثت زيداً مالاً، وقيل تمييز وليس بشيء.
٤. الوراثة	نعت لمصدر محذوف، أي: يورث وراثة كلالة، والمعنى يورث الوراثة التي يقال لها الكلالة.
٥. القرابة	مفعول لأجله

ومن ذلك ما ذكره النّحاة في قوله عزّ وجل[1]: "والذي أخرَجَ المرْعَى، فَجَعَلَهُ غُثَاءً أحْوَى"، حيث تحتمل لفظة (أحوى) معنى الأخضر ومعنى الأسود[2]، فعلى المعنى الأول لأحوى (أخضر) تكون حالاً من (المرعى)، وعلى المعنى الثاني (أسود) تكون نعتاً لـ (غثاء)، فيكون المعنى في الحال: أخرج المرعى في حال خضرته فجعله غُثاء[3].

وهذا يذكرنا بمسألة التوارد المعجمي التي يترشّح عنها المعنى النّحويّ، فلفظ (أحوى) بمعنى: أخضر يتوارد معجمياً مع لفظ (المرعى)، في حين أنّه بمعنى: أسود، يتوارد معجمياً مع لفظ (غثاء).

ومثله قوله تعالى[4]: "وجَنَى الجَنّتَيْنِ دَانٍ"، فهذا النمط التركيبي لا يتأتّى إعرابه إلا بتحديد معنى مفرداته المعجمية، وإلاّ تعذّر تبيان معانيها النّحويّة وَفْق الشّكل أو الصيغة، الذي يوحي بأنّ (جنى): فعل ماضٍ، و (الجنتين): مفعول به مقدّم، و (دان): فاعل مؤخر، وليس ذلك بشيء. بل الصحيح هو أن تركيب الآية السابقة اسميٌّ، وعليه فإنّ (جنى) مبتدأ، و (الجنتين) مضاف إليه، و (دان) خبر[5]. ومن الجدير ذكره هنا أن (جنى) كلمةٌ متعددةُ المعنى والصيغة، فقد تكون اسماً بمعنى ما يُجتنى من الشجر، والذهب، والعسل، وقد تكون فعلاً، من (جنى الثّمرة) بمعنى التقطها وقطفها، ويكون بمعنى (جنى عليه جناية) أي بمعنى: ادعى عليه

[1] – الآيتان (٤)، (٥) من سورة الأعلى.
[2] – لسان العرب، لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزأباديّ، مادة (حوا).
[3] – مشكل إعراب القرآن، ٢/٤٧٠، وانظر: إملاء ما منّ به الرحمن، للعكبري، ١/٣٠٣.
[4] – الآية (٥٤) سورة الرحمن.
[5] – مشكل إعراب القرآن، ٢/٣٤٦.

ذنباً لم يقترفه، أو بمعنى: أذنب ذنباً يؤاخذ عليه[١]، فمعنى (جنى) متعدِّدٌ بين المعنـــى الفعلـــي والمعنى الاسمي، وهذانِ المعنيان يصلحان في الآية السابقة من الناحية الشكلية فقط، لكنَّ تحديد المعنى المعجمي من خلال تَوارده مع ما بعده من المفردات يُحتِّم اسمية (جنى)، لأنَّ المعنـــى: ثمر الجنتين دان[٢].

لذلك فإن المعنى النَّحويّ (الوظيفي) للكلمة لا يمكن أن يأتي بأيّ شكل من صيغة تلـــك الكلمة أو صوغها وفق شروط اللُّغة العربيَّة، ومن ثمّ يتعذّر إعراب كلمات لا معنى لها، على غير ما ذهب إليه الدكتور تمام حسَّان[٣]؛ ذلك أنّ الصيغة يتعدد معناها النَّحويّ (الوظيفي) فلا يتحدد إلا في ضوء المعنى المعجمي، ومن خلال توارد الكلمة مع غيرها معجمياً، ولا ســـيّما أنَّ موضع الكلمة كثيرٌ ما تتقاسمه أكثر من وظيفة نحويّة، وبناءً على ما سبق يمكن الاطمئنـــان إلى أنّ مقولة النّحاة القدماء (الإعراب، فرع المعنى) صائبة تقعيداً وتطبيقاً، حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي والدلاليّ.

---

١ - القاموس المحيط، ومختار الصحاح لأبي بكر الرازي، مادة (جنى).

٢ - جامع البيان، للطبري، ١٣/١٥٠.

٣ - مناهج البحث في اللغة، ٢٢٦-٢٢٨. وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨٢ - ١٨٤، وص١٨٨.

المعنى الدّلالي

إن اهتمام سيبويه بالمعنى لم يقتصر على مستوى المفردة أو الصيغة معجمياً، بل أدرك -أيضاً أهمية المعنى الدلالي على مستوى الأساليب العربيّة، ودوره في توجيهها نحويّاً، منطلقاً من وعيه أنّ "اللُّغة ليست ظاهراً سطحيّاً، وإنما قد يتوحّد فيها الظاهر على تَعَدُّد المعنى"[١]، وهذا يعني أنّه التفت إلى العلاقة بين اللفظ والمعنى، يظهر هذا في (باب اللفظ للمعاني)، حيث يقول: "اعلم أنّ في كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"[٢]، ولا يختلف اثنان في أنّ المعنى المقصود في النص السابق هو المعنى الدلالي؛ مما يُنبئ عن أن سيبويه لم يقف في دراسته النّحوّ العربي عند حدود الإعراب وتحديد المعاني النّحويّة، تناول مسائله بالدّرس والتحليل، يربط فيها بين التغيّرات التي تحدث على مستوى اللفظ، وبين ما ينتج عنها من تعديل على مستوى المعنى[٣].

يؤدي السياق دوراً بارزاً في الكشف عن المعنى الدلالي للتراكيب. ولعلّ الشافعي أول من أشار إلى معنى السياق، حيث يقول: "وفطرته -المتكلم- أن يخاطب الشيء بالشيء عاماً يُراد به الظاهر، ويستغني بأول هذا منه عن آخره، وعاماً ظاهراً يُراد به الخاصّ ظاهراً يعرف في سياقه أنه يُراد به غير ظاهره"[٤]، أي أن النص يؤثر في دلالة القول تأثيراً كبيراً، حيث يعدل به عن الظاهر إلى غير الظاهر.

ويُفهم هذا المعنى تقريباً من كلام ابن خلدون عن علم البيان، حيث يقول: "هذا العلم حادث في الملة بعد علم العربيّة، وهو من العلوم اللسانية لأنّه متعلّق بالألفاظ وما تفيده، ويُقصد بها الدلالة عليه من المعاني، وذلك أنّ الأمور التي يقصد المتكلم بها إفادة السامع من كلامه هي إمّا تَصَوُّر مفردات تُسْنَد ويُسند إليها ويُفضى بعضها إلى بعض، والدّالة على هذه هي المفردات من الأسماء والأفعال والحروف، وأما تمييز المسندات من المُسْنَد إليها والأزمنة، ويُدَلُّ عليها بتغيُّر الحركات من الإعراب وأبنية الكلمات، وهذه كلّها هي صناعة

---

١ - نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، ص ٨٥.

٢ - الكتاب، ٢٤/١.

٣ - بنية العقل العربيّ، ص٤٠.

٤ - الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، ص٥٢. وانظر: دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه، موسى إبراهيم الشلتاوي، ص٣٣ وما بعدها.

النّحو، ويبقى من الأمور المُكْتنفة بالواقِعات المحتاجَة للدلالة: أحوال المتكلمين أو الفاعلين وما يقتضيه حالُ الفعل وهو محتاج إلى الدلالة عليه؛ لأنّه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلّم فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه، وإذا لم يَشتمل على شيء لها فليس من جنس كلام العــرب، فــإنّ كلامهم واسعٌ، ولكلِّ مقامٍ عندهم مقال يُختصُّ به بعد كمال الإعراب والإبانة"[١].

والسيِّاق عند علماء الغرب هو البيئة أو الظروف التي جرى فيها التفاهم بين المتكلمين والمخاطبين[٢].

ما يعنينا في هذا المقام من المعنى السياقي هو نظرية "سياق الحال"، فإنَّ للسياق دوراً كبيراً في أداء المعنى، وقد نُسبت هذه النظرية إلى مدرسة لنــدن اللغويــة، وعلــى رأســها "فيرث"، الذي تبناها بعد (مالينوفسكي)[٣].

يُقصد بسياق الحال: جملة العناصر المكوِّنة للموقف الكلامي، ومنها:

١- شخصية المتكلم والسّامع، وتكوينهما الثقافي، وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلــم والسّامع -إن وُجِدوا- وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغويّ، ودورهم.
٢- العوامل والظواهر الاجتماعية، ذات العلاقة باللغة والسلوك اللغوي لمــن يشــارك فــي الموقف الكلامي.
٣- أثر النّص الكلامي في المشتركين، كالامتناع أو الألم، أو الإغراء أو التحذير.

وهكذا يتضح أنّ من أهم خصائص سياق الحال إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم بــه سائر المشتركين في الموقف الكلامي[٤].

تنبّه علماء العربيّة منذ وقت مبكّر على أهمية السِّياق، وضرورة معرفة سياق الحــال في فَهْم النصّ اللغويّ والتعامل معه، بل على الدور البارز الذي يشغله في نظريــة المعنــى عندهم، ومن ثمّ انطلقت تحليلاتهم للنّص من خلال تصوير الموقف الذي أُطلِق فيه النــصّ أو

---

[١] - مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ط٤، ١٩٨١، ص ٥٥٠.
[٢] - معجم علم اللغة النظري، د. محمد علي الخولي، مادة (سياق الحال)، ط١، ١٩٨٢.
[٣] - أصول تراثية في علم اللغة، د. كريم حسام الدين، ص ص ٧١-٧٦.
[٤] - نظرية النّحو العربي، د. نهاد الموسى، ص٩٤، وانظر: علم اللغة، مقدمة للقــارئ العربــي، د. محمــود السعران، ص٣٣٨.

ارتُجِل فيه، حتى يتيسَّر للمتلقي الوقوف على مجمل الملابسات والدّواعي التي رافقت عملية التعبير، ومن ثمَّ أسهمت في توجيهها الوجهة الصحيحة في اختيار الصيغة الملائمة لها[1]، فقد "تنبَّه النحويون -خاصة- على دور السِّياق أو الحال المشاهدة في مواطن الجواز النّحوي، وتبين ما يكون لهم من أثر التفاعل بين اللُّغة ومحيطها الخارجي الذي يكشف استعمالها[2]".

إنَّ عناية سيبويه بالمعنى الدلاليّ للأسلوب واضحة في الكتاب وضوحاً كافياً، وفي هدي المعاني المتعددة يحتمل الأسلوب أكثر من وجه من وجوه الإعراب المحتملة، فممّا لا شكَّ فيه أنَّ احتمال المعاني يقتضي تعدُّد وجوه الإعراب، وإنما يقع التفاضل بين الوجوه المحتملة بلحاظ المعنى المطلوب[3]؛ لذلك كان تسويغ سيبويه العلامة الإعرابية يقوم على إدراك عميق بالمعاني النّحويّة والدلاليّة، التي تتشكّل من العلاقات بين المفردات داخل التركيب من جهة، ومن حركة هذه المفردات والعلاقات فيما بينها داخل النص ككل من جهة أخرى[4]. فالمعنى الدلالي ذو أثر بارز في تباين الإعراب، واختلاف الحركات، ذلك أنّ الإعراب مرتبط بالمعنى، وهو مع غيره من القرائن وسيلة ناجعة في بيان المعنى، لذلك أشاره النحاة منذ عصر سيبويه إلى ضرورة فهم المعنى الدلالي قبل التصدي للإعراب[5].

إن أبرز ما يتضح فيه دور المعنى الدلالي في توجيه المعنى النَّحويّ -يبدو في ما يسمى التعددية أو الاحتمالية في الوجوه الإعرابية؛ إذْ ينضوي تحت كل وجه منها معنى مخصوص، فهي "ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها، كما يتصوّر بعضهم، وإنّ جواز أكثر من وجه تعبيري ليس معناه أنّ هذه الأوجه ذات دلالة معنويّة واحدة، وأنَّ لك الحق أن تَستعمل أيها تشاء، كما تشاء، وإنّما لكلِّ وجه دلالته، فإذا أردت معنى ما، لزمك أن تستعمل التعبير الذي يؤديه، ولا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحداً إلا إذا كان لغة، نحو قولك: ما محمد حاضرا، وما محمدٌ حاضرٌ، فالأولى لغة حجازية، والثانية تميمية، ولا يترتب على هذا اختلافٌ في المعنى. وفيما عدا ذلك لا بُدَّ أنْ يكون لكل تعبير معنى، إذْ كلّ عدول من تعبير إلى تعبير لا بد أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى، فالأوجه

---

[1] - دراسات في نظرية النّحو العربي وتطبيقاتها، د. صاحب أبو جناح، ص٢١٣.

[2] - قضية التحوّل إلى الفصحى، د. نهاد الموسى، ط١، ص٦٣.

[3] - منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د. البكاء، ص ص ٢٢٤-٢٢٥.

[4] - عناصر النظرية النحوية. د. سعيدحسن بحيري، ص ٢٢٥.

[5] - بحوث في الاستشراق واللغة. د. اسماعيل عمايرة، ص ١٣٥-١٣٧. وانظر: الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري. د. أحمد نصيف الجنابي، ص ٤٨٤. وانظر: مسالك القول في النقد اللغوي، د. صلاح الدين الزعبلاوي. ص ٨٩.

التعبيرية المتعددة إنما هي صور لأوجه معنويّة متعددة[١]". لذا كثيراً ما كان سيبويه يقابل بين التراكيب النّحويّة في ضوء دلالتها التي تعبر عنها، من ذلك قوله: "... وتقول:

- كتبتُ إليه أنْ لا تقُلْ ذاك.
- وكتبت إليه أنْ لا يقولَ ذاك.
- وكتبت إليه أنْ لا تقولُ ذاك.

فأما الجزم فعلى الأمر، وأما النصب فعلى قولك: لئلا يقول ذاك، وأما الرفع فعلى قولك: لأنّك لا تقول ذاك، أو بأنّك لا تقول ذاك، تخبره بأنّ ذا قد وقع من أمره"[٢].

ومثله قولك: "- أما العلمُ فعالمٌ بالعلم.
- وأما العلمَ فعالمٌ بالعلم.

فالنصب أنّك لم تجعل العلمَ الثاني العلمَ الأول الذي لفظت به قبله، كأنّك قلت: أما العلم فعالم بالأشياء. وأما الرّفع: فعلى أنه جعل العلم الآخِر هو العلمَ الأوّل، فصار كقولك: أمّا العلمُ فأنا عالم به، وأما العلمُ فما أعلمني به، فهذا رَفع؛ لأن المُضمر هو العلم، فصار كقولك: أمّا العلم فحسن، فإن جعلتَ الهاء غير العلم الأول نصبت، كأنّك قلت: أما علماً فما أعلمني بعبد الله"[٣].

ومنه "ائتني تمشي، أي: ماشياً، وإنْ شاء جزمه على أنه: إنْ أتاه مشى فيما يستقبل، وإنْ شاء رفعه على الابتداء"[٤]، حيث يجوز فيه ثلاثة أوجه إعرابية: النصب على الحالية، بمعنى: أئتني ماشياً، والجزم على معنى الجزاء، أي: إنْ تأتني تمش فيما يُستقبل، وإنْ لا تأتني لا تمشِ، ويجوز الرفع فيها على الابتداء، على معنى: ائتني وأنت ماشٍ.

ومثله ما جاء في الاستفهام في نحو قولنا: ما اليومُ؟ وما اليومَ؟ رفعاً ونصباً، ولكلٍّ معنى دلالي مختلف عن الآخر، فالرفع يحمل دلالة الاستفهام عن مُسمّى اليوم: السبت أم الأحد أم الأثنين... أمّا النصب فيحمل دلالة الاستفسار عمّا حدث في اليوم[٥].

---

١ - معاني النحو. د. فاضل السامرائي، ٩/١. وانظر: منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص١٣٦.

٢ - الكتاب، ١٦٦/٣.

٣ - السابق، ٣٨٥/١.

٤ - السابق، ٩٨/٣.

٥ - السابق، ٤١٨/١.

ومنه أيضاً الفرق الدقيق بين الرفع والنصب في المعنى الدلالي في مثل قولنا:

- سير عليه يومَ الجمعة (بنصب (يوم))
- وسير عليه يومُ الجمعة (برفع (يوم))

يتّضح هذا الفرق إذا قلت:

- كم سير عليه؟، وكم -ههنا- بمعنى متى، فالجواب:
- سير عليه يومين.

ولو قلت: كم سير عليه؟ وكم ههنا غير ظرف للسؤال عن العدد، فالجواب: سـير عليه يومانِ، حيث يقول سيبويه في مثل ذلك: "ومن ذلك قولك: متى يُسار عليه؟ وهو يجعله ظرفاً. فيقول: اليومَ أو غداً، أو بعد غدٍ أو يومَ الجمعة. وتقول:

- متى سير عليه؟

فيقول: أمسِ أو أوّلَ من أمسِ، فيكون ظرفاً على أنه كان السّير في ساعة دون سـائر ساعات اليوم، أو حينٍ دون سائر أحيان اليوم، ويكون ايضاً على أنه يكون السير في اليـوم كلِّه، لأنّك قد تقول: سير عليه في اليوم ويُسار عليه في يوم الجمعة، والسّير كان فيه كلِّـه. وقد تقول:

- سير عليه اليومُ.

فترفع وأنت تعني في بعضه، كما تقول في سعة الكلام: الليلةُ الهلالُ، وإنَّما الهـلالُ في بعض الليلة، وإنما أراد الليلةُ ليلةُ الهلالِ، ولكنه اتّسع وأوجز. وكذلك أيضاً هـذا كلّـه، كأنه قال: سيرِ عليه سيْر اليوم. والرفع في جميع هذا عربيٌّ كثيرٌ في جميع لغـات العـرب، على ما ذكرت لك من سعة الكلام والإيجاز. يكون على (كم) غيرَ ظرف، وعلى (متى) غيرَ ظرف. كأنه قال: أيُّ الأحيان سير عليه أو يُسار عليه ... وقولك:

- سير عليه الليلَ، والدهرَ، والأبدَ. وهذا جواب لقولك:
- كم سير عليه؟

إذا جعله ظرفاً، لأنّه يريد: في كم سيّر عليه. فتقول مجيباً له:

- الليلَ والنهارَ والدهرَ والأبدَ، على معنى: في الليل والنهار وفي الأبد.

وتقول: - سير عليه الليلُ،

تعني ليل ليلتك، وتجري على الأصل. كما تقول في الدَّهر:

- سير عليه الدَّهرُ،

وإنما تعني بعضَ الدَّهر، ولكنه يُكَثِّر كما يقول الرجل:

- جاءني أهل الدنيا،

وعسى أن لا يكون جاءه إلا خمسة فاستكثرهم...

... ومن ذلك أن يقول:

- كم سِيرَ عليه من الأرضِ؟ فتقول:

- فرسخان، أو ميلان، أو بريدان، كما قلت: يومانِ. وكذلك لو قال:

- كم صيد عليه من الأرضِ؟

يجري على هذا المجرى. وإن شئت نصبتَ وجعلت (كم) ظرفاً، كما فعلت ذلك في اليومين، فلا يكون ظرفاً وغيرَ ظرفٍ إلا على (كم)؛ لأنَّه عددٌ، كما كان ذلك في اليومين... وتقول:

- سير عليه ليلٌ طويلٌ.

- وسير عليه نهارٌ طويلٌ.

وإنْ لم تذكر الصفة وأردت هذا المعنى رفعتَ، إلا أنَّ الصِّفة تُبيِّن بها معنى الرفع وتوضِّحُه، وإن شِئتَ نصبت الليل والنهار..."[١].

ومن هذا القبيل قولك:

- هذا مَنْ أعرفُ منطلقٌ. (برفع منطلق)، فتجعل (أعرف) صفة مَنْ والمعنى: هذا من هو معروفٌ منطلقٌ، وإن شئت نصبت، فقلت:

- هذا مَنْ أعرف منطلقاً. تجعل (أعرف) صلةً والمعنى على ذلك أنَّك تشير إلى مَنْ تعرف في حالة الانطلاق. يقول سيبويه:

"وتقول:

- هذا مَنْ أعرف منطلقٌ،

فتجعل أعرف صفةً. وتقول:

- هذا مَنْ أعرف منطلقاً،

تجعل أعرف صلةً.

وقد يجوز منطلقٌ على قولك:

- هذا عبدُالله منطلقٌ"[٢].

---

[١] - الكتاب، ٢١٦/١-٢٢٠.

[٢] - السابق، ١٠٧/٢.

ومنه العطف بالفاء في مثل قولك: "لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن،فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى. وإن شئت جزمت على النهي في غير هذا الموضع...إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهاه ان يأكل السمك على كل حالٍ أو يشرب اللبن على كل حال"[١].

ومثله العطف على (أنْ) ناصبة الفعل المضارع، فلو قلت: أُريدُ أنْ تأتيني ثمّ تُحدِّثني بالنصب، فهُنا تَشرِك الفعل الآخِر مع الأوّل في الحكم؛ لأنَّك تريد أنْ يأتي وتريد أن يحدّثك. وإنْ قلت: أُريدُ أنْ تأتيني فتشتمُني (بالرفع)، لم ترد أنْ يأتيك ويشتمك، ولكن المعنى هو: كلَّما أردتُ إتيانك شتمتني[٢].

ومثله نصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة بعد الفاء، إذْ إنَّ "ماينتصب في باب الفاء، قد ينتصب على غير معنىً واحد، وكلّ ذلك على إضمار (أنْ)، إلا أنَّ المعاني مختلفة... وتقول: ما تأتيني فتحدثني، فالنصب على وجهين من المعاني: أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدثُني: أي، لو أتيتني لحدّثتني، وأما الآخر: فما تأتيني أبداً إلا لم تحدّثني: أي، منك إتيان كثير ولا حديث منك"[٣].

ومنه نصب الفعل المضارع بعد حتى، فهي تنصب على وجهين مختلفين من المعاني: "أحدهما: أن تجعل الدخول غاية لمسيرك، وذلك قولك: سرتُ حتى أدخلها، كأنك قلت: سرتُ إلى أن أدخلها،

وأما الوجه الآخر: فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل (كي)، التي فيها إضمار (أنْ) وفي معناها، وذلك قولك: كلمته حتى يأمر لي بشيء"[٤].

وترفع حتى الفعل بعدها على وجهين من المعاني، أيضاً: وإنْ كانَ أصلهما واحداً في المعنى؛ إذْ يكون ما قبلها موجباً لما بعدها، ولكن مايوجبه ما قبلها قد يكون عقباً له، ومتصلاً به، وقد لا يكون متصلاً، فـ "تقول: سرتُ حتى أدخلُها، تعني أنه كان دخول متّصل بالسّير، كاتصاله به بالفاء، إذا قلت: سرتُ فأدخلُها، فأدخلُها، ههنا، على قولك: هو يدخلُ،

---

١ - الكتاب، ٣/٤٢-٤٣.

٢ - السابق، ٣/٥٢.

٣ - السابق، ٣/٣٠ و ٣/٤٠.

٤ - السابق، ٣/١٧، ٢٥، ٢٧، وانظر: شرح المفصل، ٧/٢١.

وهو يضرب، إذا كنت تجد أنّه في عمله، وأنّ عمله لم ينقطع. فإذا قـال: حتـى أدخلُهـا، فكأنّه يقول: سرتُ فإذا أنا في حال دخول، فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفـاء. فحتـى صارت ههنا بمنزلة (إذا) وما أشبهها من حروف الابتداء؛ لأنها لم تَجِئ على معنى (إلـى أنْ)، ولا معنى (كي)، فخرجت من حروف النصب ... وأما الوجه الآخر: فإنه يكون السّير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن، فمن ذلك: لقد سرت حتى أدخلها ما أُمنَـع، أي: حتى أنّي الآن أدخلها كيفما شئت"[1].

وقرِئ قوله تعالى[2]: **"وزُلْزِلوا حَتَّى يقُولَ الرّسُولُ والّذيْنَ آمَنُوا مَعَهُ: مَتَى نَصرُ اللّه"** برفع (يقول) ونصبه، وقد أورد سيبويه الآية السابقة على قراءة الرفع (يقولُ)، كأنّه يُفضّلُهـا على قراءة الجمهور بالنصب، جرياً وراء المعنى الدلالي للآية الكريمة[3]، واختارها أبو جعفر النحاس؛ لأنّها "أبين وأصحّ معنىً، أي وزُلزلوا حتى الرسول يقول، أي حتى هـذه حالـه؛ لأنّ القول إنما كان عن الزلزلة غير منطقع منها، والنصب على الغاية ليس فيه هـذا المعنـى"[4]، وقرأ بالرّفع كلٌّ من نافع والكسائي ومجاهد وابن محيصن وشيبة والأعرج[5]، وقرأ البـاقون بالنصب، وحجتهم أنها بمعنى الانتظار، وهو حكاية حال، والمعنى: وزلزلوا إلـى أن يقـول الرسول[6].

إنّ ربط سيبويه الوجوه الإعرابية بالمعنى الدلالي العام في التراكيب واضـحٌ لا لبـس فيه، كما سلف، ومثل ذلك – أيضاً، قولك: "مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه، إذا أردت معنى أنـه كامل... وتقول: مررت برجلٍ رجلٌ أبوه، تريد رجلاً واحداً لا أكثر من ذلك"[7].

---

[1] – الكتاب، ٣/١٧–١٨و ٢٠ وما بعدها.

[2] – آية (٢١٤) من سورة البقرة.

[3] – الكتاب، ٣/٢٥–٢٦.

[4] – إعراب القرآن، للنّحاس، ١/٣٠٥.

[5] – السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص ١٨١، وانظر: وإملاء مامن به الرحمن، للعكبري ١/٥٣. والحجـة في القراءات السبع، ابن خالوية، ص ٨٢. والنشر في القراءات العشر، لابـن الجـزري، ٢/٢٢٧. ومعـاني القرآن، للفراء، ١/١٣٢.

[6] – حجة القراءات، لأبي زرعة عبدالرحمن بن زنجلة، ص١٣٠.

[7] – الكتاب، ٢/٢٩.

ومنه "قول العرب: في مَثَل من أمثالها: "إنْ لا حظِيَةٌ فلا أَلِيَّةٌ"، أي إنْ لم تكن له في الناس حظية فإنِّي غير أَلِيَّة، كأنها قالت في المعنى: إنْ كنتُ ممن لا يُحظى عنده فإنِّي غير أَلِيّة، ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن إلاّ نصباً، إذا جعلت الحظية على التفسير الأول"[1].

يوجه سيبويه الإعراب على وَفْقِ المعنى الدلالي العام للتركيب؛ اعتماداً على التمييز بين أبعاد دلالية معينة تؤديها علاقات نحويّة مخصوصة، حيث يُفرِّق بين العلاقة التي تربط – على سبيل المثال– الصفة بالموصوف، وتلك العلاقة التي تربط المضاف بالمضاف إليه وكذلك العلاقة التي تربط المبتدأ بالخبر، ويجعل المعنى الدلالي الذي تُعبِّر عنه العلاقات النَّحويَّة موجّهاً في اختيار وجه إعرابي معين أو ترجيح وجْه على آخر. فيقول: "هذا باب ما يُختار فيه الرّفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً، وذلك إذا كان الآخِر هو الأول، ونحو ذلك قولك:

له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ

وإنّما أردت الوصف، كأنك قلت:

له صوتٌ حسنٌ

وإنما ذكرتِ الصوت توكيداً، ولم ترد أن تحمله على الفعل، لما كان صفة، وكان الآخِر هو الأول ... وأما: له صوتٌ صوتُ حمار، فقد علمت أن صوت حمار ليس الصوت الأوّل، وإنّما جاز لك رفعه على سعة الكلام، كما جاز لك أن تقول: ماأنت إلا سيرٌ"[2].

إن عناصر التركيب تحمل جوانب دلالية تتنوع باختلاف تلك العناصر والعلاقات التي تنتظمها، فالعلاقة –مثلاً– بين المبتدأ والخبر علاقة نحويّة ثابتة، لكنّها من حيث المعنى الدلاليّ الذي تؤديه تتنوع؛ تبعاً لاختلاف طرفي العلاقة، وهذا التنوّع أو التعدّد في المعنى الدلالي ذو دور كبير في التوجيه الإعرابي لبعض العناصر اللغويّة التي ترتبط بأحد طرفي العلاقة النَّحويَّة التي يمثلها كلٌّ من المبتدأ والخبر؛ لذلك فإنَّ المعنى الدلالي الذي تعبِّر عنه تلك العلاقة في مثل قولنا: (له صوتٌ)، يختلف عن المعنى الدلاليّ الذي تُعبِّر عنه العلاقة النحويّة

---

[1] – الكتاب، ٢٦٠/١-٢٦١.

[2] – السابق، ٣٦٣/١.

ذاتها في مثل قولنا: (هذا صوتٌ)؛ من هنا اتّخذ سيبويه الاختلاف في المعنى الدلالي منهجـاً؛ ليرجّح نصب "صوت حمار" في حالة ارتباطه بالجملة الأولى، في حين يختار الرّفـع إذا مـا ارتبط في الجملة الثانية، حيث يقول: "هذا باب ما الرفع فيه الوجه، وذلك قولك:

هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ؛

لأنّك لم تذكر فاعلاً؛ ولأنّ الآخِر هو الأول، حيث قلت: هذا، فالصّوت هو هذا، ثمّ قلـت: هو صوتُ حمارٍ؛ لأنّك سمعت نُهاقاً، فلا شكّ في رفعه. وإن شبّهتَ، أيضاً، فهو رفع؛ لأنّك لم تذكر فاعلاً يفعله، وإنّما ابتدأته كما تبتدئ الأسماء، فقلت: هذا، ثمّ بنيت عليه شيئاً هو هو، فصار كقولك: هذا رجلٌ رجلُ حرب. وإذا قلت: له صوت: فالذي في اللام هو الفاعل وليـس الآخِرُ به، فلّما بنيت أول الكلام كبناء الأسماء كان آخره أنْ يُجعل كالأسماء أحسـن وأجـود، فصار كقولك: هذا رأسٌ رأسُ حمارٍ، وهذا رجلٌ أخو حرب، إذا أردت الشبه"[1].

وعلى النّهج نفسه يُفرّق سيبويه بين التركيبين التاليين:

- عليه نوحٌ نوحُ الحمام.
- لهنّ نوحٌ نوحَ الحمام.

فيقول: "ومن ذلك: عليه نوحٌ نوحُ الحمام، على غير صفة، لأنّ الهاء التي في عليه ليست بفاعل، كما أنّك إذا قلت: فيها رجلٌ، فالهاء ليست بفاعلٍ فَعَل بالرّجُل شيئاً، فلمـا جـاء على مثال الأسماء كان الرفعُ الوجهَ. وإنْ قلت: لهنّ نوحٌ نوحَ الحمام، فالنصب؛ لأنّ الهاء هي الفاعلة، يدلك على ذلك: أنّ الرفع في هذا، وفي عليه أحسن؛ لأنّك إذا قلت: هـذا أو عليـه، فأنت لا تريد أن تقول مررت بهذه الأسماء تعمل فعلاً؛ ولكنّك جعلت (عليه) موضعاً للنّوح، و (هذا) مبني على نفسه، ولو نصبتَ كان وجهاً؛ لأنّه إذا قال: هذا صوتٌ أو هذا نوحٌ، أو عليـه نوحٌ، فقد عُلِم أنّ مع النوح والصوت فاعلَيْن، فحمله على المعنى"[2].

كما إنّ إضافة اسم الفاعل تفترق من حيث المعنى الدّلاليّ عن إضافة الصفة المشـبّهة، على الرّغم من التقائهما في العلائق النّحويّة التي تنتظمهما في مثل قولنا: - هذا حَسَنُ الوجه.

- وهذا ضاربُ الرّجلِ

[1] - الكتاب، ٣٦٥/١.

[2] - السابق، ٣٦٦/١، وانظر: المقتضب، ٢٣١/٣.

فالعلاقة النّحويّة التي تجمع التركيبين السابقين تتمثل في الآتي:

مبتدأ + خبر (مضاف) + مضاف إليه

ومع ذلك يحمل كلّ تركيب معنى دلالياً يُغاير الآخر، ففي التركيب الأول نجد أنّ المضاف (الحسن) للوجه، في حين إنّ المضاف (الضّرب) في التركيب الثاني هو لاسم الإشارة (هذا)[١].

وهذا يعني أنّ سيبويه لم يكن يقتصر على المعنى النّحويّ وحده في تحليل التراكيب؛ لأن كثيراً من تراكيب اللّغة تتطابق في علائقها النّحويّة، في حين تفترق في معناها الدّلالي؛ فلا مناص من أنْ يلازم التحليلَ النّحويّ للتراكيب، وإنْ كانت متجددّة في المعنى نحويّاً – تحليلٌ دلاليٌّ كفيل بتبيان الفوارق المعنويّة لكل تركيب – كما في قولهم: "يعلمُ اللهُ لأفعلنّ، وعَلِم اللهُ لأفْعَلَنّ. وذا بمنزلة: يرحمك اللّه، وفيه معنى الدّعاء، وبمنزلة: اتقّى الله امرؤٌ وعمل خيراً، إعرابه إعراب (فَعَل)، ومعناه معنى: ليفعلْ، وليْعملْ"[٢].

فالتركيبان: – يعلم الله لأفعلنّ.

– علم الله لأفعلنّ.

يتطابقان في المعنى النّحويّ أو الوظيفة النّحويّة، فكلاهما يحوي فعلاً وفاعلاً، غير أنّ المعنى الدلالي لكلٍّ منهما يختلف عن الآخر؛ "فمخارج الأفعال واحدة، والمعاني تختلف"[٣].

إن سيبويه شأنه شأن شيخه الخليل؛ إذ كان يدرك الفروق المعنويّة الدقيقة التي تنشأ عن اختلاف حركة الإعراب في الكلمة الواحدة، أو تنشأ عن تعدُّد الاحتمالات في الكلمة نفسها[٤]. من ذلك تفريقه بين معنى النصب في قول أهل الحجاز: مررتُ بهم ثلاثتَهم، ومعنى الجرّ في قول بني تميم: مررت بهم ثلاثتِهم، فقد لاحظ في قولِ الحجازيين معنى الاختصاص كأنّهم يريدون أن يقولوا: مررت بهؤلاءِ فقط ولم أجاوزهم، ولاحظ في قول بني تميم معنى التوكيد

---

[١] – الكتاب، ٩٥/١.

[٢] – السابق، ٥٤/٣، وانظر: المقتضب، ١٣٢/٢، ١٣٥، ٣٢٥.

[٣] – المقتضب، ١٧٧/٤.

[٤] – مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربي، د. جعفر عبابنة، ص ١٥٣-١٥٤.

للتعميم، كأنهم يريدون أن يقولوا: مررت بهم كلِّهم، ومنه أيضاً ملاحظته اختلاف المعنى بين النصب والجر في قول الشاعر:

ويأوي إلى نسوة عطل   وشُعْثاً مراضيعَ مثلِ السَّعالي

فالنصب في قوله (شعثاً) بإضمار فعلٍ تقديره: أذكرهُن، أو أذمُّهن؛ فالمعنى على ذلك ذمٌّ وتشنيع للنسوة، أمَّا الجر فعلى الوصفية عطفاً على (عُطَّل)، والمعنى، ههنا، تعديد لصفاتهن دون قصد إلى ذمٍ أو شتم[1].

ومثله ملاحظته اختلاف المعنى في (جسم البغال) و(أحلام العصافير) رفعاً ونصباً، في بيت حسّان بن ثابت:

لا بأسَ بالقوم من طول ومن عِظَمٍ   جسمُ البغال وأحلام العصافير

فالرفع على الابتداء، والمعنى تعديدٌ لصفات القوم، أمَّا النصب فعلى معنى شتمهم وذمِّهم، وهو مراد الشاعر[2].

ويبرز إيلاءُ سيبويه المعنى الدلالي جلَّ عنايته في التحليل النَّحويّ عندما يلجأ إليه في حالة خروجه عمّا تقتضيه القاعدة أو الأصل النَّحويّ، ولا ضير في ذلك عنده ما دام في خدمة المعنى، فقد تقتضي القاعدة النَحويَّة وجهاً إعرابياً، بينما يقتضي المعنى الدلالي وجهاً آخر، فإذا تنازع المعنى والإعراب وفق قاعدة ما، فصل سيبويه بينهما بالعدل، منتصراً إلى المعنى الدلالي، من ذلك أن العامل في باب التنازع -كما ارتضاه- هو الفعل الثاني لمجاورته المتوزَع عليه، بيد أن سيبويه لم يتمسك بهذا الأصل، بل يخرج عنه؛ حفاظاً على سلامة المعنى وصحته، يتضّح ذلك في بيت امرئ القيس:

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة   كفاني، ولم أطلب، قليل من المال

فيُعَقِّب سيبويه قائلاً: "وإنَّما رفع؛ لأنّه لم يجعل القليل مطلوباً؛ وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى[3]".

---

[1] - الكتاب، ٣٩٩/١، ٦٦/٢.

[2] - السابق، ٧٣/٢-٧٤، وانظر: ٢٣٥/٢، ٣٦٣.

[3] - السابق، ٧٩/١.

ومنه بيت المرّار الأسَدي:

سَلّ الهمومَ بكلّ مُعْطي رأسِه   ناجٍ مُخالطِ صهبةٍ مُتَعَيِّسِ

حيث يقول: "فهو على المعنى لا على الأصْل، والأصل التنوين"[١].

ومثله دخول الألف واللام على المضاف في الصفة المشبّهة، مع أنّ المعروف أنّ المضاف لا تدخل عليه الألف واللام، غير أنّه ورد عن العرب دخولها على بعض الصِّفات والعدد ممّا أسماه النحاة إضافة غير محضة؛ لأنّ هذه الصفات تشارك الأفعال في الوزن كما تشاركه في العمل والمعنى الذي يتمثّل في الدلالة على الحدث، ويعزو سيبويه هذا الخروج عن الأصل إلى توخّي المعنى؛ إذْ إنّ هذه الصفات مع دخول الألف واللام عليها لم تخرج عن مكانها من التنكير، حيث يقول: "واعلم أنّه ليس في العربيّة مضاف يدخل عليه الألف واللام غيرُ المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسنُ الوجه، أدخلوا الألف واللام على (حَسَن الوجه)؛ لأنّه مضافٌ إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً، فاحتاج إلى ذلك، حيث مُنِع ما يكون في مثله ألبتة، ولا يجاوز به معنى التنوين"[٢].

ومنه: قول العرب: "من لَدُ شولاً فإلى إتلائها"[٣]، إذ إن (لَدُ) إنها تضاف إلى ما بعدها من زمان متصل بها أو مكان، إذا اقترنت بها (إلى) كقولك: جلست في المسجد من لَدُ صلاة العصر إلى وقت صلاة المغرب. فلمّا كان الشّوْل (جمع الناقة الشائل) لا يصلح أن يكون زماناً، فأضمر ما يصلح أنْ يُقدّر زماناً، فكأنه قال: من لَدُ أنْ كانت شولاً. والكون مصدر، والمصادر تُستعمل في معنى الأزمنة، كقولك: جئت مقدم الحاج، وخلافة المقتدر، وصلاة العصر، على معنى أوقات هذه الأشياء.

ومثله: وصف المعرفة بنكرة، مع أنّ الأصل لا يجيز ذلك، فالصفة تطابق الموصوف تعريفاً وتنكيراً؛ إلا أن سيبويه ارتضى ذلك بهديٍ من المعنى، كقولك: "ما يحسُن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك، وما يحسن بالرجل خيرٍ منك أنْ يفعل ذاك"[٤].

---

١ - الكتاب، ١/١٦٨، وانظره: ١/١٦٩-١٧١.

٢ - السابق، ١/١٩٩-٢٠٠.

٣ - السابق، ١/٢٦٤.

٤ - السابق، ٢/١٣.

يوضّح السيرافي ما يعنيه نصّ سيبويه السابق بأنّ (الرجل) معرفة، و(مثلك) و (خير منك) نكرة، وقد وُصِف بهما المعرفة لتقارُب معناهما؛ لأن (الرجل) في هذين التركيبين غيرُ مقصودٍ به رجل معين، وإنْ كان لفظه لفظَ المعرفة؛ لأنّه أُريد به الجنس و(مثلك) و (خير منك) نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما، فاجتمعا، فحسُن أحدهما بالآخر[1]، فقد أفاد بوصف المعرفة بالنكرة إذا تقاربتا في ما يدلاّن عليه من المعنى.

ومنه رفع ما بعد (لا) النافيةِ للجنس دون انعقاد شرط تكرارها، كما هو الأصل؛ وذاك خدمةً للمعنى المراد، يقول جرير:

ونبِّئتُ جوّاباً وسَكْناً يَسُبُّني وعمرو بنَ عفرا لاسلامٌ على عمرو

فرفع (سلام)؛ لأنّه في المعنى بدلٌ من لفظ فعل الدعاء، كما تقول: لا بك السّوْء؛ لأنّ المعنى المراد: لا ساءك الله[2].

ومثله قول رجل من بني سَلول:

وأنت امرُؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لغيرِنا حياتُك لا نَفْعٌ وموتُك فاجع

حيث رفع ما بعد (لا) مع عدم تكرارها، وسوّغ ذلك ما يقوم بعده مقام التكرير في المعنى؛ لأنّه إذا قال: "وموتك فاجع" دلَّ على أنّ حياته لا تضرُّ، وإنما تضرُّ وفاته[3].

كما امتنع جواز الإتباع على البدلية في المستثنى، لنَقضْ المعنى، كما في قول ذي الرّمة:

أُنيخت فألقتْ بلدةً فوق بلدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلا بُغامُها

---

[1] - الكتاب، ١٣/٢ (الحاشية).

[2] - السابق، ٣٠١/٢-٣٠٢.

[3] - السابق، ٣٠٥/٢.

حيث امتُنع جواز الإتباع على البدلية؛ لفساد المعنى الدلاليّ؛ ومن ثمّ وجب تأويل (إلا) بمعنى غير، والمعنى: قليلٌ بها الأصوات غيرُ بغامها، أي الأصوات غير صوت الناقة، وجوّز الأعلم الشنتمري -أحد شراح أبيات سيبويه- أن يكون البغام بدلاً من الأصوات، شـــريطة أن يحمل (قليل) دلالة النفي، والمعنى: ليس بها صوت إلا بغامها[1].

ونظيره قوله تعالى[2]: "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا" فقوله تعـــالى: (إلا اللـــهُ) بالرفع على أنّ (إلا) صفة بمعنى غير، ولا يجوز أنْ يكون بدلاً؛ لأن المعنى يصير إلى قولـــك -والعياذ بالله- لو كان فيهما الله لفَسَدَتا. ألا ترى أنّك لو قلتَ: ما جاءني قومُك إلا زيدٌ، علـــى البدليّة لكان المعنى: جاءني زيدٌ وحده. ولو نصبت لفظ الجلالة في الآية لكان المعنى: إنّ فساد السموات والأرض امتُنع لوجود الله تعالى مع الآلهة، وفي ذلك شركٌ وإثباتُ إلهٍ مع الله، لذا وجب الرفع على الوصف لاستقامة المعنى، لأن المعنى هو: لو كان فيهما غير الله لفسدتا[3].

وقال النحاة في معرض حديثهم عن الوصف بـــ (إلا): "إذا قال قائل: له علي عشرة إلا درهماً، فقد أقرّ له بتسعة، لأنّه استثنى واحداً من جملة ما أقرّ به. وإنْ قال: له عشرة إلا درهم، على أن (إلا درهم) وصف للعشرة، فقد أقرّ له بعشرة؛ لأنّ المعنى: عشرة مغايرة لدرهم، وكل عشرة، مغايرة للدرهم"[4].

ومثله قول لبيد:

لو كان غيري سُلَيمى اليوم غيَّرهُ وَقْعُ الحوادثِ إلاّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ

أي بالرفع على الوصفية في (الصارم)، فـــ (إلا) بمعنى (غير)، (كأنّه قال: لو كـــان غيري غيرُ الصارم الذكر، لغيَّره وقعُ الحوادث، إذا جعلت غـــيراً الآخـــرة صفـــة للأولـــى، والمعنى أنه أراد أنْ يخبر أنّ الصارم الذكَر لا يغيِّره شيء"[5].

---

[1] - الكتاب، ٣٣٢/٢ (الحاشية).

[2] - الآية (٢٢) من سورة (الأنبياء).

[3] - إملاء ما منّ به الرحمن، للعكبري، ١٣١/٢-١٣٢، وانظر: الكتاب، ٣٣٢/٢.

[4] - حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١٢١/٢.

[5] - الكتاب، ٣٣٤/٢.

ينحو سيبويه منحى شيخه الجليل الخليل بن أحمد الفراهيدي في إيثار المعنى الدلالي واستقلاله عن الأصل النَّحوي، عندما سأله عن قوله تعالى[1]: "**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً**"، فأجابه: "هذا واجب، وهو تنبيه، كأنك قلت: أتسمع أن الله أنزل من السماء ماءً فكان كذا وكذا، وإنما خالف الواجبُ النفيَ؛ لأنك تنقض النَّفي، إذا نصبت تغيَّر المعنى، يعني أنَّك تنفي الحديث وتوجِب الإتيان، تقول: ما أتيتني قطُّ فتُحَدِّثَني إلا بالشرِّ، فقد نفى الإتيان وزعمت أنه قد كان"[2].

فالأصل في الفعل المضارع أنْ يُنصَب بـ (أنْ) مضمرة بعد الفاء السببية إذا جاء مسبوقاً بنفيٍ أو طلب، غير أنّ الفعل المضارع (تصبح) في الآية السابقة، ورد مرفوعاً بالرغم من توفُّر شروط النصب فيه بمقتضى القاعدة النّحويّة، ويتوسَّل الخليل في مخالفة الأصل بالمعنى الدلالي العام؛ الذي لا يستقيم ودلالة النفي.

ونظيره رفع المضارع (تؤمنون) وجزم الفعل (يغفرْ) في قوله تعالى[3]: "**هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ...**" قال سيبويه: "فلمّا انقضت الآية، قال: (يغفرْ لكم)"[4]، فالأصل في الفعل المضارع أن ينجزم، إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهام أو تمنٍ أو عرض، لكن هذا الأصل خولف بلحاظ المعنى، إذْ يأتي جواب الطلب بعد ما لفظه الخبر مجزوماً، شريطة أن يحمل الدلالة على الأمر، فالفعل (تؤمنون) صيغته مضارعة، ولكن دلالته في الآية دلالةُ فعل الأمر (آمنوا)، لذا جاء جواب الطلب (يغفر) بعد انقضاء الآية مجزوماً، وعليه المعنى[5].

ومثله أنّ الأصل في جواب الشرط إذا كان فعلاً أنْ يدل على الاستقبال، غير أنه قد يُخرج عن هذا الأصل؛ خدمة للمعنى الدلالي فيأتي جواب الشرط فعلاً ماضياً، ما دام يحمل الدلالة على الاستقبال؛ لأنْ أدوات الشرط تنقل لفظ الماضي إلى دلالة المستقبل، يظهر ذلك من خلال إجابة الخليل سيبويهِ عن سؤاله عن قوله تعالى[6]: "**لَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا**

---

[1] – الآية (٦٣) من سورة الحج.

[2] – الكتاب، ٤٠/٣.

[3] – الآيات: (١٠-١٢) من سورة الصف.

[4] – الكتاب، ٩٤/٣.

[5] – القطع والائتناف، أبو جعفر النحاس، ص ٧٢٢.

[6] – الآية (٥١) من سورة الروم.

مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ"، حيث يقول الخليل: "هي في معنى: ليفعلَنَّ، كأنّه قال: ليظلَن، كما تقول: واللهِ لا فعلتُ ذلك أبداً، تريد معنى لا أفعل"[١].

مما سلف يتّضح اهتمام سيبويه بالمعنى الدلالي للتركيب، باتخاذه معياراً تُلْحق في مجراه التراكيب المخالفة للأصل النّحويّ، وهذا يُسلِمني إلى تناول مسألة العلاقة بين تأويل المعنى والإعراب كما يعرضها كتاب سيبويه.

لعلّ ما يجعل دراسة هذه المسألة في الكتاب أمراً ضرورياً أنّ كثيراً من الشُرّاح والدارسين والمعقّبين على الكتاب قد وقعوا في هنات لا تُغتفر، من سوء الفهم والخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، محاولين توحيدهما في أثناء تناولهم قَدْراً غير يسير من أفكار الخليل وتلميذه سيبويه، فلم يتمثّلوا مقاصد الشيخين الجليلين ومغزى كلامهما، رغم احتراسهما -غير مرّة- عقب كل موقف تأويلي تحليليّ لكلام العرب وأساليبهم بمثل عبارة (تمثيل ولم يتكلم به)، وغيرها[٢].

إن أكثر ما يتجلّى فيه خلط الدارسين في هذه المسألة ممّا جاء في الكتاب، هو باب التعجُب، حيث يقول سيبويه: "وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَالله، زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَالله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يُتكلم به"[٣].

إنّ قول الخليل: "شيء أحسن عبدالله" في صيغة التعجّب هو تفسير معنى، وكأنَّ المتعَجِّب قَدَّر وجود قوةٍ ما عملت زيادة في صفة الإسم المتعَجَّب منه، فهو يريد أن يوصل إلى أذهان المتلَقّين هذا الاحساس، في حين إن ما فُسِّر به المعنى، وهو (شيء أحسن عبدالله) لا يمكنه من إيضاح انفعال المتعجِّب ونقله إلى المتلقّي، لذا يُفهَم أن شيخ سيبويه قد أشاد إلى ضرورة عدم الخلط بين الأسلوب الخبري المتمثّل في تفسير المعنى، والأسلوب الانشائي المتمثّل في صيغة التعجب، حين أردف قائلاً: "ودخله معنى التّعجب"، لا سيّما إذا علمنا أن

---

[١] - الكتاب، ١١٨/٣.

[٢] - دراسات في نظرية النّحو العربي وتطبيقاتها، أ. د. صاحب جعفر أبو جناح، ص٧٧ وما بعدها، وانظر: في النّحو العربي، د. عبدالرحيم رضوان، ص٦١، وانظر: الاحتجاج النّحويّ عند ابن مالك بين الدليل العقلي والدليل النقلي، د. صاحب أبو جناح، ص ٢٩.

[٣] - الكتاب، ٧٢/١.

صيغة التعجب متحوّلة عن صيغة الاستفهام[1]، وقد أشار الكوفيون، وعلى رأسهم شيخهم الفرّاء، إلى مثل هذا التحوُّل[2]، فلو حمل الكلام على معنى الخبريّة لخرج من باب التعجُّب، كما أن (ما) التعجبيةُ ليست موصولية ولا موصوفة، والفرق بينهما صوتياً واضحٌ من حيث الأداء والنغمة، كما أن سيبويه لم يَرِد في كلامه ما يُفْهِم أنّ (ما) موصولة، إلا في قوله: "ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: إنّي مِمَّا أنْ أصنع، أي من الأمر أنْ أصنع"[3].

من هنا فإنَّ حَمْلَ النُّحاة "ما" التعجبية التي تحوَّلت عن (ما) الاستفهامية، على أنَّها موصوليَّة بمعنى شيء أو شيء عظيم -يُعَدُّ من قبيل الشطط في القول؛ ذلك أنَّ "ما التعجبية ليست الموصولة، ولا بمعنى (شيء)، ولا بالجملة مايكون الكلام به خبراً محضاً، بل هي أُمَّةٌ وُضِعتْ وحدها للتَعَجُّب، وهي مناسبةٌ لـ (ما) الاستفهامية، ... ، ولأنْ تُفسر (ما) هذه بـ (أيّ) أعجبُ إليَّ من أنْ تفسَّر بشيء"[4].

لذا، فقد بات أمراً محتماً الفصلُ بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، وأنَّ سيبويه وشيخه الخليل قد وعيا الفرق الدقيق في هذه المسألة، كما هو واضح في باب التعجب وغيره من الأبواب[5]، وقد تمثل النحاة القدماء توجيهاتهما في هذا الصّدد في مؤلفاتهم وتحليلاتهم النّحويّة، فالمبرّد يشترط في المتعجّب منه أن يكون مختصاً، فلا يجوز أن نقول: ما أحسَنَ رجلاً، أو ما أجمل إنساناً، إلا أنْ نقيِّده بما يُخرجه من الإبهام إلى حيِّز الاختصاص، كقولنا:

ما أحسنَ رجلاً إذا طُلِب ماعنده أعطاه !

فجاز التّعجُّب من (رجلاً)؛ لخروجه من العموم إلى الخصوص، "ولم يكن (أحسن) وإنْ نصب (رجلاً) واقعاً عليه، إنّما هو واقع على فعله، وإنّما جاز أن يوقع التّعجُّب عليه، وهو يريد فعله؛ لأن فعله به كان، وهو المحمود عليه في الحقيقة والمذموم"[6].

---

[1] – شرح جمل الزّجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق، أ.د. صاحب أبو جناح، ص٧٥٦، وانظر: شرح الكافية، للاستراباذي، ٣٠٧/٢.

[2] – شرح الكافية، ٨٧/١، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، مسألة (١٥)، وانظر: المستوفي في النّحو، علي بن سعيد الفرغاني، تحقيق محمد بدوي المختون، ١٢٠/١، وانظر: المقتضب للمبرد، ١٧٣/٤.

[3] – الكتاب، ٧٣/١.

[4] – المستوفي في النحو، للفرغاني، ١٢٠/١.

[5] – الكتاب، ٣٣٠/٢-٣٥٠، ١٣٤/٣، وغيرها.

[6] – المقتضب، ١٧٥/٤.

ومنه أيضاً قول العرب: ما شأنك قائماً؟، حيث يُحلّل المبرّد هذا القول في "ما أمرك في هذه الحال، فهذا التقدير، والمعنى لِمَ قمت"[١].

وقد أدرك ابن جنّي خطورة هذه المسألة فعقد لها باباً في مؤلّفه الخصائص، بعنوان: "باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى"، حذّر فيه من عواقب الانسياق وراء مَنْ لا دُرْبة له بعلم النّحو في تفسير كلام العرب "كقولهم في تفسير قولنا: أهلَكَ والليلَ، معناه: الحقْ أهلك قبل الليل، فربّما دعا ذلك مَنْ لا دربة له إلى أنْ يقول: أهلك والليلِ، فيجرُّه، وإنما تقديره: الحقْ أهلك وسابقِ الليلَ... ومن ذلك قولهم في قول العرب: كلُّ رجلٍ وصنعتُه، وأنت وشأنُك، معناه: أنت مع شأنك، وكلُّ رجل مع صنعته، فهذا يوهم من أمَمَ أنّ الثاني خبرٌ عن الأوّل، كما أنّه إذا قال: أنت مع شأنِك، فإنّ قوله: (مع شأنك) خبرٌ عن (أنت)، وليس الأمر كذلك، بل لعمرْي إنّ المعنى عليه، غير أن تقدير الإعراب على غيره، وإنّما (شأنك) معطوفٌ على (أنت)، والخبر محذوف؛ للحمل على المعنى، فكأنه قال: كلّ رجل وصنعته، وأنت وشأنك مصطحبان...، ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى؟... فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلتَ تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحْتَ طريق الإعراب، حتى لا يشذَّ شيء منها عليك"[٢].

فحقُّ الرعاية والعناية في الدرس النّحوي هو من حُظوة المعنى الدلاليّ، وقد نقل الزبيدي عن الفراء قوله: "كل مسألة وافق إعرابُها معناها، ومعناها إعرابَها فهو الصحيح... ولم يوجد في كلام العرب، ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطبق للإعراب، والإعراب مطبق للمعنى"[٣].

ويفيد السيوطي بضرورة الأخذ بصحة المعنى، ومناصرته إذا ما نازعه الإعراب، فيقول: "وقد يتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد بأنْ يوجد في الكلام أنّ المعنى يدعو إلى أمر، والإعراب يمنع منه، والمتمسَّك به صحةُ المعنى، ويؤوَّل لصحة المعنى الإعراب"[٤].

---

١ - المقتضب، ٢٧٣/٣.

٢ - الخصائص، ٢٧٩/١-٢٨٤، وانظر: الكتاب، ٢٧٥/١.

٣ - طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص١٣١.

٤ - الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، ١٨٢/١.

لذا، فحقيقٌ بنا ألاّ نقتصر في تناوُل التراكيب على حدود اللفظ أو الظاهر، بل لا بدّ من التعمق في تحليلها، والوقوف على معناها الدقيق، لأنه ليس بالإمكان في كثير من الأحيان أن يُقدّم المعنى النّحويّ وصفاً دقيقاً لبناء لغة العرب، فيجدُر بنا أنْ نعي الفرق بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب، لأن الخلط بين تقدير الصناعة اللفظية واستبطان البنى الدلالية يجنح بنا عن الجادّة، ويؤدي إلى تشويه أساليب العربيّة، وفقدانها روحها.

لعلّ ظاهرة الحذف أو الإضمار خير ما يوضّح أهمية مراعاة السياق أو المقام في التحليل اللغويّ؛ إذ إن "دليل الحذف نوعان: أحدهما غير صناعيّ، وينقسم إلى قسمين: حالي ومقالي. والثاني: صناعي، وهذا يختص بمعرفته النحويون؛ لأنّه إنما عُرف من جهة الصناعة"[1]، فلا يجوز الحذف إلا إذا دلّ عليه دليل؛ لأنّ "الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهِم المعنى بدون اللفظ جاز ألاّ تأتي به، ويكون مُراداً حكماً وتقديراً"[2]؛ ذلك أنّ "قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ؛ وذلك أنّ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يُحتج إلى اللفظ"[3].

تناول سيبويه ظاهرة الحذف أو الإضمار في الدرس النّحويّ خير تناول في غير باب من أبوب الكتاب، وجعلها متعلقة بدلالة السياق أو بعلم المخاطب بالمحذوف؛ إذْ "يعرف سيبويه للجملة حدودها واستقلالها ولكنه -أيضاً- يدرك أن الجملة جزء من سياق كلامي موصول، ونراه يتجاوز النظرة إليها في ذاتها ويمد بصره إلى ما حولها من عناصر السّياق الكلامي، ثمّ نراه يعتد الموقف الكلامي كلاً واحداً فيغتفر حذف أحد العناصر من الجملة إذا كان في سياقها الكلامي دليل عليه"[4]؛ لذلك فإن سيبويه قد حدّد العلاقة بين الاسم والفعل في إطار الإضمار عند تقسيمه الأفعال ثلاثة أقسام، حيث يقول: "فاعرف فيما ذكرت لك أن الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار: فعلٌ مُظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مُستعمل إظهاره، وفعلٌ مضمرٌ متروك إظهاره"[5].

---

١ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٧٨٩.

٢ - شرح المفصّل، ١/١٩٤.

٣ - شرح المفصل، ١/١٢٥، و ٢/٥٩، وانظر: همع الهوامع للسيوطي، ٢/١٢٠.

٤ - نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، ص٩٨.

٥ - الكتاب، ١/٢٩٦.

ويبرز جلياً تعويل سيبويه في هذه الظاهرة على الحدث الكلاميّ في ما يحويه من قصد المتكلم من الحذف، وقدرة المخاطب على فَهْم المحذوف -عندما يُفصِّل كلّ قسم من الأقسام الثلاثة السابقة فيقول: "فأما الفعل الذي لا يحسُن إضماره، فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضربٍ، ولم يخطر بباله، فتقول: زيداً، فلا بُدَّ له من أن تقول له: اضرب زيداً، وتقول له: قد ضربت زيداً، أو يكون موضعاً يقبح أن يعرّى من الفعل، نحو: أنْ وقد وما أشبه ذلك. وأما الموضع الذي يُضمر فيه وإظهاره مستعمل فنحو قولك: زيداً، لرجل في ذكر ضرب، تريد اضربْ زيداً. وأما الموضع الذي لا يُستعمل فيه الفعل المتروك إظهاره فمن الباب الذي ذكر فيه إياك إلى الباب الذي آخره مرحباً وأهلاً"[١].

إن سيبويه في النص السابق لا يستحسن قولنا: (زيداً) بإضمار فعل، لأنّ عملية التواصل بين المتكلم والمخاطب ليست قائمة؛ فالمخاطب خالي الذهن من المحذوف (اضرب)، بل لم يخطر بباله، فربما قَدَّر المخاطب فعلاً آخر ليس له علاقة بملابسات الموقف، أمّا إذا دلّ عليه الموقف السياقي جاز لنا ذكره أو حذفه، ثمّ يذكر سيبويه القسم الثالث من الحذف وهو الحذف الواجب؛ لأن ذكر المحذوف يجنح بالتراكيب إلى عدم المقبولية.

فالاستغناء عن ذكر اللفظ المحذوف كثيراً ما يتحقّق تبعاً لسياق الحال، "إذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظك"[٢]، من ذلك ما جاء في "باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره... وذلك قولك: زيداً، وعمراً، ورأسه؛ وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله، فقلت: زيداً، أي: أوقع عملك بزيد. أو رأيت رجلاً يقول: أضرب شرَّ الناس، فقلت: زيداً، أو رأيت رجلاً يُحَدِّث حديثاً فقطعه، فقلت: حديثك، أو قدم رجلٌ من سفرٍ فقلت: حديثك، استغنيت عن الفعل بعلمه أنّه مُستخبَرٌ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه"[٣].

فسيبويه في النّص السابق يُعَوِّل على الموقف السياقي وما تقدمه الحال المشاهدة للمخاطب من دليل على العنصر المحذوف، فهو يدرك ملابسات السياق ويشاهدها، ومثله "قولك: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، وإنّما هذا أنّك رأيت رجلاً في حال تَلَوُّن وتنقّل. فقلت: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، كأنك قلت: أتحوّل تميمياً مرة وقيسيّاً أخرى، فأنت في هذه الحال

---

[١] - الكتاب، ١/٢٩٦-٢٩٧.

[٢] - السابق، ١/٢٥٣.

[٣] - السابق، الصفحة ذاتها.

تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقّل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهِّمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبَّخه بذلك. وحدثنا بعض العرب أنّ رجلاً من بني أسد قال يوم جَبَلَة، واستقبله بعير أعور فتطيَّر منه، فقال: يا بني أسد، أعورَ وذا ناب! فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحّته، ولكنّه نبّههم، كأنّه قال: أتستقبلون أعور وذا ناب، فالاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعاً، كما كان التلوّن والتنقّل عندك ثابتين في الحال الأول، وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه"[١]. فالاستفهام انصرف إلى التوبيخ والتقرير وفقاً للموقف السياقي، مع علم المخاطب بما حُذِف، ومنه "قولك إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج قاصداً في هيئة الحاج، فقلت: مكةَ وربِّ الكعبة، حيث زكنْتَ أنه يريد مكّة، كأنك قلت: يريد مكة واللهِ... أو رأيت رجلاً يُسَدِّد سهماً قِبَل القرطاس، فقلت: القرطاسَ واللهِ، أي يصيب القرطاس، وإذا سمعت وقع السَّهم في القرطاس، قلت: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاس... ولو رأيت ناساً ينظرون الهلال، وأنت منهم بعيد، فكبَّروا لقلت: الهلالَ وربِّ الكعبة، أي: أبصروا الهلال. أو رأيت ضرباً، فقلت على وجه التفاؤل: عبدالله، أي يقع بعبدالله، أو بعبدالله يكون. ومثل ذلك أن ترى رجلاً يريد أنْ يوقع فعلاً، أو رأيته في حال رجلٍ قد أوقع فعلاً، أو أُخبِرت عنه بفعل، فتقول: زيداً. تريد: اضرب زيداً، أو: أتضرب زيداً"[٢].

ومنه قولك: "أقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الرّكب، وكذلك إنْ أردتَ هذا المعنى ولم تستفهم، تقول: قاعداً علم الله وقد سار الرّكب، وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس. وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام، أو حال قعود، فأراد أن ينبِّهه، فكأنّه لفظ بقوله: أتقوم قائماً، وأتقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع"[٣].

ومثله "قول العرب: حَدَّث فلانٌ بكذا وكذا، فتقول: صادقاً والله. أو أنشدك شعراً، فتقول: صادقاً والله، أي: قاله صادقاً، لأنّه إذا أنشدك فكأنّه قد قال كذا. ومن ذلك ايضاً: أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرَّض له، فتقول: "متَعرِّضاً لعَنَنٍ لم يَعْنِه"، أي دنا من هذا الأمر متعرِّضاً لعَنَنٍ لم يعنه، وترك ذكر الفعل لما يرى مِن الحال"[٤].

---

[١] - الكتاب، ٣٤٣/١.

[٢] - السابق، ٢٥٧/١.

[٣] - السابق، ٣٤٠/١-٣٤١.

[٤] - السابق، ٢٧١/١-٢٧٢.

وذكر الخليل ما يفيد مراعاة مقتضى الحال، فإذا كان المخاطب خالي الذهن عن شيء يسأل عنه، فله مقام الكلام، وطريقة في الجواب تختلف عنها مع شخص يعلم الشيء ويتوقّعه، فالأول يلقى إليه الكلام مجرداً من التأكيد؛ لأنّه لا يريد أكثر من العلم بشيء كان يجهله. أمّا إذا كان يعلم الخبر ويسأل عنه فلا شكّ أنه يكون غير متيقن منه، ويطلب تأكيد ما لديه من خبر، فطريقة الكلام تختلف لا محالة، وعلى المتكلم أن يراعي ذلك إذا كان حريصاً على البلاغة، فسيبويه ينقل هذا المعنى عن الخليل بعبارة موجزة، ويتولى السيرافي شرحها. حيث يقول سيبويه في (باب عدة ما يكون عليه الكلم): "وأما (قد) فجواب لقوله لما يفعل، فتقول: قد فعل، وزعم الخليل أنّ هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر"، أي إذا كان السائل يتوقع حدوث الخبر وينتظره فلا بُدّ للمسؤول أن يراعي ذلك التأكيد في إجابته، ويأتي بـ (قد) التي تفيد هذا التأكيد، فالسائل لا يطلب مجرد العلم، فهو يعلم. ولو أجيب بكلام مبتدأ به لكان الجواب عبثاً، وإنما يطلب التحقيق فينتظر التأكيد، ويفسر السيرافي ذلك فيقول: "يعني –الخليل– إنّ الإنسان إذا سأل عن فعل فاعل، أو كان يتوقع أن يخبر به، قيل له: قد فعل. وإذا كان المخبر مبتدئاً، قلت: فعل كذا، وإذا أردت أن تنفي والسامع يتوقع إخبارك عن ذلك لما يفعل، وهو نقيض قد فعل، وإذا ابتدأت قلت: لم يفعل". فإذا كنت مبتدئاً فالإجابة فعل أو لم يفعل إثباتاً ونفياً، وإذا أردت التأكيد فالأجابة: قد فعل أو لما يفعل إثباتاً ونفياً. وليس من شيء يدعو إلى ذلك غير مراعاة مقتضى الحال[1].

ومن الجدير ذكره أن ابن جني قد نقل هذا دون أن يشير إلى صاحبه[2].

ومن مراعاة مقتضى الحال قولك: "بيع الملطى لا عهد ولا عقد"، وذلك إذا كنت في حال مساومة وحال بيع، فتدع أبايعك، استغناء لما فيه من الحال، ومثله: مواعيدَ عرقوب أخاه بيثرب، كأنه قال: واعدتني مواعيد عرقوب أخاه، ولكنه ترك (واعدتني)؛ استغناء بما هو فيه من ذكر الخُلْف، واكتفاءً بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك"[3]، فالعرب "إنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال"[4].

---

[1] – أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبدالقادر حسين، ١٩٧٠، ص٦٩.

[2] – المحتسب، ابن جني، ٣١٢/٢.

[3] – الكتاب، ٢٧٢/١ وما بعدها.

[4] – السابق، ٢٧٥/١.

إنّ علم المخاطب وهو أحد معطيات الموقف الاجتماعي أو السياقي ما هو محذوف يُعَدُّ مسوّغاً هامّاً من مسوّغات الحذف؛ إذْ إنّ "كل ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب"[١]، يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره[٢]: "حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا" أين جوابها؟، وعن قوله جل وعلا[٣]: "وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ" ، "وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ"[٤]، فقال: إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم؛ لعلم المخبَر لأيّ شيء وُضع هذا الكلام"[٥].

ومثله حذف المفعول به في قوله عز وجل[٦]: "والحافظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ والذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً والذَّاكِرات"، حيث حُذف هذا "لعلم المخاطب"[٧].

ونظيره في الشعر[٨] قول قيس بن الخطيم:

نحن بما عندنا وأنت بما   عندك راضٍ والرأي مختلف

وقال ضابئ البُرْجُمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رَحْلُه   فإنّي وقَيّاراً بها لغريب

وقال ابن أحمر:

رماني بأمْرٍ كنتُ منه ووالدي   بريئاً ومن أجل الطِويِّ رماني

---

١ - المقتضب، ٢٥٤/٤.

٢ - آية (٧٣) من سورة الزمر.

٣ - آية (١٦٥) سورة البقرة.

٤ - آية (٢٧) سورة الأنعام.

٥ - الكتاب، ١٠٣/٣.

٦ - آية (٣٥) سورة الأحزاب.

٧ - الكتاب، ٧٤/١.

٨ - السابق، ٧٤/١-٧٦.

"فوَضَع في موضع الخبر لفظ الواحد؛ لأنه قد علم أنَّ المخاطب سيستدلُّ به على أنَّ الآخرين في هذه الصفة"[1].

ومثله قول الفرزدق:

إنّي ضمنت لمن أتاني ما جنى   وأبى فكانَ وكنتُ غيرَ غدور

"ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخِر لعلم المخاطب أنَّ الأول قد دخل في ذلك"[2].

ومنه حذف المستثنى في تراكيب من مثل: ليس غير وليس إلا، أي: ليس غيرُ ذاك، وليس إلا ذاك، وكذلك حذف اسم (لا) النافية للجنس في مثل قولنا: لا عليك، أي: لا بأس عليك، "ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً، واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني"[3]، ومثله قوله: "وأما ذكرهم (لك) بعد (سقياً)، فإنّما هو ليبيّنوا المعنيّ بالدعاء، وربما تركوه استغناء إذا عرف الدّاعي أنه قد علم مَنْ يعني، وربما جاء به على العلم توكيداً، فهو بمنزلة قولك: بك، بعد قولك: مرحباً، يجريان مجرى واحداً..."[4].

ومثله حذف الموصوف في قول النابغة:

كأنّكَ من جمال بني أُقَيْشٍ   يُقعْقَعُ خلفَ رجلَيْه بِشَنِّ

أي كأنه جملٌ من جمال بني أقيش.

ومثل ذلك أيضاً قوله:

لو قلت ما في قومها لم تِيثَمِ   يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيْسَمِ

---

[1] – الكتاب، ٧٦/١.

[2] – السابق، ٧٦/١.

[3] – السابق، ٣٤٥/٢.

[4] – السابق، ٣١٢/١، وانظر: ٧٤/١-٧٦.

يريد ما في قومها أحد، فحذفوا هذا كما قال: لو أنَّ زيداً هنا، وإنّما يريدون: لكان كذا وكذا. وقولهم: ليس أحدٌ أي ليس هنا أحد. فكلُّ ذلك حُذِف تخفيفاً، واستغناءً بعلم المخاطَب بما يعني"[1].

ومنه إضمار اسم (كان) لعلم المخاطب في قول عمرو بن شأس:

بني أسد هل تعلمون بلاءَنا	إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعا
إذا كانت الحُوُّ الطوال كأنّما	كساها السلاح الأرجوانَ المضلّعا

حيث "أضمر لعلم المخاطب بما يعني، وهو اليوم"[2].

أدرك سيبويه أنَّ التركيب اللغوي يختلف على وفق حال المخاطب مفـــرداً وجماعــة، مقبلاً ومنصرفاً، يظهر ذلك عند حديثه عن حذف الكاف وذكرها مع كلمة (رويد)، رابطاً ذلك بعلم المخاطب، موازناً بين حذفها وحذف جملة النداء في ابتدائك الحديث مع غيرك؛ استغناء عنها بإقبال المخاطب عليك والتفاته إليك، وذكرها -أي جملـــة النـــداء- إذا كـــان المخـــاطب منصرفاً عنك، مع إشارته إلى صحة ذكرها في حال إقباله إذا قصد المتكلم من ذلك توكيـــداً، حيث يقول: "واعلم أنّ رويداً تلحقها الكاف وهي في موضع (أفعَلْ)، وذلك قولـــك: رويـــدَك زيداً، ورويدكم زيداً، وهذه الكاف التي لحقت (رويـــداً)، إنّمـــا لحقـــت؛ لتبيِّـــن المخـــاطب المخصوص؛ لأنّ (رويد) تقع للواحد والجمع والذكر والأنثى؛ فإنما أدخلَ الكاف حيـــن خـــاف التباس مَنْ يعني بمن لا يعني، وإنّما حذفها في الأول؛ استغناء بعلم المخاطَب أنّـــه لا يعنـــي غيره، فلحاق (الكاف) كقولك: يا فلانُ، للرجل حتى يُقبِل عليك، وتركُها كقولك للرجل: أنت تفعل، إذا كان مقبلاً عليك بوجهه منصتاً لك. فتركت يا فلان حين قلت: أنت تفعل؛ اســـتغناءً بإقباله عليك، وقد تقول أيضاً: رويدك، لمن لا يُخاف أن تلتبس بسواه، توكيداً، كمـــا تقـــول للمقبل عليك المنصِت لك: أنت تفعلُ ذاك يا فلان؛ توكيداً"[3].

يولي سيبويه السِّياق اللغوي عنايته فيجعله دالاً على اللفظ المحذوف، كحذف الفعل في مثل قول القائل: (كلَّ شيء ولا شتيمةَ حرّ)، والأصل: ائتِ كل شيء، ولا ترتكب شتيمة حرّ،

---

[1] - الكتاب، ٢/٣٤٥-٣٤٦.

[2] - السابق، ١/٤٧.

[3] - السابق، ١/٢٤٤.

فحذف الفعل؛ لأنَّ بقية العناصر اللغوية في السّياق تدلُّ على الفعل المحذوف، فنحن نستدلّ من قوله: "كلّ شيء أنه ينهاه"[1].

إن عناية سيبويه بالموقف السياقي تتجلى في أوضح صورها بتجاوزه الناحية الشكلية للتراكيب، وعدّه معطيات السياق فيصلاً في الحكم على التراكيب استقامة وخطأ[2]، فتركيب مثل (هذا أنت) لا يستقيم عند سيبويه، لـ "أنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا يحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره. ألا ترى أنّك لو أشرْت له إلى شخصه، فقلت: هذا أنت، لم يستقم"[3]، بل نجده يحكم على التركيب الواحد بالقبول حيناً وبالاستحالة حيناً آخر؛ وفقاً لمقتضيات الموقف السياقي الاجتماعي، كما هو واضحٌ في تناوله التركيب التالي: أنا عبدالله منطلقاً حيث يقول: "... وذلك أنّ رجلاً من إخوتك ومعرفتك، لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر، فقال: أنا عبدالله منطلقاً، وهو زيد منطلقاً، كان محالاً؛ لأنّه إنّما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو، ولا أنا، حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن (هو) و (أنا) علامتان للمضمر، وإنما يُضمِر إذا علم أنّك قد عرفت مَنْ يعني، إلا أنَّ رجلاً لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت مَنْ أنت؟، فقال: أنا عبدالله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً"[4].

ويتناول سيبويه الفعل (قال) فيتحدث عن تصاريفها، مُبيِّناً أنَّ الأصل في وضعها للحكاية بها، مستثنياً من ذلك الفعل (تقول) في الاستفهام، حيث يشبهها بـ (ظنَّ)، ويخرجها من أنْ يُحكى بها؛ لأنَّ المخاطب لا يمكن أنْ يُسْأل عن أمر باطن في نفوس الآخرين، فيقول: "... واعلم أنَّ (قلت) إنّما وقعت في كلام العرب على أنْ يُحكى بها...، وكذلك جميع ما تصرّف من فعله إلا "تقول" في الاستفهام، شبهوها بـ "تظنُّ"، ولم يجعلوها كيظنّ وأظنّ في الاستفهام؛ لأنّه لا يكاد يُستَفْهَم المخاطَب عن ظنِّ غيره، ولا يستفهم هو إلا عن ظنِّه..."[5].

---

[1] – الكتاب، ٢٨١/١.

[2] – سيتم تفصيل هذه المسألة في الفصل الذي يُعنى بإبراز دور المعنى في تقويم الأساليب، غير أنني ذكرت مثل هذا هنا؛ ليكتمل الطّرح وتتضحَ المسألة.

[3] – الكتاب، ١٤١/١.

[4] – السابق، ٨٠/٢، ٨١.

[5] – السابق، ١٢٢/١.

يربط سيبويه السياق وحال المتكلم والمخاطب بالعلامة الإعرابية، بحيث تتغير دلالة السّياق بتغيُّر الحالة الإعرابية، فيقول معقِّباً على التركيب: هذا عبدُالله منطلقاً: "والمعنى أنَّك تريد أن تنبهه له منطلقاً، لا تريد أنْ تعرِّفه عبدَالله؛ لأنّك ظننت أنه يجهله، فكانك قلت: أنظر إليه منطلقاً"[1]. فقصد المتكلم هو التنبيه، وإثبات مضمون الجملة لإنسان يظنّ أنّ المخاطب يجهله، ومثله ما أورده في "باب ما يرتفع فيه الخبر؛ لأنّه مبني على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر؛ لأنّه حال لمعروف مبني على مبتدأ، فأما الرفع فقولك: هذا الرجلُ منطلق، فالرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: هذا منطلق... وأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقاً جعلت الرجل مبنياً على هذا، وجعلت الخبر حالاً قد صار فيها، فصار كقولك: هذا عبدالله منطلقاً. وإنما يريد في هذا الموضع أن يُذكِّر المخاطَب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يذكِّره بأحد، وإنما أشار، فقال: هذا منطلق..."[2].

وعلى النهج ذاته يرجح وجهاً إعرابياً على آخر في تراكيب من مثل:

- ما أظنُّ أحداً فيها إلا زيدٌ.
- ما ضربتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً.

فـ (زيد) في التركيب الأول لا يحتمل إلا الرفع؛ لأنَّ "المعنى في الأول أنّك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيدٌ، ولكنك قلت: رأيتُ أو ظننتُ أو نحوهما، لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت. ولو جعلت (رأيت) بمنزلة رؤية العين، كان بمنزلة (ضربت)"[3]، أمّا التركيب الثاني فليس في (زيداً) إلا النصب؛ "وذلك لأنّك أردت في هذا الموضع أنْ تخبر بموقوع فعلك، ولم تُرِد أن تخبر أنه ليس يقول ذاك إلا زيدٌ، ولكنك أخبرت أنَّك ضربت ممن يقول ذاك زيداً"[4].

أقام سيبويه علاقة وطيدة بين عناصر التركيب اللغوي ومعطيات الموقف السياقي الاجتماعي، فيجعل مدركات الحواس الخمس تدلُّ على العناصر اللغوية المحذوفة، "وذلك أنّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبدُالله وربّي، كأنّك قلت: ذاك عبدالله، أو هذا عبدالله. أو سمعت صوتاً فعرفتَ صاحب الصوت فصار آية لك على معرفتك فقلت: زيدٌ وربّي. أو مَسِسْت جسداً أو شَمِمْتَ ريحاً، فقلت: زيدٌ، أو المسك، أو ذقت طعاماً فقلت: العَسَلُ"[5].

---

[1] – الكتاب، ٧٨/١.

[2] – السابق، ٨٦/٢.

[3] – السابق، ٣١٣/٢-٣١٤.

[4] – السابق، ٣١٣/٢، وانظر: ٥١/٢، ٥٨، ٦٢-٦٦.

[5] – السابق، ١٣٠/٢.

ويمكن إيضاح النّص السّابق على النّحو الآتي:

اللّغة المنطوقة	تقدير المحذوف	الحاسّة
– عبدالله وربّي	ذاك / هذا عبدالله	النظر
– زيد وربي	ذاك / هذا زيد	السّمع
– زيدٌ	ذاك / هذا زيد	اللمس
– المسك	ذاك / هذا المسك	الشمّ
– العسل	ذاك / هذا العسل	الذّوق

ويلتفت سيبويه إلى الدور البارز الذي يؤديه السّياق في تحديد المعنى وأمن اللبس وجلاء الغموض، وتحديد البنية العميقة المقصودة من البنية السطحية التي تؤدي أكثر من معنى، حيث قال: "ويقول الرجل: أتاني رجلٌ، يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيُقال: ما أتاك رجلٌ، أي أتاك أكثر من ذاك، أو يقول: أتاني رجلٌ لا امرأة، فيُقال: ما أتاك رجلٌ، أي: امرأة أتتك. ويقول: أتاني اليوم رجل، أي في قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجل، أي: أتاك الضعفاء"[١].

فالبنية السطحية في قولنا: "ما أتاك رجل" تحتمل في البنية العميقة ثلاث دلالات، هي:

- ما أتاك رجل واحد بل أكثر.
- ما أتاك رجلٌ ذكر بل امرأة
- ما أتاك رجلٌ قوي نافذ بل ضعيف.

وهكذا فإن سيبويه قد تنبّه على "أنّ كلمة (رجل) مرشحة لأنْ تُخلَص لشعبة من شُعب معناها الصّرفي، وهي العدد، كما أنّها مرشحة لأنْ تُخلَص لشعبة أخرى من شعب المعنى الصّرفي، وهي الجنس، وأنها أيضاً مرشحة لأن تخلص لأحد ظلال المعنى الدلالي – الرجولة قوة ونفاذاً، ولاحظ أن سياق الكلام والحال، وما يكتنفه من قرائن كمعرفة المستمع بمقاصد المتكلم، وهو العامل الحاسم في التمييز ونفي اللبس"[٢].

١ – الكتاب، ٥٥/١.

٢ – نظرية النّحو العربي، د. نهاد الموسى، ص١٠٠.

ومن ذلك أيضاً حذف المضاف إذا فُهِم من سياق الكلام وأُمِنَ لبسه على المخاطب، كما في قول ابن دُواد:

أكُلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقَّد بالليل نارا

حيث يقول فيه سيبويه: "فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك إيّاه في أول الكلام؛ ولقلّة التباسه على المخاطب"[١].

نلحظ مما سبق أن سيبويه قد تنبَّه على أهمية السياق في أثناء التحليل النحويّ، وبدا ذلك واضحاً في تناوله ظاهرة الحذف أو الإضمار أو "الاختزال" -كما أطلق عليها-[٢] غيرَ مجيز حذف أي عنصر من عناصر التركيب، ما لم يكن المخاطب عالماً المعنى المراد، وقد أرجع هذه الظاهرة إلى عدة أمور، مثل: كثرة الاستعمال أو الاستغناء عنه بظهور معناه، أو أنَّ المحذوف إنْ ظهر غيرَ معنى التركيب، أو أدى إلى عدم صحته أو تأخُّر درجة مقبوليته، كما ربط سيبويه بين معطيات الموقف السياقي والعلامة الإعرابية، وزاد على ذلك أنْ جعل السّياق فيصلاً في الحكم على التراكيب من حيث الصواب والخطأ ومن حيث الجودة. وهو بهذا الإدراك تلتقيه الدراسات الحديثة في استقلال النّحو عن الدلالة[٣].

إن سيبويه في أثناء تناوله كثيراً من الأساليبِ التعبيريّة المسموعة عن العرب، وتحليل الظواهر الإعرابية الموافقة لها تعبيراً عن وظائف كلامية معروفة – كان يستعيد السياق الذي وُلدت فيه، والموقف الاجتماعي الذي رافق ولادتها مما سمّاه "الحال" أي المقام السيّاقي أو الاجتماعي الذي قيلت فيه، كما أنه يُقدِّر أنَّ مهمّته في إفهام تلاميذه من أهل الحاضرة، وجلّهم من المولدين ومن أبناء المستعربين -تقتضي أنْ يستعيد صورة المشاهدَة والعيَان، وهي عناصر سياقية غير لغوية؛ لإيضاح فحوى هذه النصوص ومعرفة قوانين إعرابها، والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة، لها أيضاً أهميتها البالغة في هذا الشأن

١ – الكتاب، ٦٦/١، وانظر: ١٠٩/١، ١١٠، ٢٥/٢.

٢ – انظر الكتاب، ٣١٨/١، ٣١٨، ٣٢٢.

٣ – انظر: مفهوم البنية بين جومسكي والدرس النّحويّ العربي ٩، ٢٢.

وجميعها لها تأثيرها المباشر على المعنى الدقيق للكلمات، وهو مالم يعارض فيه أحدٌ معارضةً جدية كما يقول أولمان[١].

إنّ ما عرضت له سابقاً لهو غيضٌ من فيضِ ما راعي فيه سيبويه السّياق؛ خدمةً للمعنى الدلالي في أثناء تحليله التراكيب، فقد توسّع في ذلك أيّما توسع، إلى حدٍ "أدى به حرصه على توضيح المعنى الكلي من حيث هو غاية الكلام التي تتخطى حدود التراكيب المشكّلة من العناصر المفردة ودلالتها إلى ملاحظة السياقات التي تُستعمل فيها وحال المخاطب وحال المتكلم وغيرها من عناصر الحدث الكلامي"[٢]، ممّا يشكّل ردّاً قاطعاً على مزاعم مَنْ ذهب إلى أن سيبويه لم يتعرض إلى جانب المقام إلا قليلاً في ثنايا كتابه بحيث لا يُعدُّ دَرساً، متّكئاً في مذهبه هذا إلى مواطن لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة مما أشار إليه سيبويه في هذا الإطار[٣].

وقد اقتفى النحاة اللاحقون أثر سيبويه في إبراز دور المعطيات السياقية في التحليل النّحوي، من ذلك المبرد؛ إذْ يقول: "إذا رأيت رجلاً قد سَدّد سهماً فسمعت صوتاً قلت: القرطاسَ، أو رأيت قوماً يتوقّعون هلالاً، ثمّ سمعت تكبيراً، قلت: الهلال والله، أي رأو الهلال"[٤].

فالمبرد في النصّ السابق جعل السّياق مسوّغاً للحذف، ويقول في موطن آخر: "كل ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب"[٥]، كما في قولهم: البر بخمس، والسمن منوان، فحذفوا الكرّ والدرهم لعلم السامع، فإنهما اللذان يسعر عليهما.

ويفسر المبرّد في ضوء علم المخاطب بعض التراكيب في باب التنازع، فيقول: "يعلم السامع أنّ الأول قد عمل، كما عمل في الثاني، فحذف لعلم المخاطب، ونظير ذلك في الحذف قول الله عزّ وجلّ[٦]: "والحافِظِينَ فُرُوجَهمْ وَالذّاكِرِينَ اللهَ كَثِراً وَالذّاكِراتِ"، فقد يعلم

---

١ – دراسات في نظرية النّحو العربي وتطبيقاتها، د. صاحب أبو جناح، ص ٢١٥، وانظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة، د. كمال بشر، ص٦٢.

٢ – عناصر النظرية النحويّة، د. سعيد بحيري، ص٢٢٥.

٣ – انظر: النّحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، ا. محمد صلاح الدين مصطفى، الكويت، مؤسسة علي جراح الصباح، د. ط، ج٢٩/١.

٤ – المقتضب، ١٢٩/٤، وقارنه بالكتاب ٢٥٧/١.

٥ – السابق، ٢٥٤/٣.

٦ – الآية (٣٥) من سورة الأحزاب..

المخاطبون أنّ الذاكرات متعديات في المعنى، وكذلك، الحافظات؛ لأن المعنى: والحافظاتها والذّاكراته"(١).

ومنه قوله: "ألا ترى أنّك تقول: غفر الله لزيد، فلفظه لفظ ماقد وقع، ومعناه: أسأل الله أن يغفر له، فلمّا علم السامع أنّك غير مخبر عن الله بأنه فعل - جاز أن يقع على ما ذكرناه، ولم يُفهم عن قائله إلا على ذلك"(٢).

كما أيَّد الآمدي سيبويه في حذف بعض عناصر التركيب مراعاة لدلالة مقتضى الحال على ذلك، فيقول: "وإنما تستحسن العربُ الحذفَ في بعض المواضع؛ لاقتضاء الكلام المحذوف، ودلالته عليه"(٣).

وأفاض ابن جني في خصائصه الحديث عن أهمية معطيات الموقف السياقي والعناصر غير اللغوية في أداء المعنى أو الوظيفة الإبلاغيّة، حيث يقول: "فالغائب -أي المقام الذي قيل فيه النص- ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أعراضها وقصودها... ألاى ترى إلى قوله:

تقول -وصكّت وجهها بيمينها- أبعلي هذا بالرّحى المتقاعس

فلو قال حاكياً عنها: أبعلي هذا بالرّحى المتقاعس؟ من غير أنْ يذكر صكَّ الوجه، لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكرة، لكنه لما حكى الحال فقال: وصكت وجهها علم بذلك قوة إنكارها وتعاظم الصورة لها، هذا مع أنّك سامعٌ لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها، لكنت بها أعرف، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين، وقد قيل ليس المُخْبَر كالمعاين... فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين مُجزِئاً عنه لمَا تكلّف القائل ولا كلّف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه... وعلى ذلك قالوا: ربِّ إشارة أبلغ من عبارة... وقال بعض مشايخنا -رحمه الله-: أنا لا أحسن أن أُكلّم إنساناً في الظُّلمة"(٤).

---

١ - المقتضب، ٧٢/٤، وانظر: الكتاب، ٧٤/١.

٢ - السابق، ٣٢٥/٢، ١٧٥/٤، والكتاب، ٤١٩/١، و ١٤٧/٢.

٣ - الموازنة، الآمدي، ٤٨/١.

٤ - الخصائص، ٢٤٥/١.

ومنه ما ذُكر في حذف تمييز العدد، فيقول: "وقد حُذِف المميَّز، وذلك إذا عُلِم من الحال حُكْم ما كان يُعلَم منها به، وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين، فإنْ لم يُعلم المراد لَزِم التمييز، إذا قَصَد المتكلّم الإبانة، فإنْ لم يُرِد ذلك، وأراد الإلغاء، وحذف جانب البيان لم يوجِب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنّما يصلحه ويفسده غَرَض المتكلم، وعليه مدار الكلام"[1].

كما تنبّه الزّمخشري في مفصّله، وابن يعيش في شرحه على أهمية السياق والحال المشاهدة في أداء المعنى، من ذلك قوله: "أنْ ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرّض له، فتقول: متعرِّضاً لعَنَنٍ لم يَعْنِه، كأنه قال: فعل هذا متعرِّضاً لعَنَنٍ أو دنا من هذا الأمر متعرِّضاً، والعنن ما عنّ لك، أي عرض لك، والمعنى أنه دخل في شيء لا يعنيه"[2]، وغير ذلك عند النحاة كثير[3].

---

[1] - الخصائص، ٢/٣٧٨.

[2] - شرح المفصل، ٢/٢٦٨، وانظر مثل ذلك: ١/٨٥-٨٦، ١/٩٤، ٢/٥٩، ٢/٦٨.

[3] - انظر: دلائل الإعجاز، للجرجاني، ١٧٥ وما بعدها. وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/٤٦١، وانظر: شرح الكافية لابن الحاجب، ١/٧٥-٧٦ و ١/٨٨-٨٩، وانظر: أصول النّحو لابن السّراج، ٢/٣٤١، وهمع الهوامع للسيوطي، ٢/١٢٠، ومغني اللبيب، ٨٥٣ وما بعدها.

الفرع الثاني
المعانـــي النحويّـــة

يتلخّص المعنى النحوي في المعنى الناتج عن وضع الكلمة في علاقة مخصوصة مع بقية الكلمات في التركيب.

اهتدى جمهور النُّحاة إلى المعنى النَّحويّ أو ما يرادفه، مضموناً لا مصطلحاً؛ ذلك أنّ "إدراكهم إيّاه لم يكن من التبلور، بحيث يسمح لهم بتجسيمه في مصطلح قارّ"[١]، ولعلّ عدم قرار هذا المصطلح لديهم عائد إلى استخدامهم لفظ (المعنى) دون تقييده بوصفٍ دالٍ على المعنى النَّحويّ أو الوظيفة النّحويّة، كما يظهر من قول الزجاجي في اثناء حديثه عن إعراب الأسماء: "إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلةً على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعِلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[٢].

وهذا يُفْهم أن الزجاجي يقصد المعاني النّحويّة، إذْ جعلها دالّةً ومُنْبئةً عن العلاقة التي تربط أجزاء الكلام بعضَه بعضاً داخل التركيب، كما جعل الإعراب دالاً على المعاني الطارئة على معاني الاسم، وعن الإعراب يتولّد معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة.

ولم يكتفِ الزجاجي بتلك المعاني، بل وسّعها وجعلها تتنوع لتشمل كل ما ينشأ عن إخراج المعنى في الاسم والفعل من أمر ونهي ونفي وإثبات وإخبار[٣].

وعلى النهج ذاته حَدَّ ابن جني الإعراب بأنّه "الإبانة عن الألفاظ بالمعاني"[٤]، وما هذه المعاني إلا المعاني النّحويّة؛ ذلك أنه يزيد الأمر بياناً فيقول: "ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمتَ برفع أحدهما، ونصب الآخر، الفاعلَ من المفعول ولو كان الكلام شرجاً لا ستُبهِم أحدُهما من صاحبه"[٥].

---

١ - الشرط في القرآن الكريم، د. عبدالسلام المسدي، ود. عبدالهادي الطرابلسي، ص١٣٩.

٢ - الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص٧٣، وانظر: شرح الكافية، للاستراباذي، بنغازي، ١٩٧٣، ص٣١ وما بعدها.

٣ - الإيضاح في علل النحو، ص٧٣-٨١.

٤ - الخصائص، ٣٥/١ و ١٠٩-١١١، وانظر: شرح المفصّل، لابن يعيش، ٣٩/١.

٥ - السابق، ٣٥/١.

ويأخذ مصطلح المعنى النَّحويّ في الاستقرار شيئاً فشيئاً، حتى نصل إلى الإمام عبدالقاهر الجرجاني، فنجد يكثر من استخدام مصطلح "المعاني النّحويَّة" في مؤلَّفيه: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، وجعلها في الفاعلية والمفعولية والإضافة، كما فسَّر أنواع المعاني من مثل: الحال والسبب والزمان والمكان، والتعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والحذف، والتكوار، والإضمار والإظهار، والوصل والفصل، والشرط والجزاء والخبر، ومعاني الحروف، وبين وجوه التصرُّف في المعاني النّحويَّة وأصولها وقوانينها[1]، فجعل مدار النظم على توخّي معاني النّحو، حيث يقول: "فلست بواجدٍ شيئاً يرجع صوابه، إن كان صواباً، وخطؤه إنْ كان خطأ، إلى النظم ويدخل تحت هذا الإسم، إلا وهو معنى من معاني النّحو، قد أُصيب موضعُه، ووُضِع في حقِّه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأُزيل عن موضعه، واستُعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وُصِف بصحة نظم أو فساده، أو وصِف بمزيّة وفضل فيه، إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصّحة، وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل، إلى معاني النَّحو وأحكامه وجدته يدخل في أصل من أصوله، ومتصل بباب من أبوابه"[2].

ويقول في موطن آخر مؤكِّداً المعنى ذاته: "عُلم أنّ الألفاظ مُغْلَقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها"[3]، ومثله قوله: "وأمّا نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنّك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو، إذاً، نظمٌ فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضمُّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق".

واضحٌ أنّ المعنى الذي لا يتحقق إلا في التركيب هو المعنى النَّحويّ، فنظرية النظم لدى الجرجاني قائمة على مراعاة المعاني النّحويَّة وكيفية ترتيبها معاً في علاقات مخصوصة؛ لأنَّه لا وجود لمعانٍ تظهر من خلال الترتيب والنظم، إلى في داخل السياق اللغويّ؛ لذا فإنّ المعاني التي تُرتّب هي المعاني النّحويَّة الوظيفية.

---

[1] - المعاني النحويّة في اللسانيات العربية، د. المنصف عاشور، ص ٩٥-١١٣، مجلة الموقف الأدبي، العددان ١٣٥-١٣٦، تموز-آب، ١٩٨٢.

[2] - دلائل الإعجاز، ص ١٢٣-١٢٤، وانظر: أسرار البلاغة، ص

[3] - السابق، ص٢١.

ومن الإنصاف القول أنّ "مبادرة العلامة عبدالقاهر –رحمه الله– بدراسة النظم، وما يتّصل به من بناءٍ وترتيب وتعليق – من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربيّة قيمةً في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السّياق أو التركيب"[١]؛ ذلك أن المعنى النّحويّ (الوظيفي) مرتبط أشدّ الارتباط بـ "المنزلة التي يتبوّؤها أي جزء من أجزاء الكلام في البنية التركيبية للسياق الذي يرد فيه"[٢].

ومما لا شكّ فيه أنّ نظرية النظم –كما سيتضح فيما بعد– ترجع في جذورها وأصولها إلى جهود سيبويه؛ ذلك أنّ "النّحو قبل عبدالقاهر الجرجاني كان بسبيلٍ من العناية بنظام الكلمات إلى جانب عنايته بضبط اواخرها، وأنّ هذا أوضح كثيراً وأغلب؛ إذْ يبدو أنّ سيبويه كان قد أدرك من قبله أثر تنظيم الكلمات في المعنى الذي هو قوام النّحو..."[٣].

وقد اتّضح مفهوم المعنى النّحويّ لدى النحاة المتأخِّرين، ومنهم ابن هشام الأنصاري، إذْ خصّ الجهة الثانية من الجهات العشر التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها بـ "أنْ يراعي المعرب معنى صحيحاً، ولا ينظرَ في صحته في الصناعة"[٤]، فالمعنى الذي قصده ابن هشام في هذا المقام المعنى النّحويّ، وبالصناعة جانبَ الشكل الذي يتمثل في نظام عناصر الجملة وما يخضع له من ضوابط وقيود[٥]، يؤيد هذا الفَهم ما أورده من أمثلة ترّد في هذه الجهة تدور في فلك المعنى النّحويّ، منها قول بعضهم في قوله عزّ وجل[٦]: "**وأنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الأُولَى، وَثَمُودَ فَما أَبْقَى**": إنّ ثموداً مفعول به مقدّم، أمّا ابن هشام فيذهب إلى "أن هذ ممتنع؛ لأنّ لـ (ما) الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على (عاداً) أو هو بتقدير: وأهلك ثموداً"[٧].

---

١ – اللغة العربية مبناها ومعناها. د. تمام حسان، ص١٨.

٢ – الشرط في القرآن الكريم، ص١٣٣-١٣٤.

٣ – بلاغة العطف في القرآن الكريم، دراسة أسلوبية، د. عفت الشرقاوي، ص ٧-١٨، وانظر: نظرية المعنى في النقد الأدبي، د. مصطفى ناصف، ص ٢١-٢٢، وانظر: عبدالقاهر الجرجاني بلاغته ونقده، د. أحمد مطلوب، ص٥٢.

٤ – مغني اللبيب، ٦٩٨.

٥ – التحليل النّحويّ عند ابن هشام الأنصاري، د. عبدالحميد السيد، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، ص٥٠-٥٢. وانظر: الجملة العربية، دراسة لغوية، د. محمد عبادة، ص١٧٠-١٧١.

٦ – الآيتان (٥٠-٥١) من سورة النجم.

٧ – مغني اللبيب، ٦٩٨.

ومنه ما قيل في بيت المتنبي مخاطباً الشيب:

ابعدْ بعدت بياضاً لا بياض له لأنتَ أسود في عيني من الظلم

قيل إن (من) متعلقة بـ (أسود)، أمَّا ابن هشام فلا يُسلِّم بهذا القول؛ لأن "هذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان، والصحيح أنَّ "من الظُلَم" صفة لأسود، أي أسود كائن من جملة الظلم"[1].

كما ورد المعنى لدى علماء النَّحو الكوفيين، وتوسعوا فيه، وإن لم يقيِّدوه بوصف، ولكنّ استقراء نصوصهم يدلنا على أنهم عَنَوْا به المعنى النَّحويّ حيناً والمعنى الدلالي حيناً آخر، حيث ذهب جمهورهم إلى أنّ "الدليل على أنَّ أصل الإعراب للأسماء والأفعال معاً: أنّ الأفعال أيضاً تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء، فتكون ماضية ومستقبلة وموجبة ومنفيّة ومُجازىً بها ومأموراً بها ومنهيّاً عنها، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب والذكر والأنثى، فإنْ كان اختلاف المعاني أوْجَبَ للأسماء الإعرابَ، فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها؛ لأنَّها مثلُ ذلك أو أكثر، وإلا فما الفرق"[2].

هكذا يتبيَّن لنا أنّ النحاة العرب بمختلف مذاهبهم النَّحويّة، قد وعَوْا مفهوم المعنى النَّحويّ، ووظفوه في تحليلاتهم النَّحويّة، ولو رحنا نردّ الفضل في هذا المضمار إلى راعيه، لرددناه -بلا منازع- إلى إمام النحاة سيبويه، الذي يمثّل كتابه خلاصة الفكر النَّحويّ للرعيل الأول من النحاة العرب، فقد تناول سيبويه المعنى النَّحويّ في كتابه تناولاً فعليّاً، ذلك أنه لم يره مقتصراً على تقرير القواعد أو قوانين الصناعة النحويّة، بقَدْر ما جعله متعلّقاً بالاستخدام العربي القويم، وإنِ لم يستخدم -صراحة- هذا المصطلح، "وإذا لم يُصرِّح سيبويه بمصطلح المعنى النَّحويّ نهائياً في كتابه، فتحليل المسائل النَّحويّة المبثوثة في الكتاب دالٌّ على عنايته بمعنى الموضع والمجرى والمنزلة والموقع الذي تشغله المركبات النَّحويّة في حالات الرفع والنصب والجرّ... وقد بلور النّحاة بعد الكتاب ذلك المنوال النَّحويّ، وبيّنوا بصورة تكاد تكون

[1] - مغني اللبيب، ٧٠٣، وانظر: يتيمة الدهر للثعالبي، ١/١٧٢، وانظر: الانصاف في مسائل الخلاف، مسألة (١٦).

[2] - الإيضاح في علل النحو، ص٧٠.

موحّدة مفهوماً ثابتاً للمعنى النّحويّ على أساس معاني الاسم الإعرابية، أي الفاعلية والمفعوليّة والإضافة"[1].

وهذا يدلّ على إدراكه المعنى النّحويّ إدراكاً عميقاً، وعلى وعيه الفروق الدقيقة بين المعنى النّحويّ والمعاني الأخرى كالمعنى المعجمي والدلالي وعياً تامّاً، "فمنذ البدء يضع سيبويه مقاييس نعتمدها في تقسيم الكلام، منطلقين فيها من المعنى، وفي هذا التقسيم يتّضح لنا أنّ سيبويه كان على وعيّ تام بالفرق بين المعنى النّحويّ المرتبط بوظيفة الكلمة في التركيب، أو المرتبط بالمستوى النّحويّ الصّرف، والمعنى المرتبط بقدرة المتكلم على التبليغ وبعملية التواصل بين المتكلمين... لقد كان سيبويه مدركاً وجود مستويين في اللّغة: مستوى النظام النّحويّ القائم على تجريد الوظائف اللغوية، وتحديد العلاقات بينها دون تدخّل من المتكلم، ومستوى الحدث اللغوي الذي قد يخرج عن قواعد النظام النّحويّ ويتجاوزها. وكان مدركاً أن المعنى في المستوى الأوّل قد يختلف عنه في المستوى الثاني..."[2]، يبدو ذلك من خلال نهْجه في دراسة اللُغة منهج التحليل والتركيب معاً، حيث "استطاع أنْ يكشف لنا عن الوحدات والعلاقات الأساسية، أي أنواع الكلم والمعاني النحويّة"[3]، الأمر الذي جعل "منوال النحاة النموذجي يستند إلى ما نجده في رسالة سيبويه من مكوّنات وعناصر مبثوثة في ثنايا الكتاب، وتلك العناصر، هي:

- أقسام الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف.
- نظرية العامل والإعراب.
- العملية الإسنادية.

ويتولّد عن تلك العناصر جميع ما يخصّ الصياغة الصوتية والصرفية، ...، وما يطرأ من عوارض على البناء الشكلي من متغيرات، وعلى التراكيب من صفات الاستقامة والاستحالة"[4]، حيث نجده ينتقل من أقسام الكلام إلى وظائفها ومعانيها، إلى ما لحقها من عوارض صوتية..."[5].

---

[1] - صناعة المعنى وتأويل النّص، ص٥٥-٥٦، أعمال الندوة التي نظّمها قسم اللغة العربية من ٢٤-٢٧، نيسان ١٩٩١، جامعة تونس، منشورات كلية الآداب بمنوبه، ١٩٩٢.

[2] - دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها. د. لطيفة النجار، ص ١٤٧.

[3] - نظرية النّحو العربي في كتاب سيبويه وإسهامها في علم اللغة العام، د. محمد كاظم البكاء، مجلة الرافدين، جامعة الموصل، العراق، ع٢٣، ١٩٩٢، ص١٢٢.

[4] - صناعة المعنى وتأويل النص، مرجع سابق، ص٥٣.

[5] - الكتاب، ١٢/١.

فقد أقام سيبويه صلة وثيقة وعلاقة وطيدة نحوياً بين اللفظ والتركيب اللغوي، فألفاظ الكلام تكتسب معاني وظيفية نحويّة في ضوء علاقتها بالتركيب اللغوي، فهي -كما يقرر سيبويه-: "اسمٌ، وفعلٌ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[١].

وتتبادل ألفاظ الكلام في التراكيب الوظائف أو المعاني النحوية كما هو الحال بالنسبة لـ (عسى) و (كان)، حيث جعل العرب "عسى بمنزلة (كان)، في قولهم: عسى الغوير أبؤساً"[٢]، فأدت (عسى) المعنى النحوي الذي يؤديه الفعل (كان).

فألفاظ الكلام في التراكيب تقوم -بلا شك- بوظائف مخصوصة، فتكتسب -حينئذٍ- مواقع نحوية، والمواقع النحوية هذه هي حالات معنوية معينة، أو قلْ هي وظائف يُنتظر من الألفاظ القيام بها، فعلى سبيل المثال -لا الحصر- موقعُ المبتدأ غير موقع الخبر، وموقع التمييز غير موقع الحال، ذلك أنّ المعنى النحوي الذي يؤديه هذا الموقع هو غير ذلك الموقع الذي يؤديه موقع نحوي آخر، فالمعنى هو أساس التعرّف إلى وظائف الكلمة ومواقعها، الأمر الذي أتاح لإمام النحاة أن يلاحظ صلةً قوية بين الأبواب النحوية، وما تؤديه من معان تكون سبباً في التقريب بين مواقعها النحويّة، فالحال والظرف يجمع بينهما دلالة كلٍّ منهما على معنى "في"، كما تقترب الحال من الخبر من جهة المعنى، ذلك أن الحال هي صاحبُها، مثلما أن الخبر هو المبتدأ عينه، إلى غير ذلك من وجوه التقارب بين الأبواب النحوية؛ لذلك فقد أكثر سيبويه من استخدام مصطلح الخبر، مكان الحالِ، من ذلك قوله:

"واعلم أنّ كل شيء كان للنكرة صفة فهو للمعرفة خبر"[٣] أي حال، ومنه، أيضاً، قوله:

"واعلم أنّ ما جرى نعتاً على النكرة، فإنه منصوبٌ في المعرفة؛ لأنّ ما يكون نعتاً من اسم النكرة يصير خبراً للمعرفة؛ لأنه ليس من اسمه"[٤].

ومثله قوله:

"إجراء الصفة على الاسم في بعض المواضع أحسن، وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم، وأن تجعله خبراً فتنصبه"[٥].

---

١ - الكتاب، ١٧/١.
٢ - السابق، ١٥/١.
٣ - السابق، ٨/٢.
٤ - السابق، ٣٣/٢.
٥ - السابق، ٤٩/٢.

ونظير ذلك كثير[١].

ربط سيبويه بين المعنى النحويّ الذي يؤديه عنصرٌ ما من عناصر التركيب اللغـــوي، والحالةِ الإعرابية؛ إدراكاً منه أنّ العلامة الإعرابية لا تكفي وحدها للفصــــل بيــن الأبـــواب النحويّة، إذْ إنه من الممكن أنْ يشترك أكثر من باب نحويّ في علامة إعرابية واحدة، كالفتحة مثلاً؛ لذا كثيراً ما يعمد سيبويه إلى المعنى النحويّ، ويجعله العلّة المتغيّرة في التركيب، فـــي حين تكون الحالة الإعرابية ثابتة، حيث يقول:

"باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه عذرٌ لوقوع الأمر، فانتصب؛ لأنّه موقـــوع لـــه؛ ولأنه تفسير لما قبله لمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم فـــي قولك: عشرون درهماً، وذلك قولك:

- فعلت ذاك حِذار الشّر.
- وفعلت ذاك مخافة فلان وادّخارَ فلان"[٢].

فالحالة الإعرابية، كما هو واضحٌ في النص السابق، وهي نصب المصدر، ثابتـــة، في حين إن المعنى النحوي متغيّر، فهو تارةً عذر لوقوع الأمر وتارةً أخرى: موقـــوعٌ لـــه، وثالثة: تفسير لما قبله، لِمَ كان.

ويعلل سيبويه النصب في ضوء المعنى النحوي، فيقول: "... فهذا كله ينتصب؛ لأنـــه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنّه لمّا طرح اللام عمل فيـــه ماقبله كما عمل في (دأبَ بكار)[٣] ما قبله، حين طرح مثل، وكان حالاً"[٤].

يمضي سيبويه على هذا النهج فيعالج ثبات الحالة الإعرابية وتغيُّر المعنـــى النحـــويّ، فيبدأ بالمصادر ثم الأسماء المشبَّهة بها، ثم الأسماء غير المشبهة بها، ثم الصفـــات، وهكـــذا، ويزداد الأمر وضوحاً في باب ما يُنصب من المصادر على أنّه حال، حيث يقول: "هذا بـــاب

---

١ - الكتاب، ٢/٥٠، ٢/٨١، ٢/٨٧-٩٢، وغيرها.

٢ - السابق، ١/٣٦٧.

٣ - أشارة إلى بيت الشاعر: (ج١/٣٥٧).

إذا رأتني سقَطَتْ أبصارُها   دأْب بكارٍ شايحت بكارها

٤ - الكتاب، ١/٣٦٩-٣٧٠.

ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر، فانتصب؛ لأنه موقوع فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فُجاءة ومفاجأة، وكفاحاً ومكافحة، ولقيتُه عياناً، وكلمته مشافهةً، وأتيته ركضاً وعَدْواً ومشياً، وأخذت ذلك عنه سَمْعاً وسماعاً"[١].

فنصب المصدر –أي الحالة الإعرابية– ثابتٌ، في حين يتغيّر المعنى النحوي، فهو: حال وقع فيه الأمر، وموقوعٌ فيه الأمر، مع ضرورة الالتفات –والحالة هذه– إلى أنه ليس كلّ مصدر في العربية يمكن أن يؤدي هذا المعنى النحوي؛ لأنّ موضع النصب –المصدر هنا– موضع اشتقاق، فـ "ليس كل مصدر –وإن كان في القياس– مثلَ ما مضى من هذا الموضع يُوضَع هذا الموضعَ؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل، إذا كان حالاً، ألا ترى أنه لا يَحْسُن أتانا سرعةً ولا أتانا رُجْلَةً، كما أنه ليس كلّ مصدر يُستعمل في باب سَقْياً وحَمْداً"[٢].

وينطبق موضع الاشتقاق هذا على الأسماء التي جُعِلت مصدراً، في مثل قولنا: مررتُ بهم وحدَهم، ومررتُ بهم خمستَهم، ومررتُ بهم قَضَّهم بقضيضهم، فهذه الأسماء في موضع مشتق، فمررتُ بهم وحدهم، وخمستهم، تؤول بـ: أفردتهم إفراداً، وكذا: مررتُ بهم قضهم بقضيضهم، على معنى: مررت بهم انقضاضاً، "وإنما ذكرنا الإفراد في (وحدَه)، والانقضاض في (قضَّهم)؛ لأنه إذا قال: قضَّهم فهو مشتقٌ من معنى الانقضاض؛ لأنه كأنه يقول: انقضّ آخرُهم على أولهم. وكذلك وَحْدَه إنما هو على معنى التَّفرُّد، فكذلك يكونُ خمستهم نصباً إذا أردت معنى الانفراد"[٣].

ثمَّ يُفرِّق سيبويه بين المصادر المؤكِّدة لما قبلها، والمصادر المؤكدة لنفسها، وتتفق هذه المصادر مع المصادر السابقة في الحالة الإعرابية أي النصب، وتختلف عنها في المعنى النحوي، فهي ليست في معنى: كيفَ، ولِمَ. مع أنها تنتمي لمبنىً واحد، والعامل فيها ليس الفعل المذكور، حيث يقول: "واعلم أنّ نصب هذا الباب المُؤكَّد به العامُّ منه وما وُكِّد به نفسُه، يُنصَب على إضمار فعلٍ غير كلامِك الأولِ؛ لأنه ليس في معنى كيف ولا لِمَ"[٤]، أي أنه ليس بحال ولا مفعول له.

---

[١] – الكتاب، ٣٧٠/١.

[٢] – السابق، ٣٧٠/١-٣٧١.

[٣] – السابق، ٣٧٥/١.

[٤] – السابق، ٣٨٣/١.

أما الصفات التي تُنصب حملاً على الأسماء، فيرى أنّها شُبّهت بالأسماء التي تُحمل على المصادر، حيث يقول: "باب ما ينتصب من الصفات كانتصاب الأسماء في الباب الأول، وذلك قولك: أبيعَكه السّاعة ناجزاً بناجز، وسادوك كابراً عن كابر، فهذا كقولك: بعته رأساً برأس"[١].

ومن تلك الصفات الصفةُ المعرفة بالألف واللام، فقد شُبّهت بما يُشبَّه من الأسماء بالمصادر، "نحو قولك: فاهُ إلى فِيَّ، وليس بالفاعل ولا المفعول، فكمّا شبّهوا هذا بقولك: عودَه على بَدْئه، وليس بمصدر، كذلك شبّهوا الصفة بالمصدر"[٢]؛ لذا حُمِل الشذوذ في الصفة المعرفةُ على شذور التعريف في المصدر مثلّما حُمِل الشذوذ في الأسماء على ما في المصدر، يقول سيبويه: "وشذّ هذا كما شذّت المصادر في بابها، حيث كانت حالاً وهي معرفة، وكما شذّت الأسماء التي وضِعت موضع المصدر"[٣].

فالنصب -إذاً- يقع على الأسماء، فتكون مفعولاً به، وله، وفيه، ومعه، وغير ذلك مما يكون فيه المبنى واحداً، في حين أنّ المعنى النّحوي الذي تُسند إليه يتغيّر. والشيء ذاته يُقال في المصادر والصفات، فقد تقع موقع الأسماء في الحال، فتؤدي وظيفة (الحال)، وتلزم حالة النصب.

إنّ تبادل ألفاظ الكلام الوظائف النحوية في التراكيب اللغوية تبدو أكثر وضوحاً في الكتاب بين حالتي النصب والجرّ، إذ يجوز النصب في كثير من الأسماء وجرّها في التركيب الواحد، فأفعل التفضيل إذا أُضيف إلى شيء، فالذي يجري عليه أفعل التفضيل بعضُ المضاف إليه في مثل قولنا: -هذا الثوب أحسن ثوب.

وإن نُصب ما بعده على التمييز، فالمنصوب سببٌ لمن جرى عليه (أفعل التفضيل) ومتعلقة، نحو: - زيد أحسن منك ثوباً.

فالثوب -وهو ما يجري عليه أحسن- بعضٌ من المضاف إليه، أمّا (ثوباً) -على النصب فليس بعضاً من المنصوب، بل إن المنصوب (ثوباً) يبيّن سبب وصف (زيد) بأفعل

---

١ - الكتاب، ٣٩٧/١.

٢ - السابق، ٣٩٧/١.

٣ - السابق، الصفحة ذاتها.

التفضيل. ومن ثمّ فإن تبادل المعاني أو الوظائف النحوية يترتب عليه فرق في المعنى الدلاليّ- وهذا له مكان آخر من البحث، ولكن لا ضير في الإشارة إليه هنا بعض الإشارات حتى لا يبدو الدرس مُنبتّاً بعضه عن بعض- فإنْ جُرّ مابعد أفعل التفضيل، كقولنا:

- زيدٌ آخره عبدٍ

يكون (زيداً) هو العبد. أما إذا انتصب ما بعده على التمييز كما في قولنا: - زيدٌ أخره منك عبداً.

فزيدٌ هو مولى العبد، لا العبد نفسه[1].

ومن قبيل تبادل ألفاظ الكلام المعاني الوظيفية النحويّة: العطفُ بالجرّ على المنصوب؛ لأنّ النصب في قوة الجرّ، أنشد الفرزدق:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة   ولا ناعبٍ إلا ببَيْنٍ غُرابُها

ومثله بيت زهير:

بدا لي أني لستُ مدرك ما مضى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

حيث يقول سيبويه معقباً على البيتين السابقين: "لما كان الأول تستعمل فيه الباء، ولا تغيّر المعنى، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول"[2].

ويعطف بالنصب على المجرور "وذلك قولك:

- ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً.
- ما زيدٌ بأخيك ولا صاحبَك

والوجه فيه الجرّ؛ لأنّك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى، وأن يكون آخِره على أوله؛ ليكون حالهما في الباب سواء، كحالهما في غير الباء، مع قربه منه"[3]. فحرفُ الجرّ الزائد (الباء) لا يغيّر أصلَ المعنى، وإنما يقوي المعنى الثابت ويؤكده، أما أصل المعنى فلا يُغيّر فيه شيئاً[4]، "ألا ترى أنهم يقولون:

---

[1] - الكتاب، ٢٠٤/١-٢٠٥، وانظر: شرح الكافية، ٢٢٣/١، ٢٢٤.

[2] - السابق، ٢٩/٣.

[3] - السابق، ٦٦/١-٦٧.

[4] - شرح الكافية، ٣٨٤/١.

- حسبك هذا.
- وبحسبك هذا.

فلم تغيِّر الباء معنى، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء؛ لأن بحسبك في موضع ابتداء"[١].

يُفهم من كلام سيبويه السابق أنه يُفرّق بين المجرور بحرف الجرّ الزائد، والمجرور بحرف جر أصلي، فالأول يجوز فيه العطف على اللفظ وعلى الموضع، والعطف على اللفظ أولى –بينما المجرور بحرف جرٍّ أصلي فلا يجوز فيه إلا العطف على اللفظ –أي الجرّ– إذا أردنا معنىً واحداً؛ إذ يجوز العطف بالنصب على موضع المجرور بحرف جرٍّ أصلي، لكنّ المعنى في حالة العطف على الموضع غير المعنى في حالة الجرّ على اللفظ، يقول سيبويه: "وتقول:

- ما زيدٌ كعمرو ولا شبيهاً به.
- وما عمروٌ كخالدٍ ولا مفلحاً.

النصب في هذا جيّد؛ لأنك إنما تريد ما هو مثلَ فلانٍ، ولا مفلحاً، هذا وجه الكلام، فإنْ أردت أنْ تقول: ولا بمنزلة من يشبِّهه جَرَرْتَ، وذلك قولك: ما أنت كزيدٍ ولا شبيه به، فإنما أردت ولا كشبيه به"[٢]، فالنصب يعني عدم وجود شبيه بزيد، أما معنى الجرّ فوجود شبيهٍ به.

إن الجرَّ في بعض التراكيب يؤدي معنىً نحوياً آخر، هو معنى النصب، فـ "لو قلت: مررتُ بعمروٍ وزيداً، لكانَ عربياً... لأنه فعلٌ، والمجرور في موضع مفعول منصوب، ومعناه:أتيت ونحوها. تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً، وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى"[٣]، بل إنّ النصب في الاسم المعطوف أقوى، في نحو: "مررتُ به وأباه، على معنى: مررتُ به ولقيت أباه"[٤].

---

[١] – الكتاب، ١/٦٧–٦٨.
[٢] – السابق، ١/٦٩.
[٣] – السابق، ١/٩٤.
[٤] – السابق، ١/٣١٠.

وينصب الاسم في الاشتغال مع (مررت به) بفعل من معناه، "فإذا قلت: مررت بزيد وعمرا مررت به، نصبت، وكان الوجه، لأنك بدأت بالفعل، ولم تبتدئ اسما بنيته عليه، ولكنك قلت: فعلت، ثم بنيت عليه المفعول، وإن كان الفعل لا يصل إليه إلا بحرف الإضافة... ونحو ذلك: خشنت بصدره، فالصدر في موضع نصب؛ لأن الموضع موضع نصب، وفي معنى النصب"[1].

وينبه سيبويه على أن العطف بالنصب لا يكون فقط مع حرف العطف (الواو)، بل مع حروف العطف الأخرى التي قد يجر ما بعدها[2]، كما يشير إلى أن معنى النصب على المفعولية لا يتحقق مع الفعل (مررت به) فحسب، بل مع أي فعل يتعدى بحرف جر، فتقول: "آلسوط ضرب به زيد، وهو كقولك: آلسوط ضربت به. وكذلك: آلخوان أكل اللحم عليه، وكذلك: أزيدا سميت به أو سمي به عمرو؛ لأن هذا في موضع نصب... كما أنك لو قلت: أزيدا مررت به... لم يكن إلا نصبا. فمن ثم جعل هذا الفعل الذي لا يظهر تفسيره تفسير ما ينصب"[3].

وتتبادل (الواو) و (الباء) المعاني النحوية الوظيفية، مما يعني معاقبة كل من النصب والرفع للجر أيضا، يقول سيبويه: "ومما ينتصب؛ لأنه حال وقع فيه الفعل، قولك: بعت الشاء شاة ودرهما،...، وبعته داري ذراعا بدرهم، ...، وتصدقت بمالي درهما درهما"[4].

ففي التركيب الأول جاء بعد (شاة) واو بعدها اسم منصوب، وفي الثاني جاء بعد الاسم المنصوب (ذراعا) جار ومجرور، وفي الثالث اسم منصوب فقط، أي إنه استغني عن حرف الجر وعن بديله الواو في آن واحد.

ومن الجدير ذكره أن اعتبار الواو والنصب في قولنا:

- بعت الشاء شاة ودرهما.

بدلا من الجار (الباء) والمجرور، في مثل قولنا:

- بعت داري ذراعا بدرهم.

---

1 - الكتاب، ١/٩٢، و ١/٨٣.

2 - السابق، ١/٩٦.

3 - السابق، ١/١٠٣-١٠٤.

4 - السابق، ١/٣٩٢.

أقول إن هذا الاعتبار جاء في تفسير الفراهيدي لحالة الرفع، حيث يقول: "يجوز بعت الشاء شاة ودرهم، إنما يريد: شاة بدرهم، ويجعل (بدرهم) خبرا للشاة، وصارت (الواو) بمنزلة الباء في المعنى، كما كانت في قولك: كل رجل وضيعته، في معنى مع"[1].

وجعل السيرافي الواو في معنى الباء، مفسرا معنى النصب، فيقول: "هذه الأسماء المنصوبة هي حالات جعلت في موضع (مسعرا) فإذا قلت:

- بعت الشاء شاة ودرهما.

فالمعنى: بعت الشاء مسعرا على شاة بدرهم.

وجعلت الواو في معنى الباء، فبطل خفض الدرهم وعطف على شاة، فاقترن الدرهم والشاة، فعطفت أحدهما على آخر، وإن كانت الشاة مثمنا والدرهم ثمنا"[2].

إن النصب على نزع الخافض نموذج آخر على تبادل ألفاظ الكلام وظائفها النحوية، فحرف الجر يحذف، وينتصب ما كان مجرورا، إذا لم يلتبس المعنى المراد؛ لذا فرق سيبويه بين الأفعال التي تنصب مفعولين بنفسها، والأفعال التي تنصب مفعولين أحدهما في الأصل مجرور، وهي أفعال محدودة تقتصر على السماع[3].

وخير ما يتضح فيه تبادل المعاني النحوية بين حالتي النصب والجر؛ لدلالتهما على شيء واحد قول سيبويه في "باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازى بها حروف الجر لم تغيرها عن معنى الجزاء، وذلك قولك:

- على أي دابة أحمل أركبه.
- بمن تؤخذ أوخذ به.

وهو قول يونس والخليل جميعا، فحروف الجر لم تغيرها عن حال الجزاء، كما لم تغيرها عن حال الاستفهام، ألا ترى أنك تقول:

- بمن تمر؟
- على أيها أركب؟

---

[1] - الكتاب، ٣٩٣/١.

[2] - السابق، ٣٩٢/١ (الحاشية).

[3] - السابق، ٣٧/١-٤١، و ١٦٠، وانظر: القياس في منهج المبرد، أ. د. صاحب جعفر، ص٥٧.

فلو غيرتها عن الجزاء غيرتها عن الاستفهام... وذاك؛ لأن الفعل إنما يصل إلى الاسم بالباء ونحوها، فالفعل مع الباء بمنزلة فعل ليس قبله حرف جر ولا بعده، فصار الفعل الذي يصل بإضافة كالفعل الذي لا يصل بإضافة؛ لأن الفعل يصل بالجر إلى الاسم كما يصل غيره ناصبا أو رافعا، فالجر ها هنا نظير النصب والرفع في غيره"[١].

ومما يبدو فيه تبادل المعاني النحوية الوظيفية بين النصب والجر واضحا -باب (ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم؛ لأنه مفعول معه)، كقولك:

- ما صنعت وأباك.
- لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها.

"إنما أردت: - ما صنعت مع أبيك.
- لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها.

فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها"[٢].

ويمضي سيبويه بمعالجة كثير من الشواهد على هذا النحو -بحيث لا يتسع المقام لعرضها- ثم يقرر أن هذا كله ينتصب على معنى المفعولية، أي على معنى مع[٣]. وفي موضع آخر يجوز النصب بعد هذه (الواو)، لا على أنها بمعنى (مع)، بل على معنى (قبل)، إذ يقول: "ومثل ذلك: -أهلك والليل-

كأنه قال: - بادر أهلك قبل الليل.
وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل، والليل محذر منه"[٤].

وعلى النهج ذاته يتابع سيبويه معالجة تبادل المعاني النحوية في معظم أبواب الكتاب، كما هو الحال في باب المفعول فيه، والتمييز، والتحذير، وكنايات العدد، وغيرها.

---

١ - الكتاب، ٣/٧٩-٨٠.
٢ - السابق، ١/٢٩٧.
٣ - السابق، ١/٣٠٢.
٤ - السابق، ١/٢٧٥.

ومثلما تكتسب ألفاظ الكلام معاني وظيفية نحوية في ضوء علاقتها بالتركيب اللغـوي – كما تقدم بيانه– فهي أيضا في الصيغة الصرفية ذات دلالة نحوية، نحو قولهم:

"اضرب في الأمر، لم يحركوها؛ لأنها لا يوصف بها، ولا تقع موقـع المضارعـة، فبعدت من المضارعة بعد (كم) و (إذ) من المتمكنة، وكذلك كل بناء من الفعـل كـان معنـاه افعل"[١].

ويقوم المصدر بوظيفة فعل الأمر، مؤديا معناه النحوي، فيخرج عـن كونـه اسـما للحدث؛ ليقوم بوظيفة فعل الأمر، ذلك حين تقول: نصرا للمظلوم، وضربا للعدو، فـالمعنى هو معنى فعل الأمر: (انصر) و (اضرب).

قال أبو جعفر النحاس:

"تقول: ضربا زيدا، على معنى: اضرب زيدا، ومنه قوله تعالى[٢]: "**فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب**"، على معنى: فاضربوا الرقاب، وقوله تعـالى[٣]: "**سـمعنا وأطعنـا غفرانك ربنا**"، على تأويل: فاغفر لنا ربنا، أقام المصدر مقام الفعل"[٤].

كما يقع المصدر موقع الفعل المضارع، فيكون بمعناه، ويؤدي وظيفته النحوية فـي السياق، فيخرج من كونه اسما للحدث ليقوم بوظيفة الفعل المضارع، إذ سـمع عـن شـيخ سيبويه الخليل بن أحمد الفراهيدي أن بني سليم يقولون: زيد ضرب، أي: زيد يضرب وزيـد مشي، أي: زيد يمشي. وينوب المصدر عن الفعل الماضي، مؤديا معناه النحوي، كمـا فـي قول لبيد:

عهدي بها الحي للجميع وفيهم   قبل التفرق ميسر وندام

فقال: عهدي، وهو مصدر على معنى عهدت، وهو فعل ماض[٥].

وينوب المصدر عن اسم الفاعل في التركيب، فيقوم مقامه، مؤديا معناه النحوي، مـن ذلك قوله تعالى[٦]: "**إن أصبح ماؤكم غورا**"، يقول ابن يعيش: "قد يوصف بالمصـادر كمـا يوصف بالمشتقات، فيقال: رجل فضل، ورجل عدل، كما يقال: رجل فاضل وعادل. وذلـك على ضربين: مفرد ومضاف، فالمفرد نحو: عدل، وصوم، وفطر، وزور بمعنى الزيـارة،

---

[١] – الكتاب، ١٧/١.

[٢] – آية (٤) سورة محمد.

[٣] – آية (٢٨٥) سورة البقرة.

[٤] – شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس، ص ص ٦٥–٦٦، وانظر: الكتاب، ١١٦/١.

[٥] – شرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ٦٦.

[٦] – آية (٤١) من سورة الكهف.

ولا يكون هنا جمع... وإذا كان مصدرا وصف به الواحد والجمع، وقالوا، رجل رضى، إذا كثر الرضى عنه، فهذه المصادر كلها مما يوصف بها للمبالغة، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه... فوضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعا، فعدل بمعنى عادل، وماء غور بمعنى غائر، ورجل صوم وفطر بمعنى: صائم ومفطر"[١].

وينوب المصدر عن ظرف الزمان، فيؤدي معناه النحوي، "وذلك قولك: متى سير عليه؟ فتقول: مقدم الحاج، وخفوق النجم... فإنما هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم"[٢]، كما ينوب المصدر مناب ظرف المكان، فيكتسب معناه[٣].

لعل ما قدمته كاف لإبراز مفهوم المعنى النحوي لدى سيبويه، وهو أوسع وأصعب من أن يأتي عليه بحث واحد، ذلك أنه يتسع ليشمل الوظائف النحوية كافة وحركة العوامل النحوية وانعكاساتها على المحلات (المواضع)؛ لأن "المواضع التي يمكن أن تظهر فيها الصيغة هي وظائفها، فهو يربط بين الموضع والوظيفة النحوية ربطا مطلقا"[٤]، حتى إننا لنجد أثر المعنى جليا في تبويبه الكتاب ووسمه أبوابه، فيجعله في أحايين كثيرة فاصلا بين باب وآخر، من ذلك -على سبيل المثال لا الحصر-:

- "هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول"[٥]، فسيبويه يسمى نائب الفاعل مرفوعا، لأنه مفعول في المعنى، ولكن المحدثين أخذهم الشكل فسموه "نائب فاعل".

- "هذا باب مايكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم"[٦]. ويطلق المحدثون على هذا الباب اسم "الاشتغال"، وهو وسم يفقد الباب جوهره الذي أراده منه سيبويه، ويخالف نهجه في معالجة أبواب النحو، حيث يجعل المعنى ذا دور أساسي يضبط حركة العناصر داخل التراكيب اللغوية، أما المصطلح الحديث (الاشتغال) فإنه يقلب المراد منه رأسا على عقب، إذ يتناسى المعنى، مركزا على العلامة الإعرابية فحسب.

---

١ - شرح المفصل، ٥٠/٦، وانظر: الخصائص، ٢٥٩/٣.
٢ - الكتاب، ٢٢٢/١.
٣ - السابق، ٤١٢/١ وما بعدها.
٤ - نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، ص٤٥.
٥ - الكتاب، ٤١/١-٤٢.
٦ - السابق، ٨٠/١.

- "هذا باب ما ينتصب من المصادر، لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب؛ لأنه موقوع لـــه، ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله، ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهما"[١].

- "هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيها الأمر، فانتصب لأنه موقـــوع فيـــه الأمر"[٢].

- "هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ توكيدا لما قبله"[٣].

- "هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا"[٤].

- "هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات؛ لأنها أحوال تقع فيها الأمور"[٥].

- "هذا باب ما ينتصب؛ لأنه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه"[٦].

- "هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه، إذا صار ما قبلــه مبنيــا علــى الابتداء؛ لأن المعنى واحد في أنه حال، وأن ما قبله قد عمل فيه، ومنعه الاسم الذي قبلــه أن يكون محمولا على (إن)..."[٧].

- "هذا باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء، فانتصب لأنه غاية"[٨].

وهكذا تظهر المعاني النحوية في الكتاب بشكل واضح من خلال المنهج القويـــم الـــذي سلكه سيبويه في تصنيف أبواب الكتاب النحوية، معتمدا التركيب والتحليـــل، إذ يظهـــر أثـــر

---

١ - الكتاب، ١/٣٦٧.

٢ - السابق، ١/٣٧٠.

٣ - السابق، ١/٣٧٨.

٤ - السابق، ١/٣٨٠.

٥ - السابق، ١/٤٠٠.

٦ - السابق، ٢/٦٠.

٧ - السابق، ٢/١٤٧.

٨ - السابق، ٣/٢٠.

العلاقات جليا بين الأبواب النحوية في تحديد المعاني نحويا، أي معاني الكلم الوظيفية، ذلك "أن النحو دراسة العلاقة بين الأبواب، لا بين الكلمات، ويقول ابن مالك: وبعد فعل فاعل ... الخ، ولا يقول: بعد (ضرب) محمد؛ لأنه يتكلم عن الأبواب لا عن الأمثلة، فحين تتحول الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبوب، تتضح العلاقات التي بينها؛ لأن هذه العلاقات مقررة في قواعد النحو"[١].

ويرى الدكتور محمد كاظم البكاء أن سيبويه قد صنف أبواب الكتاب من جهة الإسناد إلى ثلاثة أقسام رئيسة سماها على الوجه الآتي[٢]:

الأول- إسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر.

الثاني- إسناد الاسم وأحوال بنائه على ما هو قبله.

الثالث- إسناد يعتمد الأداة، ويجرى مجرى الفعل وما هو بمنزلته.

وعلى الرغم من عناية سيبويه في إبراز علاقة المعنى بالإعراب، إلا أنه لم يهمل الخواص التحليلية للكلمة في الجملة من حيث وجوه الإسناد المختلفة، فهي ذات علاقة بالإعراب، أو بيان الوظائف النحوية في التراكيب اللغوية، ولنمثل على ذلك ببعض من أبواب المصادر، حيث عالج سيبويه المصادر في أصناف متعددة، من حيث وظيفتها أو مواقعها ومجاريها في الكلام، متعمقا في بيان خواصها التحليلية، فجاءت على النحو التالي:

أولا- ما ينتصب بالفعل المظهر (اسم الحدثان)، أو (المفعول المطلق) كما يسميه غير سيبويه، فنقول. ذهبت ذهابا، ويشترط فيه أن يؤخذ من لفظ فعله، او يكون نوعا منه، ويذكر معه، ليدل على الحدث. حيث يقول: "واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه؛ لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث، ألا ترى أن قولك: قد ذهب بمنزلة قولك: قد كان منه ذهاب، وإذا قلت: ضرب عبدالله، لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو، ولا يدل على صنف، كما أن ذهب قد دل على صنف، وهو الذهاب، وذلك قولك: ذهب عبدالله الذهاب الشديد، وقعد قعدة سوء، وقعد قعدتين، لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين، وما يكون ضربا منه، فمن ذلك: قعد القرفصاء، واشتمل الصماء، ورجع القهقهرى؛ لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه..."[٣].

---

١ - مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ١٩٢-١٩٣.

٢ - انظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د. البكاء، ص ٣٣ وما بعدها.

٣ - الكتاب، ١/٣٤-٣٥.

ومما تجدر الإشارة إليه ههنا إلى أن بعض النحاة قد ذهب إلى تقدير فعل في (ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة)، كقولنا: قعدت جلوسا، وقوله تعالى[١]: "**والله أنبتكم من الأرض نباتا**"، ونسبوا ذلك خطأ إلى سيبويه، حيث يقول ابن يعيش: "... وهو رأي سيبويه؛ لأن مذهبه أنه إذا جاء المصدر منصوبا بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر"[٢]، في حين أن سيبويه لم يقله ألبتة، إذ يشترط في الانتصاب على المفعولية المطلقة كون الفعل ظاهرا، لا مضمرا، ومن ثم فلا محوج لتقدير الفعل في مثل: قعدت جلوسا، أو أنبت نباتا، وغير ذلك مما يلتقي المصدر فعله في الاشتقاق من جهة المعنى، فسيبويه ينصب مثل هاته المصادربالفعل المظهر؛ لأنه ضرب منه، حيث يقول: "... وما يكون ضربا منه، فمن ذلك: قعد القرفصاء..."[٣] فلا حاجة لتقدير فعل (نبت) في الآية السابقة؛ "لأنه إذا قال أنبته، فكأنه قال: نبت"[٤] لأن المعنى واحد؛ لذا فإن "أكثر النحويين يعمل الفعل المذكور؛ لاتفاقهما في المعنى"[٥] ولعل ما دعا بعض النحويين إلى تقدير الفعل هو ما اشترطه سيبويه للانتصاب على المفعولية المطلقة من موافقته فعله في لفظه، غير أنهم في الوقت ذاته ينقضون كون الفعل مظهرا مع المفعول المطلق، لذا فالأولى عدم التقدير[٦].

ثانيا- ما يرتفع وينتصب بالفعل الذي يعمل في اللفظ لا في المعنى، وهي نوعان:

١- المصدر الذي يكون حينا: يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون فيه المصدر حينا؛ لسعة الكلام والاختصار؛ وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مقدم الحاج، وخفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار"[٧].

٢- المصدر الذي يكون مفعولا (نائب فاعل)، يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا، فيرتفع كما ينتصب، إذا شغلت الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره، وإنما يجيء ذلك على أن تبين أي فعل فعلت، أو توكيدا، فمن ذلك قولك على قول السائل، أي سير سير عليه؟ فتقول: سير عليه سير شديد، وضرب به ضرب ضعيف. فأجريته مفعولا، والفعل له، ...، وتقول على قول السائل: كم ضربة ضرب به، وليس في هذا

---

١ - الآية (١٧) من سورة نوح.

٢ - شرح المفصل، ١١٢/١.

٣ - الكتاب، ٣٥/١.

٤ - السابق، ٨١/٤.

٥ - شرح المفصل، ١١٢/١.

٦ - القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي، د. غريب نافع، ص١٩٨.

٧ - الكتاب، ٢٢٢/١.

إضمار شيء سوى كم والمفعول كم، فتقول: ضرب به ضربتان، وسير عليه سيرتان؛ لأنه أراد أن يبين له العدة، فجرى على سعة الكلام والاختصار، وإن كانت الضربتان لا تضربان، وإنما المعنى: كم ضرب الذي وقع به الضرب من ضربة، فأجابه على هذا المعنى، ولكنه اتسع واختصر. وكذلك هذه المصادر التي عملت فيها أفعالها، وإنما يسأل عن هذا المعنى، ولكنه يتسع ويختزل الذي يقع به الفعل اختصارا واتساعا، وقد علم أن الضرب لا يضرب. ومن ذلك سير عليه خرجتان، وصيد عليه مرتان"[١].

ثالثا - ما يعمل عمل الفعل: وهو المصدر الذي جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، حيث يقول سيبويه: "هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عجبت من ضرب زيدا، فمعناه إنه يضرب زيدا. وتقول: عجبت من ضرب زيدا بكر، ومن ضرب زيد عمرا، إذا كان هو الفاعل، وكأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيد عمرا، ويضرب عمرا زيد"[٢].

رابعا- ما ينتصب من المصادر بإضمار فعل جوازا أو وجوبا، ويرى الدكتور محمد كاظم البكاء أنها في خمسة أقسام سماها[٣]:

١- المصادر التي يراد بها تزجية الفعل وإثباته: وتنتظم هذه المصادر الأبواب التي يتحقق بها الدعاء، وما أشبهه، يقول سيبويه: "هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، وذلك قولك: سقيا ودعيا، ونحو قولك: خيبة... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور، فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعيا، وخيبك الله خيبة، فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب"[٤]، ومثله "باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها، وذلك قولك: تربا، وجندلا، وما أشبه هذا من الفعل؛ كتفسيرها في الباب الأول، كأنه قال: ألزمك الله وأطعمك تربا وجندلا وما أشبه هذا من الفعل، واختزل الفعل؛ لأنهم جعلوه بدلا من قولك: تربت يداك وجندلت"[٥]، ومنه "باب ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات، وذلك قولك: هنيئا مريا، كأنك قلت: ثبت لك هنيئا مريئا، وهنأه ذلك هنيئا،

---

١ - الكتاب، ١/٢٢٩-٢٣٠.

٢ - السابق، ١/١٨٩.

٣ - انظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ص١٤٦ وما بعدها.

٤ - السابق، ١/٣١١-٣١٢.

٥ - السابق، ١/٣١٤-٣١٥.

وإنما نصبته؛ لأنه ذكر لك خيرا أصابه رجل، فقلت: هنيئا مريئا، كأنك قلت: ثبت ذلك له هنيئا مريئا، أو هنأه ذلك هنيئا فاختزل الفعل؛ لأنه صار بدلا من اللفظ بقولك: هنأك[١]"، ومنه أيضا: "باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها، وإنما أضيفت؛ ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللام إذا قلت: سقيا لك، لتبين من تعني"[٢]، وكذا "هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء، من ذلك قولك: حمدا وشكرا لا كفرا، وعجبا، وأفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعمة عين، وحبا ونعام عين، ولا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما، ولأفعلن ذاك ورغما وهوانا. فإنما انتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحمد الله حمدا، وأشكر الله شكرا، وكأنك قلت: أعجب عجبا، وأكرمك كرامة، وأسرك مسرة، ولا أكاد كيدا، ولا أهم هما، وأرغمك رغما، وإنما اختزل الفعل ههنا؛ لأنهم جعلوا هذا بدلا من الفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء. كأن قولك: حمدا في موضع: أحمد الله، وقولك: عجبا منه في موضع: أعجب منه، وقولك: ولا كيدا في موضع: ولا أكاد ولا أهم"[٣]، وآخر هذه الأبواب باب المصادر التي تنتصب "بإضمار الفعل المتروك إظهاره... وذلك قولك: سبحان الله، ومعاذ الله وريحانه، وعمرك الله إلا فعلت... كأنه حيث قال: سبحان الله، قال: تسبيحا، وحيث قال: ريحانه، قال: واسترزاقا؛ لأن معنى الريحان: الرزق، فنصب هذا على أسبح الله تسبيحا، واسترزق الله استرازاقا، فهذا بمنزلة: سبحان الله وريحانه، وخزل الفعل ههنا؛ لأنه بدل من اللفظ بقوله أسبحك، وأسترزقك..."[٤].

يتبين من كلام سيبويه السابق أن الخواص التحليلية للمصادر التي جاءت لتزجية الفعل وإثباته، تتمثل بكونها مصادر نكرة غير مضافة، نحو: سقيا ورعيا، ثم أجريت مجراها بعض الأسماء، من مثل: تربا، وكذلك بعض الصفات من مثل: هنيئا مريئا، وكذا بعض المصادر المضافة، نحو: ويلك وويحك، ومثلها المصادر غير المتصرفة، كقولنا: سبحان الله.

٢- المصادر التي يراد بها تقرير ثبوت الفعل:

---

[١] - الكتاب، ٣١٦/١-٣١٧.

[٢] - السابق، ٣١٨/١.

[٣] - السابق، ٣١٨/١-٣١٩.

[٤] - السابق، ٣٢٢/١.

استهل سيبويه هذه المصادر بـ "باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنيا عليها ما بعدها، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات، وذلك قولك: الحمد لله، والعجب لك، والويل لك، والتراب لك، والخيبة لك... ومن العرب من ينصب بالألف واللام، ومن ذلك قولك: الحمد لله، فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير"[١]، ثم يليه "باب من النكرة يجرى مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء، وذلك قولك: سلام عليك، ولبيك، وخير بين يديك، وويل لك، وويح لك،... و"لعنة الله على الظالمين"[٢]، فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عنك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعني، كما أن حسبك فيها معنى النهي، وكما أن رحمة الله عليه فيها معنى رحمه الله. فهذا المعنى فيها، ولم تجعل بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتها كنت في حال ذكرك إياها تعمل في إثباتها وتزجيتها، كما أنهم لم يجعلوا: سقيا ورعيا بمنزلة هذه الحروف، فإنما تجريها كما أجرت العرب، وتضعها في المواضع التي وضعن فيها"[٣].

تتلخص الخواص التحليلية لهذه المصادر بأنها معرفة بالألف واللام، نحو: الحمد لله، وأجريت مجراها بعض الأسماء، نحو: التراب لك، وبعض المصادر النكرة، نحو: سلام عليك، ولبيك، وويح لك، ومن ثم عقد بابا بين فيه قبح الكلام الذي يخالف الخواص التحليلية لهذه المصادر، حيث يقول: "هذا باب منه استكرهه النحويون، وهو قبيح، ووضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب، وذلك قولك: ويح له وتب، وتبا لك وويحا"[٤].

٣- المصادر التي يراد بها اتصال الفعل:

عالج سيبويه هذه المصادر في ثلاثة أبواب، أولها قوله: "هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه، على إضمار الفعل المتروك إظهاره؛ وذلك قولك: ما أنت إلا سيرا، وإلا سيرا سيرا، وما أنت إلا الضرب الضرب، وما أنت إلا قتلا قتلا، وما أنت إلا سير البريد، فكأنه قال في هذا كله: ما أنت إلا تفعل فعلا، وما أنت إلا تفعل الفعل، واعلم أن السير إذا كنت تخبر عنه في هذا الباب، فإنما تخبر بسير متصل ببعض في

---

[١] - الكتاب، ١/٣٢٨-٣٢٩.
[٢] - الآية (١٨) من سورة هود.
[٣] - الكتاب، ١/٣٣٠.
[٤] - السابق، ١/٣٣٤.

أي الأحوال كان"[١]، ثم يليه: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الفعل انتصاب الفعل، استفهمت أو لم تستفهم، وذلك قولك: أقائما وقد قعد الناس، وأقاعدا وقد سار الركب، وكذلك إذا أردت هذا المعنى ولم تستفهم، تقول: قاعدا علم الله وقد سار الركب، وقائما قد علم الله وقد قعد الناس... وإذا ذكرت شيئا من هذا الباب فالفعل متصل في حال ذكرك، وأنت تعمل في تثبيته لك أو لغيرك في حال ذكرك إياه، كما كنت في باب حمدا وسقيا وما أشبهه..."[٢].

يجري هذا الباب مجرى الباب الذي قبله، ولا يفترق عنه إلا بكون ذاك مصدرا، وهذا اسم فاعل، حيث يقول السيرافي ما ملخصه: "هذا الباب مثل ما مضى في الباب الذي قبله، غير أن ذاك بمصدر، وهذا باسم الفاعل. وقدر سيبويه أن العامل فيه مثل الفعل الذي يعمل في المصادر"[٣].

ويليه "باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ منه الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل، وذلك قولك: أتميميا مرة وقيسيا أخرى... فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به؛ ليفهمه إياه، ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك"[٤]، ويجري هذا الباب مجرى سابقه، إذ يقول السيرافي: "هذا الباب مثل الذي قبله، إلا أن الاسم الذي نصبه ليس بمأخوذ من فعل، فأحوج إلى تقدير فعل من لفظه مما شاهده من حاله"[٥].

وآخر الأبواب التي تعالج المصادر التي يراد بها اتصال الفعل قوله: "هذا باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبا على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: حنانيك، كأنه قال: تحننا بعد تحنن، كأنه يسترحمه ليرحمه، ولكنهم حذفوا الفعل؛ لأنه صار بدلا منه، ولا يكون هذا مثنى إلا في حالة إضافة... وزعم الخليل -رحمه الله- أن معنى التثنية أنه أراد: تحنا بعد تحنن، كأنه قال: كلما كنت في رحمة وخير منك فلا ينقطعن، وليكن موصولا بآخر من رحمتك..."[٦].

---

[١] - الكتاب، ٣٣٥/١-٣٣٦.

[٢] - السابق، ٣٤٠/١-٣٤١.

[٣] - السابق، ٣٤١/١ (الحاشية).

[٤] - السابق، ٣٤٣/١.

[٥] - السابق، ٣٤٣/١ (الحاشية)

[٦] - السابق، ٣٤٨/١-٣٤٩.

أما الخواص التحليلية لهذه المصادر، وما يجري مجراها من الأسماء فإنها مما تستوي فيه النكرة والمعرفة، نحو: ما أنت إلا سير، ونحو: وما أنت إلا السير. وأنها تجري في الاستفهام والإخبار، نحو: أتميميا مرة وقيسيا أخرى، وأنها تكون مثناة في حالة إضافة، نحو: حنانيك، وسعديك، ولبيك.

٤- المصادر التي يراد بها التشبيه: يمكن تصنيف الأبواب النحوية التي عالجت هذه المصادر على الوجه التالي:

أ- ما فيه علاج والآخر غير الأول: يقول سيبويه: "هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: مررت به فإذا له صوت صوت حمار، ومررت به فإذا له صراخ صراخ الثكلى"[1].

ب- ما كان ملازما بمنزلة اليد والرجل: حيث يقول: "هذا باب يختار فيه الرفع، وذلك قولك: له علم علم الفقهاء، وله رأي رأي الأصلاء، وإنما كان الرفع في هذا الوجه؛ لأن هذه خصال تذكرها في الرجل... وإنما فرق بين هذا وبين الصوت؛ لأنه الصوت علاج، وأن العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل"[2].

جـ- ما كان علاجا والآخر هو الأول: يقول سيبويه: "هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجا، وذلك نحو قولك: له صوت صوت حسن"[3].

أما الخواص التحليلية لهذه المصادر فهي أن تعقد المشبه على مشبه به من لفظه خاليا من أداة التشبيه.

إن تصنيف سيبويه المصادر السابقة، ولا سيما تصنيف المصادر في باب إضمار الفعل، يظهر تعمقه في تحديد خواصها التحليلية، وبيان معانيها الدقيقة، وما لهذه الخواص من علاقة وطيدة بالأحكام النحوية، ويمكن إجمال ذلك بما يلي:

أ- تشترك جميع المصادر في كونها بدلا من اللفظ بالفعل.

ب- احتمالها النصب والرفع، مما يجعلها تتميز عن غيرها من المصادر، فالنصب على إضمار الفعل، أما الرفع فعلى الابتداء أو كونها أخبارا تبنى على مبتدأ، كقولنا: الحمد

---

[1] - الكتاب، ٣٥٥/١.

[2] - السابق، ٣٦١/١-٣٦٢.

[3] - السابق، ٣٦٣/١.

لله، والحمد لله. وقد أشار شيخ النحاة إلى أن احتمال بعض هذه الأنواع من المصادر النصب والرفع، إنما هو فارق تتميز به من غيرها، حيث يقول في باب المفعول له: "ولا يشبه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي، ونحوهما؛ لأنه ليس في موضع ابتداء، ولا موضعا يبنى على مبتدأ فيبنى معه على المبتدأ، فمن ثم خالف باب رحمة الله عليه، وسقيا لك، وحمدا لك"[١].

غير أن النصب على إضمار الفعل هو الوجه، أما الرفع فهو مما يحتمل في بعض المصادر، ولا سيما فيما كان من المصادر معرفة، عندها يكون الرفع وجه الكلام، نحو: الحمد لله، ويعلل سيبويه ذلك قائلا: "وإنما استحبوا الرفع فيه؛ لأنه صار معرفة وهو خبر، فقوي في الابتداء، بمنزلة عبدالله، والرجل، والذي تعلم؛ لأن الابتداء إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن تبتدئ بالأعرف،وهو أصل الكلام"[٢]، مع ضرورة الالتفات إلى أن في الرفع -ههنا- يكمن معنى النصب، حيث يقول سيبويه: "واعلم أن الحمد لله، وإن ابتدأته، ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك: أحمد الله"[٣].

٥- المصادر التي تنتصب بالفعل بعد تمام الكلام، وهي أنواع ثلاثة:

أ-المصدر الحال: ويكون بمعنى فاعل أو مفعول، نحو: أتيته مشيا، وقتلته صبرا، ولا يقترن بالألف واللام، يقول سيبويه: "وحسن فيه الألف واللام؛ لأنه ليس بحال"[٤]، وقد أجرى مجراه ما جاء فيه الألف واللام من المصادر، نحو: أرسلها العراك[٥]، وما جاء منه مضافا إلى معرفة، وذلك قولك: طلبته جهدك[٦]، وما جعل من الأسماء كالمصادر، نحو: مررت به وحده[٧]، ومررت به الجماء الغفير[٨]، ومررت بهم جميعا[٩].

---

[١] - الكتاب، ٣٧٠/١.

[٢] - السابق، ٣٢٨/١.

[٣] - السابق، ٣٢٩/١.

[٤] - السابق، ٣٧٢/١.

[٥] - السابق، الصفحة السابقة.

[٦] - السابق، ٣٧٣/١.

[٧] - السابق، الصفحة السابقة.

[٨] - السابق، ٣٧٥/١.

[٩] - السابق، ٣٧٦/١.

ب- المصدر المفعول له: وهو المصدر الذي يجيء تفسيرا وعذرا لما قبله، ولا يكون بمعنى فاعل؛ ولذلك تحسن فيه الألف واللام، نحو قولك: فعلته حذار الشر[1].

جـ- المصدر المؤكد لما قبله أو لنفسه: ويكون المصدر فيهما بديلاً عن اللفظ بفعله، نحو: هذا عبدالله حقا، وله علي ألف درهم اعترافا.

1 - الكتاب، ٣٦٧/١.

ويرتبط المعنى النَّحويّ بفكرة العمل التي تُعدُّ عماد الدراسة النحوية، وقد أطال الدارسون في تفصيلها مؤيدين أو معارضين، غير أنّ ما يُؤخذ على معظم هذه الدراسات تركيزها على جانب الشكل، متناسية ما للمعنى من علاقة قويَّة بالعامل؛ إذْ يؤدي المعنى دوراً كبيراً في تحديد طبيعة العوامل، وما يترتب عليه من إطلاقٍ في عملها أو تقييد، وهذا ما أسعى إلى تبيانه، وعُمْدَتي في ذلك كتاب سيبويه إمام النّحاة.

تشكِّل فكرة العمل النَّحويّ في كتاب سيبويه نظرية قائمة بذاتها، بما تتسم به من خصائص النظريات العلمية، فهي[١]:

أولاً: نظرية عامة تبدو ملامحها في أبواب الكتاب كافة.

ثانياً: ذات مبدأ تقوم على نظم العلاقات بين العامل والمعمول بين عناصر التركيب اللغوي، وتتجلى هذه العلاقات في علاقة التفرغ أو الإشغال، وعلاقة التعدي، وعلاقة التطابق (هو هو)، وعلاقة الخلاف (عشرون درهماً)، وعلاقة الإضافة، والعلاقة الصوتية.

ثالثاً: ذات منهج لتفسير تلك العلاقات.

وما الإعراب إلا أثر للعامل، وبالإعراب يمكن التمييز بين المعاني، وإنَّ "المعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الإسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب"[٢]، فنظم عناصر التركيب اللغوي يحدّد العلاقة بين العامل والمعمول، وهذه العلاقة تتعدَّد تبعاً لتعدد المعاني الموجبة للإعراب، فالعامل أساس الإعراب، و "به يتقوم المعنى المقتضي"[٣].

إنَّ العمل يرتكز على المعنى النحوي، الذي يدلّ عليه العنصر العامل، والذي لا يكتمل إلا بارتباطه بمعموله في علاقة تركيبية مخصوصة يستدلّ عليها بعلامة إعرابية مخصوصة، وقد عبَّر السُّهيلي عن ارتباط العمل النَّحويّ بالمعنى بمصطلحي: "التشبث" و "التعلُّق"، فالفعل لا يعمل في الحقيقة إلاّ فيما يدلُّ عليه لفظه[٤]، كما "وجب أن يكون الحرف عاملاً في كلّ ما دلّ على معنى فيه... فكما تشبَّث الحرف بما دخل عليه من معنى، وجب أن

---

١ – منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي. أ.د. محمد البكاء. ص ٢٤٨ وما بعدها.

٢ – شرح الكافية، الاسترابادي، ١٧/١.

٣ – السابق، ٢٥/١.

٤ – نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، ص ٣٨٧، وانظر: تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي، السيد أحمد علي محمد، ص ٥٨ وما بعدها، وانظر منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، د.لطيفة النجار، ص١٩١-١٩٧.

يتشبَّث فيه لفظاً"[١]، كما أنّ (كان وأخواتها) "لما خلعوا منها معنى الحدث ولم يبقَ فيها إلا معنى الزّمان، ثم أرادوا أنْ يُخبِروا بها عن الحديث الذي هو "زيد قائم"، أي إنّ زمان هذا الحديث ماضٍ أو مستقبل أعملوها في الجملة ليظهر تشبثها بها، ولا يتوهم انقطاعها عنها؛ لأنّ الجملة قائمة بنفسها"[٢]، و "من هذا الباب إعمالهم (إنّ وأخواتها)، وإنما دخلت لمعانٍ في الجملة والحديث، وإذا كان هذا حكمها فلو رُفع ما بعدها بالابتداء على الأصل، لم يظهر تشبُّثها بالجملة، وكيلا يتوهم انقطاعها عنها"[٣].

وقريبٌ من مصطلح "التشبُّث" في إبراز العلاقة بين العمل النَّحويّ والمعنى مصطلحُ "الاقتضاء"، ومنه عمل الفعل، "فالأفعال أصلٌ في العمل من حيث كان كل فعلٍ يقتضي العمل أقلُّه في الفاعل"[٤]، ومنه -أيضاً- القول بأنّ العامل في جواب الشرط هو حرف الشرط؛ ذلك أنّه "يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط يجب أن يعمل في جواب الشرط.. . بخلاف غيره من الحروف الجازمة، فإنها لما اقتضت فعلاً واحداً عملت في شيء واحد، وحرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أنْ يعمل في شيئين قياساً على سائر العوامل"[٥].

إن التَّشبُّث أو الاقتضاء أو التَعَلُّق كلُّها مصطلحات تدلُّ بوضوح على الوشائج القويَّة بين العمل والمعنى النحوي، فالعامل يقتضي معنىً مخصوصاً يُستَكْمَل به دلالتُه عن طريق ارتباطه بمعموله بعلاقة نحويَّة محددة، تُعَبِّر في النهاية عن الدلالة العامة للتركيب؛ مما يُنبئ عن امتزاج قوي بين البعد الدلالي والبعد الوظيفي في التراكيب؛ لذلك فالعامل يطلب معموله إذا كان في معناه ما يقتضي ذلك المعمول، ومن ثمّ فإنّ الفعل لا يعمل في الفعل؛ لأنّه ليس في الفعل ما يقتضي أو يطلب فعلاً آخر يرتبط به بعلاقة عملٍ نحويَّة[٦]؛ لهذا فإننا نلحظ أثراً عميقاً للمعنى في تحديد العامل في باب التوابع -مثلاً- إذْ يذهب سيبويه إلى أنّ العامل فيها هو العامل في المتبوع؛ "لأنّ المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوبٌ إليه مع تابعه"[٧]، والشيء نفسه يُقال في باب عطف البيان والتوكيد؛ لأنّه "لما انسحب على التّابع حكم العامل المنسوب

---

[١] - نتائج الفكر، مصدر سابق، ص ٣٧٤.

[٢] - نتائج الفكر، ص ٣٤١.

[٣] - السابق، ص ٣٤١-٣٤٢.

[٤] - الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، ٥١٥/١.

[٥] - الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٦٠٧/٢.

[٦] - السابق، ٦٠٧/٢.

[٧] - شرح الكافية، مصدر سابق، ٢٩٩، وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش ٣٨/٣.

معنىً حتى صار التّابع والمتبوع معاً كمفرد منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنى، كانَ الأوْلى انسحاب عمل المنسوب عليهما معاً، تطبيقاً للفظ بالمعنى"[١]. أما العامل في المضاف إليه، فليس هو العامل في المضاف؛ "لأنَّ الثاني ليس هو الأول معنىً، فلم يعمل فيهما معاً[٢]".

أقام سيبويه بلحاظ المعنى علاقةً وطيدة بين العامل والمعمول على أساس (الاقتضاء) أو (التعلق)، إذْ أدرك -والنحاة من بعده- العلاقة المعنوية بين انجزام الجواب في باب الأمر والنهي والاستفهام التّمني والعرض، وانجزامه في باب الشرط، فجعل الأول منها فرعاً على الثاني؛ لأن العلاقة المعنوية في طرفي الجملة في كِلا التركيبين متشابهة، حيث يقول: "هذا بابٌ من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهيٍ أو استفهامٍ أو تمنٍ أو عرض، فأمّا ما انجزم بالأمر فقولك: ائتني آتِك. وأمّا ما انجزم بالنهي، فقولك: لا تفعلْ يكُن خيراً لك. وأمّا ما انجزم بالاستفهام فقولك: ألا تأتيني أُحَدِّثْك؟ وأين تكونُ أزُرْك؟، وأما ما انجزم بالتمني، فقولك: ألا ماء أشربْه، وليته عندنا يحدِّثْنا؛ وأمّا ما انجزم بالعرض، فقولك: ألا تنزلُ تُصِبْ خيراً. وإنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إنْ تأتِني، بإنْ تأتِني؛ لأنهم جعلوه مُعَلَّقاً بالأوّل غيرَ مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ (إنْ تأتِني) غيرُ مُستغنية عن (آتك)..."[٣].

إنَّ التوافق في المعنى بين العامل والمعمول شرطٌ أساسيٌّ ليتمكّن العاملُ أنْ يتسلَّط على معموله، ومن ثمَّ فإنّ ما قيل في أدوات الاستفهام وأدوات الشرط في أنها لا تعمل فيما بعدها، نابعٌ من كون ذلك يؤدي إلى أنْ يتسلّط معنيان مختلفان على معمول واحد، وما من شكٍّ أنّ في هذا تناقضاً وإحالة، نلمح ذلك في قول سيبويه: "هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يُجَازي بها بمنزلة الذي، وذلك قولك: إنَّ مَنْ يأتيني آتيه، وكانَ مَنْ يأتيني آتيه...، وإنما أذْهَبْتَ الجزاء من ها هنا؛ لأنّك أعملت (كان) و (إنَّ)، ولم يَسُغ لك أنْ تدع (كان) وأشباهه مُعَلّقة لا تُعْمِلُها في شيء، فلمّا أعملتَهُنَّ ذهب الجزاءُ، ولم يكن من مواضعه. ألا ترى أنّك لو جئت بـ (إنْ) و (متى) تريد إنَّ (إنْ) وإنَّ متى، كان مُحالاً،...، فإنْ شغلتَ هذه الحروف بشيء جازيتَ"[٤].

---

[١] – شرح الكافية، ٢٩٩، وانظر: شرح المفصل، ٣٨/٣.

[٢] – المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[٣] – الكتاب، ٩٣/٣-٩٤.

[٤] – السابق، ٧١/٣-٧٢.

وثمّة مصطلح آخر استخدمه سيبويه، يتّضح فيه تمام الوضوح الربطُ بين العمل النّحويّ والمعنى -هو مصطلح القوّة[١]، أي قدرة العامل على التأثير بمعموله، فكلما زادت قوة العامل زادت معمولاته، ودرجة إطلاقه في الجملة تقديماً أو تأخيراً أو إضماراً، ويحدث العكس، إذا ضَعُفت قوّتُه، تلك القوة معتمدةٌ في أساسها المعنى، يبدو ذلك من خلال استقراء النصوص التي وردت في كتاب سيبويه في غير موضعٍ، وقد عقد باباً ميَّز فيه بين العوامل من حيث القوة والعمل بلحاظ المعنى، إذْ يقول: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعَدَّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعَدّه إليه فعل فاعل، ولا يتعَدّى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عَمَل الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي تبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدّي إلى مفعولٍ مجراها، وما أُجْرِي مجرى الفعل وليس بفعلٍ ولم يقوَ قوّته، وما أجري من الأسماء التي ليست بأسماءِ الفاعلين التي ذكرت لك، ولا الصفات التي هي لفظ أحداث الأسماء، وتكون لأحداثها أمثلةٌ لما مضى ولِما لم يمضِ، وهي التي لم تبلغ أنْ تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعَدّي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوّة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك، ولا هذه الصفات، كما أنّه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل"[٢].

أتاح مصطلح (القوّة) لسيبويه الكلامَ على تفاوت هذه القوة في العمل والتأثير، وما يترتب عليه من الإطلاق والتقييد، فالبابُ الذي يعمل على الأصل يكون عمله مطلقاً، بلا قيد أو شرط، في حين إنّ ما حُمِل عليه في العمل يكون عمله مشروطاً مقيداً، إذْ يقول: "... وما أُجرِيَ مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوّته ... وهي التي لم تبلغ أنْ تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين... وليست لها قوة أسماء الفاعلين... كما أنه لا يقوى قوّة الفعل، وما أُجْرِي مجراه وليس لفعل"[٣]. فكلُّ ما أُلحِق بالفعل -وهو عاملٌ قويٌّ- وأُجْرِي مجراه في العمل لا يرقى إلى قُوَّة ذلك الفعل، ويشير سيبويه إلى مثل هذا في "باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده... وهي: إنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ... وزعم الخليل أنَّها عملت عملين: الرَّفع والنَّصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب، حين قلت:

---

[١] - عشرون درهماً في كتاب سبويه، كارتر، ترجمة وتعليق. د. عبداللطيف الجميلي، ود. حاتم الضامن، مجلة المورد، مجلد ١٦، العدد الأول، السنة ١٩٨٧، ص ١٢١، وانظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، البكاء، ص ٢٤٨ وما بعدها، وانظر: عناصر النظرية النحوية، د. سعيد بحيري، ص ١٣٦ ومابعدها.

[٢] - الكتاب، ٣٣/١.

[٣] - السابق، الصفحة ذاتها.

كان أخاك زيدٌ، إلا أنَّه ليس لك أنْ تقول: كأنَّ أخوك عبدَالله، تريد كأنَّ عبدَالله أخوك؛ لأنها لم تَصرَّفْ الأفعال، ولا يُضمَر فيها المرفوع كما يُضمَر في (كان)، فمن ثَمَّ فرّقوا بينهما كما فرّقوا بين (ليس)، و(ما)، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها، وليست بأفعال"[١]. كما أنَّ فعل التعجب لا يكون فيه تقديم وتأخير؛ لأنه "يعمل عمل الفعل، ولم يَجْرِ مجرى الفعل ولم يتمكن تمكُّنَه، وذلك قولك: ما أحسن عبدَالله!، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَالله، ودخله معنى التعجُّب، وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به، ولا يجوز أنْ تُقدِّم (عبدالله) وتؤخِّر (ما)، ولا تزيل شيئاً من موضعه، ولا تقول فيه ما يُحْسِنُ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا..."[٢].

ما سبق يدلُّ دلالة واضحة على أنّ سيبويه تنبَّه على مسألة العمل النَّحويّ قُوَّةً وضعفاً، فجعل قوَّة العمل درجاتٍ، يمكن تصنيفها تنازلياً، مع ملاحظة علاقة ذلك بالمعنى، على النَّحو الآتي:

أولاً: الفعل.

حَدَّ سيبويه الفعل بقوله: "... فأما الفعل فأمثلةٌ أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولِما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأمّا بناء ما مضى فَذَهب وسَمِع وحُمِدَ، وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً: اذهب، واقتل، واضرب، ومُخبراً: يقتل ويذهب، ويضرب، ويقتل. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"[٣].

يكشف لنا النصُّ السابق النّقاب عما حجبه النحاة عن سيبويه، وهوقوله بالفعل الدائم، إذْ يَروْن أنَّه لم ينصَّ عليه في كتابه، ولعلَّ ما دفعهم إلى ذلك هو إصرارهم على تقسيم الفعل من حيث بناؤه إلى ماضٍ ومضارع وأمر، غير أنّ استقراء النص السابق -وغيره من النصوص المبثوثة في الكتاب- يُظهر نقيض ما ذهبوا إليه، كما في "باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى..."[٤]، ممَّا يعني أنّ أنواع الفعل من حيث جهة وقوعه ثلاثة، هي[٥]:

١- الفعل الواقع المنقطع، نحو: ذهب وسمع.

---

[١] - الكتاب ٣٣/١.
[٢] - المصدر السابق، ٧٣/١.
[٣] - المصدر السابق، ١٢/١.
[٤] - المصدر السابق، ١٦٤/١.
[٥] - منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي. مرجع سابق، ص ١٧٢، وانظر، ص١٥٦.

٢- الفعل الذي لم يقع، ومن أمثلته من الأمر: اذهب واقتل، ومن المضارع: يذهب عن قليل أو غداً.

٣- الفعل الواقع ولم ينقطع، ومن أمثلته من المضارع: زيدٌ يُصلي، وكانَ يُصلِّي، وما زال يُصلِّي. وهذا النوع يُفسِّر لنا صحَّة تسمية اسم الفاعل الذي يكون بهذا المعنى بـ (الفعل الدائم)، وهو الفعل المستمرّ في الحال، والفعل المستمرّ في الماضي، والفعل المستمرّ من الماضي إلى الحاضر. يدعم هذا المذهب أنّ سيبويه يُعْمِل أسماء الفاعلين عندما تكون بمعنى الفعل الدائم؛ إذْ كان في معناه وعمله مثلَ الفعل المضارع المستمرّ في الحال أو المستمرّ في الماضي، ولا أدلّ على ذلك من قوله: "... فإذا حَدَّثْتَ عن فعلٍ في حين وقوعه غيرَ منقطع، كان كذلك. وتقول هذا ضاربٌ عبدَالله الساعة، فمعناه وعملُه مثلُ هذا يضربُ زيداً السّاعة، وكان زيدٌ ضارباً أباك، فإنك تُحَدِّثُ أيضاً عن اتصال فعلٍ في حال وقوعه، وكان موافقاً زيداً، فمعناه وعمله كقولك: كان يضرب أباك، ويوافق زيداً، فهذا يجري مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى مُنوَّناً"[1].

لذا فإنه يمكن تصنيف عمل الفعل لدى سيبويه، مع ضرورة الالتفات إلى تركيزه على التَّعمق في تقسيمه وَفْق المعنى على النَّحو التالي:

١- الفعل اللازم: أي الفعل الذي لا يتعدى فاعله إلى مفعول، لتمام المعنى، ويندرج تحته المفعول الذي لم يَتَعَدَّه فعله، ولم يتعدَّ إليه فعل الفاعل، فكلاهما مرفوع[2].

٢- الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول، وهذا المفعول له حرية الحركة من موضعه؛ وَفقاً لما نريده من معنى تقديماً وتأخيراً، فالعربُ "يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[3]، كما أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخِذَ منه؛ لأنّه إنما يُذكر ليدلَّ على الحدث"[4]، "ويتعدّى إلى ما كان وقتاً في الأمكنة"[5]، غير أنّ درجة تعدّية في الزمن أكثر قوّة منها في حال تعدّيه إلى المكان؛ "لأنّ الفعل بُني لما مضى منه، ولم يمضِ، ففيه بيان متى وقع، كما أنّ فيه بيان أنَّه قد

---

١ - الكتاب، ١٦٤/١.

٢ - المصدر السابق، ٣٣/١.

٣ - المصدر السابق، ٣٤/١.

٤ - المصدر السابق، ٣٤/١.

٥ - المصدر السابق، ٣٦/١.

وقع المصدر [وهو الحدث]، والأماكن لم يُبْنَ لها فعل، وليست الأماكن بمصادر أُخِذَ منها الأمثلة..."[١].

٣- الفعل الذي يتعدّى فاعله إلى مفعولين، و "إنْ شئتَ اقتصرتَ على المفعول الأوّل، وإنْ شئتَ تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأوّل، وذلك قولك: أعطى عبدُالله زيداً درهماً... ومن ذلك اخترتُ الرجالَ عبدَالله، ومثلُ ذلك قوله عزّ وجل[٢]: "واختارَ موسَى قَوْمَهُ سبْعِيْنَ رَجُلاً"[٣]، ويبدو من ذلك أن المفعول الحقيقي (درهماً) في المثال: (أعطى عبدالله زيداً درهماً) تساوي تركيباً ودلالياً جملة: (أعطى عبدالله لزيد درهماً)، وهذا التركيب بقوة التركيب: (اخترتُ الرجالَ عبدَالله) الذي يُقابل من حيث التركيب والدلالة قولَنا: اخترتُ من الرجالِ عبدَالله؛ لأنّ المفعول الأوّل وحدَه كافٍ للدلالة على الفعل (الحدث)، والجملة صحيحة معه.

وفي الحالة هذه يصل الفعل إلى مفعوله مباشرة أو بوساطة حرف جرٍّ، وقد يجوز نزع الخافض، فيعمل الفعل مباشرة مع بعض الأفعال، وهي -كما ذكرها سيبويه-[٤]: اختار، وسمّى، وكنّى، ودعا، وأمَرَ، وعرَّفَ، وأستَغْفِرُ، ونُبِّئَ.

وهذا يعني أن الأفعال محدودة، فـ "ليس كل الفعل يُفعَل به هذا، كما أنّه ليس كل فعل يتعدّى الفاعل ولا يتعدّى إلى مفعولين"[٥]، والنصب بنزع الخافض قليلٌ في كلام العرب، يبدو ذلك من قوله: "وليست استغفرُ اللهَ ذنباً، وأمرتُك الخيرَ - أكثر في كلامهم جميعاً، وإنّما يتكلّمُ بها بعضهم... فهذه الحروف[٦] كان أصلها في الاستعمال أنْ توصل بحروف الإضافة"[٧].

٤- الفعل الذي يتعدّى فاعله إلى مفعولين، في هذا القسم لا يجوز حذف أحد المفعولين؛ لأن الحذف يؤدي بالتركيب إلى خَلَل في الدلالة، فالمفعول الأول يتطلّب المفعول الثاني، ولا يستغني عنه، لأنّ في تركه انعداماً للفائدة التي ينشدها المخاطب أو المتلقّي، حيث لا تتأتى

---

١ - الكتاب، ٣٦/١.
٢ - الآية (١٥٥) من سورة الأعراف.
٣ - الكتاب، ٣٧/١.
٤ - السابق، ٣٧/١-٣٨.
٥ - السابق، ٣٩/١.
٦ - يقصد بها الأفعال: سميّت، وكنيّت، وعرّفته.
٧ - الكتاب، ٣٨/١-٣٩.

الفائدة المعنويّة عند السكوت على واحدٍ منهما، يقول سيبويه في هذا الصدد: "باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولينن وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: حَسِبَ عبدُالله زيداً بكراً، و ...، وإنما منَعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنّما أردْتَ أنْ تبيِّن ما استقرَّ عندك من حال المفعول الأوَّل، يقيناً كان أو شكّاً، وذكرت الأوّل لتُعْلِمَ الذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك [من هو]..."[١].

ونلاحظ أن سيبويه عندما قسَّم الأفعال المتعدية إلى مفعولين متغايرين، في أحدهما يجوز الاقتصار على مفعول واحد منهما، وفي ثانيهما لا يجوز الاقتصار على ذلك -أقول عندما قسَّم هذا التقسيم، كان يدرك تمام الإدراك ما بينهما من فروق معنوية كبيرة، متحصّلة من دلالة الفعل في كلٍ منهما على الرغم من تطابقهما تركيبيّاً.

ويمكن إيضاح ذلك على النَّحو التالي:

- كسا عبدُالله الفقيرَ ثوباً.
- ظنَّ عبدُالله خالداً أخاك.

فالفعلان "كسا" و "ظنَّ" فعلان متعديان لمفعولين، غير أن الفعل "كسا" في الجملة الأولى يجوز لنا الاقتصار فيه على واحدٍ منهما دون الاخر، فنقول: كسا عبدُالله الفقيرَ.

فالمفعول الأول في مثل هذه الجملة هو فاعل من جهة المعنى، لأنّ معنى قولنا: كسا عبدُالله الفقيرَ ثوباً، هو: أن الفقير اكتسى الثوب ولبَسه[٢].

أما الفعل (ظنَّ) في الجملة الثانية، فبالرغم من كونه متعدّياً لمفعولين كسابقه، إلا أنّه لا يجوز لنا أن نقتصر فيه على أحد مفعولَيهْ دون الآخر؛ لأن الفعل (ظنَّ) وسائر أفعال القلوب لا تتعدى في حقيقة أمرها "إلاّ إلى مفعولٍ واحدٍ، وهو مضمون الجزء الثاني مُضافاً إلى الأوّل، فالمعلوم في: علمتُ زيداً قائماً، قيام زيد، لكن نصبهما معاً، لتَعلُّقه بمضمونهما معاً، ولذا قلَّ حذفُ أحدهما من دون الآخر، معَ أنّهما في الأصل مبتدأ وخبر، لأنّك لو حذفتَ أحدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة"[٣].

---

[١] - الكتاب، ٣٩/١-٤٠، وانظر: القياس في منهج المبرّد، د. صاحب أبو جناح، مجلة المورد، ع٣، مج٩، ١٩٨٠، ص٥٧.

[٢] - الأصول في النحو، ١٧٧/١.

[٣] - شرح الكافية، ١٢٧/١، وانظر: المقتضب، ٤٠٤/٤.

وكما تناول سيبويه التعدّي في إطار المعنى الدلالي للجملة، فإنّه تناول التعــدّي فــي حدود المعنى المعجمي للفظ، فالفعل رأى يقتصر تعديه على معنى واحد إذا كان بمعنى الرُّؤية البصرية، وكذلك الحال بالنسبة للفعل (وَجَد)، فهو يقتصر على مفعول واحد إذا أردْنــا منــه وجدان الضّالة، يقول سيبويه: "إنْ رأيتُ، فأردْتَ رؤية العين، أو وجــدْتُ فــأردْتَ وجــدان الضّالة، فهو بمنزلة ضَرَبْتُ، ولكنّك إنّما تريدُ بوجَدْتُ عَلِمْتُ، وبرأيْتُ ذلك أيضاً، ألا ترى أنه يجوزُ للأعمى أنْ يقول: رأيتُ زيداً الصّالح"[1]، ويقول في موطن آخر: "وقد يكــون علمــتُ بمنزلة عرفتُ، لا تريد إلاّ علمَ الأوّل، فمن ذلك قوله تعالى[2]: "**ولقد علمتُم الذين اعتدوا منكم في السَّبْت**"، وقال سبحانه وتعالى[3]: "**وآخرين من دونهم لا تعلمونهم اللهُ يعلمهم**". فهي هنا بمنزلة عرفتُ، كما كانت رأيت على وجهين"[4].

٥- الفعل المتعدّي إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز لنا حذف أي واحدٍ منها؛ لعلّةٍ دلالية أيضــاً فالمعنى لا يتمُّ إلاّ بالمفعولين الثلاثة معاً، يقول سيبويه: "ولا يجوز أن تقتصر على مفعــول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوّل الذي قبلهُ في المعنــى، وذلك قولك: ارى اللهُ بشراً زيداً أباك، و ....، وأعلمَ الله زيداً عمراً خيراً منك[5]".

ومعنى قوله: "لأنّ المفعول ههُنا كالفاعل" أنّ المفعول الأوّل هو الفاعل قبل تعديه الفعل وزيادة قوّته في العمل ليتعدّى إلى ثلاثة، فالمفعول الأوّل هو فاعل في المعنى: فالتركيب:

أ- أرى اللهُ بشراً زيداً أباك، يقابل في المعنى:
رأى بشرٌ زيداً أباك.

ب- أعلمَ اللهُ زيداً عمراً خيراً منك، يقابل في المعنى:
علم زيدٌ عمراً خيراً منك.

---

[1] - الكتاب، ٤٠/١.

[2] - الآية (٦٥) من سورة البقرة.

[3] - الآية (٦٠) من سورة الأنفال.

[4] - الكتاب، ٤٠/١، وانظــر: ٢٣٧/١، ٣١٣/٢، ٢٦٧/٢-٣٦٨، ٣٩٠/٢، ١١٩/٣، وانظــر: الأشــباه والنظــائر، السيوطي، ١٤٣/٤.

[5] - السابق، ٤١/١.

٦- الفعل المبني للمجهول من المتعدي إلى مفعولين: وذلك كقولنا:

- كُسِيَ عبدُالله الثوبَ.
- أُعْطِيَ عبدُالله المالَ.

فالمفعول الأوّل هو (عبدالله) رُفِع لفظاً؛ لأنه حلّ محلّ الفاعل ذي الرّفع.

وهذا يدلُّ دلالةً قاطعةً أنَّ سيبويه يهتم اهتماماً بالغاً بالجانب الدلالي العميق عند حديثه عن العمل النَّحوي قُوّةً وضعفاً، فبالرغم من أنّ الفعل المبني للمجهول يرفع ما بعده نائباً للفاعل؛ إلا أنّ سيبويه يُصِرُّ على تسميته مفعولاً مع أنّ المبنى قد تَغيّر، وما ذاك إلا بوحي اهتمامه بلحاظ المعنى، فالمَفعول المرفوع في مثل قولنا:

كُسِيَ عبدُالله الثوبَ

والمفعول المنصوب في مثل قولنا:

أعطِي عبدُالله الثوبَ.

يتساوى معناه مع المفعول المرفوع: في مثل، أُعْطِي عبدُالله الثوبَ، غير أنّك "شَغَلْت به كُسِيَ، وأُعْطِيَ، كما شغلت به ضُرِبَ، وانتصب الثوبُ والمالُ؛ لأنهما مفعُولان تَعَدَّى إليهما فعلُ مفعولٍ هو بمنزلة الفاعل"[1]. فالمفعول المنصوب هو فاعلٌ في المعنى؛ لذلك أعطِيَ المفعول المرفوع منزلة الفاعل مع الفعل اللازم، فهو في التقديم والتأخير أمرُهُ كأمر الفاعل، يقول سيبويه: "وإن شئت قَدّمتَ وأخّرت، فقلت: كُسِيَ الثوبَ زيدٌ، وأُعْطِيَ المالَ عبدُالله، كما قُلْتَ: ضَرَبَ زيداً عبدُالله، فأمرُه في هذا كأمر الفاعل"[2]، ويؤكد سيبويه ذلك قائلاً: "واعلمْ أنّ المفعول الذي لم يتعَدّ إليه فعل فاعل في التعدّي والاقتصار بمنزلته إذا تعدّى إليه فعل الفاعل؛ لأنّ معناه متعدياً إليه فعلُ الفاعل، وغير متعدٍّ إليه فعلُه سواءٌ. ألا ترى أنك تقول: ضربتُ زيداً، فلا تجاوز هذا المفعول، وتقول: ضُرِبَ زيدٌ فلا يتعدّاه فعلُه، لأنّ المعنى واحد، وتقول: كَسَوْتُ زيداً ثوباً، فتُجاوز إلى مفعول آخر، وتقول: كُسِيَ زيدٌ ثوباً، فلا تجاوز الثوبَ، لأنّ الأوّل بمنزلة المنصوب؛ لأنّ المعنى واحد، وإنْ كان لفظُه لفظ الفاعل"[3].

---

[1] - الكتاب، ١/٤١-٤٢.
[2] - السابق، ١/٤٢.
[3] - السابق، ١/٤٢-٤٣.

٧- الفعل المبني للمجهول من المتعدي إلى ثلاثة مفعولين، وسماه سيبويه: "المفعول الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين"[١]، وهذان المفعولانِ لا يستغني أحدهما عن الآخر، إذْ لا يجوز حذف أي واحد منها؛ فهما يقومان بالدّور الدلالي معاً؛ لذا "ليس لك أنْ تقتصر على أحدهما دون الاخر"[٢]، ولما كان الفعل في حالة بنائه للمعلوم ينصب ثلاثة مفعولين، فإنّه في حالة بنائِه للمجهول ينصب مفعولَيْن اثنين، أي يصبح المفعول المنصوب الأوّل في حال بناء الفعل للفاعل مفعولاً مرفوعاً في حال بناء الفعل للمفعول، فـ "لما كان الفاعل يتعدّى إلى ثلاثةٍ تعدّ المفعول إلى اثنين، وتقول: أُرَى عبدَالله أبا فلان؛ لأنّك لو أدخَلْتَ في هذا الفعل الفاعلَ وبنيته له، لتعدّاه فعلُه إلى ثلاثةِ مفعولين"[٣].

ومن الجدير بالذكر أنّ الأفعال المتعدّية إلى مفعولين أو ثلاثة مفعولين في حال بنائها للمفعول -تتعدى من الناحية الدلالية إلى "جميع ما تعدّى إليه الفعل الذي لايتعدى المفعول.."[٤] من المفعولين والأزمنة والمصادر وغيرها.

٨- وما يعمل فيه الفعل النصب هو "الحال":

ذكر سيبويه (الحال) بعد أنْ أكمل حديثه عن الأفعال المتعدية إلى مفعولين؛ للاتّفاق بين الفعل من جهة العمل والحال قُوّةً وضعفاً، واختلافهما في جهة المعنى، فمعنى الحال ليس بمفعول، كما يختلف معناه عن معنى المفعولَيْن الأوّل والثاني، "ألا ترى أنه يكون معرفةً، ويكون معناه ثانياً كمعناه أوّلاً، إذا قلت: كُسِيَ الثوبُ، وذلك قولُكَ: ضربتُ عبدَالله قائماً، وذهب زيدٌ راكباً"[٥].

فالفعل "ذهب" في مثل: (ذهب زيدٌ راكباً) يعمل فيما يكون حالاً مثلَ عمل "كسا" فيما بعده، غير أنّ (ذهب) لازم، وعليه فإنّ "راكباً" ليست مثل "زيداً والثوبَ" في مثل (كَسَوْتُ زيداً الثوبَ)؛ لذا فإنّ المفاضلة لا تتأتّى بين الفعل "ذهب" والفعل "كسا" من جهة العمل النّحويّ قوّةً وضعفاً، إلاّ في أنّ (كسا) تتعدّى إلى مفعولين، و (ذهب) لازم، ولكنّه لم يكن أضعف منه،

---

١ - الكتاب، ٤٣/١.

٢ - السابق، الصفحة السابقة.

٣ - السابق، الصفحة السابقة نفسها.

٤ - السابق، ٤٣/١.

٥ - السابق، ٤٤/١.

"وإنما جاز هذا لأنّه حال، وليس معناه كمعنى الثوب وزيد، فعمل كعَمَلِ غير الفعل، ولم يكن أضعف منه، إذْ كان يتعدّى إلى ما ذكرتُ من الأزمنة والمصادر ونحوه"[١].

٩- القسم الآخر ممّا يعمل فيه الفعل هو "الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[٢]، أي (باب كـان وأخواتـها) فـي اصطلاحـات المحدثين.

يقابل سيبويه هنا بين أفعال هذا القسم، وافعال أخرى مثل (ضَرَبَ)، فكلٌّ منها يحمـل الدلالة على الماضي، حيث أُدْخِلَتْ كان بين الاسمين "لتجعلَ ذلك فيما مضى"[٣]، كما أنَّ كُـلاً منها يعمل في الفاعل ويتعدّاه إلى العمل في مفعوله، أي أنّها ترفع الأول وتنصب الثـاني، أو كما يسميها سيبويه (اسم الفاعل واسم المفعول)، فهي تتفق في العمل النَّحـويّ وتتغـاير فـي المعنى؛ إذْ إنَّ الفاعل والمفعول في مثل قولنا: "ضربَ عبدُالله زيداً" ليسا شيئاً واحداً، بل همـا شيئان، فعبدُالله ليس هو نفسه زيداً، في حين إنَّ الفاعل والمفعول في مثل قولنا: كـان زيـدٌ قائماً" يتطابقان في المعنى فزيدٌ هو هو القائم، والقائم هو هو زيدٌ، ويتكشّف لنـا الأمـر – بوضوح– إذا حذفنا العامل فيهما، وهو الفعل، كما يلي:

ضرب عبدُالله زيداً، بعد حذف العامل ينتج لدينا التركيب:
عبدُالله زيدٌ، وهو تركيب غير صحيح دلالياً.
بينما في التركيب: كان زيدٌ قائماً، يصبح:
زيدٌ قائمٌ، وهو تركيب صحيح نحوياً ودلالياً.

فالتركيب (عبدالله زيدٌ) مُحال؛ لأنّه لا معنى له، أما في التركيب (زيدٌ قـائمٌ) مقبـولٌ لأن المعنى يفيد الإخبار، ويتمثّل ذلك في علاقة الإسناد؛ لأن "اسم الفاعل والمفعول فيه لشـيء واحد"[٤].

---

[١] – الكتاب، ١/٤٥.
[٢] – السابق، ١/٤٥.
[٣] – السابق، الصفحة السابقة.
[٤] – السابق، الصفحة السابقة.

وتتجلى عبقرية سيبويه في فصله بينهما، وهذا واضحٌ من قوله: "فمن ثمّ ذُكِرَ علـــى حِدَته ولم يُذْكَر مع الأوّل"[١]، أضيف إلى ذلك أن أحكام الفاعل والمفعـــول فـــي بـــاب (كـــان وأخواتها) لا تلتقي مع أحكام الفاعل والمفعول في باب (ضَرَب) من جهة التقديم والتـــأخير ولا سيما في حال كون أحدهما معرفة والآخر نكرة، أما في حال كونهما معرفتين فإنهما يلتقيـــان، على النّحو التالي:

ضَربَ عبدُالله زيداً = ضَرَبَ زيداً عبدُالله.

كان عبدُالله أخاك = كان أخاك عبدُالله.

فالتقديم والتأخير في فاعِليهما ومفعوليهما جائز، فـ "إنْ شئتَ قلـــت: كـــان أخـــاك عبدُالله، فقدّمت وأخَّرتَ كما فعلت ذلك في (ضَرَب)؛ لأنّه فعلٌ مثْله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضَرَب)، إلا أنّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[٢]، مع الأخذ بعين الاعتبـــار أن العرب "يُقَدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعاً يهمّانهم ويعينانهم"[٣].

أما إذا كان أحدُهما -أي اسم الفاعل والمفعول في باب كان- معرفةً والآخر نكرةً، فلا يجوز التقديم والتأخير؛ لأن "الذي تشغل به (كان) المعرفةُ؛ لأنه حدّ الكلام؛ لأنـــهما شـــيءٌ واحدٌ"[٤].

إن تعليل سيبويه في انشغال (كان) بالمعرفة، وعدم اشتراط ذلك في مثل (ضَـــرَب)، يستندُ- بلا أدنى شكٍ- إلى المعنى، فالاسمان في باب (كان) شيء واحدٌ، والمعرفة حدُّ الكلام في كونها مبتدأً بعد غياب (كان)، وشرط الابتداء -بإجماع النحاة- حصولُ الفائدة، وهذا غـــيرُ متأتٍ مع النكرة، أما الفاعل والمفعُول في باب (ضَرَب) فشيئان مختلفان من جهـــة المعنـــى، "وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء، إذا قلت، عبدُالله منطلقٌ"[٥].

ثانياً: أسماء الفاعلين والمفعولين:

---

[١] - الكتاب، ٤٥/١.

[٢] - السابق، الصفحة نفسها.

[٣] - السابق، ٣٤/١.

[٤] - السابق، ٤٧/١.

[٥] - السابق، ٤٧/١.

تلي هذه الأسماءُ الفعلَ من حيث قوتها في العمل النحوي، وهي "تعمل عمـــل الفعـــل الذي يتعدّى إلى مفعول"[١].

إن سيبويه إذْ ينصُّ على إعمال أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل فإنه ينطلق مـــن وحي اهتمامه بالمعنى، فالعمل النّحويّ والمعنى مرتبطان عنده ارتباطاً وثيقاً، يقول: "هذا بابٌ من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فأردْتَ فيـــه مـــن المعنى ما أَرَدْتَ في (يفعل) كان نكرةً منوّناً، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيـــداً غـــداً، فمعنـــاه وعمله مثلُ [هذا] يضرب زيداً السّاعة، وكان [زيدٌ] ضارباً أباك، فإنّما تُحَـــدِّث أيضـــاً عـــن اتصال (فَعَلَ) في حال وقوعه، وكان موافقاً زيداً، فمعناه وَعَمَلُه كقولك: كان يضرِبُ أبـــاك، ويوافقُ زيداً. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى مُنَوَّناً"[٢].

إنّ الاتّفاق في المعنى بين اسم الفاعل المنوّن والفعل المضارع سببٌ كـــافٍ؛ ليجعلـــهما يلتقيان في العمل النحوي، وإذا ما طرأ أيُّ تغيير في الدلالة الزمنية للفعل، فإنّ أسماء الفـاعلين والمفعولين تتساق وراءه، ويمكن إيضاح ذلك كما يلي:

- هذا ضاربٌ زيداً غداً = هذا يضربُ زيداً غداً.
- هذا ضاربٌ عبدَالله الساعة = هذا يضربُ زيداً الساعة.
- كان زيدٌ ضارباً أباك = كان يضربُ أباك.

واضحٌ مما سبق أن سيبويه، إذْ يُعمل أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعـــل، فإنـــه يعملها عندما تكون بمعنى الفعل الدائم، فهي تعمل عمل الفعل في حال كونها تدلُّ على معنـــى الحال المستمرّ أو الماضي المستمرّ، أي "اذا حدَّثْتَ عن (فَعَلَ) في حين وقوعه غير منقطع"[٣].

ويبطل عملها إذا لم تدلّ على ذلك، "فإذا أُخبِرَ أنَّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبتة؛ لأنه إنما أُجرِي مُجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعـــراب، فكلُّ واحدٍ منهما داخلٌ على صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التـــي

---

[١] - الكتاب، ٣٣/١.
[٢] - السابق، ٦٤/١.
[٣] - السابق، ١٦٤/١.

من غير ذلك الفعل..."[1]، وعلةُ ذلك أنّ أسماء الفاعلين والمفعولين إذا لم تحمل الدلالة على الحال أو الاستقبال، فإنها لم تَعُدْ تشبه الفعل الدائم حتى يعملان عمله، إذ إنّ الدلالة تلكَ لصيقةٌ بالفعل؛ لذا اشترط في أسماء الفاعلين والمفعولين ذلك[2].

ويقول ابن مالك في ألفيته[3]:

كَفِعْلِهِ اسم فاعلٍ في العَمَلِ   إنْ كانَ عن مُضيِّه بِمَعْزَلِ

وعلى هَدْيٍ من هذا فسَّر النحويون قوله تعالى[4]: "**وكلبُهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد**" على حكاية الحال[5] الماضية.

فأسماءُ الفاعلين والمفعولين تعمل ما دامت تحمل معنى الفعلية الدائمة، أما إذا اتّسَمْت بالاسمية فلا، وقد أشار سيبويه إلى اسميتها بمثل قوله: "ولو قال آلدار أنت نازلٌ فيها، فجعل نازلاً اسماً رفَع، كأنّه قال: آلدار أنتَ رجلٌ فيها، ولو قال: أزيدٌ أنت محبوسٌ عليه، وأزيداً أنت وكابِرٌ عليه، وإنْ لم يُرِدْ به الفعل وأراد به وجهَ الاسم رفع"[6]، ومنه قوله: "فإذا جُعِل اسماً لم يكن فيه إلا الرفع على كل حال، تقول: مررتُ برجلٍ ملازِمُه رجلٌ، أي مرَرْتُ برجلٍ صاحبُ ملازَمَتِه رجلٌ، فصار [هذا] كقولك: مرَرْتُ برجُلٍ أخوه رجلٌ. وتقول على هذا الحدّ: مرَرْتُ برجلٍ ملازِموه بنو فلان. فقولك: ملازِموه يدُلُّك على أنه اسمٌ، ولو كان عملاً، لقلتَ: مررتُ برجلٍ ملازِميه قومُه، كأنك قلت: مررتُ برجلٍ ملازمٍ إيّاه قومُه، أي قد لَزِم إيّاه قومُه"[7].

---

[1] – الكتاب، ١٧١/١.
[2] – الجمل للزجاجي تحقيق ابن أبي شنب، ص ٩٥ وما بعدها. وانظر:-
– الإيضاح، أبو علي الفارسي، مرجع سابق، ١٤١/١.
– شرح المفصل، لابن يعيش، ٦٨/٦، و ٧٦-٧٧.
[3] – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، ١٠٧/٢.
[4] – الآية (١٨) من سورة (الكهف).
[5] – شرح الكافية، للاستراباذي ٢٠١/٢ وشرح المفصل، لابن يعيش، ٧٦/٦، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٣٤٠/٢، وأوضح المسالك، ٢٤٨/٢، شرح ابن عقيل، ١٠٧/٢.
[6] – الكتاب، ٢٢/٢.
[7] – السابق، ١٨١/١.

كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين لا تحمل دلالة الحال أو الاستقبال، فيأخذ صفة الاسميّة – إذا ما اقترن بالألف واللام، حيث يكون بمعنى (الذي فعل)، وقد أفرد سيبويه لذلك باباً سمّاه "باب صار الفاعل فيه بمنزلة (الذي فعل) في المعنى وما يعمل فيه"، أي بمنزلة الدلالة على المُضيّ؛ لأن الألف واللامَ، في مثل (الضارب) بمنزلة الاسم الموصول (الذي)[1]، وإذا دلّت أسماء الفاعلين والمفعولين على المُضيّ فلا عملَ لها، وقد "قال قوم تُرضى عربيتهم: هذا الضاربُ الرّجُلِ، شبّهوه بالحسن الوجهِ، وإن كانَ ليس مثله في المعنى، ولا في أحواله؛ إلا أنه اسمٌ، وقد يُجرُّ كما يُجرّ، ويُنْصَبُ كما يُنصَب"[2].

وقد روي أنّ الكسائي وأبا يوسف القاضي اجتمعا عند الرشيد: فجعل أبو يوسف يذمُّ النّحو ويسخر منه، فقال له الكسائي، وقد أراد أن يعلم فضل النحو:- ما القول في رجلٍ قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك، وقال له الآخر: أنا قاتلٌ غلامَك، أيُّهما كنت تأخذ به؟ قال أبو يوسف: آخذهما جميعاً، فقال له الرشيد –وكان له علم بالعربية–: أخطأت، فاستحيا، وقال له: كيف ذاك؟ قال: الذي يُؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك، بالإضافة؛ لأنّه فعلٌ ماضٍ، وأمّا الذي قال: أنا قاتلٌ غلامك، بالنصبِ، فلا يؤخذ به؛ لأنه مستقبل لمّا يكن بعد، كما قال الله عزّ وجل[3]: "ولاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً، إلاّ أنْ يَشَاءَ اللّهُ"، فلولا أنّ التنوين مستقبل لما جاز فيه (غداً)، فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو[4].

فما وقع من أسماء الفاعلين موقع الفعل المضارع الدّال على الاستمرارية فهو عاملٌ عمله "... تقول: إنّ عبدالله ليفعل، فيوافقُ قولك: لَفاعل، حتى كأنّك قلت: إنّ زيداً لفاعلٌ فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ، ولا تلحق (فَعَلَ) اللامُ"[5].

وقال المبّرد: "فإنْ جعلتَ اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه، ولم ينقطع، أو ما تفعله بعد ولم يقع –جرى مجرى الفعل المضارع في عمله وتقديره؛ لأنّه في معناه... وذلك قولك: زيدٌ آكلٌ طعامَك السّاعةَ– إذا كان في حال أكْلٍ، وزيدٌ آكِلٌ طعامَكَ غداً، كما تقول: زيدٌ يأكل

---

[1] – شرح الكافية (مصدر سابق)، ٣٧/٢ ومابعدها، و ٢٠١/٢، وانظر المقتضب، ج١/ ١٣-١٤ و ج٤/ ١٤٨.
[2] – الكتاب، ١٨١/١-١٨٢.
[3] – الآيات (٢٣) و (٢٤) من سورة الكهف.
[4] – الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، ج٣/ ٢٢٤، وانظر: معجم الأدباء، للحمويّ، ج١٣/ ١٧٧.
[5] – الكتاب ١٤/١، وانظر: شرح الكافية للاستراباذي، ج٣٩/١.

الساعة – إذا كان في حال أكل، وزيدٌ يأكل غداً"[١]؛ "لأنّه لا مضارعة بين الماضي واسم الفاعل إذا كان في معناه، فلما لم يكن في معناه لم يكن بينهما مضارعةُ ما بينه وبين الفعل إذا أُريدَ به الحالُ والاستقبال لم يُعملوه عملَه، بل يكونِ مضافاً إلى ما بعده بحكم الاسميَّة"[٢].

وأخذ الكوفيون بعمل أسماء الفاعلين والمفعولين إذا كانت تحمل معنى الحال والاستقبال، فَسَمَّوْا اسم الفاعل بـ (الفعل الدائم). أما اسم الفاعل غير العامل فلم يطلقوا عليه سمة الفعل الدائم، وإنّما وسَمُوه بالاسميّة[٣].

وما سبق ذكره من حادثة الكسائي مع أبي يوسف القاضي، يُؤكِّد ذهابَ الكوفيين هذا المذهب، إذِ الكسائي شيخ الكوفيين، والفراء أحد تلاميذه، فحالهم –إذن– كحال البصريين– يجعلون أسماء الفاعلين والمفعولين ذات جانبين:

- **أحدهما:** فعليّ، تعمل معه أسماء الفاعلين والمفعولين النصب.
- **وثانيهما:** اسمي، لا تعمل معه النصب.

ومن الجدير ذكره أنّ صيغة المبالغة، إذْ تعمل، فإنها تقتبس قدرتها على العمل من اسم الفاعل؛ بسبب التشابه المعنوي القائم بينهما، حيث يقول سيبويه: "وإنما جاز في التي بُنيت للمبالغة؛ لأنها بُنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد"[٤].

وهكذا يتّضح لنا أن سيبويه قد اقام علاقةً وطيدة للغاية، بين إعمال أسماء الفاعلين والمفعولين والمعنى، في مختلف الأبواب التي عالجها بها، وهي[٥]:

- "هذا بابٌ من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى"[٦].
- "هذا بابٌ جرى مجرى الفاعل الذي يتَعَدّى فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى"[٧].
- "هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه"[٨].

---

١ – المقتضب، للمبرّد، ج٤/١٤٩.

٢ – شرح المفصّل، لابن يعيش، ج٦/٧٦.

٣ – معاني القرآن، الفراء، طبعة عالم الكتب، بيروت، ج١/١٦٥.

٤ – الكتاب، ١/١١٧.

٥ – منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ص٣٦.

٦ – الكتاب، ١/٦٤.

٧ – السابق، ١/١٧٥.

٨ – السابق، ١/١٨١.

ثالثاً: المصادر:

تأتي المصادر في الدرجة الثالثة -تنازلياً- في ترتيب ما يعمل عمل الفعل من جهة المعنى. والمصادر لا تصل في درجة قوّتها في العمل درجة قوّة أسماء الفاعلين والمفعولين؛ ذلك أنَّها عملت تشبيهاً لها بالفعل من حيث المعنى، ثم تلتها المصادر التي عملت عملَها؛ لذا لم ترق إلى مرتبتها في القوة؛ لأنّ أسماء الفاعلين لا تقتضي غيرَ مفعولٍ به فحسب، في حين إنَّ المصادر تحتاج إلى فاعِلين ومفعولين، يقول سيبويه:

"هذا بابٌ من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عجبتُ من ضربٍ زيداً، فمعناه: أنه يضرب زيداً، وتقول: عجبتُ من ضربِ زيداً بكرٌ، ومن ضربِ زيدٌ عمراً، إذا كان هو الفاعل، كأنّه قال: عجبتُ من أنّه يضرب زيدٌ عمراً، ويضرب عمراً زيدٌ. وإنّما خالف هذا الاسمَ الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أنَّ فيه فاعلاً ومفعولاً؛ لأنّك إذا قلت: هذا ضاربٌ، فقد جئت بالفاعل وذكرتَه، وإذا قلت: عجبتُ من ضربٍ، فإنّك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بالفاعل وإنْ كان فيه دليلٌ على الفاعل؛ فلذلك احتجتَ فيه إلى فاعل ومفعول، ولم تحتج حين قلت: هذا ضاربٌ زيداً، إلى فاعل ظاهر؛ لأنَّ المضمر في ضارب هو الفاعل"[1].

يمكن إيضاح عمل المصدر في ضوء المعنى بالموازنة بين عمل الفعل وعمل المصدر على الوجه التالي:

- عجبت من ضَرْبِ زيداً = يُقابل في معناه: أنه يضربُ زيداً.
- عجبتُ من ضَرْبِ زيداً بكرٌ = يقابل في معناه: أنه يضرب زيداً بكرٌ.
- عجبتُ من ضَرْبِ زيدٌ عمراً = يقابل في معناه: أنَّه يضربُ زيدٌ عمراً. وهكذا....

لذلك فإنَّ المصدر يعمل عمل فعله مضافاً إلى فاعلٍ أو مفعول، إنْ كانَ لازماً أو متعدياً، مفرداً كان أو غير ذلك، "وإنّما عمل المصدر... لأنّه في معنى الفعل... ولفظُهُ متضمّنٌ حروفَ الفعل، فجرى مجرى اسمِ الفاعل، فعَمِل عملَه"[2].

---

[1] - الكتاب ١٨٩/١، وانظر: المقتضب للمبرد، ج١/١٤-١٦، و ٢١/١.

[2] - المقتضب، ١١٩/٢، وشرح المفصل، ج٦، ٦٠، وشرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، ج٦٢/٢، وانظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٢٨٣/٢.

رابعاً: الصفة المشبَّهة

يبرزُ ربْطُ سيبويه واضحاً بين المعنى والعمل النحويّ -أكثر مما سبق- في باب الصفة المشبَّهة؛ حيث يجعل عملها مقيّداً بشروط؛ لأنها ابتعدت عن معنى الفعل ذي الأصـل فـي العمل؛ ذلك أنَّها شُبِّهَت باسم الفاعل الذي عمل لشبهه بالفعل، يقول سيبويه: "هذا باب الصفـة المُشبَّهة بالفاعل فيما عملت فيه، ولم تقوَ أنْ تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعـل المضارع، فإنّما شُبِّهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلومٌ، إنما تعملُ فيما كان مـن سببها مُعَرَّفاً بالألف واللام، أو نكرةً، لا تجاوزُ هذا؛ لأنَّه ليس بفعـل ولا اسـم هـو فـي معناه"[١].

لهذا لم تتَعَدَّ الصفة المشبَّهة تعَدّي الفعل في حين يتعدى إليـه اسـمُ الفـاعل وصيغـة المبالغة، كما أنه لم يُقدَّم معمولُها ولا يؤخَّر، تَقديمَ معمول اسـم الفـاعل وصيغـة المبالغـة وتأخُّرَه، بالإضافة إلى قدره اسم الفاعل وصيغة المبالغة على العمل مُضْمَرَيْن، كما في قـول الشاعر:

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربٍّ أخا عونِ بنِ مخراقِ.

أي: أو أنت باعثٌ عبدَ رب.

في حين لا تعمل الصفة المشبّهة إلا فيما كان من سببها، يقول سـيبويه: "وليـس هـذا -أي صيغة المبالغة- بمنزلة قولك: حَسَنٌ وجهَ الأخِ؛ لأنّ هذا لا يُقلَب ولا يُضمَر، وإنما حَـدُّه أنْ يُتكلَّم به في الألف واللامِ أو نكرة، ولا تَعْنِي به أنَّك أوقَعْتَ فعلاً سَلَفَ منك إلـى أحـد، ولا يحسُنُ أنْ تفصل بينهما، فتقولَ: هو كريمٌ فيها حَسَبَ الأب"[٢].

وهذا يعني أنّ الأفضل في الفروع الضعيفة أن تبقى على أصولها التي تتوافق ودلالتها، ما دام بقاؤها على أصلها لا يتعارضُ مع المعنى المقصود؛ لذلك كان الأحسن والأكـثر فـي معمول الصفة المشبهة الإضافة؛ لقُربها من الأسماء إذ إنّ الإضافة من خصائص الأسـماء- وبُعدِها عن الفعل في اللفظ والمعنى وما يترتَّب على ذلك من قوة العمل النَّحويّ، فعندما نقـول (حَسَنُ الوجه) ، فإنّ الصفة المشبَّهة (حَسَن) لا تجرى مجرى الفعل (حَسُن)، في حين إنّ اسـم

[١] - الكتاب، ١/١٩٤.

[٢] - السابق، ١/١١٥.

الفاعل (قاتل) -مثلاً- يجري مجرى فعله (قتل)، لذا كان الأحسن بل الأكثر في ما تعمل فيه الصفة المشبّهة الإضافة، حيث يقول سيبويه:

"والإضافةُ فيه أحسن وأكثر؛ لأنّه ليس كما جرى مُجرى الفعل ولا في معناه، فكان هذا أحسن عندهم أنْ يتباعد منه في اللفظ، كما أنّه ليس مثله في المعنى وفي قُوَّته في الأشياء..."[١].

وثَمَّة فرقٌ آخر بين الصفة المشبّهة واسم الفاعل ينِمُّ على ملاحظةٍ دقيقة واهتمامٍ بالغٍ من لدن سيبويهِ في المعنى في أثناء التحليل النّحويّ، يتلخّص في أنّ الصفة المشبهة يقع معناها على الاسم الذي قبلها والذي بعدها وعلى سببه، أما اسم الفاعل فلا يصف إلا الاسم الذي قبله، يتّضح ذلك من خلال مقابلته بين التراكيب التالية:

- هذا حَسَنُ الوجهِ ، هذه حَسَنَةُ الوجهِ.
- هذا ضاربُ الرجلِ ، هذه ضاربةُ الرجلِ.

يقول: "فالصفة تقع على الاسم الأوّل، ثم توصيلُها إلى الوجه وإلى كلّ شيء من سببه، على ما ذكرتُ لك، كما تقول: هذا ضاربُ الرجلِ، وهذه ضاربة الرجلِ، إلا أنّ الحُسْنَ في المعنى للوجهِ، والضرب ههنا للأول"[٢].

وهكذا نرى أنّ سيبويه قد أقام علاقة وطيدة بين المعنى والعمل النّحويّ، بل جعل العمل النّحويّ يتفاوت، في ضوء المعنى، قوةً وضعفاً، وما يترتّب على ذلك من تقديم أو تأخير أو إضمار؛ لأنّ "للكلمات قوّة للتأثير. وهذه هي المقدّمة المنطقية لقواعد سيبويه جميعها، وكثيرٌ منها يتعلّق بتحليل التأثير (أي العمل) لكلمةٍ (أي العامل) في كلمة أخرى هي المعمول"[٣].

فالفعل -من حيث العمل- هو أقوى العوامل، ثم يليه كلُّ ما حُمِل عليه في العملِ من باب المشابهة في المعنى.

---

١ - الكتاب، ١/١٩٤.

٢ - السابق، ١/١٩٥.

٣ - منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ص٢٤٨.

ولا شك في أنَّ التَّشابُه في المعنى بين عناصر التركيب يُفضي إلى التشابه في نوعية العلاقات التركيبية التي تقبلها تلك العناصر، ومن ثَمَّ تتوقف درجة العمل النَّحويّ لعنصر ما في التركيب على مدى التشابُه في المعنى بين ذي الأصل في العمل وما هو محمولٌ عليه، وهذا يعني أنَّ المحمول لا يتحلّى بجميع مزايا ما حُمِلَ عليه؛ لأنهم "قد يُشبِّهونَ الشيء وليس مثله في جميع أحواله"[١]، كما أنَّه "من كلامهم أنْ يُشبِّهوا الشيء بالشيء وإنْ لم يكُن مثلَه في جميع ماهو فيه"[٢]، و "لا شَكَّ أن المُشبَّه بالشيء يكون أضعفَ منه في ذلك الشيء"[٣]، من ذلك -مثلاً- المشبّهات بـ (ليس)، فقد شبِّهنَ بها من حيث المعنى، فعملنَ، إلا أن ذلك العمل مقيّدٌ مشروط[٤]، ومنه -أيضاً- تفسير سيبويه عمل (العشرين) في الدرهم، -وسأتناول هذه المسألة في مبحث المعنى والأداء الصوتي- إذْ يُشبِّهها باسم الفاعل مُقيِّداً إياها بقيود تتفق مع ما تقتضيه دلالة اللفظ (العشرين) في معموله، فيقول: "كما أن (عشرين) لا تَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأسماء التي أُخِذت من الفعل، وكانت بمنزلته، ولكن يُقال بمنزلة الأسماء التي أُخِذت من الأفعال وشُبِّهت بها في هذا الموضع، فنصبت درهماً؛ لأنه ليس من نعتها، ولا هي مضافةٌ إليه، ولم تُرِد أنْ تحمل الدرهم على ما حُمِل العشرون عليه، ولكنه واحدٌ يُبَيَّن به العدد، فعملت فيه كعمل الضارب في زيد، إذا قلت: "هذا ضاربٌ زيداً"؛ لأنَّ (زيداً) ليس من صفة الضّارب، ولا محمولاً على ما حُمِل عليه الضارب"[٥].

وكلّما قلّت درجة المشابهة بين الأصل في العمل وما هو فرع عليه زادت القيود التركيبية على ذاك الفرعِ وطبيعةِ العلاقة التي تربطه بمعمولاته.

وربّما تعدَّدت المشابهة بينهما، بأنْ يُشابِهَ الفرعُ الأصلَ في حكم معين، وفي الوقت نفسه يُشابه أصلاً آخر في حكم ثانٍ، أي أنه قد تكون المشابهة بينهما مشابهةً من جهة المعنى أو من جهة الصيغة (اللفظ) أو في كليهما معاً، حيث يقول ابن هشام: "قد يُعطى الشيءُ حكمَ ما أشبَهَهُ في معناه أو في لفظه أو فيهما"[٦]، فأيُّهما -والحالة هذه- يُعتمدُ في جذْب الفرع إلى الأصل؟، أنحمله على المشابهة اللفظية أم المعنويّة؟. إن سيبويه خيرُ من يجيب على مثل هذا التساؤل، فيقول: "هذا بابٌ صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه،

---

[١] - الكتاب، ١٨٢/١.

[٢] - السابق، ١٥٩/٤.

[٣] - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ٥٩/١ و ٢٢٨/١-٢٣٥.

[٤] - الكتاب، ٥٧/١.

[٥] - السابق، ١٣١/٢، وانظر : ٤١٧/١.

[٦] - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق، د. مازن المبارك، وآخرين، ص٨٨٤.

وذلك قولك: هذا الضارب زيدا، فصار في معنى: الذي ضرب زيـــدا، وعمـــل عملـــه،... وكذلك: هذا الضارب الرجل. هذا وجه الكلام، وقال قوم من العرب ترضى عربيتهم: هـــذا الضارب الرجل، شبهوه بالحسن الوجه، وإن كان ليس مثله في المعنى، ولا في أحواله، إلا أنه اسم، وقد يجر كما يجر، وينصب كما ينصب"[١].

فاسم الفاعل المحلى بـــ (أل) يشابه (الذي فعل) من جهة المعنى، فيعمل عمله بنصبـــه مفعولا به، غير أنه يشابه الصفة المشبهة -في الوقت ذاته- من جهة أخرى، هي جهة اللفـــظ أو الصيغة، باعتباره اسما يضاف إلى معموله، ولكن المشابهة في المعنى أقوى من المشـــابهة في اللفظ؛ لذا عد سيبويه عمله عمل فعله بلحاظ المعنى وجه الكـــلام، فـــالمعنى عنـــده هـــو الغالب[٢].

وقد اختط ابن جني منهج سيبويه في تقديم المشابهة في العمل من جهة المعنـــى علـــى المشابهة في اللفظ، إذ يقول: "باب في مقاييس العربية، وهي ضربـــان: أحدهمـــا معنـــوي، والآخر لفظي، وهذان الضربان، وإن عما وفشوا في هذه اللغة، فإن أقواهما وأوسعهما هـــو القياس المعنوي، ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظـــي، وهـــو شبه الفعل لفظا...، والثمانية الباقية كلها معنوية: كالتعريف، والوصف، والعدل، والتـــأنيث، وغير ذلك، فهذا دليل. ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا؛ لأنه فاعل، ونصبت هذا؛ لأنه مفعول، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي..."[٣]، ويتـــابع ابـــن جنـــي مؤكدا تغليب المشابهة المعنوية على المشابهة اللفظية في العمل النحوي، فيقول: "فـــالمعنى إذا، أشيع وأسير حكما من اللفظ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي، ولست فـــي المعنـــوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي، فاعرف ذلك"[٤].

ومما تجلت فيه عناية سيبويه في الربط بين المعنى والعمل النحوي ما جاء في "بـــاب الفاعلين والمفعولين اللذين كل منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به"، حيـــث يرجـــح بلحـــاظ المعنى إعمال الفعل الآخر في الاسم المتنازع عليه، كقولنا :

---

[١] - الكتاب، ١٨١/١.
[٢] - السابق١/٢٣٨، و ١٨٤/٢، و ١١٩/٣، و ١٤١/٣-١٤٢، وغيرها...
[٣] - الخصائص، ابن جني، ١٠٩/١.
[٤] - السابق، ١١٠/١.

- ضربتُ وضربني زيدٌ.
و - ضربني وضربتُ زيداً.

فيقول: "فالعامل في اللفظ أحدُ الفعلين، وأمّا في المعنى فقد يُعلَمُ أنَّ الأول قد وقع، إلا أنَّه لا يُعمَل في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورَفْعٌ"[١]، فلا فرق -إذاً- بين الفعلين في عملهما رفعاً أو نصباً، سواء أُسْنِدَ العمل إلى الفعل الأول أم الآخِر، ولكنَّ ذلك لا يجوز من جهة المعنى. فسيبويه يُفسِّر العمل في هذا الباب -كما في غيرِهِ- من خلال ربْطِهِ بالمعنى، إذْ يجعل الفعل الثاني عاملاً في المُتَنَازَع عليه ما لَم يؤدِّ ذلك إلى نقض المعنى أو لَبْس، فيقول: "وإنّما الذي يليه أوْلى لقُرْب جوارِه، وأنّه لا ينقض المعنى، وأنّ المُخَاطب قد عَرَفَ أن الأولَ قد وقع بزيد، كما كان (خَشَّنْتُ بصَدْرِه وصدر زيدٍ)، وجهُ الكلام، حيث كان الجرُّ في الأوّل، وكانت الباءُ أقرب إلى الاسم من الفعل، ولا تنقض معنىً، سَوَّوْا بينهما في الجرّ كما يستويان في النَّصب"[٢].

فالعمل للفعل الآخِر ما دام المعنى مستقيماً؛ لأنَّك "لو لم تحمل الكلام على الآخِرِ لقُلْتَ: ضربتُ وضربوني قومَك، وإنما كلامُهُم: "ضربتُ وضربني قومُك"، وإذا قلت: ضربني، لم يكُن سبيلٌ للأوّل؛ لأنّك لا تقول: ضَرَبني، وأنت تجعل المُضْمَر جميعاً، ولو أعملتَ الأوَّل لقلتَ: مررتُ ومرَّ بي بزيد، وإنّما قَبحَ هذا؛ أنّهم قد جعلوا الأقرب أوْلى إذا لم ينقض معنى"[٣]؛ لذلك فإنّ الفعل الآخِرَ "مُعْمَلٌ في اللفظ والمعنى"[٤].

أما إذا كان إعمال الآخِر ينقُص المعنى، فلا يأخذ به سيبويه، بل يرى ضرورة إعمال الأوّل حفاظاً على سلامة المعنى؛ لذلك يُعقِّب علىٰ بيت امرئ القيس:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني، ولم أطلبْ ، قليلٌ من المال

---

[١] - الكتاب، ١/٧٣-٧٤.
[٢] - السابق، ١/٧٤.
[٣] - السابق، ١/٧٦.
[٤] - السابق، ١/٧٧.

فيقول: "فإنما رفَع؛ لأنه لم يجعل القليلَ مطلوباً، وإنّما كان المطلوبُ عنده المُلْكَ، وجعلَ القليل كافياً، ولو لم يُرِدْ ذلك ونَصَب فَسَد المعنى؛[1] لذلك فإنّه "أعملَ الأوّل منهما مراعاةً للمعنى؛ لأنّه لو أعمل الثّاني لكانَ الكلام متناقضاً، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنّه لو أعملَ الثاني لكان التقدير: كفاني قليلٌ، ولم أطلب قليلاً من المال، وهذا متناقض؛ لأنه يُخْبِرُ -تارةً- بأنّ سعيه ليس لأدنى معيشةٍ، وتارة يُخبِرُ بأنّه يطلب القليل، وذلك متناقض.

والثّاني: أنّه قال في البيت الذي يليه:

ولكنّما أسعى لمَجْدٍ مُؤثّل وقد يُدرِكُ المجدَ المؤثّل أمثالي"[2]

وعلى أساسٍ من الربط بين العمل النَّحويّ والمعنى يُفسِّر سيبويه اختيارَه النصب في "باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّم أو أُخِّر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم"[3]، ولا سيّما "باب ما يُختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل"[4]، إذْ يرى ضرورة عدم نقض المعنى في اختيار النصب، كما في "قولك: رأيت زيداً وعمراً كلّمتُه... وإنّما اختير النصبُ ههنا؛ لأنّ الاسمَ الأوّل مبنيٌّ على الفعل، فكانَ بناءُ الآخِرِ على الفعلِ أحسنَ عندهم، إذْ كان يُبنَى على الفعل، وليس قبله اسمٌ مبنيّ على الفعل؛ ليَجْرِيَ الآخِرُ على ما جرى عليه الذي يليه قبلَه؛ إذْ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل..."[5].

فتراكيب أسلوب الاشتغال لها "وظيفة معيَّنة في أداء المعنى، تختلف عن مَهَمّة المفعول به، وتختلف عمّا ذهب إليه البيانيُّون، كما أنّ هناك فرقاً في المعنى بين الرفع والنصب، وعلى هذا فترجيح وجهٍ على وجه دون نظر إلى المعنى ترجيح باطلٌ لا يقوم على أساس، وإنما يكون الكلام حسب التصور والمعنى[6].

---

1 - الكتاب ٧٩/١.

2 - الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ١٣، ص٩٣. وانظر: الأشباه والنظائر، ١٤٨/١-١٤٩. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٧٩/١.

3 - الكتاب، ٨٠/١.

4 - السابق، ٨٨/١.

5 - السابق، ٨٨/١-٨٩.

6 - أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى، د. فاضل صالح، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (٢١)، ١٩٧٧، ص ٤٢٥.

ومما يؤكد عناية سيبويه بالمعنى في أثناء تناوله العمل النَّحويّ حملهُ كثيراً من المسائل النحويّة على (الخلاف)، وإن لم يستخدم هذا المصطلح، ولكنه استعان بما يدلّ عليـــه، ممـــا يعني أن ظاهرة النصب على الخلاف بصرية المنشأ لا كوفيّة، حامل لوائها سيبويه وشـــيوخه، ولا ضير ههنا من تناول بعض المسائل التي حمل الكتاب النصب فيها على علاقـــة الخـــلاف لتتبدّى صحة ما ذهبنا إليه[١]:

يُقصد بالخلاف مخالفة الثاني الأول من جهة عدم إمكانية مشاركته له فـــي المعنـــى أو عطفه عليه"[٢]. وثمّة مصطلحات تدور في فلك الخلاف من مثل المخالفة والصّرف والخروج، وكثيراً ما عبَّر سيبويه عن علاقة الخلاف بـــ (عشرين درهماً).

من ذلك الظرف الواقع خبراً، حيث يقول سيبويه: "... فهذا كلُّه انتصب على ما هـــو فيه وهو غيره، وصار بمنزلة المنوَّن الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين ونحو قوله: هو خـــيرٌ منك عملاً، فصار: هو خلفك، وزيدٌ خلفك بمنزلة ذلك"[٣]. وهذا نصّ صريح العبارة فـــي أنّ الخبر هو غير المبتدأ؛ ذلك أنّه (انتصب على ما هو فيه) أي المبتدأ؛ إذ إن زيداً هو الذي يقـــع في الظرف (وهو غيره)، أي أن الخبر (الظرف) غير المبتدأ، وتلك هي علاقة الخلاف التـــي عبَّر عنها سيبويه بالعشرين درهماً، والعامل في الظرف الواقع خبراً هو "الذي هو موضع لـــه، والذي هو في موضع خبره"[٤]، أي المبتدأ، حيث يعمل في الخبر إن كان ظرفاً -كما سبق- أو غير ظرف "إذا قلت: عبدالله أخوك، فالآخِر -أي أخوك- قد رفعه الأول- أي عبدالله- وعمـــل فيه، وبه استغنى الكلام، وهو منفصل منه"[٥].

فالعامل في الخبر -إذن- هو المبتدأ وليس تقدير فعل: "استقر أو ما شابه ذلك، أو أحد مشتقاته، كما استقرّ في أذهان الكثيرين، فنسبوه إلى البصريين وإمامهم سيبويه، ولعل ما أدى

---

[١] - أنظر في ذلك -مثلاً-: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، أ.د. محمد البكاء، ص ص ٢٥٨-٢٦٠، و ٢٦٧-٢٧٥. وانظر: الإعراب على الخلاف في الجملة العربية، أ.د. صاحب أبو جنـــاح، مجلـــة المـــورد، مـــج١٣، ١٩٨٤، ص٧٥ ما بعدها. انظر: الإعراب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي، د. فـــارس محمـــد عيسى، مؤتة للبحوث والدراسات، مج ٨، ١٩٩٣، ص ١٨٩ وما بعدها، وانظر: مدرسة الكوفـــة، د. مـــهدي المخزومي، ص ص ٢٩٢-٢٩٧.

[٢] - القواعد النحويّة: مادتها وطريقتها، د. عبدالحميد حسن، ص ص ٢٣٦-٢٣٧.

[٣] - الكتاب، ٤٠٦/١.

[٤] - السابق، الصفحة ذاتها.

[٥] - السابق، الصفحة ذاتها.

إلى التباس الأمر عليهم في ذلك هو قول سيبويه في موطن آخر من كتابه: "إذا قلت: فيها زيد، فكأنك قلت: استقرّ فيها زيد، وإنْ لم تذكر فعلاً"[١]. متناسين أن كلام سيبويه السّابق يُراد به التمثيل، يظهر ذلك من خلال التمعُّن في النصّ الذي ورد فيه قول سيبويه السابق، حيث يقول في مثل قولك: هذا عبدالله منطلقاً، يقول: "كأن ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حالٌ مفعولٌ فيها؛ لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده، ويكون فيه معنى التنبيه والتعريف، ويحولُ بين الخبر والاسم المبتدأ كما يحول الفاعل بين الفعل والخبر، فيصير الخبر حالاً قد ثبت فيها، وصار فيها، كما كان الظرف موضعاً قد صير فيه بالنيَّة، وإنْ لم يذكر فعلاً، وذلك أنّك إذا قلت: فيها زيدٌ، فكأنك قلت: استقرّ فيها زيد، وإنْ لم تذكر فعلاً، وانتصب بالذي هو فيه كانتصاب الدرهم بالعشرين؛ لأنه ليس من صفته ولا محمولاً على ما حُمِل عليه"[٢].

إنّما أوردت النصّ كاملاً ههنا؛ ليتَضح أنْ سيبويه قد أورد الفعل (استقرّ)؛ ليُشبّهه عمل المبتدأ بعمل الفعل، فهو في الخبر على تقدير: فيها (استقرّ) زيدٌ؛ ومن ثمَّ يكون مراده –أي سيبويه– في إيراد الفعل ههنا لغاية التمثيل والتشبيه، وليس الغرض منه أن الفعل (استقر) هو العامل، ولا سيّما أنَّ سيبويه قد دأب على تقدير الفعل في غير موضع، من ذلك قوله: "وقد تقول: هو عبدُالله، وأنا عبدُالله، فاخراً أو موعِداً، أي (اعرِفْني) بما كنت تعرف وبما كان بلغك عنّي"[٣]، فهو ههنا يُقدّر، أو يذكر فعلاً (اعرفني) وليس هو العامل، وإنما قصد به التمثيل والتوضيح والتفسير. ومنه قوله: "وذلك قولك: لك الشاء شاةٌ بدرهم شاةٌ بدرهم. وإن شئت ألغيتَ (لك)، فقلت: لك الشاءُ شاةٌ بدرهم شاةٌ بدرهم، كما قلت: فيها زيدٌ قائمٌ، رفعتَ. وإذا قلت: الشاءُ لك، فإن شئت رفعت، وإنْ شئت نصبت، وصار: لك الشاءُ، إذا نصبت، بمنزلة: وَجَبَ الشاءُ، كما كان: فيها زيدٌ قائماً، بمنزلة: استقر زيدٌ قائماً"[٤].

لذا، فليس العامل في الظرف الواقع خبراً فعلاً تقديره (استقر) وما شابهه، كما علق في أذهان الكثيرين، ونسبوه إلى سيبويه كابراً عن كابر، وما هو بقائله؛ ومن هذا المنطلق فإن العامل في إسناد الفعل هو الفعل نفسه وما يعمل عمله، بينما العامل في إسناد الاسم هو المبتدأ ذاته، ومن ثمّ عالج سيبويه الظروف في موضعين، هما: إسناد الفعل، وإسناد الاسم،

١ – الكتاب، ٨٧/٢.
٢ – السابق، ٨٧/٢.
٣ – السابق، ٨٠/٢.
٤ – السابق، ٣٩٦/١.

وجعل لكلٍ عاملاً، دون اللجوء إلى التقدير، فالأصل عدمه، ومما يذكر للنحاة المحدثين فيُحمد -معالجتُهم الظروف في الموضعين ذاتيهما، كما فعل سيبويه، غير أنهم لم يحسنوا الصنعة عندما تناولوها في ضوء إسناد الفعل[١].

تتبع مسألة تفسير نصب الظرف الواقع خبراً في ضوء علاقة الخلاف في فكر سيبويه، من اهتمامه بالمعنى، فالأصل في الخبر أن يكون المبتدأ عينَه في المعنى (هو هو)، فلما خالف الخبرُ الظرفُ المبتدأ في المعنى، خالفه في الإعراب فانتصب.

ومن ثمّ حمل الكوفيون نصب الظرف الواقع خبراً على الخلاف، حيث يقول الرضي: "وانتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف، يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو: زيد قائم، أو كأنّه هو في نحو: وأزواجه أمهاتهم ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفاً له، بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يُقال في نحو: زيد عندك، إنّ زيداً عنده، خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنوياً، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر"[٢].

إن ما دعا النُّحاة إلى البحث عن متعلّق الظرف والجارّ والمجرور هو ما رأوه من اختلاف المعنى، فمن الواضح أن ثمّة فرقاً في المعنى بين قولك: هذا الكتابُ مطبوع في الأردن، وبين قولك: هذا الكتاب في الأردن. ومما يُدلّ به على تقدير المتعلّق الواجب الحذف هو ذكره في الضرورة الشعرية، كقول الشاعر:

لك العزُّ إنْ مولاك عزَّ، وإنْ يَهُن
فأنت لَدى بُحبوحةِ الهُونِ كائنُ

ذلك أن الأصول المهجورة قد تعود في الضرورة الشعرية. وليس تقدير المُتَعَلَّق صناعة لفظية بحتة، وإنما هو أمرٌ وثيقُ الصِّلةِ بالمعنى؛ إذْ قد يوجد الفعل قبل الظرف أو الجار والمجرور، ويمنع المعنى من تَعَلّقِه به فَيُقَدَّر له متعلّق آخر، وقد ذكر ابن هشام أمثلة ثرة من هذا القبيل[٣].

---

١ - الظروف في العربية، د. موسى العليلي، ص ص ١٧٢-١٧٤.

٢ - شرح الكافية، للرضي الاستراباذي، ٩٢/١.

٣ - أنظر: مغنى اللبيب ١٢٠/٢، والكشاف: ٣٢٣/١ و ١٧٨/٣ و ٢٢٣/٣، والبحر المحيط، ١٣٢/٧.

ومنه نصب المستثنى بـ (إلا) التام، فقد أوضح سيبويه أن العلاقة بين عامل النصب في المستثنى بإلا، هي علاقة الخلاف، والعامل ههنا تمام الكلام، حيث إنّ علاقة الخلاف تقع مع تمام الكلام، يقول سيبويه: "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً؛ لأنه مُخْرَجٌ مما أدْخَلْتَ فيه غيره، فعمل فيه ما قبله، كما عمل العشرون في الدرهم، حين قلت: له عشرون درهماً، وذا هو قول الخليل -رحمه الله- وذلك قولك: أتاني القوم إلا أباك، ومررْت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذْ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام، كما أنّ الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه، وعمل فيها"[1]. ويقول في موطن آخر: "اعلم أنّ (إلاّ) يكون الاسم بعدها على وجهين... والوجه الآخر: أنْ يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل (عشرون) فيما بعدها، إذا قلت: عشرون درهماً"[2].

وقد شرح السيرافي ما نصّ عليه سيبويه في أنّ العامل ههنا هو تمام الكلام المتمخض عن علاقة الخلاف، غير أنه -السيرافي- لم يرد أن يُخالف ما عُرِف عند البصريين، حيث يقول: "... فأما الذي قاله سيبويه في أبواب من الاستثناء أنّه يعمل فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً"[3]، ثم يقول: "والذي يوجبه القياس والنظر الصحيح أن تنصب زيداً بالفعل الذي قبل إلاّ، في: ما رأيت أحداً إلا زيداً؛ وذلك أن الفعل ينصب كل ما تعلّق به بعد ارتفاع الفاعل على اختلاف وجوه المنصوبات به... وكان أبو العباس المبرد والزجاج يذهبان إلى أنّ المنصوب في الاستثناء ينتصب بتقدير استثني ويجعلان (إلا) نائبة عن أستثني"[4].

ومما يُذكر أن ابن يعيش قد نقل قولاً ونسبه إلى سيبويه بغير وجه حقّ، إذْ يعزو له أنه -أي سيبويه- جعل ناصب المستثنى بإلا الفعل أو ما هو في معناه بوساطة إلا، وقد تبيّن مما سبق أنّ هذا ما لم يقله سيبويه ألبتة، حيث يقول ابن يعيش في شرح المفصل: "وفي العامل في المستثنى أقوال منها قول سيبويه: إن العامل فيه الفعل المقدَّم، أو معنى الفعل بواسطة إلا"[5].

---

[1] - الكتاب، ٢/٣٣٠-٣٣١.

[2] - السابق، ٢/٣١٠.

[3] - شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، نقلاً عن منهج التقويم النّحوي في كتاب سيبويه، أ.د. البكاء، ص ٢٧٤.

[4] - السابق، الصفحة ذاتها.

[5] - شرح المفصل، لابن يعيش، ٢/٧٦.

وإن ما قاله سيبويه وشيخه في نصب المستثنى مبعث القول بالخلاف عند الكوفيين، ولكنهم رسموا له حدوداً وطبقوه في موضوعات أخرى"[١].

ومما حمله سيبويه على الخلاف؛ خدمة للمعنى في أثناء معالجة العمل النّحويّ نصب الفعل المضارع بعد الفاء في مثل: ما أتينا فتحدِّثنا، فالفعل (تحدثنا) يخالف الأول، ومثله في قولنا: ألم تأتنا فتحدِّثنا، إذْ وجب النصب، لأن الثاني (تحدثنا) لم يكن على الأول، ولو كان على الأول لجزم[٢]. كما يبدو مثل ذلك في قوله "حوّلت المعنى"، حيث يقول: "تقول: لا تأتيني فتحدِّثني، لم تُرِد أن تُدْخِلَ الآخِر فيما دخل الأول، فتقول: لا تأتيني ولا تحدّثني، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك، تحول إلى الاسم، كأنّك قلت: ليس يكون منك إتيان فحديث، فلما أردت ذلك استحال أن تضمَّ الفعل إلى الاسم فأضمروا (أنْ)، حَسُن؛ لأنّ (أنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم"[٣]، ويقول الأنباري: "لما قصدوا أنْ يكون الثاني في غير حكم الأول وحوّل المعنى إلى الاسم، فاستحال أن يضمَّ الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أنْ)؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم"[٤].

ومما تظهر فيه علاقة الخلاف (عشرون درهماً) قول سيبويه: "وتقول: عهدي به قريباً وحديثاً إذا لم تجعل الآخر هو الأول، فإن جعلت الآخِر هو الأول رفعت، وإذا نصبت جعلت الحديث والقريب من الدّهر"[٥].

وتبدو هذه العلاقة جليّاً في ما يقع بين الأسماء التي أُخذت من الأفعال وما ينتصب بها وهي أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبّهة بأسماء الفاعلين، وما أجرى مجراها، حيث يقول سيبويه عن ألفاظ العقود نحو عشرين درهماً التي تجري مجرى أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها أو أنها بمنزلتها: "إن عشرين لا تَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأسماء التي أُخذت من الفعل وكانت بمنزلتهن ولكن يُقال بمنزلة الأسماء التي أُخِذت من الأفعال، وشبِّهت بها في هذا الموضع، فنصبت درهماً؛ لأنه ليس من نعتها، ولا هي مضافة إليه، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل عليه العشرون، ولكنه واحدٌ بين العدد فعملت فيه كعمل الضارب في

---

[١] - مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي، ص ٢٩٤، وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها. د. تمام حسان، ص ص ١٩٩-٢٠٠.

[٢] - الكتاب، ٣/٣١-٣٥.

[٣] - السابق، ٣/٢٨.

[٤] - الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٥٥٦.

[٥] - الكتاب، ١/٤١٩.

زيد، إذا قلت: هذا ضاربٌ زيداً؛ لأنّ زيداً ليس من صفة الضارب، ولا محمولاً على ما حُمِل عليه الضارب"[١].

ومنه قوله: "هذا باب ما يُختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلا حماراً، جاؤوا به على معنى ولكنّ حماراً، وكرهوا أن يُبدلوا الآخِر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحُمِل على معنى ولكنّ، وعمِل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم"[٢].

كما يتبدّى الخلاف بين الكلام التام وما جاء بعده؛ تفسيراً لوقوع الفعل، أو بياناً لهيأته، أو توكيداً لنفسه أو لما قبله، وتلك أبواب: المفعول له، والحال، والمصدر المؤكد لنفسه أو لما قبله، ويجمعها (ما ينتصب من المصادر بعد تمام الكلام)، يقول سيبويه: "هذا بابُ ما ينتصب من المصادر؛ لأنه عذرٌ لوقوع الأمر، فانتصب؛ لأنه موقوع له؛ لأنه تفسير لما قبله لِمَ كان؟، وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب درهم في قولك: عشرون درهماً، وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر"[٣]. وقال في الحال: "واعلم أن هذا الباب أتاه النصب، كما أتى الأول، ولكن هذا جوابٍ لقوله: كيف لقيته، كما كان الأول جواباً لقوله: لمه"[٤]. وقال في المصدر المؤكد لنفسه أو لما قبله: "واعلم أنّ هذا الباب أتاه النصب كما نُصب بما قبله من المصادر، في أنّه ليس بصفة، ولا من اسم قبله، وإنما ذكرته لتؤكّد به"[٥].

وبعد تمام الكلام في الخلاف نستنتج أن العوامل المعنوية لدى سيبويه ثلاثة هي:

١. الابتداء.
٢. وقوع الفعل المضارع موقع الاسم.
٣. تمام الكلام المنبثق عن الخلاف، وقد عبّر عنه سيبويه بـ (عشرين درهماً)، في حين لم يُثبت النحاة هذا العامل.

---

١ - الكتاب، ١٣١/٢.
٢ - السابق، ٣١٩/٢.
٣ - السابق، ٣٦٧/١.
٤ - السابق، ٣٧٢/١.
٥ - السابق، ٣٨٣/١.

ويظهر أثر هذه العوامل في الإعراب، وفي أحوال تأليف الكلام من تقديم وتأخير، وحذف، وفصل بين العامل والمعمول، وعمل وإلغاء وغيرها.

وتبع ابن جني نهج سيبويه في عنايته بربط العمل بالمعنى، حيث يقول في خصائصه: "هذا موضع كان أبو علي -رحمه الله- يعتاده ويلم كثيراً به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه، وذلك أنك تجد في كثير من المنثور، والمنظوم، الإعرابَ والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب"[١].

ويزيد ابن جني الأمر إفصاحاً وإيضاحاً، فيقول: "فإنْ أمكنك أنْ يكون تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى، تقبلت المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذّ عليك"[٢].

يمكن القول أنّه لم تكن الغاية وراء تقدير العامل الصناعة اللفظية، وإنما مراعاة المعنى، وقد بلغ من اهتمام النحويين بالمعنى أن دقّقوا النظر في تقدير العامل؛ حتى يكون تقديره مؤدياً معنىً مناسباً لقصد الشاعر. إذْ قالوا -مثلاً- في قول عبيدالله بن قيس الرّقيات:

لن تراها ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيبا

قالوا: الناصب بـ (طيبا) فعلٌ محذوف تقدير: تعلم أو تتحقّق، أو ترى القلبية، ولا يجوز أنْ يكون المقدّر (ترى) البصريّة، كالمذكورة في البيت صدره، إذْ يقتضي ذلك أن تكون الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تُمْدَحُ النساءُ بالخَفَرِ والتَصوّن، لا بالتبذّل.

يقول أبو الفتح في خصائصه: "الرؤية ليس لها طريق إلى الطيب في مفارقها، اللهم إلا أن تكون الموصوفة حاسرة الرأس، غير مقنّعة، وهذه بِذْلةٌ وتَطَرُّح لا توصف به الخَفِرات"[٣].

---

١ - الخصائص، لابن جني، ٣/٢٥٥.

٢ - السابق، ١/٢٨٣.

٣ - السابق، ٢/٣٢٩.

ويقول ابن هشام في مغنيه: (ترى) المقدرة الناصية لـ (طيبا) قلبية، لئلا يقتضي كونَ الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تُمدَح النساء بالخفر والتَّصَوُّن، لا بالتبذُّل"[١].

مما تقدَّم يتضح أنّ سيبويه –والنحاة من بعده– لم يجعل العامل المعيار الوحيد لتفسير الظاهرة النحوية، وأنه لم يُهمِل ألبتة المعنى في بناء نظرية العمل النحوي، بل واكب ذلك اهتمام بارز في جانب المعنى وهم يجعلون العامل منطلقاً لدراسة المعاني النحوية، وإن ما في الكتاب من نصوص تناولت العمل تؤكد ذلك، وتبطل القول في الفصل بينهما كما ذهب إلى ذلك كثير من المتأخرين[٢]، مع العلم أنّ "التوازن بين الشكل والمعنى في كل الأحوال لم يكن ميسوراً دائماً"[٣]، إلا أنّ السمة الغالبة على تناول سيبويه العمل النَّحويّ، هي سمة الاهتمام بالمعنى.

ومن ههنا فقد غالى الباحثون المعاصرون في توجيه النقد إلى السلف في اتخاذهم فكرة العمل النَّحويّ منهجاً لهم، مُتَذَرِّعين بأنّ هذا المنهج قد ألجأ النحاة إلى التأويل النحوي، الذي يتمثل في عدة وسائل، من مثل: الحذف، والتقدير، والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف، والاتّساع والإضمار، والاستتار، والفَصْل والاعتراض، والتعليق، والإلغاء، وغلبة الفروع على الأصول، وردّ الفروع إلى الأصول. مما جعلهم يلجؤون إلى تأويل النصوص المخالفة لقواعدهم في التصرف الإعرابي، إذْ تجاوز التأويل بهذا الأسلوب – كما يرون– كلّ مدى موضوعيّ، وانفلت من كل مقياس علمي، إذْ يفترض أنّ وراء النص تركيبا آخر، وأن هذا التركيب الذي ليس له وجود هو الأصل، وهو محور التعقيد[٤].

غير أنّ البحث العلميّ ينبغي ألاّ يرفض فكرة العمل النَّحويّ من أجل ما أدّت إليه من التأويل النَّحوي، وإنما يدور الأمر على النقيض من ذلك تماماً، إذْ كان التأويل النَّحويّ في كثير

---

١ – مغني اللبيب، ٤٢٩/٢.

٢ – انظر –على سبيل المثال–: أصول النَّحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، ص ١٧٨، و ٢٢٣–٢٤٨. وفلسفة النَّحو العربي بين الرفض والتأييد، د. مصطفى السنجرجي، مجلة الحصاد، ع٤، السنة الأولى، ١٩٨١، ص ص ١٠٠–١١٣. وفي النَّحو العربي (قواعد وتطبيق)، د. مهدي المخزومي، ص ص ٢٢٩–٢٣٤. والعامل النَّحويّ بين مؤيديه ومعارضيه، د. خليل عمايرة، ص ٦٤ وما بعدها.

٣ – نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط، د. خليل عمايرة، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد (١١)، العدد (٤)، السنة ١٩٨٤، ص ص ١٣٥–١٤٤.

٤ – أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص ٢٨٠–٢٨١.

من صوره وسيلة ذات جدوى في إبراز معنى الجملة في العديد من الأبواب النحويّة، كما أنّ الاتجاه العام في علم اللغة الحديث ينظر إلى التأويل على أنّه وسيلة لا بدّ منها في التحليل اللغويّ، فيرى المنهج التحويلي التوليدي أنّ وراء المنطوق تركيباً آخر هو البنية المعيقة (Deep structure)، وأنّ تلك البنية تمرُّ عادة بسلسلة من قواعد التحويل في أثناء تحولها إلى البنية السطحية (Surface Structure) الممكنة، وما قواعد التحويل (Transformatinal rules) المتبعة في ذلك إلا صورة من صور التأويل النّحويّ، كالحذف (Deletion)، والاختزال (Reduction)، والاتساع (Expansion) والإحلال (Replacement)، والزيادة (Addition)، وإعادة الترتيب (Permutation)، وهذا يدلُّ دلالة قاطعة على أن فكرة العمل النّحويّ -في أساسها- صحيحة في التحليل اللغوي، لذا نجدها واضحة المعالم -اليوم- في المنهج التحويلي التوليدي، على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت عليها في النّحو العربي، ذلك أنّ التحليل النّحويّ لدى التحويليين يكاد يتجه إلى تصنيف العناصر النّظميّة على وفق وقوعها تحت تأثير عوامل معينة. ذات صلة بالمعنى، ينبغي على الدارس أن يعيها ابتداءً، بل تكاد المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء[١].

فثمة مصطلحات ثلاثة يوظفها علم اللغة الحديث -بشكل عام- للدلالة على الكلمة العربية (العامل)، هي: (Operator)، و (Agent)، و (Scope). يشير المصطلح الأول (Operator) إلى أن حالة التضام (Togetherness) التي تعني أن الأشياء المتلائمة معا ينبغي أن تكون معا، تفوق كل قواعد بناء الجملة (Syntax) الأخرى؛ إذ تكون الألفاظ متآلفة بطريق قربها زمانا أو مكانا، فتتحقق حالة القرب في الزمان إذا كانت الرسالة شفهية، وتتحقق حالة القرب في المكان إذا كانت الرسالة مكتوبة، إلا أنّ حالة التآلف هذه لا تكفي وحدها لفهم الجملة؛ اذ يمكن أن تكون الجملة ملبسة (Ambiguous) لبسا مفرطا في أكثر الأحوال حتى مع مساعدة السياق. والذي يحكم الجملة في هذا هو العوامل (Operators)، وتتمثل في المورفيمات النحوية، بالإضافة إلى وسائل أخرى، مثل الأنماط المميزة من التأكيد (Emphasis) أو السكتة (Pause) أو طبقة الصوت (Pitch)، فجميعها عوامل تعلم السامع أي الأشياء ينسجم مع أي؟، وأي الأشياء تابع لأي؟، كما تعلمه كيف يكون نظم عناصر التركيب محكما، منذ أن يبدأ المنطوق حتى ينتهي، وكلما كانت الجملة أشد تعقيدا كان هذا أدعى إلى الاتكال على العوالم من أجل التوصل إلى المعنى[٢].

---

١ - النّحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي، ص ١٤٨.

٢ - Aspects of Language. Bolinger, D. and Sears. D. A. New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1981, pp. 76-78.

أما المصطلح الثـــاني (Agent)، فيعرفـــه فيلمـــور (Fillmor) بأنـــه: مثـــير للحـــدث (The Instigator of the Event)[1]، ففي مثل:

- جون شحذ السكين.

- John Sharpend the Knife

ينظر علماء الغرب إلى (جون) في المثال السابق على أنه العامل (Agent)، ذلـــك أن المثال يصور عملا (Action) سببيا (Causative) موجها، فالعمل موجه؛ لأنه يتضمن عمـــل العامل، وهو (جون) في المعمول (Patient) وهو (السكين). والعامل هو المسؤول المشـــارك في إجراء العامل، فهو الفاعل (The Doer)، وقد وضعوا أسسا دلالية لتمييز العـــامل (Agent) في التراكيب السببية وغير السببية[٢].

أما مصطلح (Scope) وهو المجال، فيشير إلى المكونات التي يقيدها المقيـــد النحـــوي (Modifier)، ففي مثل:

- بكت المرأة في الحمام

- The Woman Wept in the Bathroom.

يعد المكون الظرفي (في الحمام) -كما هو متعارف في الإنجليزية- مقيدا نحويا، يعمل على تقييد الجملة النووية (Nuclear) التي تسبقه، وهي (بكت المرأة)، عـــن طريـــق تحديـــد المكان المعين الذي حدث فيه العمل (Action) وهو البكاء، وهكذا تعد الجملة النوويـــة مكونـــا إجباريا (Obligatory Consitituent) واقعا في مجال (In the Scope of) ذلك المكون الظرفـــي، وهو الذي يعد -ههنا- مكونا اختياريا (Optional Consitituent). ويعد في الوقت نفسه مكونـــا غير نووي (Non-nuclear). وكثيرا ما يمكن وضع المكونات غير النووية في جملة منفصلـــة على النحو الآتي:

- The Woman Wept. This happend in the bathroom.

وكل المكونات غير النووية اختيارية، وكلها مقيدات نحوية ذات مجال (Scope). أمـــا المكونات النووية الواقعة في مجالها فقد تكون إجبارية، وقد تكون جزءا من إطـــار تصنيـــف

---

١ - An Introduction to English Transformational Syntax. Huddleston. New york, London, 1981, p.236.

٢ - Syntax: A Linguistic Introduction to Sentence Structure. Brown, c. K. and Miller, J. E. London, Hurchinson, 1985, p.288.

فرعي دقيق ضروري للفعل، فتكون حينئذ اختيارية. والفيصل في هذا هو دلالة الفعل، ففي اللغة أنماط من الأفعال، كأفعال الحركة، مثل: جرى (Run) ومشى (Walk)، تجعل المكون نوويا اختياريا في آن واحد، مثل:

- جون يجري نحو المدرسة.

- John is Running to School.

فالمكون (نحو المدرسة) To School، نووي، لكنه ليس إجباريا، ذلك أنه لا يصح إعادة الجملة على الوجه التالي:

- John is Running. This happend to school.

ومما يقاس على ذلك الأفعال التي تتخذ مفعولا به اختياريا، مثل: يقرأ (Read) ويكتب (Write)، نحو:

- يقرأ جون كتابا.

- John is Reading a Book.

فلا يعد "كتابا" مقيدا نحويا علىنحو مساو لما أداه المكون (in the Bathroom) في المثال السابق[١].

وقد سبق شيخ العربية سيبويه الغربيين في ما سموه (المكون غير النووي) أو (المقيد النحوي)، فيطلق على ذلك لفظة (اللغو)، ويسمي المسند في داخل المكون النووي "مبنيا"، حيث يقول: "... ومثل قولك: فيها عبدالله قائما: هو لك خالصا، و: هو لك خالص، كأن قولك: هو لك، بمنزلة: أهبه لك، ثم قلت: خالصا. ومن قال: فيها عبدالله قائم، قال: هو لك خالص، فيصير "خالص" مبنيا على (هو) كما كان (قائم) مبنيا على (عبدالله)، و "فيها" لغو، إلا أنك ذكرت "فيها؛ لتبين أين القيام، وكذلك "لك" إنما أردت أن تبين لمن (الخالص)"[٢].

كما تناول تراثنا النحوي بالدرس والتحليل ما أطلق عليه الغربيون "المكون الإجباري" و "المكون الاختياري"، حيث يقول عبدالقاهر: "المفعول لا يؤثر في ائتلاف الكلام... لأن المفعول فضله في الكلام، فلا يجب أن يصاحب الفعل، ألا ترى أنك تقول: ضربت، ولا

---

١ - Syntax: A Linguistic Introduction to sentence structure. pp. 71-73.

٢ - الكتاب، ٩١/٢.

تذكر المفعول، ولا تقول: ضرب، من غير فاعل مظهر أو مضمر، وتجد أفعالا لا مفعـــول لها، نحو: قام زيد، وذهب عمرو ولا تجد فعلا ليس له فاعل ألبته، وإذا كان كذلك كان مـــن حق الفاعل أن يحافظ عليه مالا يحافظ على المفعول، فيضمر ولا يحذف"[١].

ويتراءى لي كذلك أن (المكون غير النووي) لدى الغربيين هو ذاته ما اصطلح عليـــه نحاة العربية بـــ "الفضلات" أو المتعلقات، كالمفاعيل وما جرى مجراها.

[١] – المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، ١/٣٣٧.

المبحث الثاني

المعنـــــــــــى والأداء الصوتي

ويقع في فرعين:

الفرع الأول: الأداء الصوتي للكلام

الفرع الثاني: الأداء الصوتي للمنظوم

الفرع الأول

الأداء الصوتي للكلام

أقرَّ علماء العربية للخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه بقصب السبق في إيضاح العلاقة بين الصوت والمعنى، حيث يقول ابن جني: "اعلم أنَّ هذا موضع شريف لطيف، وقد تنبَّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته"[١].

تمثل حركات الإعراب العلاقة بين المستويين الصّوتيّ والنحوي في الدرس اللغوي، وقد امتزج هذان المستويان معاً، فـ "الحركات الإعرابية... الضمة والفتحة والكسرة، هي عبارة عن مصطلحات صوتية، تصف حركة الشفتين والحنك الأسفل عند نطق هذه الأصوات، وأنَّ هذه الحركات تؤدي وظيفة صوتية، وهي وصل الكلام؛ إذْ لا يمكن للإنسان أن ينطق أصوات العربية صامتة، وأنْ يصلها بغيرها إلا بهذه الحركات، ثم استعار النحاة العرب هذه المصطلحات الصوتية للدلالة على وظيفة نحويَّة تؤديها الحركات في آخر الكلمات التي تقع عليها، وهي الإعراب والإبانة عن المعاني"[٢]، يبدو التقاء المستويين الصّوتيّ والنحوي من خلال ظواهر عديدة، كظاهرة تحريك أول الساكنين، وظاهرة الوقف، وإطالة الكلام، والحمل على الجوار، والتنوين، والنبر والتنغيم، وغيرها من الظواهر ذات العلاقة في المعنى والمجانسة الصوتية بتغليب أحدهما على الآخر في تأدية الكلام.

فالظواهر الصوتية السابقة تُعَدُّ الأكثر تداولاً في كتاب سيبويه، والأبرز إيضاحاً للعلاقة القائمة بين الصوت والمعنى، مخلفة أثراً بيِّناً في تفسير أحكام الإعراب، الأمر الذي حدا بعض الباحثين إلى جعل الظواهر الصوتية في عداد العوامل اللفظية التي تحدِّد المواقع النحويّة لأنواع الكلم في التراكيب[٣].

وسنتناول توضيح أهم الظواهر المذكورة من خلال ظاهرتي الحمل على الجوار، والتنوين.

---

[١] – الخصائص، ١٥٤/٢.

[٢] – الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحويّة. د. عبدالقادر مرعي الخليل. مؤتة للبحوث والدراسات. المجلد السابع، العدد الأول، ١٩٩٢، ص ٢٠١.

[٣] – منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ص ٢٦٢.

١- ظاهرة الحمل على الجوار:

حُمل كثير من المسائل النحويّة على الجوار. وتعني المجاورة في اللغة ترك الأصل والميل عنه؛ رغبة في متابعة المجاور[١].

يُعدّ الحمل على الجوار من قبيل التقاء المستويين: النّحويّ والصوتي؛ إذْ يتمّ في الجوار المشاكلة والانسجام بين ألفاظ اللغة وحركاتها؛ مراعاة للقرب المكاني.

إن كتاب سيبويه أقدم كتاب وصل إلينا يتضمنُ ظاهرة الحمل على الجوار، إذْ راعى سيبويه وشيخه حقّ الجوار، ولو أدى ذلك إلى مخالفة الأصل النّحويّ، من ذلك الجر على الجوار، الذي يجري وفق علة صوتية من أجل تحقيق الانسجام الصوتي، وجعْل الكلام يسري تبعاً لنبرة صوتية واحدة، وإراحة لأعضاء النطق مع ضرورة عدم نقض المعنى، يقول سيبويه: "وقد حملهم قرب الجوار على أن جرُّوا: هذا جحرُ ضبٍ خربٍ، ونحوه، فكيف ما يصح معناه"[٢].

فالحمل على الجوار يرتضيه سيبويه فيما كان يذهب في المعنى مَذْهباً بعيداً مع إمكانية فهمه، فكيف به إذا صَحّ معه المعنى وأُمِنَ لبسه، يقول: "ومِمّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)، فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس لأن الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكنّ بعض العرب يجرّه، وليس بنعت للضبّ، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب فجروه؛ لأنه نكرة كالضب؛ ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضبّ؛ ولأنّه صار هو أو الضبّ بمنزلة اسم واحد، ألاَ ترى أنك تقول: هذا حبُّ رمانٍ، فإذا كان لك قلت: هذا حبُّ رمّاني، فأضفت الرمّان إليك، وليس لك، إنّما لك الحبّ. ومثل ذلك: هذه ثلاثة أبوابك، فكذلك يقع على جحر ضبّ، فلم يمنعك ذلك من أنْ قلت: جحر ضبِّي، والجحر والضبُّ بمنزلة اسم مفرد، فانجرّ الخرب على ضبّ، كما أضفت الجُحْر إليك مع إضافة الضبّ، ومع هذا أنّهم أتبعوا الجرَّ الجرَّ، كما أتبعوا الكسْرَ والكسْرَ، نحو قولهم: بهِم، وبدارِهِم، وما أشبه هذا"[٣].

ثمّ يذكر سيبويه رأيَ شيخه الخليل في هذه المسألة، قائلاً: "قال الخليل -يرحمه الله- لا يقولون: إلا هذان جُحرا ضبّ خربان، من قبل أن الضب واحد والجحر جحران وإنما يغلطون إذا كان الآخِر بعدّة الأول، وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً.

---

١ - لسان العرب، مادة (جور)، ومختار الصحاح مادة (جور).

٢ - الكتاب، ٦٧/١. وانظر : الإتباع في العربية ظواهره وعلله أحمد محمد أبو دلو، ص١٦١-١٧٢.

٣ - السابق، ٤٣٦/١.

وقالوا: هذه جحرة ضباب خربة؛ لأنّ الضبان مؤنثة، ولأنّ الجِحْرة، مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا".

واضحٌ من النصّ السابق أنّ الخليل يُجيز الجرّ حملاً على الجوار إذا تطابق المضاف والمضاف إليه في النوع: تذكيراً وتأنيثاً، وفي العدد: إفراداً وتثنية وجمعاً.

يناقش سيبويه شيخه متخذاً رأياً خاصاً في هذه المسألة غير ما رآه شيخه، حيث يقول: "وهذا قول الخليل –رحمه الله– ولا نرى هذا والأول إلا سواء؛ لأنه إذا قال: هذا جحر ضبٍ متهدمٍ، ففيه من البيان أنّه ليس بالضبِّ مثل ما في التثنية من البيان أنّه ليس بالضب"[1]، ويدعم سيبويه مخالفته بشاهد من شعر العجاج:

كأن نسج العنكبوت المُرْمَلِ[2]

فالمضاف (النسج) مذكّر، في حين إن المضاف إليه (العنكبوت) مؤنث، ومع ذلك جُرَّ (المُرمل) الذي هو نعت (للنسج) لا (للعنكبوت)؛ حملاً على الجوار، دون المطابقة بينهما تذكيراً وتأنيثاً، كما رأى الخليل –رحمه الله–.

وافق جمهور النحاة سيبويه وشيخه في حمل قولهم: "هذا جحر ضبٍّ خربٍ" على الجوار، إلا ابن جني، فقد ردّ ذلك قائلاً: "ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحر ضب خرب، فهذا يتناوله آخر عن أوّل، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من العرب، وأنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردُّ غيره عليه، وأما أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع؛ وذلك أنه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام في القرآن والشعر ساغ وشاع وقُبِل، وتلخيص هذا في أصله: هذا جحر ضب خرب جحره، فيجري خرب وصفاً على ضبٍّ، وإنْ كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررتُ برجل قائم أبوه..."[3].

---

[1] – الكتاب، ٤٣٧/١.

[2] – السابق، ٤٣٧/١، وانظر: الخصائص، ٢٢١/٣.

[3] – الخصائص، ١٩١/١-١٩٢.

وقد رفض ابن هشام في مغنيه ما جاء به ابن جنّي، مؤيداً سيبويه؛ ذلك أن ابن جنّي "تناسى الجوار، وحاول أن يخضعه لأصوله بتكلّف من ضروب التأويل مالا يحتمله التعبير"[١] بتخريجه على حذف المضاف ليس غير، "فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع واطّرد، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه ولا يُقاس به"[٢].

إنّ مجانبة ابن جنّي الصواب يُظهره ما جاء في القرآن الكريم، وفي كلام العرب شعرهم ونثرهم، من تعابير ثرّة أجْرَوْها على الجوار؛ للمناسبة أو المشاكلة الصوتيّة دون المساس بالمعنى، وإنْ أدى الجوار إلى خَرْقٍ لأصل نَحْوي أو مخالفة للقياس، فما دعا إلى الحمل على الجوار في مثل قولهم: "هذا جحر ضب خرب" ما هو إلا أمر جمالي بحت، وموسيقي صرف، لا علاقة بينه وبين المعنى النّحويّ (الوظيفي)، ولا سيّما إذا استقرّ لدينا أنّ العربية تحرص على الانسجام الصّوتيّ حرصها على الإعراب، فإعراب المجاورة يدخل تحت باب المناسبة، حيث يتّضح المعنى بقرينة معنوية هي قرينة الصّلاحيّة للإسناد وعدمها، فيصبح اعتبار المناسبة الموسيقية للحركات أهمّ من المحافظة على إعراب القاعدة[٣]، فهو إعراب تدعو إليه أسباب جمالية خالصة لا صلة بينهما وبين مطلب المعنى الوظيفي النّحويّ[٤].

ومن الجدير ذكره أن ابن جني قد قال بالحمل على الجوار مستدركاً ما جاء به سالفاً، حيث يقول: "... لكنّهم جرُّوا ما هو من صفة المرفوع لما ولي المجرور إتباعاً، وهذا بابٌ واسع لا يُضبَط"[٥]، منه قول عنترة:

كَذَبَ العتيق وماء شنّ بارد ... إن كنت سائلتي غُبُوقاً فاذهبي.

حيث جر الشاعر "بارد" لمجاورته، المجرور (شن)، والأصل فيه الرفع على التبعيّة للماء، لأنّه صفة له. إذْ ليس من صفات الشنّ البرودة[٦].

---

١ - مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي، ٣٠٢.

٢ - الخصائص، ١/١٩٣.

٣ - اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسّان، ٢٧٤.

٤ - السّابق، ٢٤٣، وانظر: في النّحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي، ص٢٦.

٥ - المنصف لابن جني، ٢/٣٢٦.

٦ - شرح المفصل لابن يعيش، ١/٧٩.

ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

لعب الرياح بها وغيّرها   بعدي سوافي المُور والقَطْرِ

فجر (القطر)؛ لمجاورته المجرور (المور)، مع أنّ الأصل فيه الرفع، عطفاً على (سوافي)، والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله، ولا يمكن عطفه على (المور)، أي الغبار، لأنّ السّوافي للمور دون القطر[1].

ومثله بيت أبي كبير الهذلي:

سجراءَ نفسي غيرَ جَمْعِ أُشابةٍ   حُشُدٍ ولاهُلْكِ المفارش عُزَّلِ

"حيث جَرّ (حشد) على جوار (أشابة)، وليس في الحقيقة وصفاً لها، ولكنّها للجوار، نحو قول العرب: هذا جحر ضب خرب"[2].

ومنه قول الحُطيئة:

فإيّاكم وحيّةَ بطن وادٍ   هَموزُ النّاب ليس لكم بِسِي.

حيث جَرّ "هموز" على جوار "واد"، والأصل النصب على التبعية لـ (حيّة)[3].

والحمل على الجوار أكثر من أنْ يُحصى في كلام العرب نثرهم ونظمهم، كما كثر وروده في القرآن الكريم، كقوله تعالى[4]: "عَلِيَهُمْ ثِيابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ" في قراءة مَن جرّ (خضر)، والأصل: الرفع على أنه صفة لـ (ثياب)[5].

---

[1] - الإنصاف، مسألة (٨٤)، وخزانة الأدب، ١٢٨/٤.

[2] - لسان العرب، مادة (حشد).

[3] - معاني القرآن للفراء، ٧٤/٢، والمنصف ٢/٢، والخصائص، ٢٢٠/٣، وخزانة الأدب، ٣١٨/٢.

[4] - الآية (٢١) من سورة الإنسان.

[5] - البحر المحيط، ٤٠٠/٨.

ومنه قوله تعالى[1]: "وَكَذَّبُواْ وَاتَّبَعُواْ أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٍّ"، بجرِّ (مستقرٍّ) صفة لـ (أمر)، على قراءة أبي جعفر وزيد بن علي، وقرأ الباقون بالرَّفع. وذهب أبو الفضل الرازي إلى أنه خبرٌ للمبتدأ (كل)، وجُرَّ؛ حملاً على (أمر) المجرور بالإضافة[2].

ونظيره قوله تعالى[3]: "مَّثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ"، حيث "جُعل العصوف تابعاً لليوم، وإنما العصوف للريح"[4].

وكذا قوله تعالى[5]: "إن الله هو الرازق ذو القوةِ المتينِ"، بجرِّ (المتين) على قراءة يحيى بن وثاب، وأخذ بها الأخفش، والأصل: الرفع، ولكنَّه جُرَّ لمجاورته (القوة)[6].

ومثله في القرآن كثير؛ ذلك "أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع"[7].

ومن الجدير ذكره أنّ الحمل على الجوار يكاد كثير من الدارسين يحصره في مقولة العرب: "هذا جحر ضب خرب" ليس غير، وتلك نظرة جزئية فما مقولتهم تلك إلا واحدة من باب واسع لا يضبط، فقد ورد في باب النعت السببي، كقوله تعالى[8]: "رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَـٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا"، حيث جُرَّ (الظالم)؛ لمجاورته (القرية)، وهو في الحقيقة وصفٌ لـ (أهلها) المرفوعة[9]، فالعطف لسببي ليس نعتاً لما قبله، بل هو وصفٌ في المعنى لما بعده، غير أنَّه تأثَّر بحركة ما قبله، فوافقه في إعرابه؛ مراعاةً للجوار، وهذا يعني أنَّ الاتفاق في الإعراب لم يَقُمْ على أساس كونه نعتاً، وإنَّما اقتضته موسيقى الكلام وانسجام الحركات[10].

---

1 - آية (٣)، سورة القمر.
2 - البحر المحيط، ١٧٤/٨.
3 - آية (١٨) سورة إبراهيم.
4 - معاني الفرّاء: ٧٣/٢.
5 - آية (٥٨) سورة الذاريات.
6 - معاني الفرّاء، ٧٥/٢. وإعراب القرآن للنحّاس، ٢٤٦/٣.
7 - الخصائص، ١٩١/١.
8 - آية (٧٥) سورة النساء.
9 - شرح الأشموني، ٣٩٣/٢، ومعاني الفرّاء، ٢٧٧/١.
10 - في النّحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي، ص٢٦.

كما جاء الجرّ على الجوار في باب التوكيد، وإنْ كان نادر الوقوع، فمنه قـــول أبـــي عريب الأعرابي:

يا صاحِ بلِّغ ذوي الزوجاتِ كلِّهم   أنْ ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

حيث قال الفرّاء: "أنشدنيه أبو الجراح بخفض (كلهم)، فقلت له: هـــلاّ قلـــت (كلّهـــم)، فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه فأنشدنيه بـــالخفض"[١]، فواضـــحٌ أنَّ جـــرَّ (كلهم) مراعاةً لقُرْبِه وجواره من (الزوجات) المجرورة بالإضافة، والأصل فيه النصب؛ لأنـــه توكيد لـــ (ذوي) المنصوبة على المفعولية؛ ذلك أنَّ التوكيد تابعٌ مؤكَّده.

كما ورد الجرُّ حملاً على الجوار في باب العطف، وذهب بعضُ النُّحاة إلـــى إنكـــاره، كابن هشام الأنصاري؛ إذْ يرى أنَّ الجرَّ على الجوار لا يكون في النّسق؛ لأنَّ حرف العطف يمنع من التجاور، إلا أنه ذهب في تخريج ما جاء في هذا الباب مَذهباً بعيـــداً، فـــي حيـــن إنَّ الحمل على الجوار مُغْنٍ عنه، إذْ فيه هجرٌ للتمحُّل والتكلّف في التأويل، واحترامٌ لظاهر النصِّ القرآني، ذلك أنّ حركة المعطوف خالفت حركة المعطوف عليه، ووافقت ما جاورها، نتيجـــة طول الكلام، وبُعْد المسند والمسند إليه في الجملة[٢].

فمّما جُرَّ حملاً على الجوار في باب العطف قوله تعالى[٣]: (**يَطُـــوفُ عَلَيْهِـــمْ وِلْـــدَانٌ مُخَلَّدُونَ، بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّنْ مَّعِينٍ لا يصدَّعُونَ عنهـــا ولا يُـــنزِفُون وَفَاكِهَـــةٍ مِمَّـــا يَتَخَيَّرُونَ، وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ**"، حيث قرئت بجرِّ (حور عين) على الإتباع؛ لما قبلها من المجرورات[٤].

ومثله قوله تعالى[٥]: "**وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْـــبَرِ إِنَّ اللَّـــهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**"، حيث قرئت (ورسولِه) بالجرّ، وعُدّت قراءة شـــاذّة، حيـــث خفضت لام (رسوله)؛ لمجاورتها لفظ الجلالة (الله) الذي حُرِّك بالكسر، وهو إتباع قُصِد منـــه

---

[١] – معاني الفرّاء، ٧٥/٢، وارتشاف الضرب، ٥٨٣/٢، والإنصاف، ٦٠٤/٢.

[٢] – الحمل على الجوار في القرآن الكريم، د. عبدالفتاح الحموز، ص ٥١.

[٣] – الآيات (١٧-٢٢) من سورة الواقعة.

[٤] – معاني الفرّاء، ١٢٣/٣-١٢٤.

[٥] – الآية (٣) من التوبة.

الانسجام الصوتي، وليس إتباعاً في المعنى، قال أبو حيان: "وخُرِّجت على العطف على الجوار، كما أنَّهم نعتوا وأكدَّوا على الجوار"[١].

ومنه أيضاً قوله عزَّ وجل[٢]: "يَآ أَيُّها الَّذِيْنَ آمَنُوآ إذَآ قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ..."، في قراءة من كسر لام (أرجلكم)[٣]؛ عطفاً على (برؤوسكم)؛ لأنها الأقرب إلى (أرجلكم) من (وجوهكم) المنصوبة، و "الأكثر في كلام العرب أن يحمل العطف على الأقرب من حروف العطف ومن العاملين..."[٤]، وقال الزجاج: "وقد قرئت بالخفض، وكلا الوجهين -أي الخفض، والآخر النصب عطفاً على (وجوهكم)- جائز في العربية... وإنَّ من قرأ بالجر عطَف على الرؤوس، وقالوا، إنَّ جبريل نزل بالمسح، والسنَّة بالغسل، وقال بعض أهله اللغة: هو جر على الجوار"[٥] ونقل البغدادي قول أبي حيان: "وذهب بعض المتفقهة من أصحابنا الشافعية إلى أنَّ الإعراب على المجاورة لغة ظاهرة، وحمل العطف في الآية على ذلك"[٦].

وممّا يدل على رعاية سيبويه الجوار ما جاء في (باب الفاعِلَيْن والمفعولَيْن اللذين كلُّ واحدٍ منهما يفعل بفاعله مثل الذي يُفعل به، وما كان نحو ذلك)، حيث يرجِّح إعمال الفعل الثاني في مثل قولنا: ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربني وضربتُ زيداً، ويعلل هذا الاختيار بقرب جواره من المعمول المتنازع عليه، فيقول: "فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع (أي وقوع الفعل على المفعول من حيث المعنى)، إلا أنه لا يُعمل في اسم واحد نصبٌ ورفع، وإنَّما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنَّه لا ينقض معنىً، وأنَّ المخاطب قد عرف أنَّ الأول قد وقع بزيد، كما كان (خشَّنْتُ بصدره وصدر زيد) وجه الكلام، حيث كان الجر في الأول، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى، سوَّوْا بينهما في الجرِّ كما يستويان في النصب"[٧]، ويضيف سيبويه قائلاً: "ولو لم تحمل الكلام على الآخِر، لقلت: ضربت وضربوني قومُك، وإنما كلامُهم: ضربت وضربني

---

[١] - البحر المحيط، ٦/٥.

[٢] - الآية (٦) من سورة المائدة.

[٣] - السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص ٢٤٢، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ٢٥٤/٢، وانظر: الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الحموز، ٥٠-٥٢.

[٤] - الكشف عن وجوه القراءات السّبع، مكي بن طالب، تحقيق د. محي الدين رمضان، ٤٠٦/١.

[٥] - معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ١٥٢/٢-١٥٣.

[٦] - خزانة الأدب للبغدادي، ٩٥/٥.

[٧] - الكتاب، ٧٣/١-٧٤.

قومَك، وإذا قلت: ضربني، لم يكن سبيل للأول؛ لأنك لا تقول: ضربني، وأنت تجعل المضمر جميعاً، ولو أعملت الأول، لقلت: مررتُ ومرَّ بي بزيد، وإنما قبح هذا أنَّهم جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى"[١].

ويؤكد ابن يعيش ما قاله سيبويه في إعمال الفعل الثاني؛ رعايةً للجوار مع الحفاظ على المعنى قويماً، فيقول: "وإذا كانوا قد راعوا جانب القرب، فقالوا: هذا جحر ضب خرب، فأتبعوا الوصف إعراب ما قبله، فإن إعمال الثاني في باب التنازع أوْلى للقرب والمجاورة"[٢].

ومما راعى فيه سيبويه حقَّ الجوار؛ مراعاةً للعلاقة بين المعنى والصوت في تأدية الكلام، ما جاء في "باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً على الفعل، وذلك قولك: رأيتُ زيداً وعمراً كلمته، ورأيتُ عبدالله وزيداً مررتُ به، ولقيت قيساً وبكراً أخذتُ أباه، ولقيت خالداً وزيداً اشتريت له ثوباً، وإنما اختير النصب ههنا؛ لأن الاسم الأول مبنيٌّ على الفعل، وليس قبله اسم مبني على الفعل؛ ليجري الآخِر على ما جرى عليه الذي يليه قبله؛ إذْ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل. وهذا أوْلى أنْ يُحمل عليه ما قَرُبَ جوارُه منه، إذْ كانوا يقولون: ضربوني وضربت قومَك؛ لأنه يليه، فكان أن يكون الكلامُ على وجه واحد -إذا كان لا يمتنع الآخِر من أن يكون مبنياً على ما يُبنى عليه الأول- أقربَ في المآخذ"[٣].

وتبدو مقابلة سيبويه واضحةً في الحمل على الجوار بين بابي التنازع والاشتغال، مع اشتراط صحة المعنى وعدم نقضه.

ولما كان الحمل على الجوار قائماً على مبدأ التأثر والتأثير بين المتجاورين فإنه يمكن عدُّ صرف الممنوع من الصرف الذي صنَّفه النحاة في باب الضرورة الشعريَّة- من باب النصب حملاً على الجوار؛ ذلك أنَّه صرف يدور في مدار اتِّباع الأول؛ تحقيقاً للتجانس الصوتي بحكم الجوار مع الحفاظ على سلامة المعنى[٤]؛ لأنَّ "الشيء إذا جاور الشيء دخل في

---

١ - الكتاب، ٧٦/١.

٢ - شرح المفصل، ٧٩/١، والإنصاف، ٩٢/٢، والأشباه والنظائر، ١٤٨/١-١٤٩.

٣ - الكتاب، ٨٨/١-٨٩.

٤ - الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، د. حنا حداد، مجلة أبحاث اليرموك، مج (١٠)، ع (٢)، ١٩٩٢، ص ٢٢١.

كثير من أحكامه؛ لأجل المجاورة"[1]، ويؤكد ابن هشام ذلك بقوله: "إنّ الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره"[2]، ثم أنشد ما أنشده أبو علي الفارسيّ في معنى الجوار:

قد يؤخذ الجار بجُرْم الجار[3]

و "رُوي أنّ بعض الشعراء قال لكاتبه: اكتب: يا حارُ، إنّ الركب قد حاروا، فقال له الكاتب: يا سيدي، يا حارِ، أفصح وأكثر، فقال: اكتب يا حارُ، إنّ الركب قد حاروا"[4]. فواضحٌ أن المُملي نظر إلى تناسب اللفظ، فالعربُ قد تجري الأخِر على الأول سعياً وراء التناسب الصوتي في تأدية الكلام.

من ذلك صَرْفُ (سلاسل) في قوله تعالى[5]: "إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وسعيرا"، وصَرْفُ (قواريرا) في قوله تعالى[6]: "وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا قَوَارِيرَا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا" في قراءة نافع، وأبي بكر، والكسائي[7]، إذْ قد يُصْرَف الممنوع من الصرف "للضرورة، أو التناسب، مثل: سلاسلاً، وأغلالاً، أما الضرورة فلأنها تجيز ردَّ الشيء إلى أصله، وأصل الأسماء الصَّرْف. وقوله: أو التناسب، ففي قوله تعالى: "سلاسلاً وأغلالاً وسعيرا"، وقوله "قواريراً" الأولى، فأما (سلاسلاً)؛ فلأنّه لمّا انضمّ إلى الاسم أسماء منصرفة حَسُن أن يردّ بها إلى أصله؛ مراعاةً للتناسب. وأمّا قوله: "قواريراً" ونَحوه؛ فلأنه رأس آية، ورؤوس الآي في أخواتها بالألف، فَحَسُنَ صَرْفه؛ ليوقف عليه بالألف، فتُناسب رؤوس الآي"[8].

ويزيد ابن الحاجب الأمر إيضاحاً وتفصيلاً، فيقول: "إن الشيء قد يكون غير فصيح، فيلجئ إليه أمر، فيصير فصيحاً، مثال ذلك: "إن الله بدأ الخلق"، الفصيح، بل لا يكاد يُسمع

---

[1] – المنصف، لابن جني، ٢/٢.

[2] – مغني اللبيب، ٨٩٤-٨٩٧.

[3] – السابق، ٨٩٧، والخصائص، ١٧١/٢.

[4] – أمالي ابن الحاجب، الأمالي النحوية، تحقيق هادي حسين حمودي، بيروت، ١٩٨٥م، ٤٣/٣، وانظر: الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، د.حنا حداد، أبحاث اليرموك، مج ١٠، ع٢، ١٩٩٢م،ص٢٢١.

[5] – آية (٤)، سورة الإنسان.

[6] – الآيتان (١٥ و ١٦) من سورة الإنسان.

[7] – التبصرة في القراءات، مكي بن طالب، ص ٣٦٦.

[8] – أمالي ابن الحاجب، ٤٣/٣، وانظر: الكافية في النحو، لابن الحاجب، ٣٥/١ وما بعدها.

إلا "بدأ"، قال تعالى[1]: "كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ"، وقال[2]: "كَيفَ بَدَأَ الْخَلْقَ"، ثم قال[3]: "أَوَلَمْ يَرَوْا كَيفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ"، فجاء رباعياً فصيحاً، لما حسَّنه من التناسب بغيره، وهو قوله: "يعيده"، وكذلك ما نحن بصدده من قوله: "سلاسلاً وأغلالاً"، وبابه"[4].

وأفاد أبو حيان الأندلسي: "أنَّ بعض العرب تصرفه، وقد قُرئ: "سلاسلاً وأغلالاً" و "قواريراً، قواريرا" بالتنوين، وقال بعضهم: قد يصرف للتناسب[5]".

وردّ السيوطي والزجاجي علة صرف ما لا ينصرف إلى التناسب الصوتي في تأدية الكلام، وذكرا من ذلك: "وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ"[6]، وقوله تعالى: "سلاسلاً وأغلالاً"، وقوله تعالى[7]: "وَدّاً وَلَا سُوَاعاً وَلَا يَغُوثَ ويعوق ونَسْراً".

فصَرْفُ ما لا ينصرف أكثر ما يكون "لاجتماعه مع غيره من المنصرفات، فيُرَدُّ إلى الأصل؛ ليتناسب مع غيره"[8].

تبدو العلاقة بين المعنى والمجانسة الصوتية في تأدية الكلام جليةً في المسائل التي تدور في فلك ظاهرة الحمل على الجوار، وقد تنبَّه سيبويه على ذلك، كما بيَّنّا سالفاً، فتلاه النحاة فوَعَوْا ذلك عنه وعياً تاماً، حتى أنَّ بعضهم قد عقد لها باباً خاصاً في مؤلفاته، كابن جني في خصائصه[9]، مما يدلّ على أنّ المعنى قد يُغلَّب على قرينة الحركة الإعرابية ما دام واضحاً لا لبس فيه.

والحمل على الجوار ظاهرة صوتية تلتقي مع علم النحو، والغاية منها التناسب والمجانسة، وهو ما سُمّي بتقريب الصوت من الصوت، وكثيراً ما دعا النحاة إيثارُ قرب

---

١ - آية (٢٩) الأعراف.

٢ - آية (٢٠)، العنكبوت.

٣ - آية (١٩) العنكبوت.

٤ - أمالي ابن الحاجب النحويّة، ٣/

٥ - البحر المحيط

٦ - آية (٢٢)، النّمل.

٧ - آية (٢٣)، نوح.

٨ - أمالي ابن الحاجب، ٤٣/٣.

٩ - الخصائص، ٢١٨/٣.

الصوت إلى الإخلال بالحركة الإعرابية عند وضوح المعنى وجلائه[1]، فإعراب المجاورة أو الجوار أمرٌ جمالي موسيقي خالص، ينضوي تحت بـــاب المشـــاكلة أو المناســبة الصوتيـــة للحركات، حيث ينجلي المعنى من خلال قرينة الصلاحية للإســـناد وعدمهـــا، ولا ســيّما إذا أدركنا أنّ العرب تحرص على الانسجام الصوتي حرصها على الإعراب[2].

وقد أطلق الدكتور مهدي المخزومي في حديثه عن مدرسة الكوفة على ظاهرة الحمـــل على الجوار مصطلح "العامل الصوتي"، حيث يقول: "ومن العوامل ذات الاثـــر فـــي دراســـة الكوفيين العامل الصوتي، فللكوفيين والفرّاء بوجه خاص أقوال كثيرة يُستفاد منها أنهـــم كـــانو يميلون إلى الأخذ به، وإنْ لم تتضح معالمه في أذهانهم، وأكثر ما يطبقونـــه فـــي الأفعـــال، وأعني الفعل المضارع؛ لأنّه الفعل المعرب الذي تتغير أحوال أواخره...، وقد يكون له أثـــر في الأسماء أحياناً، إذا ألحّت الحاجة إلى ما تتطلبه موسيقى اللفظ من اتّساق وانسجام، وقـــد شعر القدماء بهذا أيضاً، وسمّوا هذا العامل الصوتي بالجوار"[3].

---

[1] - الخصائص، ٢/١٤٥.

[2] - اللغة العربية مبناها ومعناها، ٢٤٣ و ٢٧٤، وانظر: اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، ١/١٨٨.

[3] - مدرسة الكوفة، ٢٩٩-٣٠٢، وانظر: التوابع في كتاب سيبويه، د. عدنان محمد سلمان، ص ٢٣٠-٢٣١.

٢- ظاهرةُ التّنوين:

من الظواهر البارزة وطيدة الصلة بالمعنى والأداء الصوتي في كتاب سيبويه ظـــاهرة التنوين.

التنوين لغة: مصدر نوّن، أي ألحق بالاسم نوناً[١]، أما في الاصطلاح فقد تعـــددت تعريفات علماء اللغة لها، ولعلّ أشملها تعريف السيوطي، إذْ يرى أنّ التنوين "نونٌ تثبت لفظاً لا خطاً، وقال: إنّ هذا أحسن حدوده وأخصرها، إذ سائر النونـــات المزيـــدة الســـاكنة، أو غيرها تثبت خطاً"[٢].

أما علماء الأصوات فيرونها نوناً ساكنةً مسبوقةً بحركة قصـــيرة [٣]، وقـــد تحـــدّث (كارتر) عن ظاهرة التنوين في الكتاب، حيث يقول: "التنوين يعوق التأثير النحوي، وهذا المبدأ الذي استشهد به عدة مرات في الكتاب يُميَّز بسهولة في العبارتين: ضاربٌ زيداً، والضاربون الرجلَ، بالمقارنة مع العبارات: ضارب زيدٍ، والضارب الرجل، والضاربو زيد...، وذلـــك يقتضي أنّ الكلماتِ التي تنتهي دائماً بالتنوين مثل عشرين لا يمكن أن تُلْحقَ بكلمة مجاورة في صورة جرٍّ أو خفض"[٤].

ولا تخفى وثاقة الصلة التي أقامها سيبويه بين المعنى والعنصر الذي يحمل التنوين من جهة، والعنصر المنصوب في تركيب تنوين النصب من جهة أخرى[٥]، يتجلى بعضٌ من ذلك في أثناء تناوله أسماء الفاعلين والمفعولين، حيث يشير إلى أنّ غياب التنوين عنهمـــا لا يؤثّـــر على المعنى، بل المعنى هو ذاته عند تنوينه، ولذلك يسمي سيبويه الاسم المجرور بعد أسماء الفاعلين غير المنونة – مفعولاً، مما يعني أنّ ذاك المجرور لا يزال يحمل دلالـــة المفعوليـــة، فهو مجرور لفظاً أو شكلاً؛ فلذلك حذفت التنوين؛ لأن وجودها وعدمه لا يُغيِّر فـــي المعنـــى، و"العرب يستخفّون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيّر من المعنى شيء، وينجر المفعول لكفّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين، فجـــرى مجـــرى

---

١ – لسان العرب، مادة (نون).

٢ – همع الهوامع، ٢/٧٩.

٣ – من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ص٢٣٩.

٤ – عن منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ص ٢٦١.

٥ – عشرون درهماً في كتاب سيبويه، للمستشرق الإنجليزي كارتر، ترجمة وتعليق: د. عبداللطيـــف الجميلـــي ود. حاتم الضامن، مجلة المورد، مج١٦، ع١، ١٩٨٧، ص ١٢٢ وما بعدها.

غلام عبدالله في اللفظ؛ لأنه اسمٌ، وإنْ كان ليس مثله في المعنى والعمل، وليس يُغيِّر كف التنوين إذا حذفته مستخفاً شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفةً"[١].

ويستشهد سيبويه بقول شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي، قائلاً: "وقال الخليل: هو كائنُ أخيك على الاستخفاف، والمعنى: هو كائنٌ أخاك"[٢].

ويعزّز سيبويه ما ذهب إليه بطائفة من الشواهد الشعريّة والقرآنية، فمن ذلك [قوله عزّ وجل]: "**كُلُّ نَفْسٍ ذائقةُ الموْت**"[٣] و "**إنّا مُرْسِلُو النّاقةِ**"[٤] و "**لو ترى إذْ المجرمون ناكسو رؤوسِهِمْ**"[٥] و "**غير مُحِلِّي الصَّيد**"[٦]. فالمعنى معنى: **ولا آمِّينَ البَيْتَ الحرامَ**"[٧]، ويزيد هذا عندك بياناً قوله تعالى حَدَه: "**هَدْياً بالِغَ الكَعْبَةِ**"[٨] و "**عارضٌ مُمْطِرُنا**"[٩]. فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصَف به النكرة"[١٠].

ومما استشهد به من باب الشعر قول الفرزدق:

أتاني على القعساء عادلَ وَطْبِه برجلَيْ لئيمٍ واستِ عبدٍ تُعادِلُه

فاسم الفاعل (عادل) كُفَّ عن التنوين فَجُرَّ ما بعده والمعنى معنى المفعول، فهو يريد "عادلاً وطْبَه"[١١] في حال التنوين.

ويبقى سيبويه متمسّكاً بالجانب المعنويّ، وإنْ أدى به ذلك إلى الخروج عن الأصل، مستشهداً على ذلك ببيت المرار الأسَدِيّ:

---

١ - الكتاب ١/١٦٥-١٦٦، و ١/٩٦، و ١/١١٠، وانظر: شرح المفصّل ٦/٦٨.

٢ - السابق ١/١٦٦.

٣ - الآية ١٨٥ آل عمران، و ٣٥ الأنبياء، وآية ٥٧ العنكبوت.

٤ - الآية (٢٧) القمر.

٥ - الآية (١٢) السجدة.

٦ - الآية الأولى من سورة المائدة.

٧ - الآية الثانية من سورة المائدة.

٨ - الآية (٩٥) من سورة المائدة.

٩ - الآية (٢٤) من سورة الأحقاف.

١٠ - الكتاب ١/١٦٦، وانظر: شرح المفصل ٦/٦٨.

١١ - السابق ١/١٦٧.

سلَّ الهمومَ بكلِّ معطي رأسِهِ
ناجٍ مخالطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ

حيث أضاف الشاعر اسم الفاعل "معطي" إلى "رأسِه" مع نيَّة التنوين والنصب، بدليل إضافةِ "كلّ" إليه لأنّ "كلاً" هنا لا تُضاف إلاّ إلى نكرة "فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين؛ لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة، ولو كان الأصل ههُنا ترك التنوين لما دخله التنوين، ولا كان ذلك نكرة؛ وذلك أنَّه لا يجريِ مجرى المضارع فيما ذكرتُ لك"[١].

ويمكن إيضاح ذلك على النَّحو التالي:

- هو كائنُ أخيك = في المعنى = هو كائن أخاك.
- أتاني على القعساء عادلَ وَطْبِه = في المعنى = أتاني على القعساء عادلاً وَطْبَه.

وهكذا....

فالجرُّ مراعاةً لجانب الأسمية، والمعنى مع التنوين وعدمه سواء: "تقول: هذا ضاربٌ عبدالله وزيداً تمرُّ به، إن حملته على المنصوب، فإنْ حملته على المبتدأ، وهو هذا رفعتَ، فإن ألقيتَ النونَ وأنت تريد معناها، فهو بتلك المنزلة، وذلك قولك: هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً سيضربه، ولولا أنّه كذلك لما قلت: أزيداً أنتِ ضاربُه، فهذا نحو مررت بزيدٍ؛ لأنّ معناه منوّناً وغير منوّن سواء، كما أنّك إذا قلت: مررتُ بزيد، فكأنَّك قلت: مَررْتُ زيداً"[٢].

يتابع أبو العباس المبردُ سيبويه، مؤكّداً المعنى ذاته مع التنوين وعدمه، ذاكراً الأمثلة نفسها؛ إذْ يقول: "واعلَمْ أنه لا يجوز لك أن تحذف النُّون والتنوين التي تجري مجرى الفعل. ولا يكون الاسم إلا نكرةً، وإنْ كان مضافاً إلى المعرفة؛ لأنّك إنّما تحذفُ النونَ استخفافاً. فلما ذهبَ النونُ عاقبتها الإضافة، والمعنى معنى ثبات النون... وهذا هو الأصل، وذاك أخفُّ وأكثر، إذا لم يكن ناقضاً لمعنى، وكلاهما في الجَوْدة سواء"[٣].

---

[١] - الكتاب ١٦٨/١.

[٢] - السابق، ٩٣/١.

[٣] - المقتضب، المبرّد، ١٤٩/٤-١٥٠، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج٦٨/٦.

فالمبرد -كما هو واضح- يساوي بين التنوين وعدمه من حيث مستوى الجودة ما دام المعنى في كلتا الحالتين واحدا.

وثمّة مسألةٌ أخرى تؤكد إيثار سيبويه جانب المعنى على المبنى عندما يتناول إعمال أسماء الفاعلين والمفعولين، وهي: مسألة العطف أو الإشراك مع اسم الفاعل، إذْ يُفَضّل النصب حملاً على المعنى، على الجرّ حملاً على اللفظ، مع أنّ الظاهر لا يتناسب وذلك؛ لأن النصب يُخالِف الشكل الظاهري، أما الحملُ على النصب فيكون بإضمار فعل؛ جرياً وراء المعنى؛ لذا رجّح النصب على المعنى مقابل الجر على اللفظ.

يقول سيبويه: "وتقول في هذا الباب: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، إذا أشتركْتَ بين الأخِرِ والأوّل في الجارّ؛ لأنه ليس في العربية شيءٌ يعملُ في حرفٍ فيمتنع أن يُشرِكَ بينَه وبينَ مثلِه. وإنْ شِئْتَ نَصبْتَ على المعنى، وتُضمِر لهُ ناصباً، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، كأنّه قال: ويضرِبُ عمراً، أو ضاربٌ عمراً"[1]، "وممّا جاءَ على المعنى قول جرير:

جِئْني بِمثْلِ بني بَدْرٍ لقومِهِمِ   أو مثلَ أُسْرَةِ منظور بن سيّار

وقال كَعْبُ بن جُعَيل [التغلبي]:

أعنّي بخوّار العنان تخالُهُ   إذا راحَ يَرْدي بالمدجَّجِ أحْرَدا
وأبيضَ مصقولَ السِّطام مُهَنّدا   وذا حَلَقٍ مِنْ نَسْجِ داوُدَ مُسْرَدا

فحمله على المعنى، كأنّه قال: وأعْطِني أبيضَ مصقولَ السِّطام، وقال: هاتِ مثلَ أُسرَةِ منظور [بن سيّار]، والنصب في الأول أقوى وأحسن"[2].

يُعلِّل سيبويه ترجيحه النصب على المعنى بإضمار فعل، بهَدْيٍ من المعنى، إذْ يقول: "... ولو قلت: هذا ضاربُ عبدِالله وزيداً، جاز على إضمار فعل، أيْ وضَرَبَ زيداً، وإنّما جاز هذا الإضمار؛ لأنّ معنى الحديث في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ: هذا ضَرَبَ زيداً، وإنْ

[1] - الكتاب ١/١٦٩.
[2] - السابق، ١/١٧٠.

كانَ لا يعملُ عَمله، فَحُمِل على المعنى، كما قال جلَّ ثناؤه[1]: "**وَلَحْمِ طَيْرٍ ممَّا يشتهون، وحورٌ عينٌ**"، لما كان في الحديث على قوله: لَهم فيها، حَمَلَه على شيءٍ لا يَنْقُضُ الأوَّل في المعنى... ومثلهُ قولُ الشاعر:

يهدي الخميسَ نجاداً في مطالِعها   إمَّا المَصَاعَ وإمَّا ضَرْبَةٌ رُغُبُ

حمله على شيءٍ لو كان عليه الأوَّل لم يَنْقُضِ المعنى"[2].

غيرَ أن ترجيحه للنصب يكون في الفَصْل؛ لأنَّ الكلام يطول، أمَّا في حال الوصْل فيكون "الجرَّ أجود"[3]، "والجرُّ في هذا أقوى، يعني هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ، وعمراً، بالنصب، وقد فعل؛ لأنه اسمٌ، وإنْ كانَ قد جرى مجرى الفعلِ بعينه، والنصبُ في الفصل أقوى، إذا قلتَ: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمراً، كلّما طال الكلام كانَ أقوى، وذلك أنَّك لا تفصل بين الجارّ والمجرور، وبين ما يعملُ فيه، فكذلك صار هذا أقوى، فمن ذلك قوله جلّ ثناؤه[4]: "**وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ والقمرَ حُسْبَاناً**"[5].

وينطبق هذا الأمر على أسماء الفاعلين في حال تعدِّيها، "وذلك قولك: هذا مُعْطي زيدٍ درهماً وعمروٍ، إذا لم تُجرِهِ على الدِّرْهم، والنَّصب على ما نَصَبْتَ عليه ما قبله. وتقول: هذا مُعْطِي زيدٍ وعبدَالله، والنصب إذا ذكرتَ الدرهم أقوى، لأنَّك [قد] فَصلْتَ بينهما..."[6].

وقال الفرَّاء: "وقوله، "**وجاعلُ اللَّيْلِ سَكَناً والشَّمسَ والقَمَرَ حُسْبَاناً**" الليل في موضع نصب في المعنى. فَرَدَّ الشمسَ والقمرَ على معناه لمَّا فرق بينهما بقوله: (سكنا) فإذا لم تفرق بينهما بشيء آثروا الخفض... وأحسنُ ذلك أن تحولَ بَيْنَهما بشيء"[7].

---

[1] – الإتيان (٢١، ٢٢) من سورة الواقعة.
[2] – الكتاب ١/١٧٢.
[3] – السابق١/١٧٠.
[4] – الآية ٩٦ من سورة الأنعام.
[5] – الكتاب ١/١٧٤ ، و ١/٣٥٦.
[6] – السابق١/١٧٥.
[7] – معاني القرآن، الفرّاء، ج١/٣٤٦.

ويتبعهما المبّرد في جواز النصب حملاً على المعنى مع الفصل، فيقول: "واعلم أنَّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى فقلت: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمرو، وهذا معطِي زيدٍ الدراهمَ أمسِ وعمرو -جاز لك أن تنصب عمراً على المعنى لبُعْدِه من الجارِّ، فكأنك قلت: وأعطى عمـــراً، فمن ذلك قول الله عزّ وجل: "**وَجَاْعِلُ اللَّيْلِ سَكَنَاً والشَّمسَ والقمر حسبانا**" على معنى وجعل، فنصب"[١].

وكما عالج سيبويه عمل أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل بلحاظ المعنى في حـــال كفّه عن التنوين، فإنه يعالج عمل المصادر عند حذف التنوين منها -المعالجة ذاتها. فحـــذْف التنوين من المصادر أو إبقاؤه، لا يُغيِّر في المعنى العميق شيئاً، إنّما يقتصر أثر ذلك ظاهرياً في المبنى أو الشكل، إذ ينجرُّ ما بعدها لفظاً، في حين يبقى حاملاً معنى ما أُضيف إليه مـــن الفاعلية أو المفعولية، وما دام المعنى مع التنوين وعدمه لا يتغيّر، فلا حاجة لزيادة في المبنى لا تعقبها إضافة في المعنى، بل مع الحذف تتأتي الخفة، ولا سيما إذا علمنا أنَّ العرب يميلون إلى الخفة والإيجاز في كلامهم، ما دام ذلك لا يؤثّر في الوظيفـــة الإبلاغيـــة شـــيئاً، عندهـــا "يستخفون فيحذفون التنوين والنون ولا يتغيَّر من المعنى شيء"[٢].

ويؤكد سيبويه هذا المعنى، فيقول: "... وإنْ شئت حذفت التنوين كمـــا حذفـــت فـــي الفاعل، وكان المعنى على حاله، إلا أنَّك تجرُّ الذي يلي المصدر، فاعلاً كـــان أو مفعـــولاً؛ لأنه اسم قد كففت عنه التنوين، كما فعلت ذلك بفاعل، ويصير المجرور بـــدلاً مـــن التنويـــن معاقَباً له، وذلك قولك: عجبتُ من ضَرْبه زيداً، وإن كان فاعلاً، ومن ضَرْبه زيدٌ، وإنْ كان المضمر مفعولاً، وتقول:

- عجبت من كسوة زيد أبوه.
- وعجبتُ من كسوة زيد أباه،

إذا حذفت التنوين"[٣].

ويبرز بوضوح التقاء مستوى الأداء الصوتي المتمثل في الحركات الإعرابية بـــالمعنى في توجيه القراءات القرآنية، حيث تبدو عناية سيبويه بالأداء الصوتي وما له علاقة بالمعنى

---

١ – المقتضب، ٤/١٥٤، وانظر: شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ٢/٧٠.

٢ – الكتاب، ١/١٦٥-١٦٦ ، و ١/٩٦، و ١/١١٠.

٣ – السابق، ١/١٩٠، وانظر: المقتضب، ٣/٢٠٤.

في أثناء تناوله الآية الكريمة توجيه القراءات القرآنية فيها – من خلال استدلاله بها علــى مــا يخرج عن الأصل، المحور الأهم لتناولاته النحويّة، وأبرزُ ذلك ما يتعلق بتغير المعنى الذي يؤدي إلى تغيير في العمل، ومن ثم وضوح المعنى وبيان المراد من الآية الكريمة[1].

[1] – انظر من ذلك: الكتـــاب، ١/٤٠، ٥٠، ٦٥، ٦٢، ١٢١، ١٤٢، ١٤٣، ١٥٧، ١٨٠، ١٨٣، ١٩٨، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٥، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣١، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٩٠، ٤٣٥، ٤٤٠، ٢/١٢٦، ١٤٠، ٢٨٦، ٢٩٩، ٣١٢، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣/٢٨، ٣٠، ٣٦، ٤٠، ٤٧، ٥٠، ٧٢، ٩٣، ٩٤و٩٩، ١٠٣، ١٤٨، ١٦٢، ١٦٧، ١٨٨، وغيرها.

الفرع الثاني

الأداء الصوتي للمنظوم

وعى سيبويه خصوصية الشعر، وأنه محل للضرورات، فكان لا يجيز كثيراً من التراكيب اللغوية في كلام العرب المنثور، في حين يجيزه في المنظوم، فنراه يجيز إعمال اسم الفاعل مع الفصل في الشعر فحسب، إذ يقول: "هذا باب ما جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى، وذلك قولك:

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

وتقول على هذا الحد: سرقت الليلة أهل الدار، فتجرى الليلة على الفعل في سعة الكلام، كما قال: صيد عليه يومان، وولد له ستون عاماً. فاللفظ يجري على قوله: هذا معطي زيدٍ درهماً والمعنى إنما هو في الليلة، وصيد عليه في اليومين، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام... فإن نونت فقلت: يا سارقاً الليلةَ أهلَ الدار، كان حد الكلام أن يكون (أهل الدار) على (سارق) منصوباً، ويكون (الليلة) ظرفاً، لأن هذا موضع انفصال، وإن شئت أجريته على الفعل على سعة الكلام، ولا يجوز: يا سارق الليلة أهل الدار، إلا في شعر"[1].

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن سيبويه إذ يجيز ذلك في الشعر، ولا يجيزه في النثر، لا يترك الأمور على عواهنها للشعراء، بل إنه يقرر أن الشعراء إذا اضطروا إلى شيء كان لذلك الشيء وجه من العربية، حيث يقول: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[2].

لذلك فهو عندما أجاز للشعراء إعمال اسم الفاعل مع الفصل، فإنه قد حمله في سعة الكلام على الفعل، وهو الأصل في العمل، مما يعطيه القوة في العمل، فيعمل في حالتي الوصل والفصل.

جاءت ظاهرة الضرورة الشعرية تامة في كتاب سيبويه، إذ وعاها وعياً تاماً عن شيخه الخليل، وفصل القول فيها تفصيلاً، وإن لم يستعمل البتة مصطلح الضرورة حيث استخدم ألفاظاً غيره، تدل على الضرورة، من مثل:

---

[1] - الكتاب، ١٧٦/١.

[2] - السابق، ٣٢/١.

١- الاضطرار، أو اضطر، أو مضطر، كقوله: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[١]، وقوله: "فحملوه على (أن)، لأن الشعراء قد يستعملون (أنْ) هنا مضطرين كثيراً"[٢]. وقوله: "قال بعض العرب لما اضطره في الشعر جعله بمنزلة (غير)"[٣].

فلا بد في الضرورة حتى تستساغ أن يكون لها وجه من العربية، كالرجوع إلى الأصل، أو المشابهة بين عنصر وآخر. من ذلك قوله: جزم الفعل المضارع بـ (إذا) اضطراراً في الشعر لوجود شبه بينها وبين (أن) الشرطية الجازمة من جهة الدلالة على الاستقبال، ومن جهة اقتضائها لجواب الشرط، يقول سيبويه: "وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ(إن)، حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب"[٤].

فوجود مشابهة بين (إذا) و (إن) أجاز للشاعر الجزم بها، ولو جزم بها أحدنا في الكلام المنثور لجانب الصواب، لأن الجزم بها اضطرار، وهو في الكلام خطأ[٥].

والشيء ذاته يقال في الترخص بترك الفاء الواجب اقترانها بجوانب الشرط في بعض الحالات منها كون جواب الشرط جملة اسمية، يقول سيبويه سائلاً شيخه الخليل: "عن قوله: إنْ تأتني أنا كريمٌ، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر، من قبل أنّ أنا كريم، يكون كلاماً مبتدأ، و (الفاء) و (إذا) لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً، حيث لم يشبه الفاء، وقد قاله الشاعر مضطراً يشبهه بما يتكلم به من الفعل"[٦].

إن معالجة سيبويه الضرورة الشعرية، وتفصيله القول فيها يدل على وعيه بأن ثمّة أساليب خاصة يجرى على وفقها المنظوم، ولا تعني هذه الأساليب بالضرورة عجزاً في مقدرة الشاعر اللغوية أو ضيقاً تفرضه قيود الشعر كالوزن والقافية، إذ كثيراً ما يقصد إليها الشاعر قصداً بمحض إرادته، جرياً وراء المعنى والأسلوب.

---

١ - الكتاب، ٣٢/١.

٢ - السابق، ١/ ٤٠٠.

٣ - السابق، ٤٠٧/١ ، وانظره: ١٦٤/٢، ٢٠٦، ٢٤٢، ٢٦٩، ٣٠٩، ٣٨٢.

٤ - السابق، ٦١/٣.

٥ - السابق، ٦٢/٣.

٦ - السابق، ٦٤/٣.

وما يجوز لهم دون غيرهم لا يعني أن هذا الجائز خارج على اللغة، وإلا لكان الاحتجاج عليهم وليس بهم، إذ يقول: الخليل: "فالشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ويحتج بهم، ولا يحتج عليهم"[١]، ذلك أن للشعر خصوصية لغوية ضمن إطار اللغة العام، مثلما أن للكلام خصوصيته.

٢- يحتمل الشعر أو يجوز في الشعر، كقوله: "هذا باب ما يحتمل الشعر"[٢]، وقوله: "وقد يجوز في الشعر"[٣].

٣- يقابل سيبويه بين الكلام المنظوم والمنثور، دليلاً على الضرورة، فيما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام، كقوله: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"[٤].

وفّى سيبويه الحديث في الضرورة الشعرية، حتى غدت في الكتاب نظرية واضحة المعالم، جعل منطلقها قوله: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[٥]. فالضرورة الشعرية كما يراها هو وشيوخه ترد الأشياء إلى أصولها. أي إنها تسرى على وفق قواعد وأصول، من ذلك ما يبدو في قوله: "ويقولِ يونس للمرأة تسمى بـ (قاضٍ) مررت بقاضي قبل، ومررت بأُعَيْمِيَ منك، فقال الخليل: لو قال هذا لكانوا خلقاء أن يلزموها الجر والرفع، كما قالوا حين اضطروا في الشعر، فأجروه على الأصل، قال الشاعر الهذلي:

أبيت على معاريَ واضحات   بهن مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِباط.

فلما اضطروا إلى ذلك في موضعٍ لا بد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل"[٦].

ومنه سؤاله -سيبويه- الخليل عن بيت أنشدناه يونس:

قد عجبت مني ومن يُعَيْلِيا   لما رأتني خلقاً مقلوليا

---

[١] - منهاج البلغاء، حازم القرطاجني، ١٤٣-١٤٤.وانظر : السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه، محمود ربّاع ، ص١٤٠ وما بعدها.

[٢] - الكتاب، ٢٦/١.

[٣] - السابق، ٤٨/١، وانظره: ٨٥/١، ٩٩، ١٨٠، ١٦٦/٢، ٢٣٠، ٣٠٥...

[٤] - السابق، ٢٦/١، وانظره: ١٥٥/٢، ٣٧١، ٢٥٤، ٩٣، ٦٢، ٧٢.

[٥] - السابق، ٣١/١.

[٦] - السابق، ٣١٢/٣-٣١٣.

فقال: هذا بمنزلة قوله:

ولكن عبدالله مولى مواليا

وكما قال:

سماء الإله فوق سبع سمائيا

فجاء به على الأصل[١].

إنّ للنثر خصوصياته التي تتمثل في الأنماط أو الأنساق المقطعية التي لا يمكن لإيقاع الشعر أو يستوعبها، حيث توجد تتابعات مقطعية لا تنسجم وطبيعة الشعر، إضافة إلى أن ثمة مقاطع مفردة لا تتأتّى فيه[٢]. لذا فإن الشاعر في نظر سيبويه "لا يخرج عما عليه الاستعمال اللغوي من الألفاظ والعبارات، إلا ليبلغ بالتعبير مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقع في اللغة، أي أن الشاعر يظل محدوداً بدائرة اللغة لا يتجاوزها"[٣]، وهذا يدل على إدراك سيبويه خصوصية الشعر، فهو شيخ النحويين العرب الذين "تجدهم على وعي كامل بهذا الأصل في قواعد السماع، فقد فرقوا بين الشعر والنثر، وتحدثوا عن الضرورة الشعرية حديثاً ينمّ على فهمهم ما يقع أحياناً في اللغة من خروج على الشائع[٤]"؛ لذا "يستمر سيبويه في عرض ما تراءى له من الضرورات التي استعملها الشعراء، لغرضٍ عمد إلى تحقيقه، هو أن يفهم قارئه أنه مقبل على دراسة كلام العرب... ومن الضروري أن يفرق بين مستويين في هذا الكلام: مستوى النثر الذي يطرد في القياس، وتتحقق فيه القاعدة النحوية، ومستوى الشعر... وسيبويه الذي لا يكف في مواضع كثيرة من الكتاب عن أن يتتبع الضرائر الشعرية، ويؤكد مواقعها تأكيد الحريص، كأنما يحصن القواعد المصطلح عليها، وليفسح المجال للمتعلمين والمتأدبين"[٥].

درس سيبويه الشعر دراسة منهجية شاملة، لم يفصل فيها الوزن والقافية عن الأسلوب والمضمون، الذي يؤدي -بطبيعة الحال- إلى المعنى المراد، إذ "إنّ لسيبويه فكراً متصلاً يدلّ بعضه على بعض، لتَشَابُه أنحائه، واتّساق الرأي فيه. فهو يقوم على أصول لا تكاد تختلف،

---

١ - الكتاب، ٣/٣١٥، وانظره: ٣/٣١٦، ٣٢٠، ٣٣٥، ٤٥٣، ٥٠٥...

٢ - فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبدالتواب، ص ص ١٥٨-١٦٢.

٣ - الضرورة الشعرية، دراسة أسلوبية، د. السيد إبراهيم، ص١٣، وانظره: ص١٥ و ٢٩.

٤ - أصول النّحو العربي، د. محمد الحلواني، ص٧٦.

٥ - المنهج اللغوي في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٩٧٣، ع٣+٤، ص٦٥.

تَوَجَّهَ عنها بحثه في الضرورة الشعرية، كما توجّه عنها بحثه للمشكلات النحويّـــة الأخـــرى. والفكرة الأساسية التي ألّح عليها سيبويه هي فكرةُ التشبيه أو الحمل التي كان لها أثر ظاهر في علاجه للمشكلات النحويّة التي يظهر فيها الخروج على الأصول النحويّة المقررة في الشعر أو في الكلام"[١].

فالضرورة الشعرية في عرف سيبويه -كما رآها الكثيرون- تتمثل في ما يختص في الشعر دون النثر، سواء أكان الشاعر مضطراً أم غير مضطر"[٢].

إنّ جَعْلَ سيبويه وشيخه الخليل -رحمه الله- للشعر خصوصيته دليلٌ على إدراكه مدى اختلاف طبيعة الشعر عن النثر من جهتي الشكل والأسلوب[٣]، واعترافه بأنّ الشعراء أمـــراء الكلام يصرفونه أنّى شاؤوا، دون عجز أو قصورٍ في مقدرتهم اللغوية، وإنّما يفعلـــون ذلـــك طائعين؛ لحاجتهم الأسلوبيّة، التي يتطلبها المعنى الذي يسعون إلى تحقيقه؛ لذلك جعل سيبويه مقولته: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[٤] ركيزة انطلـــق منهـــا فـــي دراسته الضرورة الشعرية، ويحتمل قوله (وجهاً) تفسيرين: وجهاً في المعنى، ووجهـــاً فـــي التركيب، على أنه لا فضل لمحاولة وجه المبنى (التركيب) إلا إذا كانت هذه المحاولة متصلـــة بمحاولة وجهٍ في الأسلوب والمعنى، مع الأخذ بعين الاعتبار عـــدم إهمـــال الأداء الصوتـــي للشعر، المتمثل في الوزن والقافية، وأرى أنّ الاعتداد بالوزن الشعري لدى سيبويه ليس بخاف على أحد، أو محتاجاً إلى إثبات، في حين أن اعتداده بالأسلوب والمعنى محتاج إلـــى بيـــان وإفصاح، إذْ تبيّن لي أنّ سيبويه لم يشر -ألبتة- إلى القيود الشعرية، بل إن اهتمامه منصـــبٌ على الأسلوب، وما ينضوي تحته من معان مختلفةٍ، فنجد كثيراً من الضـــرورات الشـــعرية مرتكزة إلى المعنى، حيث جعل سيبويه المعنى وجهاً يُسوّغ اضطرار الشاعر، من ذلك قوله: "وقد جاء في الشعر: قطني وقدني، فأمّا الكلام فلا بُدَّ فيه من النون، وقد اضطُرَّ الشاعر فقال: قدي، شبهه بحسبي؛ لأنّ المعنى واحد، قال الشاعر:

---

[١] – الضرورة الشعرية، دراسة أسلوبية، ص ص ٧-٨، وانظر: سيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن، ص ٥٠-٥١.

[٢] – الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص ٣٠٥، والضـــرورة الشـــعرية، عبدالوهـــاب العدواني، ص١٠٠، ١١١، ١١٦-١٥٠.

[٣] – أصول النّحو العربي، ص٧٧.

[٤] – الكتاب، ٣٢/١.

قدني من نَصرِ الخُبَيبَينِ قَدِي : ليس الإمام بالشحيح المُلحِدِ"[١]

إنّ سيبويه إذْ التفت إلى الوزن والتقفية، فإنه لم يتخذه المحـور الرئيسـي للضـرورة الشعرية، بل نجد أن أهمية الوزن الشعري لديه تتحد مع أهمية المعنى والأسلوب في الشـعر، فثمّة أبيات غير قليلة في كتاب سيبويه -لا يستوعبها بحثٌ مثل هذا- تُعَدُّ مما يجوز في الشعر، مع أنّ الفارق بينها وبين ما يجوز في الشعر والنثر هو نوع الحركة فقط، فقواعد النثر -على سبيل المثال- قد توجب في نمط ما النصب، ثم يأتي هذ النمط عينه في الشـعر مرفوعـاً أو مجروراً، وبحركة مماثلة من حيث مقدارها العروضي حركة النصب، فلو كانت الضـرورة عنده تعني بالضرورة الإلجاءَ لما عالج هذه الأبيات في إطار الضرورة؛ ذلك أن الفـاصل أو الفارق في الحركة لا يحتاج إلى كبير تفكير، ولا يترتب عليه أي أثر، مـالم تكـن الحركـة حركة روي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنه لو كانت الضـرورة مسـألة وزن شـعري فحسب لصنَّف سيبويه الأنماط اللغوية الواردة فيها في أدنى درجة من مستوى الجودة، بحيث يصفها بالرداءة أو القبح أو ما شابه ذلك، غير أنه لم يفعل. فمِمّا جعله سـيبويه جـائزاً فـي الشعر، والفارقُ بينه وبين ما يجوز بإطلاق، أي في الشعر والنثر، نوعُ الحركـة، وتلـك الحركةُ مساويةٌ في مقدارها العروضي النصب - قول أبي النجم العجلي:

قد أصبحَتْ أمُّ الخيار تَدَّعي :عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ

فـ "النصب لا يكسر البيت، ولا يخلّ به ترك إظهار الهاء، وكأنه قال: كلُّـه غـير مصنوع"[٢] فالشاعر رفع (كله) والوجه فيه النصب، ولو نصب لما اختل الوزن، ولما ضعف جانب الإعراب[٣].

ويؤكد البغدادي هذا المعنى في قول الشاعر:

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا

حيث يقول: "وإنّما آثر حذف التنوين للضرورة على حذفه للإضافـة، لإدارة تمـاثل المتعاطفين في التنكير..."[٤].

---

١ - الكتاب، ٣٧١/٢.

٢ - السابق، ٨٥/١، وانظر مثل ذلك منه: ٤٨/١، ٤٩، ١٦٩، ١٦٧/٢، ١٨٧...

٣ - الخصائص، ٦١/٣، وانظره: ٣٠٣/٣-٣٠٤.

٤ - خزانة الأدب، البغدادي، ٥٥٤/٤.

ومنه قول الهذلي:[1]

أبيتُ على معاريَ واضحاتٍ بهنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِباطِ

حيث أنشده الشاعر على معاريَ بإجرائه الإسم المعتل مجرى الصحيح، في إظهار الحركة على آخره، والقياس معارٍ بحذف الياء وحركتها، والتعويض عنهما بتنوين، ولو أن الشاعر أنشده على القياس "لما كسر وزناً ولا احتمل ضرورة"[2]، فنراه قد لزم الضرورة في حال السعة، إدراكاً منه أن الضرورة الشعرية تتحد بماهية الشعر نفسه من حيث هو مستوى من التعبير مختلف عما عليه الكلام. وقد ادعى بعض النحويين على عدم القول بالضرورة في بيت الهذلي السابق، بحجة أنَّ ماحمله على إجراء المعتل مجرى الصحيح هو كراهية الزحاف، غير أن قولهم هذا مردود عليهم، وقد كفاني المعري مؤونة محاججتهم إذْ يقول: "هذا قولٌ ينتقض؛ لأنّ في هذه الطائية أبياتاً كثيرة لا تخلو من زحاف... وكذلك قوله:

عرفتُ بأجدثٍ فنعافِ عرقٍ علاماتٍ كتحبير النماطِ

فيه زحافات من هذا الجنس، ثمَّ يجيء في كل الأبيات إلا أنْ يندر شيء"[3].

ومنه قول الشاعر[4]:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلا وكريمٍ بخله قد وضعه

على رواية جر (مقرف)، حيث فصل الشاعر بين كم الخبرية وما أضيفت إليه بالجار والمجرور (بجود) وهذا لا يجوز في النثر، ولكن الشاعر فصل بين كم الخبرية ومضافها، دون أنْ يضطره إلى ذلك وزنٌ أو قافية، إذْ إنّ نصب (مقرف) على أنّه مفعول به للفعل (نال) يُزيل الضرورة تلك، من غير اضطراب الأداء الصوتي للبيت الشعري وزناً أو قافية؛ لأنّ تنوين الجر مساوٍ في المقدار العروضي تنوين النصب، إلا أن ذلك يؤدي إلى نقضٍ في المعنى الذي يرمي إليه الشاعر من تكثير رفعتهم وهممهم العالية، وكرمهم إلى أرقى الدرجات.

---

[1] - الكتاب، ٣/٣١٣.

[2] - الخصائص، ٣/٦١.

[3] - رسالة الغفران، ص ٣٦٩-٣٧٠.

[4] - الكتاب، ٢/١٦٧..

فالألفاظ وسيلةٌ للتعبير عن غاية، هي المعنى، وإذا ما تعارض معنى ولفظٌ قُدِّم المعنى عليه، فالشاعر إذْ خالف القياس النَّحويَّ من غير قيد شعري، إنما كان همه من وراء ذلك الحرص على تأدية المعنى على خير وجه.

إنّ ذكر سيبويه روايات متعددة للبيت الشعري الواحد، بعضها يتفق مع القياس النَّحويّ فيجوز في الشعر والنثر، وبعضها لا يجوز إلا في الشعر - دليلٌ على أن الوزن الشعري لم يكن محور اهتمامه في إطار معالجته ما يحتمل الشعر، وإلا لاكتفى بالرواية التي تتفق والأصول النحوية، كما هي الحال في البيت السابق[1] ، ومنه أيضاً قول رؤبة:

ضخمٌ يحبُّ الخُلُقَ الأضْخَمَا

حيث يقول سيبويه: "يروى بكسر الهمزة وفتحها. وقال بعضهم (الضِّخَمَّا) بكسر الضاد"[2] فعلى رواية (الضخما)، ورواية كسر الهمزة (الإضْخَمَّا) لا ضرورة في البيت؛ لأن فَعَلاًّ وإِفْعَلاً موجود في كلام العربيّ؛ كهزبر وإردَبّ.

ومنه بيت الفرزدق:

أسكرانُ كانَ ابنَ المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكر

"فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينصب السكران، ويرفع الآخر على قطع وابتداء"[3].

وقوله أيضاً:

كم عمةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاءَ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشاري

حيث يقول سيبويه: "وبعض العرب ينشد قول الفرزدق:

كم عَمّةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ فدعاءَ قد حَلَبَتْ عليَّ عشاري

وهم كثير، فمنهم الفرزدق، والبيت له"[4].

---

[1] - انظر: السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه، محمود رباع ، ص١٥٤ وما بعدها.

٢- الكتاب، ٢٩/١.

٣- السابق، ٤٩/١.

٤- السابق، ١٦٢/٢.

فثمة أبيات شعرية ذات رواية واحدة تتفق والأصل النَّحـوِيّ للغـة، إلا أنّ سـيبويه وشيوخه يجعلون بعضها خصوصيةً شعرية فحسب؛ جرياً وراء المعنى، حيث يقول سـيبويه: "وزعم الخليل أنّ قول الأخطل:

كَذَبَتْك عينُك أم رأيتَ بواسطٍ　　　غَلَسَ الظلام من الرَّبابِ خيالا

كقولك: إنها لأبلٌ أم شاءٌ. ومثل ذلك قول الشاعر، وهو كثير عزة:

أليس أبي بالنَّضْرِ أم ليس والدي　　　لكلّ نجيبٍ من خُزاعَةَ أزْهرا

ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهامَ ويحذف الألف. قال التميمي وهو الأسود ابن يعفرُ:

لعمرك ما أدري، وإنْ كنت دارياً　　　شُعيث بن سهم أم شعيث بنُ مِنْقَرِ

وقال عمر بن أبي ربيعة:

لعمرك ما أدري وإنْ كنت دارياً　　　بسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ"[١]

فما دفع سيبويه إلى جَعْل مثل هذه التراكيب الواردة في الأبيات السـابقة مخصوصـةً بمستوى الشعر دون النثر – هو كون أم متصلة أو كونها منقطعة، وما يـترتب علـى ذلـك بطبيعة الحال من فرق في المعنى واضح.

والفارق في المعنى هو الذي حدا يونس إلى الحكم بالضرورة على نَسَـق لـم يحملـه الخليل عليها، حيث يقول سيبويه: "وسألت الخيل -رحمه الله- عن قوله:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً　　　يدلُّ على مُحَصِّلة تبيتُ

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خيراً من ذلك، كأنه قـال: ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً. وأما يونس فزعم أنَّه نوَّن مُضطراً، وزعم أن قوله:

لا نسبَ اليومِ ولا خُلّةً

على الاضطرار. وأما غيره فوجّهه على ما ذكرت لك، والذي قال مذْهَب"[٢].

---

١ – الكتاب، ١٧٤/٣–١٧٥.

٢ – السابق، ٣٠٨/٢–٣٠٩.

إن كُلاً من مذهب الخليل ويونس في البيت السابق مترتبٌ عليه -بلا أدنى ريب- تباينٌ في المعنى كبير، إذ إنّ التمني غير الطلب، بل شتان بينهما.

ومثله ترك تنوين الاسم في حال وصفه بـ (ابن) علي غير الأصل النّحويّ الذي يقتضي التنوين، فـ "إذا اضطر الشاعر في الأول أيضاً أجراه على القياس، سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت:

هي ابنتُكم وأختُكم زعمتُمْ لِثَعْلَبَةَ بنِ نوفلِ ابنِ جسْرِ

وقال الأغلب:

جاريةٌ من قيسِ ابنِ ثَعْلَبَه"[١]

فسيبويه جعل ذينك البيتين من قبيل الخصوصية الشعرية، بدافع من المعنى أيضاً، وإلا ما كان أسهل أن يجعلهما من باب البدل أو التوكيد، حيث قال في موطن من الكتاب آخر: "وتقول: مررتُ بزيدِ ابنِ عمروٍ، إذا لم تجعل الابن وصفاً، ولكنك تجعله بدلاً أو تكريراً كأجمعين"[٢]، فهو لم يجعلهما من باب البدل كما فعل ذلك ابن جني[٣]، ورجّحه ابن يعيش قائلاً: "والجيد في البيتين أن يكون أراد البدل لا الوصف، ليخرج عن الضرورة"[٤]. إنّ سيبويه لم يرتضِ مثل ذلك؛ لأنه على يقين أنّ الشاعرين أرادا الوصف، ولم يكونا في حاجة إلى البدل أو التوكيد؛ فقوة البيان في البدل أظهر منها في الوصف، ولم يكن الشاعران بحاجة إلى البدل، لأنهما جاءا بأسماء معروفة لديهما، ولم يريدا قوة بيان؛ ولذلك قال ابن الحاجب: "وزعم قوم أن ابن ثعلبة بدل؛ ليخرج البيت عن الشذوذ، وهو بعيد؛ لأنّ المعنى على الوصف"[٥].

ومنه قول النّمر بن تولب:

سَقَتْهُ الرّواعدُ من صَيِّفٍ وإنْ من خريفٍ فلن يَعْدَما

---

١ - الكتاب، ٣/٥٠٥-٥٠٦.

٢ - السابق، ٣/٥٠٨.

٣ - المقتضب، ٢/٣١٥ (الحاشية)

٤ - شرح المفصل، ٢/٦.

٥ - المقتضب، ٢/٣١٥ (الحاشية).

حيث حمل سيبويه هذا البيت على (إمّا)، وليس (إن) الجزاء[1]، كما رأى بعض أهل النظر، ما ذاك إلا بدافع من المعنى. ويؤكد هذا المعنى القزاز القزويني إذْ يقول: "قال سيبويه: فإنّما يريد (فإمّا)، وقال بعض أهل النظر: هي (إن) الجزاء، وإنما يجب حذف (ما) من (إمّا) في الاضطرار، فإذا وَجَدْتَ أنْ تكون (إنْ) إنِ الجزاء لم تخرج عنها، وإنما لا يجوز إلا في الاضطرار. والذي يُحْتَجُّ به لسيبويه أنّه وصف مكاناً أو نبتاً، فيقول: سقته الرّواعد من صيف، وإنْ من خريف فلن يعدم الري، أي: إمّا سقته من صيف وإمّا من خريف لهو لن يعدم الري؛ لنعمته وخصب مكانه، وعلى قول مَن قال: هي إنِ الجزاء: إنْ لم يَسْقِهِ الخيف عَدِمَ الري، والأول أبلغ، فبهذا جعله سيبويه على (إمّا)، ولم يجعله على (إنِ) الجزاء"[2].

إنّ المرتكزات الأساسية للضرورة الشعرية لدى سيبويه تتمثل في المعنى والأسلوب، علاوة على الأداء الصوتي للشعر، الذي يبدو في الوزن والقافية، ومن ثمّ يظهر أنّ المعنى الذي تتوجّه عليه الضرورة الشعرية عند سيبويه أنها بلوغ مستوى من التعبير مستوىً آخر، فأكثر ما تناوله سيبويه من هذه المسائل يظهر معه المعنى الذي حرص عليه عليه في توجيه الضرورات"[3]؛ لذا لم يجعل سيبويه الأداء الصوتي للشعر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الضرورة الشعرية، وإنْ لم يهمله، فليست الضرورة لديه أن يقتضيها بالضرورة الأداء الصوتي، إذْ قد تقع الضرورة في الشعر من غير اضطرار الوزن أو القافية لها، ومن ثمّ كانت مسألة الوزن الشعري من أضعف المرتكزات التي عوّل عليها سيبويه في معالجة الضرورة الشعرية، الأمر الذي حدا السيد إبراهيم إلى ردّ القول بأنْ يكون الوزن المعوّل عليه وحده لدى سيبويه ههنا، مستنداً في ذا إلى الربط بين الظواهر اللغوية الخارجة على اللغة، والضرورة الشعرية التي جعل سيبويه منطلقها الحمل على المشابهة والرد على الأصل وغير ذلك مما له وجه من العربية، ومن ثمّ فقد ردَّ الباحث المعالجات الصوتية لكثير من الضرورات الشعرية؛ لاستنادها إلى الوزن[4].

ومما يبدو فيه تغليب سيبويه المعنى على الوزن الشعري مسألة التقديم والتأخير، أو حفظ الرُتب، وقد وعى سيبويه ما للتقديم والتأخير من دورٍ بارز في إيضاح المعنى وكشف

---

[1] – الكتاب، ٢٦٧/١، وانظره: ١٤١/٣.

[2] – ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص ٢٥٤. وانظر: مغني اللبيب، ص٨٤. وشرح المفصل، ١٠٢/٨.

[3] – الضرورة الشعرية، دراسة أسلوبية، ص١٣.

[4] – الضرورة الشعرية، دراسة أسلوبية، ص ١٦، و ١٨، و ١٩، و ٦١-٧٦.

الغموض، يقول سيبويه: "ولا يحسن إنْ تأتني آتيك، من قبَل أنّ (إنْ) هي العاملة. وقد جاء في الشعر: قال جرير بن عبدالله البَجَليّ:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرَعُ إنّك إنْ يُصرَع أخوك تُصرَعُ

أي: إنّك تُصرَع إنْ يُصرَع أخوك. ومثل ذلك قوله:

هذا سُراقة للقرآنِ يدرسه والمرءُ عند الرُّشا إنْ يَلْقَها ذيبُ

أي: والمرءُ ذئبٌ إنْ يلقَ الرُّشا"[1].

ولو كان التقديم والتأخير متعلقاً بمسألة الوزن الشعري فحسب، لما اهتمّ سيبويه بمعاودة مسائل التقديم والتأخير بالدرس والتحليل في جلّ الكتاب، فيما عدّ التقديم والتأخير فيه خصوصية شعرية، كاشفاً عن طبيعة هذا التقديم؛ الأمر الذي يحدّ من أهمية الوزن ههنا؛ ليكون التركيز على التقديم والتأخير ذاته؛ لما له من قوة بيان وبلاغة تعبير؛ ذلك أنّ العرب "إنّما يُقدِّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعاً يُهِمّانهم ويعنيانهم"[2]، فالنص السابق صريح العبارة بأنّ سيبويه يرى في التقديم والتأخير دلالة على أهمية المُقدَّم والعناية به في تأدية المعنى، فإذا كان هذا حال التقديم والتأخير في المنثور فما بال المنظوم، وهو أجدر من المنثور في هذه المسألة؟ ومن ثمّ فقد اشترط سيبويه في التقديم والتأخير عدم نقض المعنى؛ فعلى الرغم من إجازته تقديم الاسم في الشعر، حيث يقول: "وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم"[3] -إلا أنه عدّ تقديم الفاعل على الفعل من قبيل الضرورة الشعرية، ووَضعِ الكلام في غير مواضعه، ووصفه بأنه لا ينقض المعنى، حيث يقول: "ويحتملون قبح الكلام حتّى يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقض، فمن ذلك قوله:

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصدود وقلّما وصالٌ على طول الصُّدود يدومُ

---

[1] - الكتاب، ٣/٦٧-٦٨.

[2] - السابق، ١/٣٤.

[3] - السابق، ٣/١١٥.

وإنما الكلام: وقلَّ ما يدوم وصالٌ"[١]، حيث قدَّم الشاعر مضطراً الفاعل (وصال) على فعله (يدوم)، "ووجه الكلام: وقلّما يدوم وصال على طول الصدود؛ وذلك أنّ الأصل في هذا أن يُقال: قلَّ وصالٌ يدوم على طول الصُدود؛ لأنَّ (قلَّ) قبل دخول (ما) من حُكْمِها أنْ لا تليها الأفعال؛ لأنها فعل، ولا يلي الفعلَ فعلٌ، فأدخلوا عليها (ما) ليوطئوا للفعل أن يليه؛ لأنَّ الفعل لا يمتنع أن يلي (ما)، وكان الحكم أنْ يولوها ما دخلت (ما) من أجله، وهو الفعل، فلما اضطر قَدَّم الاسم الذي كان يقع بعد (قلَّ) قبل دخول (ما)، وإذا قلت: قلَّ ما يدوم وصالٌ، فإنَّ (قلَّ) لم تزَل عن فعليتها، غير أن الذي يرتفع بها (ما) وهي اسم مبهم، يُجْعَل في هذا الموضع للزّمان، فكأنه قال:وقتٌ يدوم فيه وصالٌ، ويُحذَفُ العائد، كما قال الله تعالى[٢]: "**وَاتَّقُوا يَوماً لاَ تَجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً**""[٣] وفي البيت تخريجات كثيرة[٤].

أضحى واضحاً أنّ ما أجيز للشاعر من الترخُّص في أسلوب التقديم والتأخير في معظم الأبواب النحويّة، يرتبط بأداء المعنى ووضوحه لدى المتلقي حتى تؤدي اللغة رسالتها، وليس أدلّ على ذلك من الشواهد الشعرية التي أوردها النحاة في باب التنازع، وما اختُلف فيه من إعمال الأول لتقدُّمه، أو إعمال الثاني لقربه من المعمول، فالتنازع في عُرْف النحاة هو "أنْ يتقدّم عاملان على معمول كلٌّ منهما طالبٌ له من جهة المعنى"[٥].

التفت ابن جني إلى مسألة التقديم والتأخير، وكان ذلك موزعاً على جُلِّ الأبواب النحويّة فهو يقول: "وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل، كضُرِبَ زيدٌ... ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا البدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه... ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ولا شيء مما اتّصل به، ولا يجوز تقديم الجواب على المُجاب شرطاً كان أو قسماً أو غيرها..."[٦]، وما اختلف فيه النحويون في مسألة التقديم والتأخير هو ما كان ذا رتبة مُلْتَزَمَة أو مُقيِّدة، فعدوها مما يختص به الشعر دون النثر، والذي "سوَّغ هذا عند حامل الكلام على هذا المذهب أنّ المقصود من الكلام واضح، وإنْ كانت

---

١ - الكتاب، ٣١/١، وانظر: شرح المفصل، ٧٥/٢، وأوضح المسالك، ٢٣٨/١.

٢ - الآية (٤٨) من سورة البقرة.

٣ - شرح السيرافي، ٢٣١/٢.

٤ - مغني اللبيب، ٨/٢.

٥ - حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٩٧/٢. وانظر: الكتاب، ٧٩/١.

٦ - الخصائص، ٣٨٥/٢-٣٨٧.

العبارة غير دالة عليه"[1]. فالرتبة لها دورها البارز في إيضاح المعنى ورفع اللبس، فـ "ليست المزية بواجبة لها (أي لمعاني النحو) في نفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضَع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها من بعض"[2].

وما قيل عن التقديم والتأخير يُقال عن الحذف بمختلف أنواعه، ذلك أنْ ليس الوزن وحده هو المُفضي إلى الحذف، كما أن سيبويه لم يجعل الحذف مقصوراً على ما كثر استعماله فحسب، بل يتعدى ذلك إلى معالجة كثير من أنواع الحذف، التي لا مسوِّغ لها إلا سياق الحال، ومدى نجاعته في تأدية المعنى واضحاً فيما وقع الحذف فيه[3] .

ومِمّا اتّحد فيه الأداء الصوتي والمعنى فَعُدَّ خصوصية شعرية – مسألة المطابقة، وقد وعى سيبويه هذه المسألة وعياً تامّاً، فبسط القول فيها، وسأجمل معالجتها ههنا من حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع)، والنوع (التذكير والتأنيث)، والتعيين (التعريف والتنكير)، مبيّناً أن المعنى قد أدى دوراً بارزاً في الترخص في المطابقة في مستوى الشعر.

فمن حيث العدد فقد ورد الفعل في الشعر مسنداً إلى المفرد مع أنّه مُخْبَرٌ به عن اثنين، والذي سوَّغ ذلك وضوح المعنى وجلاؤه، ومنه قول الشاعر:

ونُبِّئــــتُ جَــوّابــاً وَسَكَنـــاً يسبُّنـــــي وعمرو بنَ عفرا لا سلامٌ على عمرو[4]

حيث أسند الشاعر الفعل (يسبُّني) إلى المفرد، مع أنه يخبر عن اثنين (جوّاباً وسكناً).

ومن وَصْف المفرد بالجمع قول الشاعر:

كأنَّ نسوعَ رَحْلي حين ضمَّت حوالب غرّزا ومعًى جياعا

حيث "قال: جياعاً، وكان الوجه أن يقول: جائعاً؛ لأنّ المعنى واحد"[5].

---

١ - منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص١٧٩.

٢ - دلائل الأعجاز، ص٦٩.

٣- أنظر: السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه، ص١٥٣.

٤- الكتاب، ٣٠١/٢، والمقتضب، ٣٨١/٤.

٥- ما يجوز للشاعر في الضرورة، ٧٧، وانظره: ص١٨٨.

ومن الترخص في النوع إباحة سيبويه طرح علامة التأنيث من الفعل المسند إلى الفاعل مؤنثاً، وحمل ذلك على وضوح المعنى وبيانه، كما في بيت الأعشى:

فأمّا ترى لِمّتي بُدِّلَتْ ⁝ فإنّ الحوادث أودى بها[1]

فأسقط الشاعر علامة التأنيث من الفعل (أودى)، والأصل (أودت)؛ لأنّ فاعله مؤنثـة (الحوادث)، ولكن الذي سوّغ طرح لاحقة التأنيث وعدم المطابقة بين الفعل وفاعله هو المعنى؛ إذِ الأرض بمعنى المكان.

ومنه تأنيث الفعل المسند إلى الفاعل المذكر، كما في قول الأعشى:

وتَشْرُقُ بالقول الذي قد أذَعْتَهُ ⁝ كما شَرِقَتْ صدرُ القناة من الدّمِ

فالمضاف قد اكتسب التأنيث من المضاف إليه؛ "لأنّ صدر القناة مؤنـث"[2]، وتـابع المبردُ سيبويه في ذلك، إذْ صدر القناة قناة[3].

ومنه قول جرير:

لمّا أتى خبرُ الزُّبير تواضَعَتْ ⁝ سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

حيث ألحق الشاعر (التاء) بالفعل (تواضع)، مع أن الفاعل (سور) مذكّر، والذي سوّغ ذلك وضوح المعنى، فكما أنّ صدر ألقناة قناة فكذا سور المدينة؛ لأنها مُدِّنَتْ بسورها والطول غير منفكة الليالي منه[4].

ومثله قوله[5]:

---

[1] – الكتاب، ٤٦/٢.

[2] – السابق، ٥٢/١.

[3] – المقتضب، ١٩٨/٤-١٩٩.

[4] – الكتاب، ٥٢/١، والمقتضب، ١٩٧/٤-١٩٩، والخصائص، ٤١٧/٢-٤١٨، والمحتسب في شواذ القراءات، ٢٣٦/١، ومغني اللبيب، ١١٢/٢.

[5] – السابق، ٥٢/١، والمقتضب، ١٩٧/٤، والخصائص، ٤١٧/٢-٤١٨.

إذا بعضُ السنين تَعرّقتنا ... كفى الأيتامَ فقْدُ أبي اليتم

ومثله قول ذي الرّمة[١]:

فَشَيْنَ كما اهتزّتْ رماحٌ تَسفَّهتْ ... أعاليَها مَرُّ الرياح النواسمِ

وتابع سيبويه في ذلك ابنُ جني[٢] وابن مالك[٣] وابن هشام[٤]، متخذين المعنى سنداً لهم. ومن الجدير ذكره أن الغريب في الأمر تخطئة ابنِ مالك ابنَ جني في استشهاده على جواز تأنيث الفعل مع كون الفاعل مذكراً، في قراءة أبي العالية قولَه تعالى[٥]: "**لا تنفع نفساً إيمانها**"؛ إذْ يقول ابن جني: "فهذا وجه يشهد لتأنيث الإيمان؛ إذْ كان من النَّفس وبها"[٦]، ويرى ابن مالك أنّ إسناد الفعل إلى الإيمان وتأنيثه متأتٍ من أنّ الإيمان في المعنى مؤنث، فهو طاعة وإنابة، وظنّ ابن مالك أنّ ابن جني قد فاته هذا المعنى، فيقول: وقد خفي على ابن جني فأجاز في المحتسب أن تكون قراءة أبي العالية من جنس (تسفَّهتْ أعاليَها مَرُّ الرياح)، وهو خطأ بيِّن، والتنبيه عليه متعيِّن"[٧]، وتابع ابنَ مالك ابنُ هشام في تخطئة ابن جني[٨].

ومن الإنصاف القول أنّ ابن مالك وابن هشام قد تَسَرّعا في حكمهما على ابن جني، ولم يُكمِلا تخريجه قراءةَ أبي العالية السابقة الذكر، وإلا لما ذهبا إلى تخطئته فيها؛ إذْ ذهب ابن جني إلى تأنيث الفعل حملاً على المعنى، أي بحمل الإيمان على معنى الطاعة، حيث يقول في محتسبه: "فكذلك يكون تأنيث الإيمان، ألا تراه طاعة في المعنى، فكأنه قال: لا تنفع نفساً طاعتُها"[٩].

وأباح سيبويه للشاعر عدم المطابقة بين المبتدأ وخبره المؤنث، كما في قول طفيل الغنوي:

---

١ – الكتاب، ٥٢/١، والمقتضب، ١٩٧/٤، والخصائص، ٤١٧/٢-٤١٨.

٢ – الخصائص، ٤١١/٢.

٣ – شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ٨٦.

٤ – مغني اللبيب، ١١٣/٢.

٥ – الآية (١٥٨) من سورة الأنعام.

٦ – المحتسب، ٢٣٧/١.

٧ – شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص٨٦.

٨ – مغني اللبيب، ١١٣/٢.

٩ – المحتسب، ٢٣٨/١.

إذْ هي أحْوى من الرِّبْعِيِّ حاجِبُهُ   والعينُ بالإثْمِدِ الحاريِّ مكحول[١]

حيث حذف الشاعر التأنيث من الخبر (مكحول)، والأصل (مكحولةٌ) بالتأنيث؛ لأن مبتدأها مؤنث، فتجب المطابقة بينهما، غير أنّ ما سوّغ هذا الترخُّص هو المعنى، فهو واضح لا التواء فيه، فالعين بمعنى الطّرْف، والطّرْف مذكّر، فجاز للشاعر الإخبار عن العين بمكحول[٢].

وجعل سيبويه تذكير العدد مع المعدود خصوصية شعرية؛ جرياً وراء المعنى، من ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

فكان نصيري دون مَنْ كنت أتّقي   ثلاث شخوص كاعِبانِ ومُعْصِرُ[٣]

حيث أنث الشاعر "الشخص إذْ كان في معنى أنثى"[٤]، أي أنّ الشاعر قد عامل (شخوص) معاملة المؤنث؛ لأنه أراد بالشخص المرأة، وهذا الترخُّص في المطابقة بين العدد ومعدوده واضحُ المعنى لدى المتلقي، فمعنى البيت وسياقه يدلنا على أنّ الشاعر يقصد أنثى لا ذكراً، فهو يتستّر من الرُّقباء الذين تبرز طاقاتهم في الوشاية بين العاشق ومعشوقته، ثم إنّ (الكاعب) و (المعصر) صفتان يطلقان على المؤنث لا المذكر، فالكاعب هي التي برز نهداها، والمعصر هي مَنْ دخلتْ عصر شبابها.

ومثله قول الشاعر:

وإنَّ كِلاباً هذه عَشْرُ أبْطُنٍ   وأنتَ بريءٌ من قبائلها العَشْرِ[٥]

فقد أنث الشاعر (أبطن) وهو مذكر، وذكّر العدد، أيضاً، على غير الأصل، حملاً على المعنى، فهو يريد بالبطون القبائل؛ لأنهما بمعنى واحد؛ بدليل ذكر القبائل في البيت ذاته، والقبيلة مؤنثة فذكر العدد، وكأنه قال: هذه عشر قبائل[٦].

---

[١] – الكتاب، ٤٦/٢.

[٢] – السابق، ٤٦/٢، والخصائص، ٤١٢/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة، ص١٢٥.

[٣] – السابق، ٥٦٦/٣.

[٤] – السابق، والصفحة ذاتها.

[٥] – السابق، ٥٦٥/٣.

[٦] – السابق، ٥٦٥/٣، والخصائص، ٤١٧/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة، ص١٢٥.

ونصَّ سيبويه على خصوصية الشعر في تانيث العدد مع المعـدود المؤنـث، مـادام المعنى واضحاً لا لبس فيه، كما في قول الحُطيئة:

قبائلُنا سَبْعٌ وأنتم ثلاثةٌ وللسَّبْعُ خيرٌ من ثلاثٍ وأكثرُ(١)

"فأنَّث أبطناً؛ إذْ كان معناها القبائل"(٢)، فالشاعر جاء بالعدد (ثلاثة) مع أن معدوده (القبـائل) مؤنث في حال الضرورة، وتُحْمَلُ على معنى (الأبطُن)، والبطن مذكر، فكأنّه قال: وأنتم ثلاثة أبطن.

ومثله قوله:

ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ لقد جَار الزّمانُ على عيالي[1]

حيث أنَّث العدد (ثلاثة) مع أن معدوده مؤنث أيضاً (أنفس)، والذي حمله على ذلك وضـوح المعنى، إذْ حمل النفس على معنى الشخص المذكر؛ لأنه يقصد بالثلاثة عياله الذيـن يقتـاتون بلبن نياقه التي ظلت طريقها.

وأباح سيبويه للشاعر الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب (كان)، إذْ يقول: "ولا يُبَـدأ بما يكون فيه اللَّبس، وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان رجلٌ منطلقاً، أو كـان إنسـانٌ حليماً، كنت تُلْبس؛ لأنه لا يُستنكَرُ أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللَّبْس، وقد يجوز في الشعر وفي ضعفٍ من الكلام"[2].

وتابع سيبويه المبردُ في جَعْل الاسم نكرة والخبر معرفة في المنظـوم، حيـث يقـول: "واعلم أنّ الشعراء يُضطرون، فيجعلون الاسم نكرة، والخبر معرفة، وإنّما حملهم على ذلك معرفتهُم أنّ الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد"[3].

---

١ - الكتاب، ٣/٥٦٥، والخصائص، ٢/٤١٢، والإنصاف، ٢/٤٥٥.
٢ - السابق، ١/٤٨-٤٩.
٣ - المقتضب، ٤/٩١.

يتضح مما سبق أن سيبويه لا يعوّل على الوزن الشعري وحده في معالجة الضـــرورة الشعرية، بل كثيراً ما يولي وجهه شطر المعنى والأسلوب، فيجعل الوزن متحداً بهما، فيعطي المنظوم لغة خاصة، تجري على وفق ماله من العربية، مما يختص به هذا النمط من الكلام، إذْ يخرج الشاعر من أسلوب إلى أسلوب آخر، علاوة على ما يطرأ عليه من تغيرات صوتية، ترجع في أساسها إلى متغيّرات إيقاعية، ويُلْحِق سيبويه هذا التغيُّر للبنية الصوتية للمنظـــوم - صنفاً من العوارض التي لا يتبعها تغيير أو غموض في المعنى كإشباع الحركات أو تقصيرها أو حذفها، أو استبدالها بأخرى، أو صرف ما لا ينصرف، أو إظهار المضعـــف، أو زيـــادة مقطع، وغير ذلك كثير لا يؤتى عليه؛ ذلك أنّ "مايجوز في الشعر أكثر من أن أذكره...، لإنّ هذا موضع جُمَل"[1].

---

[1] - الكتاب، ١/٣٢.

الفصل الثاني

أهمية المعنى في تقويم الأساليب

ويقع في مبحثين:

المبحث الأول: مستوى الصواب والخطأ

المبحث الثاني: مستوى الجودة

المبحث الأول

مُستوى الصواب والخطأ

حظي تصنيف الكلام وتقويمه على وفق مستوى الصواب والخطأ بعناية النحاة منذ نشأة الدرس النحوي، ملتفتين في ذلك إلى المعنى وسنن العرب في كلامها، وقد تابعهم في هذا بعض المتأخرين، حيث "كان النّحو في عهد ازدهاره يُعنى بالأساليب الرفيعة، والعبارات البليغة، إلى جانب عنايته بالإعراب، ونظرة عابرة في كتاب سيبويه أو المقتضب تُظْهِر هذه النزعة، وتبين الحياة الخصيبة التي عاشتها الدراسات النحويّة في تلك الفترة"[١].

اعتمد سيبويه المعنى بمختلف أنواعه في تقويم الأساليب العربية والتراكيب اللغوية، من حيث الصواب والخطأ، كما اعتمدها في التفاضل بين التراكيب الصحيحة من حيث الجودة استقامةً ورداءةً، وما بينهما من أحكام، على نحو ما سيتضح في المبحث الثاني.

كثيراً ما كان سيبويه يُقدِّم المعنى الدلالي على غيره من الأصول النحوية، في أثناء حكمه على التراكيب اللغوية؛ مما يقودنا إلى القول بأنه "قد اعتدَّ المعنى فيصلاً في تصحيح النّحو"[٢].

ولم يكتف سيبويه في تقويم التراكيب والأساليب والمفاضلة بينها - بالاحتكام إلى الاتّساق اللغوي الداخلي للتركيب بما يشتمل عليه من معنى نحوي أو دلالي، بل جاوز ذلك إلى مراعاة الاتّساق الخارجي للغة، إذ جعل السياق أو مقتضى الحال معياراً تُردُّ في ضوئه بعض التراكيب وتُقبل أخرى، أي إن تركيباً ما قد يكون صواباً من حيث المعنى النحوي، ولكنه يُرَدُّ من جهة المعنى الدلالي، بل إنّ الأمر ليتعدى ذلك؛ فقد يكون تركيب ما مخطوءاً من جهة المعنى النحوي، فيغدو مقبولاً في ضوء المعنى الدلالي[٣].

إن حكم سيبويه على التراكيب والمفاضلة بينها كان يجري في هَدْي المعنى الدلالي أكثر منه في ضوء المعنى النحوي؛ مما يؤكد ما خلصنا إليه في الفصل الأول من أنّ الإعراب فرع المعنى المعجمي والدلالي، وذلك ربما يعود إلى ضيق إطار المعنى النحوي، الذي يرتكز في أساسه على قاعدة حفظ الرتب، أو المواقع النحوية، إذْ إنّ "المعنى النّحويّ متصل بالموضع والمحل، وحركة العوامل وانعكاساتها على المحلات، وما يشغلها من مركبات نحويّة من المفردات إلى المركب الإسنادي"[٤]، في حين تتسع دائرة المعاني الأخرى لتستوعب

---

١ - عبدالقاهر الجرجاني: بلاغته ونقده، د. أحمد مطلوب، ص ٥٧.

٢ - نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث. د. نهاد الموسى، ص ٦٥.

٣- منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، لطيفة النجار، ص٨٠ وما بعدها.

٤- صناعة المعنى وتأويل النص، د. المنصف عاشور، ص ٥٩.

جميع العلاقات القائمة بين عناصر التركيب بعضها ببعض، كالعلاقة القائمة بين الحقيقة والمجاز، والعلاقة القائمة بين تعدّد المعنى وتوحّد المبنى، والعلاقة القائمة بين المعنى المعجمي للمفردة الواحدة والوظيفة النحويّة التي تشغلها؛ لذلك امتزج المعنى النحويّ بالمعنى المعجمي والدلالي في كثير من الأحايين.

إن معيار التقويم لدى سيبويه هو القياس على اللغة الفُصحى للعرب الموثوق بعربيتهم، حيث اتخذه والنحاة من بعده مقياساً لمستوى الصواب والخطأ في تأليف أحوال الكلام، من ذلك قوله: "وأما يونس، فقوله: هذا أُحَيّ، كما ترى، وهو القياس والصّواب"[1]، وقوله: "والوجه: كل شاة وسخلتها بدرهم، وهذه ناقة وفصيلُها راتعين؛ لأن هذا أكثر في كلامهم، وهو القياس"[2]، وقوله: "إنّ الصفة المعرفة تجري على المعرفة كمجرى الصفة النكرة على النكرة، ولو أنّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه"[3]، وقوله: "... واعلم أنّ كل شيء ابتدائه في هذين البابين أولاً هو القياس"[4].

وقريبٌ من مصطلح القياس في الحكم على صوابية التراكيب، مصطلح (له وجهٌ من القياس)، كقوله: "كان عيسى بن عمر يقول: يا مطراً، يشبهه بقوله: يا رجلاً، يجعله إذا نوّن وطال كالنكرة، ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس"[5]، وهذا يعني أن التراكيب التي يحكم عليها بأن لها وجهاً من القياس، أو ما يرادفه – صحيحة ولا اعتراض على صوابيّتها.

ومثله (وجه الكلام) و (الوجه)، و (الباب)، فكلها مصطلحات استخدمها سيبويه مقاربة لمؤدّى القياس في تقويم الأساليب، من ذلك قوله: "وتقول:

- ما زيدٌ كعمرو ولا شبيهاً به.
- وما عمروٌ كخالدٍ ولا مفلحاً

النصب في هذا جيّد؛ لأنّك إنما تريد: ما هو مثل فلان ولا مفلحاً، هذا وجه الكلام"[6]، وقوله: "... وذلك قولك:

- هذا عربيٌّ محضاً.
- وهذا عربيٌّ قلباً.

---

[1] – الكتاب، ٣/٤٧٢.
[2] – السابق، ٢/٨٢.
[3] – السابق، ٢/٢٠.
[4] – السابق، ٢/٢١٤، وانظر: ١/٢٥٠-٤٣٦، ٢/٢١، ٥١، ٦٩، ٨٢، ٤٠٤، ...
[5] – السابق، ٢/٢٠٣.
[6] – السابق، ١/٦٩.

فصار بمنزلة (دِيْناً) وما أشبهه من المصادر وغيرها، والرفع وجه الكلام"[1]، وقوله: "هذا بابٌ الرفع فيه وجه الكلام"[2]، وقوله: "والجرُّ في غدوة هو الوجه والقياس"[3]، وإذا احتمل التركيب أكثر من وجه فاضل بينها[4].

ومن (الباب) قوله: "... ولأنك لا ينبغي أن تكسر الباب، وهو مُطّرد، وأن تجد له نظائر"[5].

ومن مصطلح (الحدّ) قوله: "... وترك التاء في جميع هذا الحدُّ والوجه"[6].

ومن التعابير والمصطلحات التي استخدمها سيبويه بكثرة في الحكم على صوابيّة التراكيب مصطلح (جائز) وما يرادفه، كقوله: "ومثل ذلك قولك:

- زيدٌ لقيتُ أباه وعمراً مررت به.

إنْ حملته على الأب. وإن حملته على الأول رفعت. والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما، أنّك تقول:

- زيدٌ لقيت أباه وعمراً

إنْ أردتَ أنك لقيت عمراً والأب، وإنْ زعمت أنك لقيت أبا عمرو ولم تلقه رفعت"[7].

وقوله: "والرفع جائز كما جاز في الواو، وثُمَّ، وذلك قولك: لقيت القوم حتى عبد الله لقيته، جعلت عبد الله مبتدأ، وجعلت لقيته مبنياً عليه كما جاز في الإبتداء، كأنك قلت: لقيتُ القوم حتى زيدٌ ملقيٌ، و سَرَّحتُ القوم حتى زيدٌ مُسَرَّح"[8].

---

[1] - الكتاب، ٢/١٢٠.

[2] - السابق، ٢/٢٣.

[3] - السابق، ١/٢١٠، وانظر: ١/٥٣، ٦٨، ٧٢، ٨٦، ٩١، ١٤٧، ١٨٧، ٤٣٦... وانظر: المقتضب، ٢/٢٣، ٣٤٧...، وانظر: معاني القرآن للفراء: ١/٦٨، ١٠٠، ١٤١، ١٦٦، ١٨١، ٢٤١، ٢٥٥، ٣٤٧، ٢/٣٨٦... وانظر معاني الأخفش: ١/٧٧، ١٧٠...

[4] - انظر: الكتاب، ١/٦٢، ٨٢، ٨٦، ٨٧، ١٤٨، ٢/١٣٦... وتفصيلها في المبحث الثاني، وانظر: الكامل للمبرد، ١/١٩٦، وانظر: المقتضب، ٢/٢١١، ٢٧٧، ٢٩٤، ٣/١٤٧... وانظر: معاني القرآن للفراء، ١/١٢، ٤٩، ٥٠، ٦٤، ٧٥، ٩٢، ٩٦، ١١٢، ١٩٨... وانظر: معاني القرآن للأخفش، ١/٢٦، ٨٠، ١٨٣، ١٩٩، ٢١٧، ٢٥٥، ...

[5] - السابق، ٢/٣٧٦، وانظر، المقتضب، ٢/٣١٢، ومعاني القرآن للفراء، ٢/٢٣٢.

[6] - السابق، ١/٥٣، ٨٠، ١٤، ٢/٤٩...

[7] - السابق، ١/٩١.

[8] - السابق، ١/٩٧، وانظر: ١/٤٨، ٦٢، ٧٩-٨٠، ٨٥، ٨٧، ٩١، ٩٧، ١٠٩، ١٢٧، ١٤٦، ١٥٦، ٣٤٤، ٣٤٥، ٢/١٦، ٥٧، ٧٤، ١٠٧، ١٢٢، وغيرها. وانظر: المقتضب، ٢/١٦، ١٨، ٢٢، ٣٤، ٣٥، ٤٣، ٦١، ٦٢، ٦٧، ٨٤، ١٨٩، ١٩٠، ٣٠٨، ٣١١، ٣١٢، ٣/٢١٠، ٢١٢، وغيرها، وانظر: معاني القرآن للفراء، ١/١٥٦، ١٧٤، ١٧٦، ١٩٣، ...

يبقى التركيب اللغوي ضمن دائرة الصواب، ما لم يخرج عن القياس أو الأصل النّحويّ -في الغالب الأعمّ- ذلك أننا نجده يحكم على التركيب بعدم صوابيّته في ضوء المعنى المعجمي والدلالي، حتّى إنِ استقام نحويّاً، من ذلك احتكامه إلى الدلالة العامّة للفعل، والزمان، والمكان، في أثناء تناوله تعدّي الفعل إلى أسماء الزمان على اختلافها، وتعديه إلى أسماء المكان المبهمة فحسب؛ ذلك أنّ الفعل قد "جُعل في الزّمان أقوى؛ لأنّ الفعل بُني لما مضى، وما لم يمضِ، ففيه بيان متى وقع، كما أنّ فيه بيان أنه وقع المصدرُ، وهو الحدث. والأماكن لم يُبن لها فعل، وليست الأماكن بمصادر أُخذ منها الأمثلة، والأماكنُ إلى الأناسيّ ونحوهم أقرب. ألا ترى أنهم يخصونها بأسماء كزيد وعمرو، وفي قولهم: مكّة وعمانُ ونحوهما. ويكون منها خَلق لا تكون لكلّ مكان ولا فيه، كالجبل والوادي والبحر. والدّهر ليس كذلك. والأماكن لها جُثّة، وإنما الدهر مضي الليل والنهار، فهو إلى الفعل أقرب"[١].

ومثله تصنيف أسماء المكان صنفين بلحاظ المعنى الدلالي، فأسماء المكان التي لا تكون مبهمة، يجوز أن تكون ظروفاً، أما المختصة منها فلا يحسن ذلك فيها، ومن ثمّ يخرج من دائرة المستوى الصوابي تراكيب من مثل:

- هو جوفَ الدار

في حين من الصّواب القول:

- هو خلفَ الدار

يُعلّل سيبويه ذلك مع ملاحظة اعتماده المعنى الدلالي، حيث يقول: "وإنّما فُرِّق بين (خلف) وما أشبهها وبين هذه الظروف؛ لأن خلف وما أشبهها للأماكن التي تلي الأسماء من أقطارها، على هذا جرت عندهم. والجوف والخارج عندهم بمنزلة الظهر والبطن والرأس واليد، وصارت (خلف) وما أشبهها تدخل على كل اسم فتصير أمكنة تلي الاسم من نواحيه، وأقطاره، ومن أعلاه، ومن أسفله..."[٢].

ومنه تصنيفه الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، وفق المعنى الدلالي لكل منهما إلى قسمين، ومن ثم الحكم على صوابيتهما، وهما[٣]:

---

١ - الكتاب، ١/٣٦-٣٧، وانظر: المقتضب، ٣/٢٦١، وشرح الكافية، ١/١٨٥.

٢ - السابق، ١/٤١٠، وانظر: الأصول في النّحو لابن السراج، ١/١٩٧، وشرح المفصل، ٢/٤٣.

٣ - السابق، ١/٣٧-٤١، وانظر: المقتضب، ٢/٣٤٠-٣٤١.

١- أفعال تتعدى إلى مفعولين الأول منهما هو الثاني في المعنى، كقولنا:

- ظننت زيداً منطلقاً

فلا يجوز لنا الاقتصار على أحد مفعولي هذه الأفعال؛ لعدم حصول الفائدة أو تحقُّق المعنى، وإلا خرج ما يماثل ذاك التركيب من المستوى الصوابي؛ ذلك أن الشّك فيه وقع في المفعول الثاني (الإنطلاق)، فإذا قلنا:

- ظننت زيداً.

ثم سكتنا، فالشكُ يكون في زيد لذاته، وليس على هذا حُمِل المعنى، وإنّما الشكُ في الإنطلاق، لا في زيد، وما ذكر زيد إلا للإشارة إلى الشكّ في انطلاقه هو ليس إلا.

٢- أفعال تتعدى إلى مفعولين الأول فيهما غير الثاني، كقولنا:

- منحت زيداً درهماً.

حيث يجوز لنا في مثل هذه الأفعال أن نقتصر على أحد مفعوليها؛ لأنهما شيئان، ومعه تحصل الفائدة، ويتم المعنى.

وهذا يقودنا إلى القول بأنَّ المعنى المعجمي للفظ يقتضي تركيباً مخصوصاً وعدداً من العناصر التي يرتبط فيها ضمن التركيب، ليتمَّ المعنى العام، فإذا حَمل اللفظُ غيرَ معنى معجمي، فإنَّ مكوّنات التركيب تتغير تبعاً لذلك، كما هو الحال في (ظننت) -على سبيل المثال- إذا عُني به (شككت) أو (زعمت) فههنا لا بُدَّ له من المفعولين حتى تتم الفائدة، ولا ينبغي الاقتصار على أحدهما؛ لأن ذلك يجنح بالتركيب إلى التخطئة وعدم القبول، في حين إذا دلّ على (الاتهام) جاز لنا الاقتصار على أحدهما، فنقول:

- ظننتُ زيداً.

أي اتّهمت زيداً. ويقتصر هذا على الفعل (ظنّ) دون سائر إخوانه؛ لأن من كلام العرب "أن يدخلوا المعنى في الشيء، لا يدخل في مثله"[1]، ونظيره: رأي ودعا وغيرهما[2]، وقد أشرت إلى مثل ذلك من قبل.

---

[1] - الكتاب، ١٢٦/١.

[2] - السابق، ٤٠/١، وانظر: المقتضب، ٩٦/٤-٩٧.

ويجعل سيبويه التعميم في المعنى الدلالي سبباً في خروج التراكيب من مستوى الصوّاب، مثل:

- أكلت كلَّ شاة.

والصواب القول:

_ أكلت شاة كلّ شاة حسنٌ

"لأنهم لا يعمُّون. هكذا فيما زعم الخليل -رحمه الله- ... ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منهم"[١].

ومثله: "قولك جواباً على سؤال:

- كم سير عليه؟

- سير عليه يومين أو ثلاثة أيام.

لأنّه عدد؛ إلا أنّه لا يجوز أن تجعله ظرفاً، وتجعل اللقاء في أحدهما دون الآخر، ولو قلت:

- سير عليه يومين.

وأنت تعني أن السَّير كان في أحدهما، لم يَجُز، هذا على أن تجعل (كم) ظرفاً وغير ظرف"[٢]. ومنه قولك: "- إذا كان الليل فأتيني،

لم يجز ذلك؛ لأنَّ الليل لا يكون ظرفاً؛ إلا أن تعني الليل كلَّه، على ما ذكرت لك من التكثير"[٣]. ويقصد بالتكثير ههنا ذاك الحاصل في قولهم:

- جاءني أهل الدنيا

وعسى أن لا يكون جاءه إلا خمسة من الرجال"[٤].

ومثله التعميم في الدلالة على النّفي، كقوله: "ولا يجوز لـ(أحد) أن تضعه في موضع واجبِ، لو قلت: ولا يجوز أن نقول:

-كان أحدٌ من آل فلان؛

---

[١] - الكتاب، ٢/١١٦-١١٧.

[٢] - السابق، ١/٢١٧.

[٣] - السابق، ١/٢٢٥.

[٤] - السابق، ١/٢١٨.

"لم يجز لأنّه إنّما وقع في كلامهم نفياً عاماً"[1]، أي إنّ كلمة (أحد) في ذاك التركيب تحمل دلالة العموميّة، أما إذا وضعته موضع (واحد) في العدد استُعمل في موضع الواجب والمنفي، نحو: أحد وعشرون، و "قل هو الله أحد"[2].

ومِمّا اشتُرط فيه التوافق بين المعنى الدلالي للتركيب ومعناه النّحويّ أو الوظيفي، حتى يقع التركيب ضمن مستوى الصّواب -كونُ الحالِ المؤكّدة لمضمون الجملة حاصلةً بألفاظ تحمل الدلالة على التوكيد أو الفخر أو الوعيد أو تصغير النفس[3]، كقول ابن دارة:

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي

وهل بدارة، يا للناسِ، من عارِ

حيث "لا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف؛ لأنّه يُعرِّف ويؤكِّد"[4]. لذلك فإن تركيباً من مثل:

- هو زيدٌ منطلقاً

يقع ضمن دائرة الخطأ؛ لأنه لو صَحَّ انطلاق زيد، لم يكن فيه دلالة على صدقة فيما قاله، كما هو الحال عليه في قول ابن دارة[5].

إنّ خروج ما هو مثل التركيب السابق من دائرة المستوى الصّوابي يرجع إلى التعارض بين دلالة اللفظ والوظيفة النحويّة التي تستوجب أن يكون اللفظ دالاً على التوكيد أو الفخر أو الوعيد، أما إذا لم تحمل ألفاظ التراكيب تلك الدلالة، حُكم عليها بعدم صوابيتها، كما في التراكيب التالية:

- زيد أخوك قائماً.
- عبدالله أبوك ضاحكاً

---

١ - الكتاب، ٥٤/١.

٢ - السابق، الصفحة السابقة (الحاشية)

٣ - السابق، ٨٠/١.

٤ - السابق، ٧٩/٢.

٥ - شرح الأشموني، ١٨٥/٢.

ذلك أنه "لا يستقيم أن يكون أباه أو أخاه من النّسب في حالٍ، ولا يكون أباه أو أخاه في أخرى"[١].

ومثل ذلك[٢]: - المال لك قائماً

- المال لك يوم الجمعة

- هذا زيدٌ منطلقاً

- هو زيدٌ منطلقاً

إنّ عدم صوابية التراكيب السابقة وأمثالها، يعود إلى عدم تلاؤمها في العلاقات الدلالية التي تربط عناصرها بعضها ببعض، وليس للمعنى النّحوي فيها أدنى علاقة، فهي تراكيب صحيحة نحوياً، إذْ تتكوّن من:

مبتدأ + خبر + حال

لذلك نجد سيبويه يقول عقب تلك التراكيب: "وإنّما ذكر الخليل -رحمه الله- هذا؛ لتعرف ما يُحال منه، وما يحسن، فإنّ النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب"[٣].

ومثل ذلك -أيضاً- قولنا:

- مررت ببرٍ قفيزٌ بدرهم

حيث "لا يجوز أن تجعل القفيز تابعاً للبر على النّعت، إذْ لا يُنعت بالجوهر؛ ذلك أن النعوت تحلية، والجواهر هي المنعوتات، فلا يجوز أن تقول:

- مررت ببرٍ قفيزٍ بدرهم"[٤].

في حين من الصّواب القول: أتعجب من برٍّ مررنا به قفيزاً بدرهم، على الحال"[٥].

وتبعاً للمعنى الدلالّي الذي يربط عناصر التركيب بعضها ببعض حُكم بالصّوابيّة على التراكيب التي تتعدد فيها الحال وصاحبها واحد، سواء أكانت الأحوال متفقة (غير متضادة)، كقوله تعالى[٦]: "أخرج منها مذؤوماً مدحوراً"، أو أحوالاً متخالفة (متضادّة)، كقولنا:

- اشتريت الرمان حلواً حامضاً

---

١ - الأصول في النحو، لابن السراج، ٢١٨/١. وانظر: المقتضب، ٢٧٤/٣.

٢ - الكتاب، ٧٨/٢-٧٩، وانظر: المقتضب، ٢٧٤/٣.

٣ - السابق، ٨٠/١.

٤ - المقتضب، ٢٥٨/٣.

٥ - الكتاب، ٣٦٩/١، وانظر: المقتضب، ٢٥٨/٣-٢٦٠.

٦ - الآية (١٨) من سورة الأعراف.

في حين حكِم بالتخطئة على التعددية في ظروف الزمان والمكان، يعلّل الاستراباذي ذلك -مع ملاحظة تركيزه على المعنى الدلالي- قائلاً[١]: "لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين مختلفين محال، نحو:

- جلست خلفك أمامك
- و ضُربت اليوم أمس

بل لو عطفت أحدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل، نحو:

- جلست خلفك وأمامك

وكذلك يجوز التعددية في ظروف الزمان والمكان إن لم يتباينا، نحو:

- جلست خلفك أمسِ وقت الظهر
- جلست أمامك وسط الدار

كما أنه تخرج من دائرة المستوى الصوابي تراكيب الحال الدالة على تحوّل أو طور فيه مفاضلة، إلا إذا كانت الحالان من نوع واحد، كقولنا:

- هذا عنباً أطيب منه زبيباً

فمثل هذا صواب، بلحاظ المعنى الدلالي؛ ذلك أنّ العنب -لا محالة- فتحوّل إلى زبيب، في حين إن تركيباً من مثل قولنا:

- هذا عنباً أطيب منه تمراً

تركيب خاطئ؛ انطلاقاً من نقض المعنى، إذ إنّ العنب لا يتحول تمراً ألبتته[٢].

فنلاحظ أنّ التركيبين السابقين يتفقان من حيث المعاني النحويّة:

مبتدأ - حال١ - خبر - جار ومجرور - حال٢

ومع ذلك فإنّ التركيب الأوّل يقع ضمن دائرة المستوى الصّوابي، أما الآخر فلا.

وربما يُخالف أو يعدل عن الأصل النّحوي، فيخرج التركيب من مستوى الخطأ إلى مستوى الصّواب في ضوء تحقّق المعنى المراد، فالابتداء بالنكرة -مثلاً- يصنّف في مستوى الخطأ؛ إن لم تحصل معه فائدة ومن ثَمّ تمنع التراكيب التي يبدأ فيها بالنكرة، إلا أنها تخرج

---

[١] - شرح الكافية، الاستراباذي، ١/٢٠٠، وانظر: شرح المفصل، ٢/٥٦.

[٢] - شرح المفصّل، ٢/٦١، وانظر مثل ذلك: الكتاب، ٣/٦٠.

من دائرة الممنوع أو المخطوء، إلى دائرة المقبول أو الصواب في حال تضمُّنها معنىً خاصاً يُسوِّغ الابتداء بها، كقولنا:

- سلامٌ عليك
- و ويلٌ لك

وكقول العرب: - (أمتٌ في الحجر لا فيك)، "فهذه كلُّها ابتُدِئ بها؛ لتضمُّنها معنى الدعاء والمسألة"[١].

وربط سيبويه بين صحة التراكيب ومقبوليتها، من خلال النظر إلى التراكيب من بنيتيها: الظاهرية والباطنية، فالبنية الظاهرية (السطحية) تمثِّل شكل العلاقات بين عناصر التركيب بترتيبها، وفقاً لأنماط مختلفة، أما البنية الباطنية (العميقة) فتتميز بالعلاقات المعنوية التي تكون واضحة فيه تمام الوضوح. وتنظِّم قواعد الاستنباط للغة العلاقة بين البنيتين، فتنطبق على البنية العميقة وتحولها إلى البنية السطحية، وهو ما يُعرَف لدى تشومسكي بالتحويل، وتُسمى القواعد المنظمة لها بالقواعد التحويلية، وهذا يعني عدم ترك اللغة تميل مع الناطقين بها حيثما مالوا، ومن ثم استعمال جمل غير صحيحة، ومن هنا تظهر أهمية استنباط القواعد في المنهج التوليدي التحويلي؛ ذلك أنَّ مهمة اللغوي لا تنحصر في النظر إلى ظاهر اللغة فحسب، وإنما يتعدَّى ذلك إلى استنباط القواعد الأساسية للغة بأكملها، وأنْ تكون هذه القواعد ذات صفة توليدية لجميع الجمل الصحيحة والمقبولة من قِبل الناطقين للغة ما، وأن تمنع توليد جمل غير صحيحة وغير مقبولة من الناطقين بتلك اللغة؛ لذا فإنَّ للبنية العميقة أهميتها في الدرس اللغوي؛ لأنها معيار للأسس المعنوية للتراكيب[٢].

فقد سبق سيبويه تشومسكي بهذا الشأن قروناً طويلة، وإن لم يُصَرِّح بالمصطلحات ذاتها، غير أنه يُفهم ذلك من خلال استخدامه عبارات من مثل: "تمثيل ولم يُتكلم به" و "تمثيل وإن كان لا يُستعمل في الكلام" و "تمثيل وإنْ لم يُتَكلّم به" و "تمثيل ولا يُتكلَّم به" و "تمثيل وإنْ كان يقبح في الكلام" و "تمثيل ولكنه لا يُستعمل في الكلام" و "تمثيل، ولكنهم لا يتكلمون بها" و "إنّما ذكرت ذلك للتمثيل"، و "لكن أردت أن أمثل لك به"، و "لأمثل لك به"...

---

[١] - الكتاب، ٣٣٠/١، وانظر مثل ذلك: ٥١/١، ٥٤، ٤١٤، والخصائص، ٣١٨/١، والمقتضب، ١٢٧/٤، وشرح المفصل، ٤٤/٢-٤٥.

[٢] - منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث. د. علي زوين، ص٤٥، وانظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، د. نايف خرما، ص ٣٩، ١٠٨، وانظر: فلسفة اللغة العربية، د. عثمان أمين، ص ٢٣-٢٤.

فسيبويه يريد من مثل تلك العبارات بيان المعنى المقصود من التراكيب التي تتسم بالصواب أو الصحّة النحويّة، من ذلك: "باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه"، ثم يقول فيه: "وسأمثله لك مُظهَراً لتعلمَ ما أرادوا، إن شاء الله تعالى"[1]، أي أنه يريد أنْ يبيِّن لنا المعنى المقصود من وراء الإضمار عن طريق التمثيل بالظاهر الذي يدل عليه التركيب، ولكن لا يُقاس على هذا المُمَثّل به؛ فهو لا يُتكلم به، وإنما هو تقدير أو تفسير معنى لا إعراب، من ذلك "قولك إذا كنت تحذِّر: إيّاك. كأنّك قلت: إيّاك نحِّ، وإياك باعِدْ، وإيّاك اتّقِ، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلانُ، أي اتّقِ نفسَك؛ إلا أنّ هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرتَ، ولكن ذكرته لأمثِّل لك ما لا يُظهَر إضماره، ومن ذلك أيضاً قولك: إيَّاك والأسَدَ، وإيّاي والشرَّ، كأنه قال: إياك فاتّقِينَّ والأسَدَ، وكأنّه قال: إيّايَ لأتّقِيَنَّ والشرَّ، فإيَّاك مُتَّقىً، والأسد والشرّ مُتَّقيان، فكلاهما مفعول ومفعول معه... وزعم أنّ بعضهم يُقال له: إيَّاك، فيقول: إياي، كأنه قال: إياي احفظ وأحذر. وحذفوا الفعل من (إيَّاك)؛ لكثرة استعمالهم إياه في الكلام؛ فصار بدلاً من الفعل... كأنه قال: احذر الأسد، ولكن لا بُــدَّ من الواو؛ لأنه اسمٌ مضموم إلى آخر... ومن ذلك: رأسَه والحائطَ، كأنه قال: خلِّ أو دَعْ رأسَه والحائطَ، فالرأسُ مفعولٌ والحائط مفعول معه؛ فانتصبا جميعاً. ومن ذلك قولهم: شأنَك والحجَّ؛ كأنَّه قال: عليك شأنَك مع الحجّ. ومن ذلك: امرأ ونفسه، كأنه قال: دع امرأً مع نفسه، فصارت الواو في معنى (مَعَ) في قولهم: ما صنعت وأخاك. وإن شئت لم يكن فيه ذلك المعنى... فليس ينقض هذا ما أردت في معنى (مع) من الحديث. ومثل ذلك أهلَك والليلَ، كأنه قال: بادرْ أهلك قبل الليل. وإنما المعنى أن يحذره أنْ يدركه الليل، والليل محذر منه، كما كان الأسد محتفَظاً منه. ومن ذلك قولهم: ماز رأسَك والسيفَ، كما تقول: رأسَك والحائطَ وهو يُحَذِّره، كأنه قال: اتّقِ رأسَك والحائطَ... ومما جُعل بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم: الحذرَ الحذرَ، والنجاءَ النجاءَ، وضَرْباً ضَرْباً، فإنما انتصب هذا على: الزم الحذر، وعليك النجاءَ، ولكنهم حذفوا؛ لأنه صار بمنزلة (افْعَل)، ودخول (الزم) و (عليك) على افعَل) مُحال. ومن ثم قالوا، وهو لعمرو ابن مَعْدِ يكرب:

أريدُ حباءَه ويريد قَتْلي ‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍ عذيرَك من خليلك من مُرادِ

وقالت الكُمَيت:

نَعاءِ جُذاماً غيرَ موتٍ ولا قتلٍ ‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍ ولكنْ فِراقاً للدّعائم والأصلِ

[1] – الكتاب، ٢٧٣/١.

وقال ذو الإصبَع العدواني:

عذيرَ الحيّ من عدْوا ن كانوا حيّة الأرضِ

فلم يُجز إظهار الفعل، وقَبُح، كما كان ذلك مُحالاً"[1].

ومثل ذلك قوله: "وتقول: لا غُلامَيْن ولا جاريَيْ لك، إذا جعلت الآخِر مضافاً ولم تجعله خبراً له، وصار الأول مضمراً له خبرٌ، كأنك قلت: لا غلامين في مِلْكك ولا جاريتي لك، كأنك قلت: ولا جاريَتَيْكَ في التمثيل، ولكنهم لا يتكلمون به"[2].

إن حرص سيبويه على ربط البنية العميقة (التمثيل) بالمعنى واضحٌ، ومن ذلك – أيضاً– إضمار (أنْ) في مثل قولنا: لا تأتيني فتحدّثني، لأنّ "أنْ لا تظهر ههنا؛ لأنه يقع فيها معانٍ لا تكون في التمثيل"[3].

ومنه: "ألا تقعُ الماءَ فتسبحَ، إذا جعلت الآخِر على الأول، كأنك قلت: ألا تَسْبَحُ. وإن شئتَ نصبته على ما انتصب عليه ما قبله، كأنك قلت: ألا يكونُ وقوعٌ فأَنْ تسبح. فهذا تمثيل وإن لم يُتكلّم به. والمعنى في النصب أنه يقول: إذا وقعتَ سبحتَ"[4].

ومنه قولك: "رأيتُه إيّاه نفسَه، وضربتُه إيَّاه قائماً... فأما (نفسه) حين قلت: رأيتُه إياه نفسَه، فوصفٌ بمنزلة (هُوَ) وإيَّاه بدلٌ، وإنّما ذكرتَهما توكيداً، كقوله جلّ ذكره[5]: "**فسجد الملائكة كلُّهم أجمعون**"؛ إلا أنّ (إيَّاه) بدلٌ والنفس وصفٌ، كأنّك قلت: رأيتُ الرجلَ زيداً نفسَه، وزيدٌ بَدلٌ ونفسُه على الاسم. وإنما ذكرت هذا للتمثيل"[6].

---

١ – الكتاب، ١/٢٧٣-٢٧٧.

٢ – السابق، ٢/٢٨١.

٣ – السابق، ٣/٢٨.

٤ – السابق، ٣/٣٤.

٥ – الآية (٣٠) من سورة الحجر، و (٧٣) من سورة ص.

٦ – الكتاب، ٢/٣٨٧.

ومثله حين أراد بيان معنى (كأين)، حيث جاء بتركيبين غير صحيحين من جهة الأصول النحوية، وإنما مقصده تمثيل المعنى فحسب، إذْ يقول: "وقال الخليل –رحمه الله– كأنهم قالوا: له كالعدد درهماً، وكالعدد من قرية، فهذا تمثيل وإنْ لم يُتكلّم به"[١].

ومنه قوله: "وزعم الخليل –رحمه الله– حيثُ مثّل نصبَ وحدَه وخمستَهم، أنه كقولك: أفردتهم إفراداً. فهذا تمثيل، ولكنه لم يُستعمل في الكلام. ومثل خمستهم قول الشماخ:

أتتني سُلَيمٌ قَضُّها بقضيضِها تُمَسِّح حَولي بالبقيع سِبالَها.

كأنه قال: انقضاضَهم، أي انقضاضاً، ومررت بهم قضَّهم بقضيضهم، كأنه يقول: مررتُ بهم انقضاضاً. فهذا تمثيل وإنْ لم يُتكلم به، كما كان افراداً تمثيلاً"[٢].

ومنه: لا مررتُ بهم قاطبة، ومررتُ بهم طُرّاً، أي جميعاً؛ إلا أن هذا نكرةٌ لا يدخُله الألف واللام، كما أنه ليس كلّ المصادر بمنزلة (العراك)، كأنه قال مررت بهم جميعاً، فهذا تمثيل وإنْ لم يُتكلّم به"[٣].

وليس بالضرورة أن يلتقي التمثيل مع المعنى دائماً، ففي مثل قولك: لم آتك فأحدثَك، بنصب (أحدثَك)، "فالنَّصب ههنا في التمثيل كأنّك قلت: لم يكن إتيانٌ فأنْ تُحَدِّثَ، والمعنى على غير ذلك"[٤].

وثمّة تراكيب نحويّة لزمتها الإضافة، فمثّل لها سيبويه؛ بياناً لمعناها أو المقصود بها، "ومثل ذلك: هذا عربيٌّ حَسْبُهُ. حدثّنا أبو الخطاب عمّاً نثق به من العرب... كأنه قال: هو عربيٌّ اكتفاءً. فهذا تمثيل ولا يُتكلَّمُ به، ولزمته الإضافة كما لزمت: جَهدَه وطاقتَه"[٥].

---

١ – الكتاب، ١٧١/٢.
٢ – السابق، ٣٧٤/١-٣٧٥.
٣ – السابق، ٣٧٥/١-٣٧٦.
٤ – السابق، ٣٠/٣.
٥ – السابق، ١١٨/٢.

وربط سيبويه التمثيل باللغة المنطوقة، حيث يقول: "حدَّثنا أبو الخطاب أنه يُقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يُقلع عنه: قد ألبَّ فلانٌ على كذا وكذا. ويُقال قد أسعد فلانٌ فلاناً على أمره وساعَدَه، فالإلبابُ والمساعدة دنوٌّ ومتابعة: إذا ألبَّ على الشيء فهو لا يُفارقه، وإذا أسعَدَه فقد تابعَه. فكأنّه إذا قال الرجلُ للرّجل: يا فلانُ، فقال: لبيك وسَعْدَيْكَ، فقد قال له: قُرْباً منك ومتابعةً لك. فهذا تمثيل وإنْ كان لا يُستعمل في الكلام، كما كان براءةَ الله تمثيلاً لسُبْحان اللهِ ولم يُستَعْمل"[١].

وكثيراً ما يتمسك سيبويه بالتمثيل؛ بياناً وتوضيحاً، وإنْ كان التمثيل قبيحاً أو مُحالاً، كقوله: "فإنْ قلت: مررتُ برجلٍ مخالطِه داءٌ، وأردتَ معنى التنوين جرى على الأول، كأنَّك قلت: مررتُ برجلٍ مخالطٍ إياه داءٌ. فهذا تمثيل، وإنْ كان يقبُح في الكلام"[٢]. ومثال ما يكون فيه التمثيل محالاً كما في قولنا: ما صنعتُ أخاك. ذلك أنّ الواو قد أُسقطت قبل كلمة (أخاك)، حيث يقول سيبويه: "وهذا محال، ولكن أردتُ أنْ أمثل لك"[٣].

كما وظَّف سيبويه التمثيل لبيان الحالة الإعرابية لبعض التراكيب، كي يبيِّن لنا صوابيتّها، من ذلك بيانه النصب في الاستثناء من خلال التمثيل من ذلك قولك: "ما أتاني أحدٌ إلا زيداً، وأتاني القوم عدا عمراً، كأنَّك قلت: جاوزَ بعضهم زيداً، إلا أنَّ خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء، ولكني ذكرتُ (جاوز) لأمثِّل له به، وإنْ كان لا يُستعمل في هذا الموضع"[٤].

ويبيِّن سيبويه علّة نصب (زيداً) في مثل: زيداً لقيت أخاه، عن طريق التمثيل، فيقول: "وإذا نصبتَ: زيداً لقيت أخاه، فكأنه قال: لابستُ زيداً لقيت أخاه. وهذا تمثيل ولا يُتكلّم به"[٥].

ومثله قوله: "وتقول: أعبدُ الله ضربَ أخوه غلامَه، إذا جعلت (الغلام) في موضع (زيد) حين قلت: أعبدُالله ضرب أخوه زيداً، فيصير هذا تفسيراً لشيء رفع عبدَالله؛ لأنه يكون مُوقِعاً الفعلَ بما يكون من سببه كما يُوقِعُهُ بما ليس من سببه، كأنه قال في التمثيل وإنْ

---

[١] - الكتاب، ٣٥٣/١.

[٢] - السابق، ١٩/٢.

[٣] - السابق، ٣٠٠/١.

[٤] - السابق، ٣٤٨/٢.

[٥] - السابق، ٨٣/١.

كان لا يُتكلَّم به: أعبدُالله أهانَ غلامَه أو عاقب غلامَه أو صار في هذه الحال عند السائل وإنْ لم يكن، ثم فسَّر"(١).

ولم يقتصر سيبويه على الاتساق الداخلي للغة في أثناء حكمه على صواب التراكيب وعدمه بل تعدّى ذلك إلى معطيات الموقف السِّياقي أو ما يُعرف بسياق الحال؛ ذلك أنّ اللغة لدى سيبويه: "لا تنفكُّ عن ملابسات استعمالها، ومقاييس اللغة عنده تستمد من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي، كما تستمدّ من معطيات السياق الاجتماعي التي تكتنف الاستعمال اللغوي"(٢). لذلك فإنّ التركيب التالي:

- هذا أنت

لا يقع ضمن دائرة المستوى الصوابي؛ إذْ لا يتّسق مثل هذا التركيب مع معطيات الموقف السياقي؛ أو بعبارة أخرى "لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه، ولا يحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره"(٣).

لذلك فالسياق يُخطِّئه، مع أنه -أي التركيب: هذا أنت- صحيح من جهة المعنى النّحويّ، فهو يجري وفق العلاقة التركيبية التالية:

مبتدأ + خبر

ويزيد السيرافي الأمر إيضاحاً، فيقول: "إنما يقول القائل:

- ها أنا ذا

إذا طُلِب رجلٌ لم يدرِ أحاضِرٌ هو أم غائبٌ، فقال:

- ها أنا ذا

أي الحاضر عندك أنا، وإنما يقع جواباً. ويقولُ القائل:

- أين مَنْ يقوم بالأمر؟

فيقول له الآخر: - ها أنا ذا، أو: ها أنت ذا،

أي أنا في الموضع الذي التمست فيه من التمست، أو أنت في ذلك الموضع... ولو ابتدأ الإنسان على غير هذا الذي ذكرناه، فقالَ:

- هذا أنت، وهذا أنا،

---

[١] - الكتاب، ١/١٠٣. وانظر: التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب، ص١٢٥.

[٢] - نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص٩٢. وانظر: منزلة المعنى في النحو العربي، لطيفة النجار، ص٢٠١.

[٣] - الكتاب، ١/١٤١.

يريد أن يعرِّفه نفسه كان مُحالاً؛ لأنه إذا أشار إلى نفسه، فالإخبار عنه بـــ (أنـــت) لا فائدة فيه؛ لأنك إنّما تعلمه أنه ليس غيره، ولو قلت:

- ما زيدٌ غير زيد

كان لغواً لا فائدة فيه"[١].

فسيبويه ينطلق في حكمه على عدم صوابيّة:- هذا أنت، بالرغم من استقامته نحوياً، من معطيات الموقف السّياقي؛ "حيث لاحظ أنّه يقوم في المواضعات المتعارفة علـــى جهـــات ثلاث:

- المتكلم (المشير).
- المشار إليه.
- المخاطب (المشار إليه).

ولاحظ أنّ المخاطب جهةٌ لازمة في هذه الجهات، ولكنّه جهة واحدة، فلا يجوز فـــي حكم التحليل الخارجي للعبارة أن يكون المخاطب مشاراً إليه ومشاراً له في آن معاً. ولو وقف سيبويه عند حَدِّ النظرة الدّاخلية المجرّدة لكان حقّاً عليه أن يجيز قول القائل: هذا أنت، كمـــا يجيز قولنا: هذا سور القدس، وهذا جوابهم..."[٢]؛ لأن مثل هذين التركيبين يلتقي من جهـــة المعنى النّحويّ مع التركيب: هذا أنت، الذي منعه سيبويه تبعاً للموقف السّياقي، فهي تتكون من: مسند ومسند إليه.

ومثله، أيضاً، قولنا: قال زيدٌ

فهذا التركيب من حيث المعنى الدلالي والمعنى النحويّ محكوم عليه بالصّوابن لكن إذا نُظِر غليه من خلال الموقف السياقي الذي أُنشئ فيه خرج من دائرة المستوى الصّوابي؛ ليحكم عليه بالخطأ، وذلك إذا كان زيدٌ في التركيب السابق هو نفسه زيد المخاطب[٣].

ومن هذا المنطلق ليس لنا أن نحذف ياء النداء في تراكيب الاستغاثة والتعجـــب؛ "لأنّ المستغيث مبالغٌ في رفع صوته، وامتداده؛ لتوهمه في المستغاث به الغفلة والتراخي"[٤]، وهذا مستمدٌ من قول سيبويه "فهم يستعملونها إذا أرادوا أنْ يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهـــم،

---

١ - الكتاب، ٢/٣٥٣-٣٥٤ (الحاشية).

٢ - نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٩٢.

٣ - المقتضب، ٤/٢٠٤.

٤ - شرح المفصّل، ٢/١٦.

والإنسان المعرض عنهم، الذي يرون أنّه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد..."[١]، ويقول في موطن آخر: "... وأما المستغاث به فـ (يا) لازمة له؛ لأنه يجتهد، فكذلك المتعجَّب منه، وذلك:

- يا للناس!
- يا للماء!

وإنما اجتهد؛ لأن المستغاث عندهم مُتراخٍ أو غافل، والتعجب كذلك"[٢]. ومن ثمّ امتنع قولك: - يا لزيد!

إذا كان المخاطب مقبلاً عليك، وقريباً منك[٣].

كما تلزم اليا وواو الاسم المندوب؛ "لأنهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبعد عنهم"[٤].

ومن المنطلق ذاته تخرج من دائرة المستوى الصّوابي التراكيب التي تندب المبهـم أو النكرة، فالمبهم والنكرة لا يجوز أن يُندَبا، كقولك:

- وارجلاه!
- يا رجلاه!

فهو قبيح ولا يقال: "إنما قبحُ، لأنك أبهمت، ألا ترى أنك لو قلت:

- واهذاه!

كان قبيحاً؛ لأنّك إذا ندبتَ، فإنما ينبغي لك أن تفجّع بأعرف الأسماء، وأن تخـصّ ولا تبهم، لأنّ الندبة على البيان، وإنما كرهوا ذلك أنه تفـاحش عندهـم أن يختلطـوا، وأن يتفجعوا على غير معروف، فكذلك تفاحش عندهم في المبهم؛ لإبهامه؛ لأنّك إذا نَدَبْتَ، تخبر أنك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيمٌ من الأمر، فلا ينبغي لك أن تبهم"[٥].

---

[١] - الكتاب، ٢/٢٣٠.

[٢] - السابق، ٢/٢٣١.

[٣] - السابق، ٢/٢١٨ وما بعدها، وانظر: الأصول في النّحو لابن السراج، ١/٣٥٢.

[٤] - السابق، ٢/٢٣١.

[٥] - السابق، ٢/٢٢٧.

ويتابع المبردُ سيبويه في تفسير عدم صوابية ندبة المبهم أو النكرة، بأنها "عذرٌ للتفجع، وبها يخبر المتكلم أنّه قد ناله أمر عظيم، ووقع في خطب جسيم، ألا ترى أنّك لا تقول:

- وامَنْ لا يعنيني أمره،

ولا - وامَنْ لا أعرفه"[1].

والأمر كذلك في: - زيدٌ

وأنت تريد أن تقول: - ليضْرَبْ زيدٌ

أو - ليَضْرِب زيدٌ

إذا كان فاعلاً، ولا: - زيداً

وأنت تريد: - ليضرِبْ عمرو زيداً

ولا يجوز: - زيدٌ عمراً-

إذا كنت لا تخاطب زيداً، إذا أردتَ: ليضرِبْ زيدٌ عمراً، وأنت تخاطبني، فإنّما تريد أن أبلغه أنا عنك، أنّك قد أمرته أن يضرب عمراً، وزيدٌ وعمروٌ غائبان، فلا يكون أن تضمر فعل الغائب، وكذلك لا يجوز (زيداً)، وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن تضرب زيداً؛ لأنّك إذا أضمرت فعل الغائب ظنّ السامع [الشاهد] إذا قلت: زيداً، أنّك تأمره هو بزيد؛ فكرهوا الالتباس هنا ... حيث لم يخاطِب المأمور"[2].

ومنه عدم قبول تراكيب من مثل:

- بعت داري ذراعاً

"وأنت تريد: بدرهم، فيُرى المخاطب أنّ الدار كلّها ذراع، ولا يجوز أن تقول:

- بعت شائي شاةً شاة

وأنت تريد: بدرهم، فيُرى المخاطب أنّك بعتها الأول فالأول على الولاء، ولا يجوز أن تقول:

- بيّنتُ له حسابَه باباً

فيُرى المخاطب أنك إنّما جعلت له حساباً باباً واحداً غير مفسَّر، ولا يجوز:

- تصدّقْتُ بمالي درهماً

---

[1] - المقتضب، ٤/٢٦٨، وشرح المفصل، ٢/١٤، والإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٣٦٣-٣٦٥.

[2] - الكتاب، ١/٢٥٤-٢٥٥.

فيُرى المخاطب أنّك تصدّقت بدرهم واحدٍ، وكذلك هذا وما أشبهه"(١).

ومثله قوله: "وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيماً لله عزّ وجلّ يكون تعظيماً لغيره من المخلوقين، لو قلت:

- الحمدُ لزيد،

تريد العظمة لم يجُز، وكان عظيماً"(٢).

ويتكفّل السيرافي عبارة سيبويه السابقة بالشرح والتثبيت، فيقول(٣): "يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في المعظم:

- أحدهما: أن يكون الذي عظم به فيه مدح وثناء ورفعة.

- والآخر: أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب، وشهر عنده بما عظم به، أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرّر عند المخاطب حال مدح وثناءٍ وتشريفٍ في المذكور، يصحّ أن يورد بعدها التعظيم".

وعلى النهج عينه يمضي سيبويه في الحكم على عدم صوابية قولك:

- مررتُ بقومك الكرامَ

"إذا جعلتَ المخاطب كأنه قد عرفهم، كما قال:

- مررتُ برجلٍ زيدٌ

فتنزله منزله من قال لك: من هو"(٤).

ومنه قوله: "واعلم أنّه لا يجوز أن تقول:

- قومُك نعمَ صغارُهم وكبارُهم،

إلا أن تقول: - قومُك نعمَ الصغارُ ونعمَ الكبارُ...

وذلك؛ لأنّك أردتَ أنْ تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالحٌ، كما أنّك إذا قلت:

- عبدُالله نعم الرجلُ

فإنّما تريد أنْ تجعله من أمّة كلهم صالح، ولم تُرِد أنْ تُعَرِّف شيئاً بعينه بالصَّلاح بعد نِعْمَ. ومثل ذلك قولَك:

- عبدُالله فارهُ العبدِ فارهُ الدّابة

---

١ - الكتاب، ٣٩٢/١-٣٩٣.

٢ - السابق، ٦٩/٢.

٣ - السابق، حاشية الصفحة السابقة.

٤ - السابق، ٧٠/٢.

فالدابة لعبدالله ومن سببه، كما أنّ الرجل هو عبدالله، حين قلت:

- عبدُالله نعمَ الرجلُ

ولست تريد أن تخبر عن عبدٍ بعينه، ولا عن دابّة بعينها، وإنما تريد أن تقول: إنّ في ملك زيدٍ العبدَ الفاره والدّابة الفارهة؛ إذ لم ترد عبداً بعينه، ولا دابةً بعينها. فالاسم الذي يظهر بعد (نعم) إذا كانت (نعم) عاملةً فيه -الاسمُ الذي فيه الألف واللام، نحو الرجل، وما أضيف إليه، وما أشبهه، نحو: غلام الرجل، إذا لم ترد شيئاً بعينه"[1].

ومثلما اتّخذ سيبويه معطيات الموقف السّياقي معياراً في الحكم على بعض التراكيب اللغوية الصحيحة نحوياً -بأنها خارجة من دائرة المستوى الصوابي للغة -فإنه يجعله سبباً في الحكم على بعض التراكيب اللغوية غير الصحيحة نحويّاً، بأنها تقع ضمن دائرة المستوى الصوابي،[2] من ذلك -مثلاً- أنّ الأخبار لا تكون بمثل ألفاظ المبتدآت، بل لا بُدّ من أن يخالف الخبرُ المبتدأ لفظاً؛ لأن الخبر به تكتمل الفائدة وتتم، غير أنّه قد يأتي الخبر بمثل لفظ المبتدأ، ويبقى واقعاً ضمن دائرة المستوى الصّوابي، إذا أدّى ذلك أغراضاً ومقاصد للمتكلم، لا يمكن لتعبير آخر أن يؤديه، كالدلالة على الشهرة، أو عدم التغيُّر[3]، ولولا "هذه الأغراض أنها مرادة معتزمة لم يُجز شيء من ذلك؛ لتَعَرّي الجزء الآخر من زيادة الفائدة على الجزء الأول، وكأنه إنما أعيد لفظ الأول لضربٍ من الإدلال والثقة بمحصول الحال"[4].

ومنه قول الشاعر: أنا أبو النجم وشعري شعري

ويقصد: وشعري الذي تعرفونه ذاك المتناهي في جودته[5].

وفي ذلك يقول سيبويه: "وتقول:

- قد جربتك فوجدتك أنت أنت

فأنت الأولى مبتداة، والثانية مبنيّة عليها، كأنّك قلت: فوجدتُك وجهك طليق، والمعنى أنّك أردتَ أنْ تقول: فوجدتك الذي أنت أعرف، ومثل ذلك:

- أنت أنت

و- إنْ فعلت هذا، فأنت أنت

أي فأنت الذي أعرف، أو أنت الجواد والجَلْدُ، كما تقول:

---

1 - الكتاب، ١٧٧/٢-١٧٨.

٢- منزلة المعنى في النحو العربي، ص٢٠٠.

3- شرح الكافية، ٩٧/١.

4- الخصائص، ٣٣٧/٣-٣٣٨، وانظر: شرح المفصل، ٩٨/١-٩٩.

٥- السابق، ٣٣٧/٣، وشرح الكافية، ٩٧/١.

- النّاسُ النّاسُ

أي، النّاسُ بكل مكان وعلى كل حال كما تعرف"[١].

ونظيره الإخبار بالمصدر عن الذات، وبالذات عن المصدر، فهذا لا يجيزه القياس؛ لأنه يشترط أن تكون العلاقة القائمة بين المبتدأ والخبر علاقة مطابقة (هو هو) من حيث العلاقة الدلالية؛ بأن يكون الخبر هو المبتدأ عينه، أو منزّلاً منزلته؛ إلا أن هذا الأصل النّحويّ قد خولف أو عُدِل عنه، بقصد التعبير عن "لزوم المعنى لتلك العين، حتى غدا كأنه هو"[٢].

ومنه قوله تعالى في ابن نوح عليه السلام: "إنّه عملٌ غير صالح"[٣]، فقد جعل ذاته عملاً غير صالح؛ مبالغةً في ذمّه[٤].

ومثله بيت الخنساء:

ترتع ما رَتَعَتْ حتى إذا ادّكرت : فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

فجعلها الإقبال والإدبار[٥].

ومثله قول مُتَمِّم بن نويرة:

لعمري وما دهري بتأبين هالك ولا جزع مما أصاب فأوجعا

حيث جعل دهره الجزع[٦].

ومن هذا القبيل أن الأصل والقياس في (إن) الشرطية أن تكون للشك؛ لأنّ (إنْ) أبداً مبهمة، ولا تدل على وقت معين، أو حدث معين، فلو قلت:

- آتيك إنِ أحمرَّ البُسُر

---

١ - الكتاب، ٣٥٩/٢.

٢ - شرح الكافية، ٩٦/١.

٣ - الآية (٤٦) من سورة هود.

٤ - الكشاف للزمخشري، ٢٧٣/٢.

٥ - الكتاب، ٣٣٧/١، والمقتضب، ٢٣/٣، وشرح الكافية، ٩٦/١.

٦ - السابق،

كان الكلام قبيحاً؛ لأنّ احمرار البسر واقع لا محالة، غير أنّ العرب تستخدم مثل هذه التراكيب للدلالة على أغراضٍ ومقاصدَ يصبو إليها المتكلم، "وإنْ لم يكن هناك شك؛ جرياً على عاداتهم في إخراج كلامهم مخرج الشك، وإن لم يكن هناك شك... ومنه قولهم:

- إنْ كنتَ إنساناً فأنت تفعل كذا وكذا.
و - إنْ كنتَ ابني فأطِعْني.

وإن كان لا يُشَكُّ في أنّه إنسانٌ وأنه ابنه، ومعناه: أنّ مَنْ كان إنساناً، أو ابناً، فهذا حكمه"[1].

لعله غدا واضحاً أن معيار مستوى الصواب والخطأ في الكلام لدى سيبويه يتجلى في القياس على المطرد، وانتحاء سَمْت العرب في كلامِها، متمثلاً بذا المعنى بمختلف أنواعه، وحريٌّ بنا أن نبيِّن بعدئذٍ المستوى الصوابي للشعر (الضرورة الشعرية)، حيث أدرك سيبويه أن للشعر طبيعتَه الخاصة به، تجعله يفترق عن النثر شكلاً وأسلوباً، وقد تفاوت هذا المستوى في اتخاذ المعنى الدلالي تارةً، وتارة أخرى المعنى النَّحويّ في الحكم على صوابيته، ومن ثم تفاضله من حيث الجودة، فالشاعر وإنْ خرج عن دائرة القياس النَّحويّ المتلئبّ، إلا أنه يبقى ضمن إطار اللغة العام، حيث يجري على وفق وجه مقبول من وجوه الكلام عند العرب الأقحاح، "أي أن الشاعر يظل محدوداً بدائرة الغة لا يتجاوزها"[2]؛ إذْ وعى سيبويه أنّ للشعر قياساً يستوعب ما لا يجوز في الكلام؛ لذلك فإنّ ما يجيء في الشعر خارجاً عن القياس النَّحويّ لا يُعدّ من قبيل اللحن أو الخطأ. صحيح أنّ المستوى الصوابي للكلام، من حيث سلامة الألفاظ واستقامة التراكيب، هو ما يرنو إليه الشاعر، إلا أن سيبويه أفاد أن الشعر يحتمل ما لا يجري في الكلام عند الاضطرار، ولكن دون الخروج عن إطار اللغة العام، ذلك أنّ للشاعر أن يتجاوز القاعدة النحويّة المطردة في الكلام، على أن يكون لهذا التجاوز وجهٌ من وجوه العربية مقبول، يلحق به وجه آخر؛ حملاً عليه، وإلاّ لكان ذا خطأ مرفوضاً؛ لـ "أنّ الضرورة لا تجوِّز اللحن"[3]، و "ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[4]، ولا يتوهمَنّ أحد أنّ قوله هذا يدل على الاضطرار الذي بمعنى الإلجاء، بل "إنّه يريد يحتاجون إلى استعماله في المعنى الذي يريدون التعبير عنه بهذا اللفظ دون غيره، فخالفوا فيه لأجل الوزن

---

1 - الكتاب،
2 - الضرورة الشعرية، السيد إبراهيم، ص ١٣، وانظر منه: ص١٥ و ٢٩.
3 - المقتضب، ٣/٣٥٤.
4 - الكتاب، ١/٣٢.

والمعنى ما كان القياس والمستعمل، أو أجازوا فيه ما لم يجز في مثله من الكلام"[١]. وتبدو هذه الخصوصية في مستهل الكتاب، حيث يقولك "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام..."[٢].

تطرد في الكتاب عبارات من مثل: (لا يجوز في الكلام... إلا في الشعر)، (ومما جاء في الشعر)، (وقد رفعت الشعراء)، أو ما ماثل ذلك، وهذا دليل على افتراق لغة الشعر عن لغة النثر، فثمة تراكيب تجوز في الشعر، ولكنها ليست بحدّ الكلام، حيث يقول عن حذف حرف الجر ومواقع جوازه: "وتقول: بمَنْ تمررْ أمررْ به، وبمَنْ تُؤخَذْ أُوخَذْ به، فحدُّ الكلام أن تثبت الباء في الآخر؛ لأنه فعلٌ لا يصل إلا بحرف الإضافة، يدلل على ذلك أنك لو قلت: مَنْ تضربْ أنزلْ، لم يجز حتى تقول: عليه، إلا في شعر. فإن قلت: بمَنْ تمررْ أمررْ، أو بمَنْ تُؤخذْ أُوخَذْ، فهو أمثل، وليس بحدّ الكلام. وإنّما كان هذا أمثل؛ لأنه ذكر الباء في الفعل الأول، فَعلِم أنّ الآخِر مثلُه؛ لأنَّه ذلك الفعلُ"[٣].

ومنه جواز تركيب ما في الشعر، وعدم استعماله في الكلام، حيث يقول في تشبيه استعمال الأعداد (ثلاثمائة) إلى (تسعمائة) بما جاء في كلامهم من كون اللفظ واحداً، والمعنى مجموعاً: "وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس (مئين) أو (مئات) ولكنهم شبهوه بـ (عشرين) و (أحد عشر)، حيث جعلوا ما يُبيَّنُ به العدد واحداً؛ لأنه اسم لعدد كما أنّ (عشرين) اسمٌ لعدد. وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميعٌ، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يُستعمل في الكلام. وقال علقمة ابن عبَدة:

بها جِيَفُ الحَسْرى فأمّا عِظامُها فبيضٌ وأما جلدُها فَصَليبُ

وقال:

لا تنكروا القَتْلَ وقد سُبينا في حَلْقِكُم عَظْمٌ وقد شَجِينا"[٤]

وثمّة مسائل لا تجوز في الشعر، وإنْ لم يكُن الشاعر مضطراً إليها، فلا تقع في المنثور، يستشفُّ ذلك من ورود عبارات من مثل: (لا يجوز إلا في شعر) أو (جاز ذلك فيها

[١] – دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص ١١٦، وما بعدها.
[٢] – الكتاب، ١/٢٦ وما بعدها.
[٣] – السابق، ٣/٨٢.
[٤] – السابق، ١/٢٠٩.

في الشعر) أو (وقع وجاز) أو (وإن جزمت ففي الشعر) أو (ولا يجوز فيه... إلا في الشعر)، وما شابه ذلك في الكتاب كثير، من ذلك قوله في أثناء حديثه عن الفصل بين الجازم والمجزوم، والجار والمجرور: "...ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: لم زيدٌ يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء، كما لم يَجُز أن تفصل بين الحروف التي تجرّ وبين الأسماء بالأفعال؛ لأنّ الجزم تطير الجرّ، ولا يجوز أن تفصل بينهما وبين الفعل بِحَشْو، إلا في شعر"[١].

ومنه حديثه عن الفصل بين الجواب والشرط بـ (إنْ)، إذا لم تكن عاملة في اللفظ؛ لأنه ماضٍ، في الكلام والشعر، على حدٍّ سواء، فإن كانت عاملة، والفعل مضارع مجزوم جاز الفعصل في الكلام، حيث يقول: "ويجوز الفرق في الكلام في (إن) إذا لم تجزم في اللفظ، نحو قوله:

– عاودْ هراةَ وإنْ معمورُها خَرِبا

فإن جزمت ففي الشعر؛ لأنه يُشبَّهُ بـ (لم)، وإنما جاز الفصل ولم يشبه (لم)؛ لأنّ (لم) لا يقع بعدها (فعل) وإنما جاز هذا في (إن)؛ لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: (إنْ خيراً مخيرٌ، وإنْ شراً فشرٌ)"[٢].

ومنه قوله: "وإنْ قلت: (أقول مهما تَقُلْ) و (أكون حيثما تَكُن)، و (أكونُ أينَ تَكُن) و (آتيك متى تأتني) و (تلتبِس بها أنى تأتِها) لم يجُر إلا في الشعر وكان جزماً"[٣].

وثمة مسائل أخرى تجوز في الشعر في حال الإضطرار، ولا تجوز في الكلام، من مثل حديثه عن (سواء) ومجيئها في الشعر ظرفاً مستعملاً استعمال الأسماء، فهو "لا يكون اسماً إلا في الشعر. قال بعض العرب، لما اضطرّ في الشعر جعله منزلة (غير)، قال الشاعر، وهو رجل من الأنصار:

ولا ينطقُ الفحشاءَ مَنْ كان منهم   إذا قَعَدُوا منّا ولا من سَوائنا

---

[١] – الكتاب، ٣/١١١.

[٢] – السابق، ٣/١١٢-١١٣.

[٣] – السابق، ٣/٧١.

وقال آخر، وهو الأعشى:

تَجانَفُ عن جوِّ اليمامِ ناقتي   وما قَصَدَتْ من أهلها لسوائكا"(١).

ومثله مجيء (الكاف) في الشعر اسماً بمعنى (مثل)، حيث يقول: "... إلا أنَّ ناساً من العرب إذا اضطُرّوا في الشعر جعلوها بمنزلة (مثل). قال الراجز، وهو حُمَيدٌ الأرقطُ:

فَصُيِّروا مِثْلَ كعصفِ مأكول

وقال خِطام المُجاشِعي:

وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْن"(٢).

وقوله في اقتران خبر (كاد) بـ (أنِ) المصدرية: "ألا ترى أنهم يقولون: عسى أن يفعل، ويضطر الشاعر فيقول: كدت أنْ، فلما كان المعنى فيهن ذلك تركوا الأسماء؛ لئلا يكون ما هذا معناه كغيره، وأجرَوا اللفظ كما أجرَوْه في كنت؛ لأنه فعل مثله. وكدت أن أفعل لا يجوز إلا في شعرح لأنه مثلُ (كان) في قولك: كان فاعلاً ويكون فاعلاً. وكأن معنى جعل يقول، قد آثر أن يقول ونحوه. فمن ثَمَّ مَنِع الأسماءَ؛ لأنّ معناها معنى ما يُستَعْمَل بـ (أنْ)، فتركوا الفعل حين خَزَلوا (أنْ)، ولم يستعملوا الاسم؛ لئلا ينقضوا هذا المعنى"(٣).

ونظير ما سبق يحتمل دراسة مستقلة بذاتها، فهو أكثر من أنْ آتي على معالجته ههنا(٤).

وثمّة مسائل أباحها سيبويه في الشعر، ولكنها في الكلام تُعَدُّ من قبيل الخطأ، من ذلك قوله في استعمال (إذا) شرطيةً جازمةً: "وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ (إنْ) حيث رأوْها مما يُستَقْبَل، وأنّه لا بُدّ لها من جواب. وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصلُها   خُطانا إلى أعدائِنا فَنُضارِبِ

---

١ - الكتاب، ٤٠٨/١.

٢ - السابق، الصفحة السابقة.

٣ - السابق، ١٢/٣.

٤ - السابق، ٢٩/١، ٦٨، ٩٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٦٢/٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٧٨، ٢٨٠، ٣٧١، ٣٨٤، ٦٤/٣، ٦٥، ٧٦، ٣١٣، ٣١٤، ٤٥٢، ٣٥٣، ٥٠٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥٣٥، ٦٣٣، ٣٧٠/٤، ٣٨٠، ... وغيرها.

وقال الفرزدق:

تَرْفَعُ لي خِنْدَفٌ واللهُ يَرْفَعُ لي ناراً إذا خَمَدَتْ نيرانُهم تَقِدِ

وقال بعض السَلوليِّين:

إذا لم تَزَلْ في كلّ دارٍ عَرَفْتَها لها واكِفٌ من دَمْعِ عينِك يَسْجُمِ

فهو اضطرار، وهو في الكلام خطأ، ولكنَّ الجيدَ قولُ كعب بن زهير:

وإذا ما تشاءُ تَبْعَثُ منها مَغْرِبُ الشمسِ ناشطاً مذعوراً"[1].

يمكن القول إنَّ ما جعله سيبويه خصوصية شعرية، فلا يجوز إلا في الشعر دون النثر، مما جاء منه على وفق المستوى الصوابي – يتمثَّل فيما يلي:

- جعل المبتدا نكرة والخبر معرفة.
- إذا كانت الجملة مكوَّنةً من ثلاثة عناصر، هي:

حرف استفهام + اسم + فعل

فللشاعر أن يستخدم أياً من العنصرين تالياً لحرف الاستفهام.

- الفصل بين المضاف والمضاف إليه.
- إضافة الصِّفة المشبَّهة إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف.
- عطف المظهر على ضمير الرفع المتصل.
- حذف الفاء من جواب الشرط إذا كانت جملة اسمية.
- مجيء جواب الشرط مرفوعاً مع الأدوات الجازمة له.
- استعمال الفعل المتعدي بحرف الجر دون إثبات الجار والمجرور.
- وقوع المعرفة بعد (لا) المفردة دون تكريرها.
- إحلال (إيّا) محل الضمير المنصوب أو المجرور المتصل.
- حذف نون الوقاية من (قدني) و (قطني).
- حذف حرف الجر من المظهر المعطوف على المضمر.
- مجيء خبر (كاد) فعلاً مضارعاً مقترناً بـــ (أن) المصدريّة[2].

---

[1] – الكتاب، ٣/٦١-٦٢.

[2] – التراكيب غير صحيحة نحوياً، ص ١٨٥.

أجاز سيبويه في النثر بعض ما جعله خصوصية شعرية، ولكنه صنّف هذا الجواز في مراتب دنيا من حيث مستوى الجودة، بل إننا نجد سيبويه عندما أباح للشعراء أنفسهم استعمال تراكيب خاصة في الشعر دون النثر – يُفاضل بين هذه التراكيب الجائزة، التي تقع ضمن المستوى الصوابي فيما بينها على وفق مستوى الجودة، فهناك الجائز، وما هو أمثل منه، أو ما هو أحسن جوازاً، أو ما هو أقوى، أو ما هو ضعيف، أو قبيح أو مستنكره، وغير ذلك مما ستتم معالجته لاحقاً في المبحث الثاني من هذا الفصل، إن شاء الله.

يمكن القول إن سيبويه أيقن أن للشعر طبيعته التي ينفرد بها عن النثر، وكأني به يجعل له قياساً خاصاً به، وإنْ خرج عن القاعدة النحويّة المطردة، إذْ لا ضير في ذلك ما دام الشعر يدور في فلك اللغة واستعمالاتها ووجوهها، فيحمل كلامه على ما له وجه من العربية مقبول، أو مما هو من سنن العرب في كلامها، وإلاّ لما توانى سيبويه في الحكم على ما جاء في الشعر مخالفاً سنن العربية بأنه خطأ، حيث يقول: "ولو اضطر شاعر فأضاف (الكاف) إلى نفسه، قال: (ما أنت كيْ). و (كَيْ) خطأ من قبيل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل (ياء) المتكلم"[1]. فحرف الجر (الكاف) لا تدخل في الكلام على الضمائر، إنْ نثراً أو شعراً، فلا يُقال: (كك) ولا (كَهُ)، ولا (كَي)... وإنما نقول: مثلك، ومثله، ومثلي، غير أنّ ذلك يجوز في الاضطرار الشعري؛ لأن ثمة وجهاً في العربية مقبولاً لمثل هذا الاستعمال، إذ إنّ الأصل في حروف الجر أن تعمل في الضمائر جميعها، شريطة أن تُكْسَر (الكاف) الجارة، وإنْ كان العهد فيها الفتح؛ وغاية ذا أنّ سنن العربية وأساليبها تقتضي أن يكون الحرف الذي يسبق ياء المتكلم، فإنْ فتح شاعر ما قبلها وقع في خطأ لا ضرورة؛ من قِبَل أنه ليس في العربية حرف يُفتح قبل ياء المتكلم؛ ذلك أنّه "ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[2]. فسيبويه لا يتوانى عن الحكم على ما ورد في الشعر في حال الاضطرار، ممّا ليس له وجه من العربية – بأنه خطأ مرفوض. ومن ثَمّ فليس من الإنصاف في شيء أن يُرمى سيبويه بأنه يختلق الأعذار لصنيع الشعراء، حيث يقول ابن فارس: "جعل ناسٌ من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوهاً، ويتحملون لذلك تأويلات، حتى صنعوا فيما ذكرنا أبواباً، وصنفوا في ضرورات الشعر كُتباً، فقال من العلماء بالعربية في باب ترجمة ما يحتمل الشعر: أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من: صرف ما لا ينصرف... هذا كله قول سيبويه"[3].

---

[1] – الكتاب، ٢/٣٨٥.

[2] – السابق، ١/٣٢.

[3] – ذمّ الخطأ في الشعر، ابن فارس، ص٢٩.

فللشعر تراكيبه وأساليبه الخاصة به، وتبقى ضمن المستوى الصوابي للشعر. وقبيحٌ بنا أنْ نذهب إلى تخطئتها، ما لم نخرج على مستوى اللغة العام، الذي يتمثل في استعمالات اللغة وعاداتها الكلامية ووجوهها. مع الأخذ بعين الاعتبار أن خصوصية الشعر لا تدلّ على عجز الشاعر أو قصوره أو ضعف مقدرته اللغويّة، بل على النقيض من ذلك، إذْ قد يدلّ على شدة وثوقه بنفسه، وقوةٍ في طبعه، وكأنه لأُنْسه بعلم غرضه، وسفور مراده، لم يرتكب صعباً، وسواء وافق بذلك قابلاً، أو صادف غير آنسٍ به، إلا أنه هو قد استرسل واثقاً وبنى الأمر على أنه ليس ملتبساً[1].

وما دام الأمر كذلك فإن سيبويه قد عَدّ بعض ما يقع في الشعر ضرورة قياساً متلئبّاً، يلجأ إليه الشعراء المحدثون إذا اضطروا، حيث يقول: "واعلم أن الهمزة التي يُحقّق أمثالها أهلُ التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، وتُجْعَل في لغة أهل التخفيف بينَ بينَ، تُبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً، والواو إذا كان ما قبلها مضموماً، وليس ذا بقياس متلئب، نحو ما ذكرنا، وإنما يُحفْظ عن العرب ما يُحفَظ الشيء الذي تُبْدَل التاء من واوه، نحو: أتْلَجْتُ، فلا يُجْعَل قياساً في كل شيء من هذا الباب، وإنما هي بدلٌ من واو أوْلَجْتُ. فمن ذلك قولهم: مِنْساةٌ، وإنما أصلها: مِنْسأةٌ، وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياساً متلئباً إذا اضطر الشاعر. قال الفرزدق:

راحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً   فَارْعَى فزارةُ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

وقال حسّان:

سالَتْ هُذَيلٌ رسولَ اللهِ فاحشةً   ضَلّتْ هُذَيْلٌ بما جاءت ولم تُصِبِ

وقال القُرَشيّ، زيد بن عمر بن نُفَيْل:

سالتا الطلاقَ أنْ رأتاني   قَلَّ مالي، قد جئتُماني بِنُكْرِ

فهؤلاء ليس من لغتهم سِلْتُ ولا يَسالُ. وبلغنا أن سِلت تسال لغة.

وقال عبد الرحمن بن حسان:

وكنت أذلَّ مِن وَتِدٍ بقاعٍ   يُشجِّجُ رأسَهُ بالفِهْرِ واجِي

يريد: الواجِئ"[2].

---

[1] - الخصائص، ٢/٣٩٢-٣٩٣.

[2] - الكتاب، ٣/٥٥٣-٥٥٥.

كما أن استخدام صيغة المضارعة (يُضطر) كثيراً في الكتاب، تدلُّ على إجازة سيبويه القياس على الضرورة، من ذلك قوله:

"وسألته عن آتي الامير لا يقطع اللصّ، فقال : الجزاء ههنا خطأ، لايكون الجزاء أبـــدا حتى يكون الكلام الاول غير واجب ، إلا ان يضطر شاعر، ولا نعلم هـــذا جـــاء فـــي شـــعر البته"[1].

نخلص من ذلك إلى القول بأنّ سيبويه قد جعل للشعر لغة خاصة به، لا تخـــرج عـــن المستوى الصوابي للشعر، ما دام جارياً ضمن إطار اللغة، ومن ثَمَّ يوفِّر لها وجهاً مقبولاً مـــن العربية، يجري وفق سنن العرب في كلامها؛ لذا فلا ضير في القياس عليه، وإلا لكان خطـــأ مرفوضاً، إذ قَسَّم سيبويه الكلام إلى أربع درجات، هي[2]:

أولاً: ما يجوز في الشعر والنثر على حدٍ سواء، وهو ما يجري على سنن العرب في كلامها، من غير لحن أو ضعف أو ضرورة.

ثانياً: ما يجوز في الشعر وحده، ويجوز في الكلام المنثور، ولكن على تَعَسُّفٍ كبير، وهـــو ما أطلق عليه سيبويه صفة (الضعف).

ثالثاً: ما يجوز في الشعر وحده، ولا يجوز في النثر مطلقاً.

رابعاً: الخطأ والغلط، وهو ما لا يجوز في شعر أو نثر.

وظَّف سيبويه تعابير ثرَّة للحكم على تأليف أحوال الكلم من حيث الصواب والخطـــأ – كما اتضح مما سبق– وغيرها مما لم يتسع المجال لذكرها. ولعلَّ أول ما يتبادر إلى الذهـــن من هذه التعابير أو الأحكام، أو المصطلحات: (الخطأ).

من خلال تتبع ورود مصطلح (الخطأ) في الكتاب يتبيَّن أنه يدور في أمرين[3] ، هما:

أولاً: افتراضات النحويين وتفسيراتهم:

– كأنْ يزعم يونس أنَّ ما ذهب إليه الخليل وسيبويه خطأ، من ذلك قول سيبويه: "وأمّا يونس فزعم أنّه ليس يرفع شيئاً من التَّرحم على إضمار شيء يرفع، ولكنه إنْ قال: ضربته لم يقـــل

---

[1] – الكتاب، ١٠١/٣، وانظر: الضرورة عند النحويين. د. محمد عبدالحميد سعد، مجلـــة كليـــة الآداب، جامعـــة الرياض، السعودية، المجلد الرابع، السنة الرابعة، ١٩٧٥–١٩٧٦، ص ١٨١.

[2] – شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص٤٤٠، وانظر: دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثـــي، ص ٧١، وما بعدها.

[3] – انظر: السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه، ص١٢٧ – ١٢٨.

أبداً إلا المسكين، يحمله على الفعل. وإن قال: ضَرَباني، قال: المسكينان، حمله أيضاً على الفعل... ويزعم أنَّ الرفع الذي فسرناه خطأ، وهو قليل الخليل –رحمه الله–"[1].

- أو يزعم الخليل أنّ ما ذهب إليه يونس خطأ، من ذلك: "وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين في الفصل والوقف... والردّ هنا خطأ، ..."[2].

- أو أن يذهب سيبويه إلى أن افتراض عيسى خطأ، حيث يقول: "... وأما عيسى فكان يقول: أحَيٌّ –في تصغير أحوى– ويصرف، وهو خطأ"[3].

- أو أن يحكم على افتراضات وتوجيهات نحاة آخرين لم يذكر اسمهم، كقوله: "وقال ناسٌ: كل ابن أفعلَ معرفة؛ لأنه لا ينصرف. وهذا خطأ"[4].

ثانياً: الاحتراز والتَصوُّر الذهني الذي يُقصد منه تحصين الأصول النحوية، كقوله: "ولو أضفت إلى الباء الكافَ التي تجرّ بها لقلت: ما أنت كِي، والفتح خطأ"[5]، ويقول في المعنى ذاته في موطن آخر: "ولو اضطّر شاعرٌ فأضاف الكافَ إلى نفسه، قال: ما أنت كِي، وكَي خطأ، مِن قبل أنه ليس في العربية حرفٌ يفتح قبل ياء الإضافة"[6]. وقوله: "وسألته –الخليل– عن قوله في الأزمنة: كان ذاك زمنَ زيدٌ أميرٌ، فقال: لما كانت في معنى (إذْ) أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض، ولا يُغيِّرونه، فشبّهوا هذا بذلك. ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمنزلة (إذْ)، فإنْ قلت:

- يكون هذا يوم زيدٌ أميرٌ

كان خطأ"[7].

---

[1] – الكتاب، ٢/٧٧، وانظر: ١/٤٤١.

[2] – السابق، ٣/٥٢٥.

[3] – السابق، ٣/٤٧٢.

[4] – السابق، ٢/٩٩.

[5] – السابق، ٢/٣٧٣.

[6] – السابق، ٢/٣٨٥.

[7] – السابق، ٣/١١٩.

ومثله قوله في إطار الموازنة بين المنظوم والمنثور: "وسألته -أي الخليل- عن: آتي الأميرَ لا يقطعُ اللصَّ، فقال: الجزاء ههنا خطأ؛ لا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب، إلا أنْ يُضطر شاعر، ولا نعلم هذا جاء في شعر ألبتة"[1].

ويرادف مصطلح (الخطأ) في ردِّ التراكيب مصطلح (اللّحن)، ولم يرد هذا سوى مرة واحدة في كتاب سيبويه، حيث أورده حكماً على افتراض نحويٍ، حيث يقول: "قلت: أفرأيت -والخطاب موجَّهٌ إلى أستاذه الخليل- قولَ العربِ كلّهم:

أزيد أخا ورقاءَ إن كنت ثائراً   فقد عَرَضَتْ أُحْناءُ حقٍّ فخاصِمِ

لأي شيء لم يجُز فيه الرفع كما جاز في الطويل؟

فقال: لأنَّ المنادى إذا وُصِف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا، لقلت:

- يا أخونا، وتريد أن تجعله في موضع المفرد، وهذا لحن"[2].

وما دامت في مقام تناول مصطلحي الخطأ واللّحن لدى سيبويه في حكمة على صَوَابيّة الكلم وعدمه، فإنني أرى من الواجب أن أشير هنا إلى مصطلح (الغلط) عنده، وإن كان بعيداً كلَّ البعد عن دائرة مستوى الصواب والخطأ، غيرَ أنَّ ما دفعني إلى تناوله هنا، هو تقارب معنى الغلط من الخطأ واللحن معجمياً، ومن ثم خلط الكثيرون بين الغلط والخطأ في الحكم على الكلم، ظانين أن سيبويه قد استخدمه للحكم على تخطئة بعض أحوال الكلم، حيث فهم الأخفش أن الغلط هو الخطأ بعينه، إذْ يقول: "... وهذا غلط قبيح..."[3]، وكذلك المبرِّد حيث يقول: "... وهذا غلطٌ شديد..."[4].

ومثلهما ابن هشام الأنصاريّ، إذْ يقول: "ومراده -أي سيبويه- بالغلط ما عبَّر عنه غيره بالتوهُّم، وذلك ظاهرٌ من كلامه... وتوهَّم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه بأنّا متى جوَّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم"[5].

---

[1] - الكتاب، ٣/١٠١.

[2] - السابق، ٢/١٨٣-١٨٤.

[3] - معاني القرآن للأخفش، ٢/٣٢٠.

[4] - المقتضب، ٢/٢٣٥. وانظر في هذا القبيل: السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه، ص١٣١ - ١٣٦.

[5] - مغني اللبيب لابن هشام، ٢٦٢.

وقد سار بعض المحدثين على هذا الفهم فتوهموا هم أيضاً[1].

غير أنه بعد متابعة المواطن التي استخدم فيها سيبويه (الغلط)، تبيّن لنا أنّه بعيد كلّ البعد عن قصد (الخطأ)، وإنما قصد بالغلط التوهّم، وهما –أي الغلط والتوهم– مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بما عبّر عنه سيبويه بالنيّة أو أثر ما في النفس من فاعلية. من ذلك قوله: "واعلم أن أناساً من العرب يغلطون فيقولون:

- إنهم أجمعون ذاهبون.
- و – إنّك وزيدٌ ذاهبان.

وذاك معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال (هم)، كما قال:

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

على ما ذكرتُ لك"[2].

ومثله قوله[3] "... وهذا شبيهٌ بالنّصب لا في المعنى بقوله تبارك وتعالى[4]: "**وجاعل الليل سكناً والشمسَ والقمر حُسْباناً**"؛ لأنه حين قال: "جاعل الليل"، فقد علم القارئ أنّه على معنى (جعل)، فصار كأنه قال: وجعل الليل سكناً، وحمل الثاني على المعنى، فكذلك: له صوتٌ، فكأنه قال: فإذا هو يُصَوِّت، فحمله على المعنى فنصبه، كأنّه توهّم بعد قوله: له صوتٌ: يُصَوِّت صوتَ الحمار، أو يبديه، أو يخرجه صوت حمار، ولكنه حذف هذا، لأنه صار (له صوت) بدلاً منه"، "ومن ذلك قولك:

- أما علماً فلا علمَ له.
- و – أمّا علماً فلا علمَ عنده.
- و – أما علماً فلا علمَ.

---

[1] – أنظر –على سبيل المثال–: سيبويه والقراءات، دراسة تحليلية معيارية، د. أحمد مكي الأنصاري، ص ٨٦، ١٣٠، ١٣٨. مع أنه وافق سيبويه في أن الغلط التوهّم، ص ١٦٢. وانظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النّحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، ص٣٨٤. وانظر: سيبويه جامع النّحو العربي، د. فوزي مسعود، ص ٣٩، ٤٠، ٥٤، ٥٦.

[2] – الكتاب، ٢/١٥٥، وانظر: ١/١٦٥، ٣٠٦، ٣/٥١، ٣/١٠٠.

[3] – السابق، ١/٣٥٦.

[4] – الآية (٩٦)، من سورة الأنعام.

وتُضمر له؛ لأنَّك إنما تعني رجلاً. وقد يُرفع هذا في لغة بني تميم، والنصب في لغتها أحسن؛ لأنهم يتوَهَّمون الحال. فإنْ دخلت الألف واللام رفعوا؛ لأنه يمتنع أن يكون حالاً"[1].

وممّا عبَّر به سيبويه عن مفهوم الغلط أو التوهم لفظ (النيّة)، حيث يقول: "ولا يجـــوز أن تعطف على الكاف المجرورةِ الاسمَ؛ لأنَّك لا تعطف المظهر على المضمر المجرور، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول:

- هذه لك نفسكَ ولكم أجمعين

ولا يجوز أن تقول: - هذا لك وأخيك

وإن شئت حملت المعطوف والصّفة على المضمر المرفوع في النيَّة، فتقول:

- هلُمَّ لك أنت وأخوك
- هلمَّ لكم أجمعون"[2]

ومثله قوله: "ونظير: لم آتِك ولا أتيك، وما أشبهه بمنزلة الاسم في النيّة، حتى كأنهم قالوا لم يك إتيان، إنشاء بعض العرب قول الفرزدق:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة

ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابُها

ومثلُه قولُ الفرزدق أيضاً:

وما زرتُ سلمى أن تكون حبيبةً

إليّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبهُ

جرّه؛ لأنه صار، كأنه قال: لأن. ومثله قولُ زهير:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

لمّا كان الأول تستعمل فيه الباء، ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأولَ نَوَوْها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول"[3].

---

[1] - الكتاب، ٣٨٤/١-٣٨٥. وانظر، ٤٢/٢، ٨٧/٣، ٣٥٦/٤...

[2] - السابق، ٢٤٨/١.

[3] - السابق، ٢٨/٣-٢٩.

ومما يجدر ذكره أنّ سيبويه لا يجعل التّوهم أو الغلط رهين رغبة المتكلم، بحيث يتوهم أنّى شاء، وإنما يضبطه بتجاذب الأنساق اللغويّة، يبدو ذلك من خلال تفسيره النّصب على التوهم في قولهم:

- له صوتٌ صوتَ حمار

في حين لا يجوز التوهم في ما يماثل هذا التركيب نحوياً، كقولهم:

- له يدٌ يدُ حمار

و - له يدٌ يدُ ثور

و - له رأسٌ رأسُ الحمار

حيث يجب الرفع ههنا، فلا يجوز النصب فيها حملاً على التوهم، كما حُمِل الأول، وإنْ تلاقَتْ معه في المواقع النحوية، حيث يقول: "هذا بابٌ لا يكونُ فيه إلا الرفع، وذلك قولك:

- له يدٌ يدُ الثور

- له رأسٌ رأسُ الحمار؛

لأنّ هذا اسم، ولا يُتَوَهَّمُ على الرجل أنه يصنع يداً، ولا رِجْلاً، وليس بفعل"[١].

لذا فإنّه أينما ورد مصطلح (الغلط) في كتاب سيبويه فإنه يقصد به التوهم أو النيّة، ولا يريد منه الحكم على الأساليب التي ورد عقبها هذا اللفظ بأنها غير واقعة في المستوى الصّوابي، كما توهم بعض النُّحاة القدماء وتبعهم في ذلك المحدثون.

ومثله مصطلح (شاذّ)، إذْ لم يستخدمه سيبويه للحكم على خروج التراكيب من مستوى الصّواب إلى الخطأ، كما ظنّ بعض الدّارسين[٢]، وإنما قَصَد به خروج التراكيب عن القياس النّحويّ، أو سنن العرب في كلامها وإنْ لم تطّرد به الأمثلة، ولكنه ذو وجه مقبول، حيث يقول سيبويه: "الشاذّ إذا كان له وجه جيد"[٣]؛ لذا فإنّ الكلام المنثور إنْ خرج عمّا يطرد به كلام العرب ويكثر، فهو شاذ، وهو مقبول، له وجهٌ من العربية، وليس خطأً، وإن كان في المنظوم فهو ضرورة شعريّة، فلا يتوهمّن أحد أنّ قول سيبويه (شاذّ) عقب التراكيب أنه يعني به عدم فصاحتها، وإنما يرمي من وراء ذلك أنّ تلك التراكيب قليلة غير مطّرده، فهو حكم

---

[١] - الكتاب، ٣٦٦/١.

[٢] - انظر: ظاهرة الشذوذ في النّحو العربي، د. فتحي الدجني، ص ١٧٠-١٧١، وانظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د. البكاء، ص٢٠٩.

[٣] - الكتاب، ١٦٤/٢.

يقوم على مدى تقصّي انتشار الظاهرة اللغوية بين القبائل العربية؛ ذلك أنّ "النّحاة لمّا استقرؤوا كلام العرب وجدوه قسمين:

١- قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائرهُ، فجعلوه قياساً مُطّرِداً.

٢- وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس، وكثرة ما يخالفه، فوصفوه بالشذوذ، وأوقفوه على السّماع، لا لأنه غير فصيح، بل لأنهم علموا أنّ العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه"[1].

ومن اللازم ذكره أنّ سيبويه لم يحكم بالتخطئة ولا بالشذوذ على بعض وجوه أحوال تأليف الكلام[2]، وإنْ جاءت مخالفة للقياس أو الأصل النّحويّ، بحيث يسكن القول أنّه قد وقف إزاءها موقفاً واحداً، وهي:

أولاً: القراءات القرآنية:

لم يخالف سيبويه أي قراءة من القراءات القرآنية، ولم يُشِر إلى ما يُفهم ذلك، لا من قريب ولا من بعيد، ولم يحكم على أيٍّ منها بالتخطئة أو الشذوذ ألبتة؛ ذلك أنه أدرك تمام الإدراك "أنّ القراءة لا تخالف؛ لأنّ القراءة سنّة"[3]، لذلك فإننا لسنا واجدين "في كتاب سيبويه تخطئة واحدة لقراءة من القراءات، مع كثرة ما استشهد به منها، وقد صرّح بقبولها جميعها مهما كانت شاذّة على مقاييسه"[4]، وإلى هذا ذهبت الدكتورة خديجة الحديثي، حيث تقول: "وسيبويه شيخ النحاة البصريين الذين كانوا يخضعون القراءات لأقيستهم، وإجماعهم، وأصولهم المعتمدة، وإنْ كانت عن القراء الذين اعتمدت قراءاتهم نقلاً متواتراً عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- وصحابته -رضي الله عنهم- لم يعب قارئاً، ولم يخطّئ قراءة، بل كان يذكرها ليبيّن وجهاً من العربية، وليقوّي ما ورد عن العرب"[5]، أي أنه لم يعارض الآيات التي استشهد بها نفسها، وإنّما قوّم وقوّى أساليب الكلام التي تجري مجراها.

ولعلّ في هذا ردٌّ على ما ذهب إليه د. أحمد مكي الأنصاري؛ توهُّماً منه، أنّ سيبويه يُخطّئ القراءات، بل ويعارضها معارضة صريحة في الكتاب[6]، ولعلّ ما دفعه إلى مثل هذا

---

[1] - دراسات في العربية وتاريخها، للشيخ محمد الخضر حسين، ص٣٣.

[2] - منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د. البكاء. ص ٢١٠-٢١٣.

[3] - الكتاب، ١/١٤٨.

[4] - المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص ١٥٧.

[5] - الشاهد في أصول النحو. د. خديجة الحديثي، ص ٥٠، وانظر فيه: ص ٥٢.

[6] - سيبويه والقراءات، دراسة تحليلية معيارية، د. أحمد مكي الأنصاري، ص٣٦.

المذهب على ما وقفت عليه عند بعض الباحثين هو عدم محاكمته نصوص الكتاب التي ورد فيها الاستشهاد -محاكمة دقيقة متأنية، وليس أدلّ على ذلك من اتكائه في مذهبه السابق على قول سيبويه: "وأمّا أهل المدينة فيُنزلون (هو) ها هنا بمنزلته بين المعرفة، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع، فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتبى ابن مروان في ذه اللحن، يقولك لحنَ، وهو رجلٌ من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: "**هؤلاء بناتي هنّ أطهرَ لكم**"[1] فنصب. وكان الخليل يقول: والله إنّه لعظيم جعلهم (هو) فصلاً في المعرفة، وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً"[2].

وقد ظنّ الدكتور الأنصاريّ أن مقولة أستاذ سيبويه "والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلاً..." أن سيبويه يجعل من هذه المقولة تعقيباً وحكماً على القراءة السابقة، وأن الخليل كان يستعظم هذا الأمر، ويراه مما لا يجوز[3]، في حين أنّ غاية الخليل ومبلغ قصده يسير في الاتجاه المعاكس تماماً لما استنبطه د. الأنصاري، ذلك أنه ليس لمقولة الخليل السابقة أي علاقة بالقراءة القرآنية السابقة، حيث استخدم الخليل لفظ التعظيم هنا بمعناه المعجمي الصّرف؛ استهجاناً واستغراباً واستعظاماً للتمييز بين المعرفة والنكرة، والتمييز بين الركنين المتصلين، وما يجيء فضله في استخدام ضمير الفصل؛ مما جعله يقول في "حماسة بالغة: والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلاً في المعرفة"[4].

أن ما جنح به إلى هذا المذهب هو توهّمه أنّ سيبويه قد قصد بالغلط والتوهم الخطأ، كقول سيبويه: "فأمّا قولهم (مصائب) فإنه غلط منهم؛ وذلك أنّهم توهموا أنّ (مصيبة) فعيلة، وإنما هي مُفْعِلة، وقد قالوا: مصاوِب"[5]، فجمع (مصيبة) في الأصل والقياس: (مصاوب)، وفي التوهم: (مصائب)، ومثلها: (معيشة) فجمعها على الأصل والقياس (معايش) وعلى التوهم: (معائش)، فما كان من د. الأنصاريّ إلا أنْ عَمَّم قول سيبويه بالغلط والتوهم في ذلك على قوله تعالى[6]: "**لكم فيها معايش**"، ظاناً أنّه حكم عليها بالتخطئة.

---

[1] - الآية (٧٨) من سورة هود.

[2] - الكتاب، ٢/٣٩٦-٣٩٧.

[3] - سيبويه والقراءات، دراسة تحليلية معيارية، ص٤٧.

[4] - مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربي، د. جعفر عبابنه، ص ٥٦.

[5] - الكتاب، ٤/٣٥٦.

[6] - الآية (١٠) من سورة الأعراف، والآية (٢٠) من سورة الحجر.

ثانياً: الأمثال:

وهي عبارات موجزه مأثورة[١]، و "كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة، لا يجد التعبير لها سبيلاً"[٢].

تؤخذ الأمثال كما جاءت عن العرب، فـ "لا تُغيَّر، ويستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها، وإنّما كان الأمر كذلك؛ لكثرة الاستعمال، ومن ثَمّ ابتدؤوا بالنكرة في قولهم:

- (أشرّ أهرّ ذا ناب)

و - (شيء ما جاء بك)

وأعادوا الضمير على المرفوع المتأخّر في قولهم:

- (في أكفانه لفّ الميت)"[٣].

أجاز سيبويه عبارات الأمثال كما وردت على ألسنة العرب، دون تغيير ألفاظها، ولم يذكر علةً لاستجازتها، كما ذكر النحاة بعده علة ذلك، كالمبرّد الذي حمل الأمثال التي خالفت القياس النّحويّ على الضرورة الشعريّة، حيث يقول: "والأمثال يستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر لكثرة استعمالها"[٤]، في حين إنّ سيبويه لم يغتل لاستجازتها، وإنما جرى على وصفها بـ (المثل)؛ مما يدلُّ على أنه أسلوب مستقلّ بذاته جارٍ على ما أجرته العرب، دون إحداث أيّ تغيير في ألفاظه؛ ذلك أن المخاطب على علم بما يعنيه المثل، إذْ يقول سيبويه: "وإنما أضمروا ما كان يقع مُظهراً؛ استخفافاً؛ ولأن المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل"[٥].

ومن شواهد الأمثال أنّهم يبتدئون بالمصادر وفيها معنى المنصوب، فقولك: (الحمد لله) على معنى المنصوب، وهو بدل اللفظ بـ: أحمدُ الله. وقد يُبدأ بالاسم، وإنْ لم يكن على فعل فعل، نحو:

- "شيء ما جاء بك"

---

[١] - أسرار البلاغة، عبدالقاهر الجرجاني، ص ٢٣٩.

[٢] - مفتاح العلوم، للسكاكي، ص ١٧٧-١٧٨.

[٣] - القواعد الكية والأصول العامة للنّحو العربي، د. غريب نافع، ص ٧٨-٧٩.

[٤] - المقتضب، ٢٦١/٤.

[٥] - الكتاب، ٢٢٤/١.

لأنّه بمعنى: ما جاء بك إلا شيء. وقد تنبّه سيبويه على أنّ بعض الكلام على غير هذا أو ذاك، وقد ابتُدئ به؛ لأنه مثل، حيث يقول: "وقد ابتُدئ في الكلام على غير ذا المعنى، وعلى غير ما فيه معنى المنصوب، وليس الأصل، قالوا في المثل:

- أَمْتٌ في الحجر لا فيك"[1]

كما أُجريت (عسى) مجرى (كان) في المثل، دون سائر أخواتها، إذْ يقـول سـيبويه: "واعلم أنّ من العرب من يقول:

- عسى يفعل

يشبّهها بـ: - كاد يفعل

فـ (يفعل) حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب في قوله:

- "عسى الغوير أبؤساً"

فهذا مثل من أمثال العرب، أجروا فيه (عسى) مجرى (كان)"[2].

ثالثاً: الأساليب والتعابير اللغوية المأثورة:

هذه هي الوجه الثالث من وجوه تأليف الكلام، التي لم يحكم عليها سيبويه بالتخطئة أو الشذوذ، في معرضِ حديثه عن مستوى الصواب والخطأ، مع أنهـا خرجـت عـن القيـاس المتلئب، فقد أجراها مجرى الأمثال، من ذلك قوله في بعض أمثلة البدل:

- ضُرِب زيدٌ الظّهرَ والبطنَ

و - مُطِرنا السهلَ والجبلَ

فقد أجيز النصب ههنا في البدل على نزع الخافض، حيث يقول: "ولم يجيزوه في غير السهل والجبل والظهر والبطن، كما لم يُجزْ:

- دخلتُ عبدَالله،

فجاز هذا في ذا وحده، كما لم يجز حذف حرف الجرّ إلا في الأماكن من مثل:

- دخلتُ البيتَ.

---

[1] - الكتاب، ٣٢٩/١.

[2] - السابق، ١٥٨/٣.

واختُصَتْ بهذا، كما أنّ (لدُن) مع (غدوة) لها حال ليست في غيرها من الأسماء، وكما أنّ (عسى) لها في قولهم:

- عسى الغوير أبؤساً

حال لا تكون في سائر الأشياء"(١).

ومنه قول سيبويه: "ومثل قولهم:

- مَنْ كان أخاك

قول العرب: - ما جاءت حاجتَك

كأنه قال: - ما صارت حاجتَك

ولكنه أدخل التأنيث على (ما) حيث كانت الحاجة، كما قال بعض العرب:

- مَنْ كانت أمَّك

حيث أوقع (مَنْ) على مؤنث، وإنّما صار (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده؛ لأنّه بمنزلة المثل، كما جعل (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم:

- عسى الغوير أبؤساً

ولا يُقال: - عسيت أخانا

كما جعلوا (لدُن) مع (غدوةً) منوّنة في قولهم:

- لدُن غدوةً

ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام"(٢).

ومما خالفوا فيه ما جاء في سائر الكلام، وأُجرِي مجرى المثل -قول سيبويه: "ومن ذلك قولُ العرب:

- مَنْ أنت زيداً؟

فزعم يونس أنه على قوله: مَنْ أنت تذكر زيداً... وبعضهم يرفع، وذلك قليل، كأنّه قال: مَنْ أنت كلامك أو ذكرك زيداً، وإنما قلّ؛ لأنّ إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبراً لمصدر ليس له، ولكنه على سعة الكلام، وصار كالمثل الجاري"(٣).

---

١ - الكتاب، ١/١٥٩.

٢ - السابق، ١/٥٠-٥١.

٣ - السابق، ١/٢٩٢.

ثمة تراكيب في العربية وردت على نحوٍ خاصّ، بحيث يؤدي الخروج عنها، أو التصرف فيها من جهة الاستعمال إلى خروجها من مستوى الصّواب النحويّ، وقد سجّل سيبويه كثيراً منها، ذاكراً علّة ذلك، منها[1]: "المصادر المفردة المدعو بها": مثل:

- سقيك = سقياً لك = هكذا وردت عن العرب
- وهبتك = وهبت لك = لأن الفعل "وهب" لم تعدّه العرب
- عولك = ويلك وعولك = حرف لا يُتكلم به مفرداً

يقول السيرافي: "ذكر سيبويه هذه الأشياء على نحو استعمال العرب لها، ولم يجز "سقيك"؛ لأن العرب لم تدع به، وإنما وجب لزوم استعمال العرب إيّاها؛ لأنّها أشياء قد حُذف منها الفعل، وجعلت بدلاً من اللفظ به على مذهبٍ أرادوه من الدُّعاء، فلا يجوز تجاوزه؛ لأنّ الإضمار والحذف، وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس بقياس مطرد فيتجاوز فيه الموضع الذي لزموه"[2].

ومنها: المصادر المبتدأة المبني عليها ما بعدها، على حدّ تعبير سيبويه، حيث يقول: "هذا بابٌ يُختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات، وذلك قولك: الحمدُ لله، والعجَبُ لك، والويلُ لك، والتُّراب لك، والخيبةُ لك. وإنما استحبُّوا الرَّفعَ فيه؛ لأنّه صار معرفة وهو خبر وجب استحسان ما استحسنته العرب، وإجازة ما أجازته، حيث يقول: "فاستحسن من هذا ما استحسن العرب، وأجِزْه كما أجازته"[3]. ويقول في موطن آخر: "فاستعملْ من هذا ما استعملت العرب، وأجِز منه ما أجازوا"[4]، فما وافق كلام العرب يُعدُّ صواباً، وما ليس من كلامهم خطأ، فـ "لو قلت: ما زيدٌ على قومِنا ولا عندَنا، كان النّصبُ... لأنّ عندنا لا تُستعمل إلا ظرفاً، وإنَّما أرَدْتَ أنْ تُخبِرَ أنه ليس عندكم. وتقول: أخذَتْنا بالجَوْدِ وفَوْقَه، لأنه ليس من كلامهم: وبفوقه"[5].

كما أن اسم المكان إذا كان في موضع الخبر عن عين، والمراد به تعيين المنزلة من قربٍ أو بُعد، فإنه لا يستعمل منه إلا ما استعملته العرب، فليس من كلام العرب:

---

[1] – التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب، د. محمود ياقوت، ص ٢٤٩ وما بعدها.

[2] – الكتاب، ٣١٨/١، الحاشية.

[3] – السابق، ٦٩/٢.

[4] – السابق، ٤١٤/١.

[5] – السابق، ٦٨/١.

- هو منّي مجلسك
و - هو منّي متكأ زيد
و - هو منّي مَربِط الفرس

وحتى تجري مثل تلك التراكيب على سُنن العرب، وتصبح صحيحة، لا بُدّ من إظهار المكان فيها، لأن المكان يستعمل قياساً في بيان القرب والبعد، فتصبح هكذا:

- هو منّي مكان مجلسك
و - هو منّي مكان متّكأ زيد
و - هو منّي مكان مَربِط الفرس

ففي مثل هذه التراكيب لا بُدّ من إظهار المكان فيها، ولا يجوز القياس على ما ورد عن العرب دون إظهار المكان؛ لأن مثل هذا قليل، كقول أبي ذؤيب:

فَوَرَدْنَ والعَيُّوقُ مَقْعَدَ الـــ ضُرَباءِ خَلْفَ النَّجْمِ لا يتَتَلَّعُ

وقال الأحوص:

وإنَّ بني حَرْبٍ كما قد عَلِمْتُمُ مَناطَ الثُّرَيَّا قد تَعَلَّتْ نجومُها

فقَوِيَ في الابتداء، بمنزلة عبدالله والرجل، والذي تعلم؛ لأنّ الابتداء إنما هو خَبَرٌ، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفةٌ أن يُبتدأ بالأعرف، وهو أصل الكلام"[١].

ويفصح السيرافي ذلك بما ملخّصه: إن هذه المصادر التي ذكرها سيبويه اختارت العرب فيها الرفع؛ لأنهم جعلوها كالشيء اللازم الواجب، فأخبروا عنها، وجعلوها مبتدأة، وجعلوا ما بعدها خبرها، وصار بمنزلة قولك: العلام لزيد[٢].

ويُنبّه سيبويه على "أنه ليس كلُّ حرف يُصنع به ذاك، كما أنه ليس كل حرف يدخل فيه الألف واللام من هذا الباب. لو قلت: السّقيُ لك والرَّعيُ لك، لم يَجُز"[٣].

---

١ - الكتاب، ٣٢٨/١.
٢ - السابق، ٣٢٨/١ (الحاشية).
٣ - السابق، ٣٢٩/١.

ومنها قولهم: وَيلةٌ لك وعولةٌ لك، وعَوْلٌ لك وويل لك، ولكن لا تقول عولة لك، إلا أن يكون قبلها: ويلةٌ لك، كما أنه لا يجوز أن تقول: عولٌ لك، إلا أنْ تسبقها بقولك: ويل لك؛ "لأنّ ذا يتبع ذا، كما أنه ينوءك يتبع يسوءك، ولا يكون ينوءك مبتدأ"[1]، أي يجب استخدام العبارة كاملة، كما وردت عن العرب بجزأيها، لأنّ الجزء الأول يتبع الثاني، لذا لا بُدّ من الجمع بينهما، لأنّ العرب فعلت ذلك في كلامها، كما أنّ الجمع بين شيئين لم تجمع العرب بينهما يؤدي إلى تراكيب مستكرهة؛ لمخالفتها ما ورد عن العرب، يقول سيبويه: "هذا بابٌ منه استكرهه النحويون، وهو قبيحٌ، فوضعوا التّبَّ بمنزلة الويح، وجعلوا الويح بمنزلة التبّ، فوضعوا كلَّ واحدٍ منهما على غير الموضع الذي وضعته العرب"[2].

فسيبويه يؤكد الالتزام بسنن العرب في كلامها، والسير عليها في تركيب الجملة العربية، وأنّ الخروج على تلك السُّنن يُخرِج التركيب من مستوى الصواب، لذلك يقول سيبويه: "وليس يجوز هذا في كلِّ شيء، لو قلت: هو منّي مجلِسَكَ، أو متكأً زيدٍ، أو مَرْبِطَ الفرسِ، لم يجُز. فاستعملْ من هذا ما استعملت العَرَبُ، وأجِزْ منه ما أجازوا"[3] ويقول السيرافي: "منع سيبويه أنْ يُقاس على مناط الثريا، ونحوه، مما استعملوه ظرفاً دون غيرِه من الأماكن، نحو: مربط الفرس، إلا أنْ تُظهِرَ المكان، فتقول: هو منّي مكان مربط الفرس، فيجوز"[4]، فيرى سيبويه أنّه من الضروري مجاراة العرب ومتابعتها في كلامها دون القياس على القليل أو الشاذّ، حيث يؤكد ذلك بقوله: "ولو قالت العرب:

- اضرِبْ أيٌّ أفضلُ،

لقلتُه، ولم يكن بُدٌّ من متابعتهم. ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذّ المنكر في القياس، كما أنّك لا تقيس على أمس: أمسَكَ، ولا على: أتقولُ، أيقولُ، ولا سائرَ أمثلةِ القول، ولا على الآنَ: آنِك، وأشباه هذا كثير"[5].

وبعد، فإنه يمكن القول إن سيبويه قد تناول تقويم أساليب الكلم في العربية على وفقَ مستوى الصواب والخطأ، من جهتين[6]:

---

[1] - الكتاب، ١/٣٣٢.

[2] - السابق، ١/٣٣٤.

[3] - السابق، ١/٤١٤.

[4] - السابق، الصفحة ذاتها.

[5] - السابق، ٢/٤٠٢.

[6] - منهج التقويم النّحويّ في كتاب سيبويه، ص ٢٢١ وما بعدها.

الأولى: الوجوه الإعرابية المحتملة.

الأخرى: أحوال تأليف الكلم من حذف وإضمار وتقديم وتأخير، وفصل ووصل، وتنكير وتعريف في ضوء المعنى بمختلف أنواعه. فجاء تقويمه التراكيب والأساليب العربية من حيث الصواب والخطأ دقيقاً وشاملاً كلامَ العرب منثورَة ومنظومَه، فجعل معيار الصواب للمنظوم من كلامهم موافقةَ القياس وعدم الخروج عن سنن العرب في كلامها، وإنْ لم تطّرد به الأمثلة، مدركاً خصوصية لغة الشعر. أما مستوى الصواب والخطأ للمنثور من كلامهم، فإنّه يضيق بدائرة القياس النّحوي، بحيث يؤدي تجاوز تلك الدائرة إلى الجنوح بالكلم إلى الخطأ، أو يجعله في درجة دنيا من الجودة. ذلك أن سيبويه لم يتوقف في تصنيفه الأساليب وتقويمها عند مسلكين متقابلين على مستوى الصواب والخطأ، أحدهما: الصواب، والآخر الخطأ، بل راح يفاضل بين الأساليب التي استقامت من حيث مستوى الجودة – وهو مدار المبحث التالي – معتمداً في ذلك كله على المعنى بأنواعه كافّة، ولا سيّما المعنى الدلالي، حتى غدا من المسلم به القول "إنّ سيبويه يومئ إلى أصول صريحة في معايير الصواب والخطأ يتمازج فيها الاحتكام إلى الدلالة والاحتكام إلى النّحو"[١]، واضعاً نُصْب عينيه ما ورد عن العرب قبل أن تفسد السنتهم بالاختلاط بغيرهم من الأعاجم، فما وافق سنن العرب في كلامهم فهو صواب، وما خالفه فهو خطأ، و "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"؛ لذلك لم يُجز سيبويه وشيخه أن يُبنى مثالٌ واحد على غير كلام العرب، حيث ذكر ابن جني "أنّ الخليل وسيبويه يأبيان ذلك ويقولان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنىً في كلامهم، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس من أمثلتهم"[٢].

وقد جعل بعض الباحثين الفهم والإفهام بين الناطقين باللغة معياراً للصواب اللغوي، جاعلين بذلك اختلاف مقاييس الصواب والخطأ باختلاف العصر دون الحاجة إلى قياسها على لغة أخرى سابقة لها، حيث يقول د. محمود تيمور: "فعلية اللفظ في الاستعمال أسطع برهانٍ على صلاحيته، واقوم دليل على صدق الحاجة إليه، بل إنّ غلبة استعمال اللفظ وثيقة ثبت أنه خلية حيّة في بنية الكلمة"[٣].

---

١ – نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص١١٣.

٢ – المنصف، ابن جني، ١٨٠/١.

٣ – مشكلة اللغة العربية، محمود تيمور، ص ص ٢٨-٢٩.

ويقول الدكتور إبراهيم أنيس في مثل ذا: "وللحكم على ما يُسمى بالصواب والخطأ في اللغة يجدر بنا أن لا نقول: هل هذا الاستعمال مألوف معهود في اللغة، أو هل يوافق قواعد النحاة واللغويين كما استنبطوا لنا، بل الواجب حين نسمع قولاً، ونريد الحكم عليه أن نتساءل: هل استخرج هذا المتكلم مثل هذا القول من حافظته، أو كوّنه هو بنفسه، وعلى أي قول قاس هذا"(١).

ويرى الدكتور تمام حسان أنّ "المستوى الصوابي معيارٌ لغوي يرضى عن الصواب، ويرفض الخطأ في الاستعمال، وهو كالصَوْغ القياسي لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويين، وإنما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال، والمستوى الصوابي لا يوجد في اللغة فحسب، وإنما يوجد في كل شؤون الثقافة بالمعنى الأعمّ"(٢).

ويذهب الدكتور عبدالصبور شاهين إلى "أنّ مسألة الصواب والخطأ في اللغة تخضع إلى النسبية، فالصواب صوابٌ بالنسبة إلى ظروف معينة تمرُّ بها اللغة اجتماعياً وتاريخياً، وبالنسبة إلى النموذج الذي يُقاس عليه"(٣).

لعلّ أصحاب هذا الاتجاه متأثرون بالعلماء الغربيين الذين يتخذون استعمال المتكلمين، والفهم للعبارة، وجريانها على ألسنتهم جرياناً مطرداً -معياراً للصواب، وما خالف ذلك فهو خطأ، حيث يقول (سايس Sayce): "إنّ مقياس الصواب هو تعوُّد المتكلمين على العبارة، واستعمالهم إياه استعمالاً مطرداً، وإنّ ما يصح أن نطلق عليه صواب نحوي هو ما يؤيده السلوك اللغوي لمتكلمي اللغة(٤).

---

١ – من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ص٣١.

٢ – اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، ص٦٧.

٣ – في علم اللغة العام، د. عبدالصبور شاهين ص٢٤.

٤ – نقلاً عن: (ليس في كلام العرب وقضية الصواب والخطأ)، د. عبدالفتاح سيد سليم، حولية كلية اللغة العربية، القاهرة، العدد الأول، ١٩٨٣، ص١٢٢.

ويقول (نورين Noreen): "إنّ أصح التعبيرات هو التعبير الذي يمكن للسامع إدراكه في دقة وسرعة، ويمكن للمتكلم في نفس المتكلم الوقت النطق به في سهولة، وبلا تعنت أو تكلفة، أي إنه التعبير الذي يحقق الإدراك التام بسهولة كاملة"[١].

ويرى (سويت Sweet) أن ما يؤيده الاستعمال العام لمتكلمي لغة من اللغات هو ما يصح أنْ يُطلق عليه اسم الصواب اللغوي[٢].

كما جعل (جسبرسن Jesperson) الصواب اللغوي مقصوراً على الكلام المتّفق مع ما يتطلبه العرف اللغوي للجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم، وما خالف ذلك العرف فهو الخطأ[٣].

ويرى بعض الباحثين أنّ ما ذهب إليه هؤلاء وأمثالهم منافٍ لموروثنا اللغوي الفصيح، ممثّلاً بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الفصحاء شعراً ونثراً[٤].

والذي يبدو أنّ ما ذهب إليه هؤلاء في اعتماد الاستعمال معياراً للصواب اللغوي إنّما هو قياس للكلام وليس للنظام اللغوي، وثمة فرق بين نظام اللغة والكلام، أي اللغة في مجال التطبيق الذي ينمو إلى لغة العامة أو لغة الاستعمال اليومي.

---

١ - نقلاً عن: (ليس في كلام العرب وقضية الصواب والخطأ)، د. عبدالفتاح سيد سليم، حولية كلية اللغة العربية، القاهرة، العدد الأول، ١٩٨٣، ص١٢٢.

٢ - اللغة بين الفرد والمجتمع، جسبرسن، ترجمة د. عبدالرحمن أيوب، ص ٢٥٠.

٣ - السابق، ص١٢٣-١٢٤، وانظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. عبدالعزيز مطر، ط١،

٤ - حولية اللغة العربية، مقالة، ليس في كلام العرب وقضية الصواب والخطأ، ص ١٢٢.

المبحث الثاني

مُستَــــوى الجَـــوْدة

لم يقتصر سيبويه في تقويم التراكيب والأساليب العربية على وفق مستوى الصواب والخطأ، وإنما زاد على ذلك أنْ وضع نصب عينيه تقويمها من حيث الجودة والرّداءة، أو الاستقامة أو الإحالة، أو الكثرة والقِلّة في الاستعمال وما أشبه ذلك. وفي هذا دليل على اهتمامه بالفصاحة، وتأليف الكلام وحسن النظم.

جعل سيبويه الكلام عدة مستويات، محتكماً في ذلك إلى المعنى بمختلف أنواعه، ولا سيما المعنى الدلاليّ؛ كاشفاً بذلك عن المستويات النّوعيّة للغة العربية، يبدو هذا من خلال الصفحات الأُوَل من الكتاب، حيث يصنّف الكلام إلى صنفين أساسين،[1] هما:

- الصنف الأول: الكلام المستقيم.
- الصنف الثاني: الكلام المحال.

يقول سيبويه: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه: مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن، فقولك:

- آتيتك أمس
- و سآتيك غداً

وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول:

- أتيتك غداً
- و سآتيك أمس

وأما المستقيم الكذب، فقولك:

- حملتُ الجبل
- و شربت ماء البحر، ونحوه،

وأما المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك:

- قد زيداً رأيت
- كي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا،

وأما المحال الكذب، فأن تقول:

- سوف أشرب ماء البحر أمس"[2].

---

[1]- انظر في ذا: منزلة المعنى في النحو العربي، ص٢٥٠، وعناصر النظرية النحوية، ص١٨٣.

[2]- الكتاب، ١/٢٥-٢٦.

ثم يُفاضل سيبويه بين الكلام المستقيم، فيجعله أقساماً ثلاثة، هي:

- القسم الأول: المستقيم الحسَن، كقولك:
  - أتيك أمس
  - سآتيك غداً
- القسم الثاني: المستقيم الكذب، كقولك:
  - حملت الجبل
  - شربت ماء البحر

  على إرادة المعنى الحقيقي لا المجازي
- القسم الثاني: المستقيم القبيح، كقولنا:
  - قد زيداً رأيت
  - كي زيداً يأتيك

أمّا الإحالة من الكلام، فيجعلها قسمين، هما:

- القسم الأول: المحال، كقولنا:
  - أتيتك غداً
  - سآتيك أمس
- القسم الثاني: المحال الكذب، كقولنا:
  - سوف أشرب ماء البحر أمس

نلحظ في التقسيم السابق عناية سيبويه بالمعنى الدّلالي بصورة تفوق عنايته بالمعنى النّحويّ في المفاضلة بين التراكيب؛ ذلك أنّه يسوق مثالاً واحداً فقط على التراكيب التي تخالف الأصل النّحويّ، الذي يقتضي الالتزام بالمواقع أو الوظائف النحويّة لبعض الكلم، كما في مثل قولنا:

- قد زيداً رأيت
- كي زيداً يأتيك

فقاعدة حفظ الرتب أو المواقع ههنا تستوجب أنْ يلي الحرفين (قد وكي) الفعلُ لا الاسم، على وفق الترتيب التالي:

- قد + فعل + اسم
- كي + فعل + اسم

بحيث إذا خولف هذا الترتيب بأن يكون هكذا:

- قد + اسم + فعل!
- كي + اسم + فعل

فإن التراكيب تصبح قبيحة.

في حين يورد ثلاثة أمثلة على التراكيب التي يجري تقويمها، والمفاضلة بينها على وفق مستوى الجودة، من حيث المعنى الدلالي، فيؤدي نقضه إلى تراكيب مرفوضة بل مُحالة، إنْ أردنا منها الحقيقة والمجاز، كما في قولنا:

- آتيك غداً
- سآتيك أمسِ

أو يؤدي إلى تراكيب ذات دلالات تُعَدُّ مرفوضةً على وجه الحقيقة فحسب، كقولنا:

- حملت الجبل
- شربت ماء البحر

أو تؤدي إلى تراكيب ذات دلالات متناقضة ومرفوضة في آن معاً، كقولنا:

- سوف أشرب ماء البحر أمس (محال كذب).

فالكلام المحال، كما حدَّه سيبويه، هو: الكلام الذي لا ينقض آخره أولُه.

والكلام المستقيم، هو الكلام الذي لا ينقض آخرَه أولُه.

والكلام المستقيم الحسن، هو: الذي لا ينقض آخرُه أوله، مع مراعاة الصحة النحويّة.

والكلام المستقيم القبيح، هو: الذي لا ينقض آخره أوله، مع وضع اللفظ بغير موضعه المناسب على وفق الأصول النحويّة.

والكلام المستقيم الكذب، هو: الذي لا ينقض آخره أولِه، ولا يمكن قبوله؛ لعدم مطابقته الواقع أو الحقيقة.

أما الكلام المحال الكذب، فهو: الذي ينقض آخره أوله، ولا يمكن قبوله؛ لعدم مطابقته الواقع أو الحقيقة.

يظهر من الحدود السابقة أنّ الاحتكام إلى المعنى الدلالّي في تقويم الكلم وتفاضله واضح كلّ الوضوح، لا سيّما في الكلم المستقيم الكذب والمحال، فمثل قولنا:

- حملتُ الجبل = مستقيم كذب
- شربتُ ماء البحر = مستقيم كذب
- سوف أشرب ماء البحر = محال كذب

غير مقبول على وجه الحقيقة؛ ذلك أنه لا يطابق الواقع، فلا يحتمل الصّدق، ومن ثم فهو كلام كذب، وكذبه نابع من انتقاض معناه الدلاليّ، وليس للمعنى النّحويّ ههنا علاقة ألبتة، فالتراكيب من مثل:

- حملتُ الجبلَ

و - شربتُ ماءَ البحر

مستقيمة من جهة الأصول النحوية، فهي تجرى على وفق القاعدة التالية:

- فعل + فاعل (ضمير متصل) + مفعول به

و - فعل + فاعل (ضمير متصل) + مفعول مضاف) + مضاف إليه.

لكنها بمطابقتها مع الواقع الذي قيلت فيه، تُعَدُّ كاذبة دلالياً.

في حين إن التراكيب من مثل:

- سوفَ أشربُ ماءَ البحرِ أمسِ

محالة؛ لأنّ العلاقات التي تكمن بين الوظائف النحويّة لعناصر التركيب غير متوائمة؛ فآخرها ينقض أولها، ذلك أن لفظة (سوف) تحمل الدلالة على الاستقبال، وهذه الدلالة لا تتواءم مع لفظة (أمس) في آخر التركيب؛ لدلالتها على المضيّ، ممّا جعله كذباً، لعدم مطابقته العالم الخارجي.

فمصطلح محال كذب مصطلح دلاليّ ينقل العلاقة بين عناصر التركيب والمعاني من الحقيقة إلى ما يناقضها، بعيداً عن المجاز، من ذلك قول سيبويه: "وزعم الخليل -رحمه الله- أن قولهم:

- ربحتُ الدرهمَ درهماً

محال، حيث يظن السّامع أنّ حاصل ربحك درهمٌ فحسب، فإنْ قلت:

- ربحتُ في الدرهم درهماً

- ربحت للدرهم درهماً

استقام الكلام وصحّ المعنى، وكذلك وجدنا العرب تقول"[1].

ومثله "فإنْ قلت:

- مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالح

فهو محال" من حيث دلالته؛ إذ لا يستنكر أن يكون ثمّة رجلٌ صالح وطالح في آنٍ معاً.

---

[1] - الكتاب، ٣٩٥/١.

ومثل ذلك:

- ربّ رجل وزيد
- كلُّ شاة وسخلتُها

"أي وسخلة لها، ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة، فيُعلم أنَّك لا تريد شيئاً بعينه، وأنّك تريد شيئاً من أُمَّةٍ كل واحدٍ منهم رجلٌ، وضممْتَ إليه شيئاً من أمّة كلُّهم يُقال لـــه أخ. ولـــو قلت: وأخيه وأنت تريد به شيئاً بعينه كان محالاً"[1].

ومثله "لو أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عـــن غـــيره بأمرٍ، فقال:

- أنا عبدُاللهِ منطلقاً
- و هو زيدٌ منطلقاً

كان محالاً؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل (هـــو)، ولا (أنـــا) حتـــى استغيث أنت عن التسمية..."[2].

ومنه قوله: "وتقول: -واللهِ ما أعدُو أنْ جَالَسْتُكَ

أي أنْ كنت فعلت ذلك، أي: ما أجاوز مجالستك فيما مضى. ولو أراد: ما أعدو أن جالستك غداً كان محالاً ونقضاً، كما أنه لو قال:

- ما أعدو أنْ أجَالِسُكَ امسِ

كان محالاً"[3].

وقولك: - واللهِ مَنْ يأتني آته،

فلو قلت هذا لكان محالاً؛ لأنَّ آخر كلامك ينقضه أوله؛ ذلك أنّ "اليمين لا تكون لغواً كـــ (لا) والألف؛ لأن اليمين لآخر الكلام، وما بينهما لا يمنع الآخِر أن يكون على اليمين"[4].

---

[1] - الكتاب، ٢/٥٥.

[2] - السابق، ٢/٨١.

[3] - السابق، ٣/٥٥.

[4] - السابق، ٣/٨٤، وانظر، ٣/٨٨، و ١٠٣، ١٦٩، وغيرها.

ويستخدم سيبويه مصطلحات ثرّة مرادفة في دلالتها للمصطلح (محال)، للحكم على استحالة الكلام، من مثل (استحال)، كقوله: "تقول:

- لا تأتيني فتُحدّثني

لم ترد أنْ تُدخِل الآخِر فيما دخله الأول، فتقول:

- لا تأتيني، ولا تحدّثني

ولكنّك لما حوّلتَ المعنى عن ذلك، تحوّل إلى الاسم، كأنك قلت: ليس يكون منك إتيان فحديث. فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فأضمروا (أنْ)؛ لأنّ (أنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم، فلما نووا أن يكون الأول بمنزلة قولهم: لم يكن إتيان، استحالوا أن يضموا إليه الفعل، فلمّا أضمروا (أنْ) حَسُن، لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم"[1].

ومثله "إذا قلت: - كان زيدٌ أنت خيرٌ منه

و - كنتُ أنا يومئذٍ خيرٌ منك

فليس إلا الرفع؛ لأنك إنما تفصل بالذي تعني به الأول إذا كان ما بعد الفصل هو الأول، وكان خبرَه، ولا يكون الفصل ما تعني به غيرَه، ألا ترى أنّك لو أخرجتَ (أنت) لاستحال الكلام وتغيّر المعنى، وإذا أخرجت (هو) من قولك:

- كان زيدٌ هو خيراً منك

لم يفسد المعنى"[2].

وثمة مصطلحات وتعابير أخرى وردت في الكتاب مرادفة للمحال، مثل: (محال أن تقول)[3] و(يستحيل)[4] و(محيل)[5] و(أحال)[6]، وغيرها.

ومن خلال تتبع التراكيب التي حكم عليها سيبويه بالاستحالة، يبدو واضحاً فيها ربطه بين المعنى الدلالي وما يستلزمه هذا المعنى من مراعاة الموقف السياقي، حيث جعل للمخاطب

---

١ - الكتاب، ٢٨/٣.

٢ - السابق، ٣٩٤/٢-٣٩٥.

٣ - السابق، ١٧٧/٢، ١٨٤، ١٨٧.

٤ - السابق، ٤٠٦/٢، ...

٥ - السابق، ١٤٣/٣ ...

٦ - السابق، ١٦٩/٣ وغيرها.

دوراً بارزاً في الحكم على الكلام استقامةً واستحالةً، فهو لا ينظر إلى الكلم بمعزل عن مجمل الظروف التي أنتجته، أو العالم الخارجي الذي يحيط به؛ لذلك كثيراً ما نجده يحكم على الكلم بأنه محال، مع أنه يبدو في ظاهره مجرّداً عن السياق مستقيماً لا خلل فيه ولا نقض، في حين إننا إذا نظرنا إليه من خلال السياق الذي ورد فيه ظهرت استحالته، فأنت تقول:

- أنا عبدُالله،

لمن لا يعرفك، غير أنّك لا تقول ذلك مخبراً لمن يعرفك، بل تقوله فاخراً أو موعداً أو غير ذلك، وإنْ كانت صيغتُه صيغةَ الخبر، فإن قلت وأنت لا تريد الفخر ولا الوعيد لمن يعرفك:

- أنا عبدُالله

كان الكلام محالاً؛ لأنّ آخره ينقض أوله، ووجه النقض الدلالي فيه أن المخاطب الذي يعرفك، لا ينتظر منك أن تخبره أو تعرّفه بنفسك أنك عبدالله، فهذا مستقرٌّ لديه، فلا جديد فائدة يجنيها من وراء قولك: أنا عبدالله؛ لذلك فإنّ "رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أنْ يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمرٍ، فقال:

- أنا عبدالله منطلقاً،

كان محالاً، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل (هو)، ولا (أنا)، حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن (هو) و (أنا)علامتان للمضمر، وإنما يصير إذا عَلِم أنك قد عرفتَ من يعني، إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط، أو في موضع أنت تجهله فيه، فقلت:

- من أنت؟

فقال: - أنا عبدُالله منطلقاً في حاجتك

كان حسناً"[1]، "وكذلك إذا لم توعد ولم تفخر أو تصغّر نفسك؛ لأنك في هذه الأحوال تُعَرِّف ما تُرى أنه قد جُهِل، أو تنزل المخاطب منزلة من يجهل فخراً أو تهدُّداً أو وعيداً، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه"[2].

ولم يقف سيبويه في منهجه الشمولي التحليلي عند حدود معرفة أنّ تركيباً ما يتّسم بالاستقامة أو الجودة، بل يمضي قدماً في منهجه الدقيق فيبيّن مدى تفاوت وتفاضل التراكيب

---

[1] - الكتاب، ٢/٨٠-٨١.

[2] - السابق، ٢/٨٠.

في مقدار الجودة، فيطالعنا بأحكام وتعابير ثرّة تدور في فلك تقويم التراكيب والأساليب العربية والكشف عن مستوى جودتها، بصورة لا يستطيع البحث استيعابها؛ فنذكر منها:

- القُبح، وتعابيره: (قبيح)[١]، (قبح)[٢]، (يقبُح)[٣]، (قبيحٌ أن تقول)[٤]، (يقبُح أن تقول)[٥]، (قبح أن تقول)[٦]، (قبيحة)[٧]، (قبيح ضعيف)[٨]، (أستقبح أن أقول)[٩]، (قبح ولم يجز)[١٠]، (يستقبح أن تقول)[١١]، (فيه قبح وهو ضعيف)[١٢]، (أنه قبيحٌ وأنه لا يقال)[١٣]، (تستقبح)[١٤].
- ومنها الحُسن وما يرادفه[١٥].
- وجيد، وما يرادفه[١٦].
- وعربي كثير[١٧]، وعربي حسن[١٨]، وعربي جيد[١٩].

---

[١] - الكتاب، ١/١٢٤، ١٢٥، ٢٢٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩٠، ٢٩٨، ٣١٠، ٣٣٤، ٣٧٧، ٣٨٩، ٤٠٩، ٢/٢٣، ٢٩، ٥٨، ١٥٣، ١٥٨، ١٨٢، ٢٢٧، ٣٥٧، ٣٦٣، ٣٩٢، ٣/٦٠، ٨٣، ٩٧، ٥٦٢، ٥٦٦.

[٢] - السابق، ١/٧٦، ١٢٦، ٢٤٧، ٢٩٤، ٢/٥٤، ١١٣، ١٢٢، ١٥٤، ١٥٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٣٠٢، ٣٧٨، ٣/٦٦، ٧٠.

[٣] - السابق، ١/٢١، ١/١٠٧، ٢٥٢، ٢/١٥٣، ١٥٩، ٣٨١، ٣/٢٢.

[٤] - السابق، ٢/٣٧٩، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣/٢٢، ٢٥.

[٥] - السابق، ٢/١٠٨، ٣٦١، ٣/١٢٤.

[٦] - السابق، ٢/٣٧٩، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣/٢٢، ٢٥.

[٧] - السابق، ١/١٠٧، ٢٥٢، ٢/٤٠٣.

[٨] - السابق، ١/٣٦١، ٣٦٢، ٣/١٥١.

[٩] - السابق، ٢/١٢٠.

[١٠] - السابق، ١/٩٩.

[١١] - السابق، ٢/١٢٧.

[١٢] - السابق، ٢/١٥٣.

[١٣] - السابق، ٢/٢٧٧.

[١٤] - السابق، ٣/١٦٥.

[١٥] - السابق، ١/١٠٧، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٨، ١٣٩، ١٧٠، ١٩٤، ١٩٦، ٢٤٧، ٢٥٨، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٩٢، ٣٠٩، ٣٢٩، وغيرها.

[١٦] - السابق، ١/١٠١، ١٣٩، ٢٦٠، ٢/٦٤، ١٦٤، وغيرها.

[١٧] - السابق، ١/٨٢، ١٤٨، ١٥٨، ٢١٦، ١٩٧، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٣ وغيرها.

[١٨] - السابق، ١/١٥٦، ١٥٩ وغيرها.

[١٩] - السابق، ١/٨٠، ٨١، ٨٥، ٩٠، ١٠٤، ١١٩، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٨، ١٧٠، ١٩٤، ٢٠١، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٧٥، ٢/١٧، ١٢٧، ١٥٨، وغيرها.

- وضعيف، وما يرادفه[١].
- وخبيث[٢] ورديء[٣]، وغيرها من الأحكام.

يظهر من خلال ما سبق أن أكثر أحكام الجودة دوراناً في كتاب سيبويه واطراداً، هو حكم (القبح)، وبعد تحليل التراكيب والأساليب التي حكم عليها سيبويه بالقبح، فإنه يمكن تصنيفها على النَّحو التالي[٤]، مع ملاحظة اعتماده في ذلك على الملحظ الدلالي:

أولاً: تراكيب مصنوعة مفترضة، يبدو ذلك من خلال استهلالها بقوله: (وإذا قلنا)، أو (فإن قلت)، أو (وأما قولك) وغيرها.

منها قوله: "إذا قلت:

- كان رجلٌ ذاهباً

فليس في هذا شيء تعلمه كان جهلَه. ولو قلت:

- كان رجلٌ من آل فلانٍ فارساً

حَسُن؛ لأنه قد يحتاج إلى أنْ تُعلِمَه أنّ ذلك في آل فلانٍ، وقد يجهله، ولو قلت:

- كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً

لم يحسُن، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكونَ من قومٍ، فعلى هذا النَّحو يحسن ويقبح"[٥].

ومنه قول الفرزدق:

إني ضمنت لمَنْ أتاني ما جنى ... وأبي فكان وكنتُ غيرَ غدورِ

حيث "ترك أن يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخرِ؛ لعلم المخاطب أنَّ الأول قد دخل في ذلك. ولو لم تحمل الكلامَ على الآخرِ لقلت:

- ضربتُ وضربوني قومَك

وإنما كلامهم: - ضربتُ وضربني قومُك

---

١ - الكتاب، ١/٢١، ٤٨، ٨٥، ٦٢، ٨٧، ١٢٠، ١٢٧، ١٢٤، ٢٥٥، ٢/٥٧، ٧٦، ١٠٧، ١١٦، ١٢٥، ١٤٤، ١٥٤، ٣٠٥، ٣١٨، ٤٠٠، ٣/٢١، ٤٠، ٨١، ٩٢، ١١٣، ١٥١، ١٦٧، ٤/١٠٦، ٣٣٨، وغيرها.

٢ - السابق، ١/٣٨٩، ٢/١١٤، ١٢٤، ٣١٨، ٣/٣٣٩، وغيرها.

٣ - السابق، ١/٨٠، ١٥٩، ٣٨٩، ٢/٣٤، ٣٧٦، ٣/٢٩٩، ٥٥٥، ٤/١٦٠، ١٩٦، ١٩٧، ٤٤٣، وغيرها.

٤- السماع وأهميته في التقعيد النحوي، ص٢٠٢ - ٢٠٣.

٥- السابق، ١/٤٥.

وإذا قلت: ضربني. لم يكن سبيل للأول؛ لأنَّك لا تقول: ضربني، وأنت تجعل المضمر جميعاً، ولو أعملت الأول لقلت:

- مررتُ ومرَّ بي بزيد

وإنّما قبحُ هذا أنّهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى"[1].

ثانياً: جاء حكم القبح موجّهاً إلى تفسير بعض التراكيب، أو افتراضات بعض النحويين، من ذلك: "... وأمّا قوله تعالى[2]: "ويلٌ يومئذ للمكذِّبين" و "ويلٌ للمطففين"[3]، فإنه لا ينبغي أن تقول: إنه دعاء ههنا؛ لأنّ الكلام بذلك قبيح، واللفظ بذلك قبيح، ولكنّ العباد إنّما كُلِّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يَعْنُون، فكأنه، والله أعلم، قيل لهم: ويلٌ للمطففين، وويل يومئذ للمكذّبين، أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم؛ لأنّ هذا الكلام إنّما يقال لصاحب الشّرّ والهلكة، فقيل هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة، ووجب لهم هذا"[4].

فتفسير الآيتين السابقتين على معنى الدعاء قبيح؛ لأنه لا يُراد بها أنّك في حال ذكرها أن تدعو الله تعالى أن يُنزل الويل والعذاب بهم، وإنما ذلك حاصلٌ منه فعلاً، فأُرِيدَ بها تقرير أمر ثابت.

ومنه قول سيبويه: "وزعم الخليل -رحمه الله- أنه يجوز أن يقول الرجل:

- هذا رجلٌ أخو زيد

إذا أردت أن تشبِّهه بأخي زيد، وهذا قبيح ضعيف، لا يجوز في موضع الاضطراد، ولو جاز هذا لقلت:

- هذا قصيرٌ الطويلُ

تريد: مثل الطويل، فلم يجز هذا، كما قبح أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلا في الشعر، وهو في الصفة أقبح؛ لأنّك تنقض ما تكلمت به، فلم يجامِعه في الحال، كما فارقه في الصفة"[5].

---

[1] - الكتاب، ٧٦/١.

[2] - الآيات، ١٥، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩، من سورة المرسلات.

[3] - الآية (٤٤) من سورة طه.

[4] - الكتاب، ٣٣١/١.

[5] - السابق، ٣٦١/١.

ومثله قوله: "وزعم الخليل –رحمه الله– أنه يستقبح أن تقول:

– قائمٌ زيدٌ

إذا لم تجعل قائماً مقدّماً مبنياً على المبتدأ... فإذا لم يريدوا هذا المعنى، قَبُح..."[١].

ثالثاً: ورد حكم القبح في إطار الموازنة بين الكلام والشعر، مشيراً إلى خصوصيّة لغة الشعر، فما جاء في الشعر فهو جائز صحيح، وإنّ في المنثور فمنه ما هو قبيح ومنه ما هو خاطئ[٢].

ذكرت في المبحث السابق أن سيبويه يجيز في الشعر ما لا يجيزه في الكلام، حيث جعل ذلك خصوصية أو ضرورة شعريّة، يُوجبها المعنى والوزن معاً، غير أنّ ما هو جدير بالذكر –ههنا– أن سيبويه لم يكتفِ ببيان ما هو جائز أو صحيح، أو ما هو خطأ مرفوض، بل راح بسبيلٍ من المعنى يُفاضل بين ما جاز وصحّ على وفق مستوى الجودة، فثمة ما هو قبيح ومستكره ورديء وضعيف.

فمن القبيح قوله: "ومما جاء مفصولاً بينه وبين المجرور قولُ الأعشى:

ولا نُقاتِلُ بالعصيِّ ولا نُرامي بالحجارهْ

إلا غلالةَ أو بُداهةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزازهْ

وقال ذو الرمة:

كأنّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا أواخرِ الميْسِ أصواتُ الفراريجِ

فهذا قبيح"[٣].

ومنه قولهُ في ما لا يجوز فيه إظهار الفعل: "ومن ثمّ قالوا، وهو لعمرو بن معْدِ يكرب:

أريد حِبَاءَه ويريد قتلي عَذيرَك من خليلِك مِن مُرادِ

---

١ – الكتاب، ١٢٧/٢، وانظر مثل ذلك: ٢٣٤/١، ٣٦١، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩٦، ١٢١/٢، ١٢٧، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٣/٣، ٦٠، ٨٣، ١٦٢...

٢ – أنظر: الكتاب، ٣١/١، ٩٩، ١٠١، ١٣٥، ١٨٠، ٢٧٨، ٣٧٧، ٢٨٧، ٥٨/٢، ١٠٨، ١٥٤، ١٥٨، ١٦٤، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٢، ٧٠/٣...

٣ – السابق، ١٧٩/١–١٨٠.

وقال الكُمَيت:

نَعاءِ جُذاماً غير موتٍ ولا قَتْلٍ ولكن فراقاً للدَّعائم والأصْلِ

وقال ذو الإصبع العَدْواني:

عذيرَ الحيِّ مِنْ عَدْوا نَ كانوا حيَّة الأرضِ

فلم يُجز إظهار الفعل وقُبح، كما كان محالاً"[1].

ومن ذلك العطف على الضمير المرفوع في مثل: رأيتُك قلتَ ذاك وزيدٌ، حيث يقول: "فإنْ قلت: إياك أنت وزيدٌ، فأنت بالخيار، إنْ شئت حملته على المنصوب، وإنْ شئت على المرفوع المضمر؛ لأنك لو قلت: رأيتُك قلت ذاك أنت وزيدٌ، جاز، فإن قلت: رأيتك قلت وزيداً، فالنصب أحسن؛ لأنَّ المنصوب يُعطَفُ على المنصوب المضمَر، ولا يُعطف على المرفوع المضمر إلا في الشعر، وذلك قبيح.

أنشدنا يونس لجرير:

وإيّاكَ أنت وعبدَ المسيح أنْ تَقْرَبا قِبْلَةَ المسجدِ

أنشدناه منصوباً، وزعم أنّ العرب كذا تنشده"[2].

وقوله: "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقض، فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

صَدَدْتِ فأطولتِ الصدود وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدوم"[3]

لأنَّ حَدَّ الكلام في ذا: قلّ ما يدوم وصالٌ.

ومن المستكرَه الوصفُ بالاسم الجامد، حيث يقول سيبويه: "وقد يكون في الشعر: هذا خاتَمٌ طينٌ وصُفَّةٌ خزٌّ، مستكرهاً"[4].

---

[1] - الكتاب، ٢٧٦/١-٢٧٧.

[2] - السابق، ٢٧٨/١-٢٧٩، وانظر: الخصائص، ٤٣٧/٢-٤٣٨.

[3] - السابق، ٣١/١.

[4] - السابق، ٢٤/٢.

ومن الرديء قوله :"وقد جاء في الشعر: حَسَنَةُ وجْهها، شبهوه بحسنة الوجـه، وذلـك رديءٌ؛ لأنَّه بالهاء معرفة كما كان بالألف والكلام، وهو من سبب الأول كما أنَّه مـن سـببه بالألف واللام. قالَ الشمَّاخ:

أمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الركْبُ فيهمـا بِحَقْلِ الرُّخاميِّ قـد عفَـا طَلَلاهُمـا
أقامَتْ على رَبْعَيْهما جارَتا صَفـاً كُمَيْتا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُما"[1]

ومن الضعيف حذف العائد، حيث يقول: "ولا يحسُن في الكلام أنْ يجعل الفعل مبنيـاً على الاسم ولا يُذكَر علامة إضمار حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول، ومن حـال بنـاء الاسم عليه ويشغله بغير الأول، حتى يمتنع من أنْ يكون يعمل فيه، ولكنه قـد يجـوز فـي الشعر، وهو ضعيف في الكلام. قال الشاعر، وهو أبو النجم العجْليّ:

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدَّعي عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ

فهذا ضعيف وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأنّ النصب لا يكسر البيت، ولا يُخِلُّ بـه تَرْك إظهار الهاء. وكأنه قال: كلُّه غيرُ مصنوع. وقال امرُؤ القيس:

فأقبلْتُ زَحْفاً على الرُّكبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لبِستُ وثوبٌ أجرُّ

وقال النَّمِر بنُ تَوْلَب:

فيومٌ علينا ويوم لنا ويومٌ نُساء ويومٌ نُسَرُّ"[2]

ومنه رفع ما بعد (لا) مع عدم تكرارها، فهذا "قد يجوز على ضعفه في الشعر، قـال رجلٌ من بني سَلُول:

وأنت امرُؤ منَّا خُلِقْتَ لغيرنا حياتُك لا نَفْعٌ وموتُك فاجِعُ"[3]

ولا تعني الأحكام السابقة أن ما جاء منها في الشعر ممتنعاً أو خطأ، بل هو مما يُعَـدُّ جائزاً، ومن ثم نجد سيبويه يُفاضل بين الجائز، فثمة ما هو أمثل منه، من ذلك قولـه فـي حذف الجارّ والعائد على الفعل الذي لا يعمل إلا به: "وتقول: بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ به، وبِمَنْ تُؤْخَذْ أُوْخَذْ بهِ. فحدّ الكلام أن تثبت الباء في الآخر؛ لأنه فعل لا يصل إلا بحرف الإضافة، يدلـك

---

[1] - الكتاب، ١/١٩٩.
[2] - السابق، ١/٨٥-٨٦.
[3] - السابق، ٢/٣٠٥.

على ذلك أنك لو قلت: مَنْ تَضرِبْ أَنْزِلْ، لم يَجُز حتى تقول: عليه، إلا في شعر. فإن قلت: بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ، أو: بِمَنْ تُؤْخَذْ أُؤْخَذْ، فهو أمثل، وليس بحدّ الكلام. وإنما كان في هذا أمثل، لأنه قد ذكر الباء في الفعل الأول فَعَلِمَ أنّ الآخِر مثلُه؛ لأنه ذلك الفعلُ"[١].

ومنه ما هو أحسن جوازاً، حيث يقول: "وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدؤوا بعدها الأسماء، والأصل غيرُ ذلك. ألا ترى أنهم يقولون: هل زيدٌ منطلقٌ؟ وهل زيدٌ في الدار؟ فإن قلت: هل زيداً رأيتَ؟، وهل زيدٌ ذهب؟ قَبُح ولم يَجز إلا في الشعر؛ لأنه لما اجتمع الاسمُ والفعل حملوه على الأصل، فإنْ اضطر شاعر فقدّم الاسم نَصَبَ كما كنت فاعلاً ذلك بـ (قَدْ) ونحوها. وهو في هذه أحسن؛ لأنه يُبتَدأ بعدها الأسماء، وإنّما فعلوا ذلك بالاستفهام؛ لأنّه كالأمر في أنه غير واجب (أي غير واقع، فيجوز أنْ يقع وألاّ يقع)، وأنه يريد به من المخاطب أمراً لم يستَقِرّ عند السائل؛ فلهذا اختير النصب وكرهوا تقديم الاسم؛ لأنها حروف ضارعت بما بعدها حروف الجزاء، وجوابها كجوابه، وقد يصير معنى حديثها إليه، وهي غير واجبة كالجزاء..."[٢].

ومنه ما هو أقوى كقوله في الفصل في الكلام بـ(إنْ) إذا لم تجزم اللفظ: فإن جزمت ففي الشعر؛ لأنه لم يُشبَّه بـ (لم) وإنّما جاز في الفصل ولم يشبه (لم) لأنّ (لم) لا يقع بعدها (فَعَلَ)، وإنّما جاز هذا؛ لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه... وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضَعْفٌ في الكلام؛ لأنها ليست كـ (إنْ)، فلو جاز في (إنْ) وقد جزمت كان أقوى إذْ جاز فيها (فَعَلَ)، ومما جاء في الشعر مجزوماً في غير (إنْ) قول عَدِيّ بن زيد:

فمتى واغلٌ يَنُبْهُم يُحَيّو ... هُ وتُعْطَفْ عليه كأسُ السّاقي

وقال كَعْب بنُ جُعَيْل:

صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حائرٍ ... أينما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

ولو كانَ (فَعَلَ) كان أقوى، إذا كان ذلك جائزاً في (إنْ) في الكلام"[٣].

---

[١] - الكتاب، ٨٢/٣.
[٢] - السابق، ٩٨/١-٩٩.
[٣] - السابق، ١١٢/٣-١١٣.

وكذا قوله: "وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء، وذلك قليل في الشعر، شبّهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب. وقال الشاعر:

نَبَتُّم نباتَ الخَيْزُرامِيِّ في الثَّرى   حَديثاً متى ما يَأْتِكَ الخيرُ يَنْفَعا

وقال ابنُ الخَرِع:

فمهما تَشَأ منه فزارةُ تُعْطِكُمْ   ومَهْما تَشأ منه فزارةُ تَمْنَعا

وقال:

مَنْ يُثْقَفَنْ منهم فليس بآيبٍ   أبداً وقَتْلُ بني قُتيبةَ شافِي

وقال:

يحسبُه الجاهلُ ما لم يَعْلَما   شيخاً على كُرْسِيِّه مُعَمَّما

شبهه بالجزاء حيث كان مجزوماً وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلا في الاضطرار وهي في الجزاء أقوى"[1]، فقد دخلت -ههنا- النون من غير (ما) في الجزاء، وهذا في الجزاء قليل في الاضطرار، ومع ذلك فالاضطرار إليه أقوى من الاضطرار إلى دخول النون مع (لم).

وتدلُّ أحكام الكمّ على الجودة، فما هو كثير[2] أو ما يماثله فإنه يحتل المراتب العليا من حيث الجودة، وما هو ليس بكثير[3]، أو قليل[4]، أو لا يكاد يكون[5] أو ما ماثل ذلك فإنه يقع في مراتب متدنيه من حيث الجودة ولكنه جائز.

غدا واضحاً عناية سيبويه بالمعنى الدلالي عند تقويمه التراكيب والمفاضلة بينها في مقدار الجودة إنْ في مستوى الكلام أو مستوى الشعر، فحكم القبح -مثلاً وكذا سائر أحكام الجودة في الكتاب- ناتج عن قصور في تأدية التركيب المعنى المبتغى، وما يترتب على ذلك من لبس أو غموض؛ لذلك فالتراكيب التي حكم عليها بضعف جودتها، لا تكون قبيحة ما لم يؤدِ ضعفها إلى قصور في إيصال المعنى إلى المتلقّي، أكثر من النظر إلى قصورها من حيث

---

١ - الكتاب، ٣/٥١٥-٥١٦.

٢ - السابق، ٢/١٢٤-١٢٥

٣ - السابق، ٢/٢٣٠-٢٣١.

٤ - السابق، ٣/٥١٦.

٥ - السابق، ٢/٧٢.

الصياغة النحويّة، وإنْ كان أحدهما مرتبطاً بسبب من الآخر، حيث يقول سيبويه: "ولا يُبْـدأُ بما يكون فيه اللّبس، وهو النكرة، ألا ترى أنّك لو قلت:

- كان إنسانٌ حكيماً

أو - كان رجلٌ حكيماً :

كنت تُلبس؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللّبس، ويجعلوا المعرفة خبراً، لما يكون فيه هذا اللّبس"[1].

فالتراكيب التي حكم عليها سيبويه بالقبح، وكانت مماثلة لما ورد منها في سنن العرب وكلامها، ربما كانت غير قبيحة في صناعتها النحوية، أو بعبارة أخرى، في سياقها الداخلي، ولكن قبحها متأتٍ من اعتبارات سياقية خارجيّة؛ لذلك كَثُر ما ربط سيبويه قبحـه بعناصر الخطاب:

فهذا تركيب قبيح إذا قصد به المتكلم معنى كذا، ولكنه ليس قبيحاً إذا عنى بـه كـذا، وذاك قبيح في مقام كذا، ولكنه ليس قبيحاً في مقام آخر.

من ذلك - على سبيل المثال لا الحصر-: قول سيبويه: "وتقول:

- اصنَعْ ما سَرَّ أخاك وأحَبَّ أبواك الرجلان الصالحان.

على الابتداء، وتنصبه على المدح والتعظيم، كقول الخرنق:

لا يبعـدن قومـي الذيـن هـم سـمّ العـداة وآفـة الجـزرِ

النـازلين بكـل معـترك والطيبـون معـاقد الأزْرِ

ولا يكون نصب هذا كنصب الحال، وإنْ كان ليس فيه الألف واللام؛ لأنّك لم تجعـل في الدّار رجل، وقد جئتك بالآخر - إشارة إلى قولك: هذا رجلٌ معه رجل قائمين، ومررت برجلٍ مع امرأة ملتزمين - في حال تنبيه يكونان فيه لإشارة، ولا في حال عمل يكونان فيـه؛ لأنه إذا قال:

- هذا رجل مع امرأة

أو - مررت برجل مع امرأة

---

[1] - الكتـاب، ٤٨/١؛ وانظـر أيضـاً: ٦٢، ٨٥، ٨٧، ١٢٠؛ ١٢٧، ٢٥٥، ٥١/٢، ٥٧، ٧٦، ١٠٧، ١١٦، ١٢٢، ١٢٥، ١٤٤، ١٥٤، ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٨١، ٤٠٠، ٢١/٣، ٤٠، ٥٥، ٨١، ٩٢، ١١٣، ١٣٩، ١٦٧، ١٨٠، ١٠٦/٤، ٢٣٨.

فقد دخل الآخر مع الأول في التنبيه والإشارة، وجعلت الآخر في مروركَ، فكأنك قلت:

– هذا رجلٌ وامرأةٌ

و – مررت برجلٍ وامرأةٍ

وأمّا الألف واللام فلا يكونان حالاً ألبتة، لو قلت:

– مررت بزيدٍ القائمَ

كان قبيحاً وأنت تريد قائماً"[1].

ولأنّ وضوح المعنى وجلاءه سمح للعرب الخروج عن الأصل النّحويّ المطّرد في التراكيب الشاذّة، فإن وضوحه في حال كون التراكيب ضعيفة يقبل القياس على كلام العرب أكثر من غموضه في حال كون التراكيب قبيحة، ومن ثمّ كثيراً ما نبّه سيبويه على أنّ ما يُحكم عليه بالقبح هو مما لا يجوز[2]، في حين أنّه لم يُشر إلى إمكانية القياس على ما هو قبيح إلا في مواطن محدودة[3]؛ لذلك فإنه كان يفاضل بين تركيبين من حيث الجَودة، فيحكم على أحدهما بالقبح، وعلى الآخر بعدمه، مع كونهما متساويين من جهة المعنى النّحويّ، وما ذاك إلا بلحاظ قصوره عن تأدية المعنى الدلالي، أو أنه يؤديه، ولكن بغموض وتعمية.

قال سيبويه: "وقال الخليل:

– إنّ من أفضلهم كان زيداً

على إلغاء (كان)، وشبّهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:

فكيف إذا رأيت ديار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرام

وقال: – إنّ من أفضلهم كان رجلاً

يقبح؛ لأنّك لو قلت: إن من خيارهم رجلاً

ثمّ سكتّ، كان قبيحاً، حتى تعرّفه بشيء؛ أو تقول: رجلاً من أمره كذا وكذا"[4].

---

[1] – الكتاب، ٢/٥٧–٥٨، وانظر مثل ذلك: ١/٢٥٢، ٢/٣٤، ٥٨، ١٠٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٧، ٣٨٠، ٣/٣٣...

[2] – انظر في بعض من هذا: الكتاب، ١/٧٠، ٩٩، ١٠١، ١٢٥، ٢٥٢، ٢٧٧، ٣٠٧، ٣٦١، ٢/٥٨، ١١٤، ١٢٢، ١٢٨، ١٦٧، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٧٦، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٨٢، ٣/٣، ١٥، ١٦، ٦٦، ١٦٢.

[3] – السابق، ١/٨٠، ١٣٢، ٢٤٧، ٢/٣١، ١٨٢، ٢٨٠.

[4] – السابق، ٢/١٥٣، وانظر أيضاً: ١/٢٤٧، ٢٧٧، ٣٠٨، ٣٨٩، ٢/٢٣، ٢٩، ١١٣، ١٥٣، ١٥٨، ١٥٩، ٢٨١، ٣٠٢، ٣٤٤، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣/١٥، ١٦، وغيرها.

في النّص السابق يقابل سيبويه بين التركيبين:

- إنّ من أفضلهم كان زيداً

و - إنَّ من أفضلهم كان رجلاً

فالتركيب الأول منهما مستقيم؛ لذلك صحَّت زيادة (كان)، ولكنّ الثاني ليس كذلك؛ لأنّه وإنْ بدا مقارباً للأول من حيث مكوّناته، إلا أنّه يقصر عن تأدية المعنى المرجوّ الذي يؤديه التركيب الأول، ومن ثمّ قبح زيادة (كان) ههنا، كما أنّ التركيب الأول قبيحٌ دون زيادتها.

إنّ ما سبق بيانه من تقويم الأساليب على وفق مستوى الجودة ينطبق على كل ما يحسن وما يقبح، وما بينهما من درجات متفاوته في مقدار الجودة، فتأدية المعنى الدلالي ووضوحه أو حصول الفائدة هي الموجّه للأساليب في هذا المستوى، ذلك أنّ غموض التراكيب اللغويّة يحول دون إيصال المعنى ثم يجنح بها إلى القبح، أو عدم الجودة، يقول سيبويه: "هذا بابٌ منه يضمرون فيه الفعل؛ لقبح الكلام إذا حُمل آخره على أوله، وذلك قولك:

- مالك وزيداً

و - ما شأنك وعمراً

فإنما حدُّ الكلام ههنا: ما شأنك وشأن عمرو، فإن حملتَ الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح، وإنْ حملته على الشأن لم يجز، لأنّ الشأن ليس يلتبس بعبدالله، إنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن. فلما كان ذلك قبيحاً حملوا على الفعل، فقالوا:

- ما شأنك وزيداً

أي ما شأنك وتناولك زيداً. قال المسكين الدرامي:

فما لكم والتلدد حول نجد   وقد غَصَّتْ تهامةُ بالرجالِ

وقال:

وما لكم والفَرْطَ لا تقربونه   وقد خِلته أدنى مَرَدٌ لعاقِلِ.

ويدلك أيضاً على قبحه إذا حُمِل على الشأن أنّك إذا قلت:

- ما شأنك وما عبدُالله

لم يكن كحسن: - ما جَرْمٌ وما ذاك السَّوِيق؛

لأنك توهم أنّ الشأن هو الذي يلتبس بزيد، وإنما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد، ومن أراد ذلك فهو مُلْغِزٌ تاركٌ لكلام الناس الذي يسبق أفئدتَهم"[1].

وعلى هذا النّحو يمضي سيبويه في الربط بين غموض ونقض المعنى الدلاليّ للتراكيب، وتفاضلها في مقدار جودتها، فيقول:

"... ألا ترى أنّك تقول: – ما أنت وما زيدٌ

فيحسُن. ولو قلت: – ما صنعت وما زيدٌ،

لم يحسُن إذا أردت معنى ما صنعت وزيداً... وزعموا أن ناساً يقولون:

– كيف أنت وزيْداً

و – ما أنت وزيداً.

وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) و (كيف)، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا مِنَ المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و (كيف)، كأنه قال: كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد، وما أنت وزيداً؛ لأنّ (كنت) و (تكون) يقعان ههنا كثيراً، ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث... ومن ثَمّ أنشد بعضُهم:

فما أنا والسَّيْرَ في مُتْلَفٍ يُبرِّح بالذّكَرِ الضابطِ

لأنّهم يقولون: "ما كنت" هنا كثيراً، ولا ينقض هذا المعنى... وزعموا أنّ الرّاعي كان ينشد هذا البيت نصباً:

أزمان قومي والجماعةَ كالذي منَعَ الرِّحالةَ أنْ يميل مَمِيلا

كأنّه قال: أزمان كان قومي والجماعةَ، فحملوه على كان أنّها تقع في هذا الموضع كثيراً، ولا تنقض ما أرادوا من المعنى..."[2].

ومنه قوله: "... فإذا قلت: – زيدٌ أظنُّ ذاك عاقل،

كان أحسن من قولك: – زيد أظنُّ ظنّي عاقل،

---

[1] – الكتاب، ١/٣٠٧-٣٠٨.

[2] – السابق، ١/٣٠٢-٣٠٥.

ذاك أحسن؛ لأنه ليس بمصدر، وهو اسم مبهم يقع على كل شيء. ألا ترى أنّك لو قلت:

- زيدٌ ظنّي منطلق

لم يحسن ولم يُجز أن تضع ذاك موضع ظنّي. وترك ذاك في (أظن) إذا كان لغواً أقوى منه إذا وقع على المصدر؛ لأنّ ذاك إذا كان مصدراً، فإنك لا تجيء به؛ لأنّ المصدر يقبح أن تجيء به ههنا؛ فإذا قبح المصدر فمجيئك بذاك أقبح؛ لأنه مصدر، وإذا ألغيت فقلت: عبدالله أظنّ منطلق.

فهذا أجمل من قولك: أظنه. وأظنّ بغيرها أحسن، لئلاّ يلتبس بالاسم، وليكون أبيَن في أنه ليس يعمل"[1].

ومثله أن الأصل في قولنا: (غير ما تقول) أن تكون مضافاً إلى اسم معروف؛ لأنّ في ذلك وضوحاً للمعنى وبياناً، ولكنّه من الممكن أنْ تضاف إلى نكرة شريطة أن تكون موصوفة؛ ذلك أنّ الوصف يوضح المقصود ويخصصه، مما جعل التركيب حسناً، حيث يقول سيبويه "... وأما (غيرَ ما تقول) فلا تعرى من أنْ يكون في هذا الموضع مضافة إلى اسم معروف، نحو قولك:

- لأنّه لو قال غيرَ ما تقول: أولا قولاً

لم يكن في هذا بيان؛ لأنه ليس كلُّ قولٍ باطلاً، وإنّما يريد أنْ يحقق الأول بأمر معروف. ولو قال:

- هذا الأمر غيرَ قيلٍ باطلٍ

كان حسناً؛ لأنّه قد وكّد أوّل كلامه بأمر معروف وقد اختصّه، فصار بمنزلة قولك:

- لا قولك

حين جعله مضافاً؛ لأنك قد اختصصته من جميع القول بإضافتك، وأنّه يسوغ أن يكون قوله باطلاً، ولا يسوغ أن يكون جميع الأقوال باطلاً"[2].

ومنه قولنا: - هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ = حَسَن

- هذا رجلٌ عاقلاً لبيباً = ضعيف

---

[1] - الكتاب، ١/١٢٥.

[2] - السابق، ١/٣٧٩.

فالتركيب الأول حسن؛ لأنّ قائله "لم يجعل الآخِر حالاً وقع فيه الأول، ولكنــه أثنــى عليه وجعلهما شَرْعاً سواءً، وسوّى بينهما في الإجْراء على الاسم"[١]. أما الثاني فهو جــائز ولكنه ضعيف؛ "وإنّما ضعُفَ؛ لأنه لم يُرِد أنّ الأول قد وقع وهو في هذه الحال، ولكنه أراد أنّهما فيه ثابتان، لم يكن واحدٌ منهما قبلَ صاحبه، كما تقول:

- هذا رجلٌ سائراً راكباً دابَّةً

وقد يجوز في سعة الكلام على هذا، ولا ينقض المعنى في أنهما شَرْع ســواءٍ فيــه، وسترى هذا النَّحو في كلامهم"[٢].

ومثله: "قولك: - إن زيداً ظريفٌ وعمروٌ

و - إنّ زيداً منطلقٌ وسعيدٌ

فعمروٌ وسعيدٌ يرتفعان على وجهين: فأحد الوجهين: حسن، والآخر: ضعيف، فأما الوجه الحسن: فأن يكون محمولاً على الابتداء؛ لأنّ معنى:

- إنّ زيداً منطلقٌ

زيدٌ منطلقٌ، و (إنّ) دخلت توكيداً، كأنه قال:

- زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ

وفي القرآن[٣] مثله: "إنّ اللّه بريءٌ منَ المشركين ورَسُولُه". وأمّــا الوجــه الآخــر الضعيف: فأن يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق والظريف، فــإذا أردت ذلــك فأحسنه أن تقول:

- منطلقٌ هو وعمروٌ

و - إنّ زيداً ظريفٌ هو وعمروٌ"[٤].

ومنه قوله: "واعلم أنّ (لعلّ وكأنّ وليت) ثلاثتهن يجوز فيهن ما جاز فــي (إنّ)، إلاّ أنّه لا يُرفع بعدهن شيء على الابتداء ومن ثمّ اختار الناس:

---

١ - الكتاب، ٥١/٢.

٢ - السابق، الصفحة ذاتها، وما بعدها.

٣ - الآية (٣) من سورة التوبة.

٤ - الكتاب، ١٤٤/٢.

- ليت زيداً منطلقٌ وعمراً

وقَبُح عندهم أن يحملوا (عمراً) على المضمر حتى يقولوا (هو)، ولم تكن ليت واجبة، ولا لعلّ ولا كأنّ. فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمني، فيصيروا قد ضمّوا إلى الأوّل ما ليس على معناه بمنزلة (إنّ)..."[1].

فحُكْم سيبويه بالقبح على التراكيب التي تعطفُ اسماً آخر على اسم (لعلّ وكأنّ وليست) يكمن في أنه ينقض المعنى ويغيّره. ويتولى السيرافي توضيح ذلك، فيقول: "حَمْلُ المعطـوف على هذه الحروف على الابتداء يُغيِّر المعنى الذي أحدَثَتْه هذه الحروف من التمنّـي والتشـبيه والتَّرجّي؛ فلذلك لم يحملوه على الابتداء"[2].

ومنه قوله: "وتقول: - إنّ الذي في الدار أخوك قائماً.

كأنه قال: - من الذي في الدّار؟

فقال: - إنّ الذي في الدار أخوك قائماً،

فهو يجري في (أنّ) و (لكنّ) في الحُسْن والقُبح مجراه في الابتداء: إنْ قَبُح في الابتداء أنْ تذكر المنطلق قَبُح هھنا، وإنْ حَسُن ههنا، وإنْ قَبُح أن تذكر الأخ في الابتداء قبُـح ههنـا؛ لأن المعنى واحد، وهو من كلام واجب"[3].

فواضحٌ أنّ قبح مثلِ قولنا:

- إنّ في الدار أخوك قائماً

متأتٍ من مُرادنا من الأخوّةِ معنى الأخوّةِ في النّسب، في حين يكون جائزاً حسـناً إذا أردنا من الأخوة معنى المؤاخاة والمصادقة، وفي ذلك يقول السيرافي: "... فعلى هذا الظـاهر لا يجوز إذا أردت بِه أخوّةَ النّسب؛ لأنّك إنْ نصبت قائماً بـ (أخوك) لم يَجُز، كما لا يجوز:

- زيدٌ أخوك قائماً.

---

[1] - الكتاب، ١٤٦/٢.

[2] - السابق، ١٤٦/٢ (الحاشية)

[3] - السابق، ١٤٨/٢-١٤٩.

فليس الرفع؛ لأنك إنّما تفصِل بالذي تعني به الأول، إذا كان ما بعد الفصل هو الأول وكان خبَره، ولا يكون الفصل ما تعني به غيرَه، ألا ترى أنّك لو أخرجتَ (أنــت) اســتحال الكلام وتغيَّر المعنى، وإذا أخرجت (هو) من قولك:

- كان زيدٌ هو خيراً منك،

لم يفسد المعنى"(١).

ولمّا كان الغرض من الكلام إيصال المعنى، الذي يقصده المتكلم، إلى المخــاطب أو المتلقّي واضحاً لا إبهام فيه ولا لبس -فإنّ سيبويه كثيراً ما كان يفاضل بين أساليب الكلام فــي مقدار جودتها تبعاً لمعطيات الموقف السياقي ومنه حال المخاطب، كقوله في (باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد): "واعلم أنّــه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة، فالذي تُشغل به (كان) المعرفة، لأنّه حدّ الكــلام؛ لأنّهمــا شيء واحد... وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء، إذا قلت:

- عبدُالله منطلقٌ

تبتدئ بالأعرف ثمّ تذكر الخبر، وذلك قولك:

- كان زيدٌ حليماً.

و - كان حليماً زيدٌ

لا عليك أقدّمت أم أخّرت... فإذا قلت:

- كان زيدٌ

فقد ابتدأتَ بما هو معروفٌ عندهم، مثلَه عندك، فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت: حليماً، فقد أعلمته مثلَ ما علمت. فإذا قلت:

- كان حليماً.

فإنّما ينتظر أن تعرِّفه صاحبَ الصفة، فهو مبدوء في الفعل، وإنْ كان مؤخَّــراً فــي اللفظ، فإنْ قلت:

- كان حليمٌ أو رجلٌ،

فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي يــنزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أنْ يقربوا باب اللّبس... فالمعروف هو المبدوء به. ولا يُبدأ بما يكون فيه اللّبس، وهو النكرة، إلا ترى أنّك لو قلت:

---

(١) - الكتاب، ٢/٣٩٤-٣٩٥.

- كان إنسانٌ حليماً
أو - كان رجلٌ منطلقاً

كنت تلبس؛ لأنّه لا يستنكر أنْ يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللّبس، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللّبس"[١].

ويقول في (باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة): "وذلك قولك:
- ما كان أحدٌ مثلك.
و - ما كان أحدٌ خيراً منك.
و - ما كان أحدٌ مجترئاً عليك

وإنما حَسُن الإخبار ههنا عن النكرة، حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أنْ تعلمه مثل هذا. وإذا قلت:
- كان رجلٌ ذاهباً
فليس في هذا شيء تعلمه كان جَهِلَه. ولو قلت:
- كان رجلٌ من آل فلانٍ فارساً.
حسُن؛ لأنّه قد يَحتاج إلى أنْ تُعلمه أنّ ذلك في آل فلانٍ، وقد يجهله. ولو قلت:
- كان رجلٌ في قوم عاقلاً.
لم يحسن؛ لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون من قوم. فعلى هذا النّحو يحسُن ويقبح"[٢].

وهكذا فإن سيبويه ينصُّ على تفاضل الأساليب في أحوال تأليف الكلام، فالابتداء بالنكرة يخرج بالتراكيب من مستويي الصواب والجودة؛ لأن الابتداء بالنكرة لا يُقدِّم المعنى كما ينبغي له للمتلقي، وهو نقيض ذلك إنْ كان للمتكلم به قصد وغاية، ولمتلقيه فَهْم ودراية، وعلى هذا النَّحو يُفاضل سيبويه بسبب من المعنى بين الأساليب العربية من حيث الملازمة أو الترتيب بين الوظائف النحويّة، فقد يُعدَل عن الترتيب الأصل الذي ترتضيه قوانين الصناعة النحوية؛ لغرض معنويّ يريد المتكلم أن يتنبَّه عليه المخاطب؛ "لأنَّك تقتضي في نظمها -الكلم- آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس"[٣]؛ "فإذا وجب لمعنىً أن

[١] - الكتاب، ١/٤٧-٤٨.
[٢] - السابق، ١/٥٤.
[٣] - دلائل الإعجاز للجرجاني، ص٤٠.

يكون أولاً في النفس، وجَب للفظ الدّال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق"[١]، يقول سيبويه في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول: "وذلك قولك:

- ضرب عبدُالله زيداً

... فإن قَدَّمْتَ المفعول، وأخَّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك:

- ضرب زيداً عبدُالله

لأنّك إنّما أردت به مؤخراً ما أردت به مُقدَّماً، ولم تُرِدْ أن تشغل الفعل بأوّل منه، وإنْ كان مؤخَّراً في اللفظ، فمن ثمّ كانَ حَدُّ اللفظ أن يكون فيه مُقدَّماً، وهو عربي جيِّد كثير، كأنّهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[٢].

فالتقديم والتأخير في تاليف الكلام لدى سيبويه والنّحاة من بعده[٣]، إنما يقع بقصد العناية والاهتمام بالمقدّم.

ومن ذلك التقديم والتأخير ما جاء في (باب ما ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، حيث يقول: "وذلك قولك:

- كُسِي عبدُالله الثوبَ

و - أُعطِيَ عَبدُالله المال

... وإنْ شئت قَدَّمْتَ وأخرّت فقلت:

- كُسِيَ الثوبَ عبدُالله

- وأعطي المالَ عبدُالله

كما قلت: - ضربَ زيداً عبدُالله

فأمره في هذا كأمر الفاعل"[٤].

---

١ - الكتاب، ٤٣.

٢ - السابق، ٣٤/١.

٣ - انظر: المحتسب لابن جني، ج٦٥/١، ٦٦، ١٣٥، والخصائص ٢٩٤/١، والكشاف للزمخشري، ٣١٨/١ و ١٤٥/٢، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ٤٦٤/٤؛ وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، ص٢٠٧ وما بعدها، وانظر: أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبدالقادر حسين، ص ٨٠-٨٧.

٤ - الكتاب، ٤٢/١.

ومثله تقديم الظرف، إذ يقول سيبويه: "والتقديم ههنا والتأخير في ما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام، مثله في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربيٌ جيّد كثير"[١].

ومنه قوله في (باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم): "... وإنْ قَدّمتَ الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربياً جيِّداً، وذلك قولك:

- زيداً ضربت،

والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير، مثله في:

- ضَرَبَ زيدٌ عمراً

و - ضربَ عمراً زيدٌ"[٢].

ومثله ما جاء في (باب "أم" إذا كان الكلام بمنزلة أيُّهما و أيُّهم):، "وذلك قولك:

- أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟
- أزيداً لقيتَ أم بشراً؟

فأنت الآن مُدَّعٍ أنّ عنده أحدهما؛ لأنّك إذا قلت:

- أيُّهما عندك؟

و - أيَّهما لقيت؟

فأنتَ مدعٍ أنّ المسؤول قد لقي أحدهما، أو أنّ عنده أحدهما، إلا أنّ علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو. والدليل على أنّ قولك:

- أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟

بمنزلة قولك: - أيُّهما عندك؟

أنّك لو قلت: - أزيدٌ عندك أم بشر؟

فقال المسؤول: لا، كان مُحالاً، كما أنّك إذا قلت:

- أيهما عندك؟

فقال: لا. فقد أحال. واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن، لأنّك لا تسأله عن اللُّقى، وإنّما تسأله عن أحد الاسمين، لا تدري أيهما هو، فبدأت بالاسم؛

---

١ - الكتاب، ٥٦/١.

٢ - السابق، ٨٠/١-٨١.

لأنك تقصد قصد أنْ يبين لك أيُّ الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأول، فصار الذي لا تسألَ عنه بينهما، ولو قلت:

- ألقيت زيداً أم عمراً؟

كان جائزاً حسناً، أو قلت:

- أعندك زيدٌ أم عمرو؟

كان كذلك. وإنما كان تقديم الاسم ههنا، ولم يجُز للآخر إلا أن يكون مؤخراً؛ لأنه قَصَدَ قَصْدَ أحد الاسمين فبدأ بأحدهما؛ لأنّ حاجته أحدهما..."[1].

ويؤكد هذا المعنى في باب آخر من أبواب أو، حيث تقول:

- ألقيت زيداً أو عمراً أو خالداً

و - أعندك زيدٌ أو خالدٌ أو عمروٌ

كانت قلت: - أعندك أحدٌ من هؤلاءِ؟

وذلك أنَّك لم تدَّع أنَّ أحداً منهم ثَمَّ. ألا ترى أنّه إذا أجابك قال: لا، كما يقول إذا قلت:

- أعندك أحدٌ من هؤلاء؟

واعلم أنَّك إذا أردت هذا المعنى -أي السؤال عن الفعل- فتأخير الاسم أحسن، لأنّك إنّما تسأل عن الفعل بمن وقع، ولو قلت:

- أزيداً لقيت أو عمراً أو خالداً؟

و - أزيدٌ عندك أو عمروٌ أو خالدٌ؟

كان هذا في الجواز والحسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى: أيُّهما -أي إذا أردت السؤال عن الاسم- فإذا قلت:

- أزيدٌ أفضل أم عمرو؟

لم يُجز ههنا إلا (أم)؛ لأنّك إنّما تسأل عن أفضلهما، ولست تسأل عن صاحب الفضل..."[2].

---

[1] - الكتاب، ٣/١٦٩-١٧٠.

[2] - السابق، ٣/١٧٩.

ويضيف سيبويه للتقديم والتأخير معنىً آخر يتداخل مع قَصْد المتكلم الاهتمامَ والعنايَة، وهو تنبيه المخاطب وتأكيد مضمون الكلام لديه، حيث يقول: "... فإذا بنيتَ الفعل على الاسم قلت:

- زيدٌ ضربتُه،

فلَزِمَتْه الهاء، وإنما تريد بقولك: مبنيٌّ عليه الفعل: أنه في موضع منطلقٍ إذا قلت:

- عبدُ الله منطلق،

فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفع به، فإنما قلت: عبدالله فنسبته (فنبهّته) له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء"[١].

ومنه، أيضاً، تقديم الاسم على أداة الاستفهام، مع أنّ الأصل تقديمها؛ لأن لها حق الصدارة، غير أنه يجوز التقديم والتأخير في أسلوب الاستفهام؛ تنبيهاً للمخاطب على المسؤول عنه؛ حيث يقول سيبويه: "هذا بابٌ من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعاً؛ لأنَّك تبتدئه؛ لتنبِّهه، ثُم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك:

- زيدٌ كم مرةً رأيته؟

و - عبدُالله هل لقيته؟

و - عمروٌ هلاّ لقيته؟"[٢].

ومثله ما جاء في باب الأمر والنهي، حيث يقول: "وقد يكون أن يُبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك:

- عبدالله اضْرِبْه

ابتدأتَ عبدالله فرفعته بالابتداء، ونبّهت المخاطب له؛ لتعرِّفه باسمه"[٣].

ومثلما جعل سيبويه التقديم والتأخير جارياً في الكلام تبعاً لصحّة المعنى الدلالي المراد منه؛ مما يجعله في درجة عالية من الجودة -فإنّه أفاد بأنّ التقديم والتأخير في غير موضعه سبب في تدني مقبوليّة الكلام إلى مرتبة القبح، وإنْ صحّ معه المعنى النّحوي واستقام، حيث يقول: "ولا يحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقض، فمن ذلك قوله:

صَدَدْتِ فأطولْتِ الصّدود وقلّما وصالٌ على طول الصُّدود يدوم

---

١ - الكتاب، ٨١/١.

٢ - السابق، ١٢٧/١.

٣ - السابق، ١٣٨/١.

وإنّما الكلام: وقلّ ما يدوم وصالٌ"[1].

ومنه ما نقله عن شيخه، قائلاً: "وزعم الخليل أنه يستقبح أن تقول:

- قائمٌ زيدٌ

وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدّماً مبنياً على المبتدأ، كما تقدّم وتؤخّر فتقول:

- ضرب زيداً عمروٌ

و - عمراً عليٌّ ضَرَبَ

وكان الحدُّ أن يكون مُقدَّماً، ويكون زيد مؤخراً، وكذلك هذا، الحدُّ فيه: أن يكون الابتداء فيه مقدّماً، وهذا عربي جيد. وذلك قولك:

- تميمي أنا
- مشنوء مَن يشنؤك
- رجلٌ عبدُالله
- خزٌ صُفّتُك

فإذا لم يريدوا هذا المعنى –أي معنى التقديم والتأخير– قبُح"[2].

وقد وسَّع الجرجاني ظاهرة التقديم والتأخير في تأليف الكلام ونظمه، وجعله يتفاضل بعضه على بعضه في درجة الجودة، بلحاظ المعنى، معترفاً بفضل سيبويه في ذلك، وآخذاً عليه قَصْرها على العناية والاهتمام والتنبيه، مُبيِّناً أنها تؤدي معاني أخرى عديدة[3].

غدا واضحاً أن سيبويه يقيم علاقة وطيدة بين الجودة والفصاحة، وإنْ لم يذكر ذلك صراحة، غير أنه يُفهم ذلك من خلال العديد من النصوص التي تمَّ تحليلها في ثنايا البحث، فنجده يحكم بالجودة على اللغة الحجازيّة، حيث يقول –معقباً على إدغام الحرفين في حال الانفصال: "... والبيان في كلّ ذلك عربي جيد حجازي"[4]، وقوله: "ودعاهم سكون الآخِر في

---

[1] – الكتاب، ٣١/١.

[2] – السابق، ١٢٧/٢.

[3] – انظر: دلائل الإعجاز للجرجاني، ص٨٤ وما بعدها. وعن دور المعنى في التقديم والتأخير في ضوء النظرية التحويلية التوليدية: –في نحو اللغة وتراكيبها، د. خليل عمايرة، ص٩٣ وما بعدها.

[4] – الكتاب، ٤١٧/٤.

المِثْلين أنْ بيَّن أهل الحجاز في الجزم، فقالوا: أرددْ، ولا ترددْ، وهي اللغة العربيـــة القديمـــة الجيّدة"[١]، وكذا قوله: "ومن ذلك قولهم: وَدٌّ، وإنما أصله وَتِدٌ، وهي الحجازيـــة الجيّـدة"[٢]، وغير ذلك من الظواهر التي يحكم عليها بأنها: عربية جيدة"، و "الجيدة"، و "الجيدة العربيـــة"، وهلم جرّاً[٣].

فسيبويه يخصّ بتلك الأحكام اللغة الحجازية، مما يعني أنه يربط الجودة بالفصاحـــة، ولا سيّما إذا أدركنا أنّ كثيراً من علماء اللغة ينصّون على فصاحة لغة أهل الحجاز، التي نزل بها القرآن الكريم، حيث يقول ابن جني في معرض حديثه عن الفعلين: (اتّعد) و(ايتعد): "... واللغة الأولى أكثر وأقيس، وهي لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن"[٤]؛ إذْ "يُحمل كتاب الله على الكثير والفصيح"[٥]، ولا شكَّ في أنّ "كلام الله جلّ ثناؤه هو أفصح الكلام، فغير جـــائز توجيهه إلاّ إلى الذي أولى به من الفصاحة"[٦]، وقد أشار سيبويه إلى كثرة ورود ظاهرة ما في القرآن الكريم أصل الفصاحة والبيان[٧]، ويصف أبو جعفر النحاس لغة أهل الحجاز بالفصاحة قائلاً: "ولغة أهل الحجاز هي اللغة الفصيحة القديمة"[٨].

وقد فسّر ابن يعيش أحكام الجودة لدى سيبويه بالفصاحة، يبدو ذلك مـــن قولـــه: "وإذا ضعُف النصب قوي الرَّفع، فإذا الرفع في:

- زيدٌ لقيت أخاه.

أقوى من الرفع في قولك:

- زيداً ضربتُه،

قال سيبويه: النصب عربي جيد، والرفع أجود منه، يعني أن النصب في:

- زيداً ضربتُه

---

[١] - الكتاب، ٤/٤٧٣، وانظر: شرح المفصل، ١٥٢/١٠.

[٢] - السابق، ٤/٤٨٢.

[٣] - السابق، ٢٠١/١، ٢٢٦، ٢٢٧، ١٥٨/٢، ١٥٤/٤، ١٥٥، وغيرها.

[٤] - سر صناعة الإعراب، لابن جني، ١٦٤/١-١٦٥.

[٥] - إعراب القرآن، للنحاس، ٢٦٢/٣-٢٦٣.

[٦] - تفسير الطبري، ٣٩٨/٩.

[٧] - الكتاب، ٨٩/١، و ٣٨/٢، ٣٩.

[٨] - إعراب القرآن، للنحاس، ٣١٣/٣-٣١٤.

عربي فصيح في كلام العرب، والنصب يفتقر إلى إضمار فعلٍ وفاعل فاعرفه"[1].

وتبدو الصلة بين الجودة والفصاحة وثيقة في مظان اللغة كما النّحو، فهذا أبو زيد الأنصاري يصف ظاهرة ما في موضع أنها الأجود، وفي موضع آخر يصف الظاهرة نفسها بأنها الأفصح، حيث يقول: "يُقال: بهِ مَريحٌ، والأجود أن يُقال: به مروحٌ؛ لأنّه من الرَّوح، وجَمْع ريحٍ أرواح، ولكنَّ هذا حمَلَه على ريح الرّماد فهو مَريح، والأجود ما ذكرت لك، قال أبو حيّة النُّمَيْري:

لَعَيْنَاكِ يومَ البيْنِ أسرعُ واكفاً   من الفَنَنِ الممطورِ وهو مَروحُ

أي أصابته الريح، ولم يختلف النحويون في أنَّ هذا الأجود والأفصح"[2].

ومنه ما جاء في المنصف لأبي عثمان المازني: "وقد قالوا: تَمَدْرَعَ، والجيدة العربية، تَدَرَّع وتَسكَّنَ، وهو أكثر كلام العرب"[3]، وفي موطن آخر منه يقول في المسألة نفسها: "تمسكن من المسكنة والذلّ... وتسكّن بمعناه، وهو أفصح من تمسكن، وتمدرع: لبس المِدْرَعة... وتدرّع بمعناه، وهو أفصح من تَمَدْرَع"[4]).

ومما يؤكّد -أيضاً- ربط سيبويه الجودة بمختلف أحكامها بالفصاحة، أنه يقرن أحكام الجودة بأحكام معيارية كمية -كما مرّ بيانه- من مثل "الأجود والأكثر"، حيث يقول: "واعلم أنّ (رُدّ) هو الأجود الأكثر، لا يُغيِّر الإدغام المتغير، كما لا يُغيره في فَعُل وفَعِل ونحوهما"[5]، وكذلك (أجود وأكثر وأقيس)، كقوله: "وقال بعضهم إبِلٌ حَمَضيَّة إذا أكلَتْ الحَمْض، وحَمْضيَّة أجود، وقد يُقال: بعيرٌ حامِضٌ وعاضِهٌ إذا أكل العِضاة، وهو ضَرْبٌ من الشجر، وحَمْضِيَّةٌ أجود وأكثر وأقيس في كلامهم"[6]، ومثله قوله: "وزعم يونس أنهم يقولون:

- ربّما تقولَنّ ذاك

و - كَثُر ما تقولنّ ذاك

---

[1] - شرح المفصل، ٢/٢٣١-٢٣٢.

[2] - النوارد في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، ٢٣٨.

[3] - المنصف، لأبي عثمان المازني، ١/١٢٩-١٣٠.

[4] - السابق، ٣/٢٠، وانظر في تعاقب الجودة والفصاحة: تهذيب اللغة، ١/٣٥٥، وشرح الأشموني، ٢/٦٦٤، وتاج العروس، مادة (لزب)، وأدب الكاتب، لابن قتيبة، ٤٤٨-٤٤٩، وإصلاح المنطق لابن السكيت، ٢٠٧.

[5] - الكتاب، ٤/٤٢٣.

[6] - السابق، ٣/٣٣٦.

لأنه فعلٌ غير واجب، ولا يقع بعد هذه الحروف إلا و "ما" له لازمة، فأشبهت عندهم لام القسم؛ لأنّ اللام إنما أُلزِمَتْ اليمين، كما أُلزِمَت النونُ اللامَ، وليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد، ولو لم تلزمه اللام التبس بالنفي إذا حلف أنّه لا يفعل، فـ (ما) تجيء؛ لتسهّلَ الفعل بعد (ربَّ)، ولا يشبه ذا القسم ... وإنما كان ترك النون في هذا أجود؛ لأنّ (ما) و (ربَّ) بمنزلة حرف واحد..."[1]، ومنه قوله: "... والرفع أجود وأكثر في:

- ما أنت وزيدٌ

والجر في قولك: - ما شأنُ عبدِاللهِ وزيدٍ

أحسن وأجود"[2].

كما قرن سيبويه الأكثر بالقياس؛ كقوله: "ونقول:

- هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعين

وقد يقول بعضهم: - هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعان

وهذا شبيهٌ بقول مَنْ قال:

- كلّ شاةٍ وسخلتِها بدرهم...

والوجه: - كلّ شاة وسخلتُها بدرهم

و - هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعين

لأنّ هذا أكثر في كلامهم، وهو القياس، والوجه الآخر قاله بعض العرب"[3].

بل يجعل سيبويه الكثرة أصلاً يُقاس عليه، حيث يقول: "وقد جاء فُعْلان، نحو: الشُّكْران، والغُفْران، وقالوا: الشُّكُور، كما قالوا: الجُحُود، فإنما هذا الأقلُّ نوادر تحفظ عن العرب، ولا يُقاس عليه، ولكنّ الأكثر يُقاس عليه"[4].

كما قَرنَ الأكثر بالأفصح، حيث يقول: "ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: (هذا جحر ضبِّ خرب) فالوجه الرفع، وهو أكثر كلام العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأنَّ (الخَرِب) نعت (الجِحْر) رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجرُّه"[5].

---

[1] - الكتاب، ٥١٨/٣.

[2] - السابق، ٣١٠/١، وانظر مثل ذلك: ٣٢٠/١، ٣٠٤، ٣٩١/٣، ٥٤/٤، ٤٢٣ وغيرها.

[3] - السابق، ٨٢/٢.

[4] - السابق، ٨/٤.

[5] - السابق، ٤٣٦/١.

ومما يُؤكِّد دلالة أحكام الكثرة على مستوى الجودة والفصاحة وارتباطهما معاً ما يتّصل بما هو خلاف الكثير، "كالقليل" و "الأقلّ" و "ولغة قلة من العرب"، "وبعض العرب"، والنـــادر، وما أشبه ذلك، فالكثرة والشيوع من شروط الفصاحة، وإنْ جنحت عن القياس، لهذا قيل قديماً: إنّ مدار الفصاحة كثرة الاستعمال؛ ذلك أنّ أحكام الكمّ تعتمد على مدى تفشي ظاهرة مـــا فـــي كلام العرب الموثوق بعربيتهم، ومن ثمّ تمتزج أحكام الكمّ مع أحكام الجـــودة (النـــوع) فـــي الوصول إلى اللغة الفصيحة، وذلك أنّ "علامة كون الكلمة فصيحةً أن يكون استعمال العـــرب الموثوق بعربيتهم لها كثيراً، أو أكثر من استعمالهم ما هو بمعناها"[1].

فكثرة الاستعمال واضحة الصلة بالفصاحة، وإنْ أدت إلى مخالفة القياس، حيث يقول ابن منظور: "... وتقول في مُستقبِله (إخالُ) بكسر الألف، وهو الأفصح، وبنو أســـد يقولـــون: أخَال، بالفتح، وهو القياسُ، والكسر أكثر استعمالاً"[2]. ومنه: "يَنَع الثمـــــر ... وأيْنَـــع. قـــال الجوهري: وأيْنَعَ أكثرُ استعمالاً"[3]، ومقصد ابن منظور بالأكثر استعمالاً هنا اللغة الفصيحـــة، فقد نصّ على فصاحة هذا الأكثر في الكلمة ذاتها -أبو حاتم السجستاني، حيث قال: "... الكلام الفصيحُ: إنّي لأرى رؤوساً قد أيْنَعَتْ وحان قِطافها..."[4].

فعلى هذا النّحو تتعاقب أحكام الكثرة وغيرها من أحكام الكم مع أحكام الجودة للدلالـــة على الفصاحة، فما هو أكثر وأجود عند الفراء هو أفصح عند الطبري، حيث يقول الفـــراء: "جنّ عليه الليلُ، وأجَنّ، وأجَنَّه الليلُ وجنَّه، وبالألف أجود إذا ألقيتَ (على)، وهي أكثر من جَنَّهُ الليلُ"[5]، ويقول الطبري: "جنّ عليه الليل، وجنَّه الليل، وأجنّه، وأجنّ عليـــه، وإذا ألقيـــت (على) كان الكلام بالألف أفصح منه بغير الألف، وأجنَّه الليلُ أفصح من (أجنّ عليه) و (جـــنّ عليه الليل) أفصح من (جَنَّه)"[6].

فقد تناول علماء اللغة تفاوت اللغة في مستوياتها، حيث يمكن تصنيفها كما يراها ابـــن فارس على الوجه الآتي[7]:

---

[1] - الإيضاح، للقزويني، ٧٤/١، وانظر: المزهر في علوم اللغة، ١٨٧/١.

[2] - لسان العرب، مادة (خيل).

[3] - السابق، مادة (ينع).

[4] - جمهرة اللغة، ٤٣٧/٣.

[5] - معاني القرآن، للفراء، ٣٤١/١، وانظر: الفصيح، لثعلب، ٢٧٨.

[6] - تفسير الطبري، ٤٧٨/١١-٤٧٩.

[7] - الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، ص ٥٢و ٨٥-٨٧.

أولاً: أفصح اللغات.

ثانياً: اللغات الفصيحة.

ثالثاً: اللغات المذمومة.

وقد يُتوهّم لأوّل وهلة أنّ الفصاحة وَقْفٌ على البحث المعجمي دون الدرس النَّحوي؛ "لكننا حين نذكر أنَّ الدرس النَّحويّ لم يتمّ يوماً بمغزل عن سائر الأبحاث اللغوية، فإننا نرى أنّه لا محيد للتعرُّض إليه على أساس أنه أحد المنطلقات التي انطلق منها النحاة ... إن الفصاحة تعني جودة اللغة"[1].

ما تقدّم يؤكد ارتباط أحكام الكم بأحكام الجودة لدى سيبويه، وانصهارهما معاً للدلالة على جودة التعبير بغية الارتقاء إلى مرتبة الفصاحة، فهو لم يقف عند الحكم على مستوى صوابيّة الكلام، بل "وضع نصب عينيه الحسن والقبح؛ لأنّ إحساسه يتعلق بهما، وهذا أدخل شيء في اهتمامه بالفصاحة"[2].

وعلى هذا فإننا – كما تقول الدكتورة خديجة الحديثي: "نستطيع أنْ نقسِّم اللغة التي استشهد بها -أي سيبويه- إلى مراتب متعدِّدة من حيث القوّة، معتمدين على ما صحبها من عبارات مختلفة يبين بها فصاحة اللغة واطرادها وضعفها، أو قلتها أو رداءتها، وأعلى هذا فيما يتبيَّن للقارئ والباحث ما وصفه بالاطراد، أو بأنَّه لغة تكلم بها عامة العرب، ويعبر عن هذا بمثل قوله: (واعلم أنّ لغة للعرب مطردة)، أو قوله: (وعلى هذا تكلم عامة العرب) أو (هي عربية جيدة...) ... وآخره -أي آخر مراتب اللغة من حيث القوة بالفصاحة- ما وصفه بأنه قبيح أو رديء..."[3].

نتبين من خلال ما سبق دقة منهجية سيبويه وشموليتها في تقويم الأساليب العربية، جودةً وفصاحةً، فهو لم يهمل أي احتمال ممكن للحكم على الكلام وأساليبه، منطلقاً من أساس تصنيفه الكلم صنفين: الاستقامة، والاستحالة، وما بينهما من أحكام كمية ونوعية، جاعلاً معيار هذا التصنيف الاحتكام إلى المعنى بمختلف أنواعه مولياً وجهه شطر المعنى الدلالي في كثير من الأحايين؛ ذلك أنّ المعنى الدلالي لم يغب مطلقاً عن وعي سيبويه في أثناء منهجه التركيبي التحليلي لأبواب النّحو كافّة؛ إذْ إن المعنى النحويّ يقوم بدوره في تحديد الدلالة،

---

[1] – المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النّحو العربي، د. عفيف دمشقية، ص١١-١٢.

[2] – أثر النحاة في البحث البلاغي، ص٨٠.

[3] – سيبويه حياته وكتابه، د. خديجة الحديثي، ٢٠٩-١٢٢.

وهو عنصر مُفسِّر في كثير من الظواهر النحويّة...، ومن ثمَّ نجد أنهما إلى جانب العنصر الصّوتي يكوّنان أساس الصحّة النحويّة لتركيب ما والقبول أيضاً، وهذا -لا شك- يشير إلى عناية سيبويه بالمعنى المعجمي للمفردات، بل إنّ صحة التراكيب نحوياً ودلالياً -كما أكّدتْ ذلك الأحكام والتعابير التي استخدمها كميّة كانت أو نوعيًة- ترجع إلى الالتزام بمحاور محدَّدة، بحيث يؤدي خرقها إلى الخروج عن مستوى الصواب، ومن ثمّ نقض المعنى الدلاليّ، ولعلّه من الممكن إيجاز تلك المحاور بما هو آت[1]:

١- وظائف نحويًة بينها علاقات أساسيّة تمدُّ المنطوق بالمعنى الأساسي.

٢- مفردات يتمّ الاختيار بينها لتشغل الوظائف النحويّة السابقة.

٣- علاقات دلاليّة متفاعلة بين الوظائف النحويّة والمفردات التي تم اختيارها في المحور السابق.

٤- السيِّاق الذي ترد فيه التراكيب سواء أكان السياق سياقاً لغوياً أم غير لغويّ.

ولعلّ ما قدّمته في ثنايا المبحثين السابقين -وهو غيض من فيض يستأهل أن يحظى بدراسة منفردة بذاتها- كافٍ لبيان عبقريّة سيبويه في احتكامه لمختلف أنواع المعنى، مع عناية خاصةٍ منه بالمعنى الدلالي، في تقويم الأساليب وفق صحة نظمه وتفاوته في مستوى جودته، فجاء الكتاب منطقياً في منهجه، مشتملاً على وجوه تأليف الكلم المتنوّعة، مُبيناً أحكامها النحويّة والدلاليّة، التي تميِّز الغثّ من السّمين، والصّواب من الخطأ، من خلال الوجوه الإعرابية التي يحتملها الكلم، وكذا أحوال تأليفه من حذف وإضمار وتقديم وتأخير وفصل ووصل وغيرها، واضعاً نصب عينيه في كلّ ذلك مستوى الكلام المنثور ومستوى الكلام المنظوم، وغير مقتصر على تصنيفها وتحليلها من حيث صوابيّتها فحسب، وإنما اتّسع صدر الكتاب ومؤلّفه لدراسة صور التأليف التي استقامت صحيحة من حيث تفاوتها في الصحة والاستقامة: فثمّة الجيد والقبيح، والضعيف والرديء والكثير والقليل والنادر، وهلم جرّا، متوخياً بذلك جودة التعبير؛ حِرْصاً منه على الالتزام باللغة الفصحى لغة القرآن الكريم، فهو لم يجعل الإعراب وحده الفيصل في تقويم الأساليب وفق مستوى الصواب والخطأ، أو مستوى الجودة، وإنما اهتمّ بنظم الكلام وحسن تأليفه، كما اهتمّ بالإعراب في الكلمة، يبدو ذلك منذ الصفحات الأوَل من الكتاب، إذْ يقول: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب..."، فمدار الكلام لدى سيبويه تأليف العبارة، وما فيها من حسن أو قبح واستقامة، أو إحالة، والمعنى وما فيه من صدق أو كذب، فإنْ لم يُراع ذلك فسد النظم وخرج عن سنن العرب في كلامها، فكلُّ خلل

---

[1] - عناصر النظرية النحوية، د. سعيد بحيري، ص١٦٨.

يمسُّ العبارة في تنسيقها، أو المعنى في استقامته، كان ذلك مدعاة لنقصانه، ومن ثمّ تفاوته في مستوى صوابيّته، ومقدار جودته. فالنحو لدى سيبويه ليس إعراباً لأواخر الكلمات، وما فيها من رفع ونصب وجر ووقف، بل إنّ النّحو عنده أرفع قيمة، فهو علاوة على ما فيه من إعراب وبناء، يشتمل تأليف الجملة ونظمها، وعبقرية تركيبها، وبيان ما فيها من حسن أو قبح...، فاتحاً بذلك سبلاً قويمة سار عليها النحاة الأوائل، ورغب عنها بعض النحاة المحدثين، ومنهم الدكتور مصطفى ناصف في بعض ما ذهب إليه من أنّ "النحوي يهتم بالصواب والخطأ... ولكنه لا يُفاضل بين عدّة احتمالات مختلفة، فالجيد والرديء مسألتان لا تعنيان النَّحويّ، وإنّما تعنيان الناقد أو الشاعر"[1].

---

[1] – نظرية المعنى في النقد الأدبي، د. مصطفى ناصف، ص١٣ ومابعدها، وانظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، أ.د محمد كاظم البكاء، ص ٢٠٤ وما بعدها. وانظر: أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبدالقادر حسين، ص١٠٩ وما بعدها.

الخاتمة

عنيت هذه الأطروحة بدراسة المعنى في النّحو العربي من خلال كتاب سيبويه، الذي يمثّل خلاصة الفكر النّحويّ للرعيل الأول من النّحاة العرب، فاتضّح أنه قد راعى المعنى بمختلف أنواعه، في أثناء منهجه القائم على التحليل والتركيب في آن معاً، ولا سيّما المعنى الدلالي، ويمكن إجمال أبرز ما توصلت إليه بمايلي:

١- شرع سيبويه للنحويين منهجاً واضحاً في تطبيق نظرية المعنى على ما وقفت عليه.

٢- يلتقي الدرس اللغوي الحديث ما كشف عنه سيبويه من أسس ومنطلقات تعدّ ذات أهمية بالغة لدى العلماء المحدثين مثل تشومسكي وغيره.

٣- اهتّم سيبويه بتفسير الصيغ والمفردات، معجمياً، بغية تحديد معناها نحوياً، إذ كثيراً ما يتبع التعدد في المعنى المعجمي تّعدُّد في المعنى النّحويّ.

٤- عوّل سيبويه على المعنى بأنواعه المختلفة، فجعله موجهّا الدرسَ النّحوي، وفيصلاً في الحكم على التراكيب، فهو لم يقف في دراسته النّحو العربي عند حدود الإعراب، وتحديد المعاني النّحويّة فحسب. كما أنه لم يقتصر سيبويه على الاهتمام بالمعنى على مستوى الصيغ أو المفردات فحسب، بل أدرك-أيضاً-دور المعنى الدلالي على مستوى الأساليب العربيّة في توجيهها نحويّاً؛ لذلك اتّخذ سيبويه المعنى الدلالي الذي تُعبِّر عنه العلاقات النحويّة موجهّاً في اختيار وجه إعرابي معين، أو ترجيح وجه على آخر.

٥- تؤدي معطيات الموقف السياقي أو الحدث الكلامي دوراً بارزاً في إيضاح المعنى الدلالي، وأمن اللبس، فقد ربط سيبويه بين معطيات الموقف السياقي والعلاقة الإعرابية، وزاد على ذلك أنّ جعل السياق فيصلاً في الحكم على التراكيب على وفق مستوى الصواب والخطأ ومستوى الجودة، وقد برز ذلك جلياً في أثناء معالجته مسائل الحذف؛ مما يشكل تفنيداً لا مرية فيه لمن ذهب إلى أنّ سيبويه لم يطرق هذا الجانب إلا ما ندر.

٦- يشكل المعنى النّحويّ في كتاب سيبويه نظرية قائمة بذاتها، وقد تناول سيبويه علاقة العوامل بالمعنى من خلال تَشبثُّها واقتضائها وقوتها في العمل؛ فالعامل الفرع ينحطُّ عن الأصل، وما يكون فرعاً لغيره يكون أصلاً لآخر، وهكذا...

٧- حمل سيبويه كثيراً من المسائل النّحويّة على النصب على الخلاف، مما يؤكد عنايته بربط العمل النّحويّ بالمعنى، ومن ثّم فإنّ النصب على الخلاف عاملٌ بصريّ لا كوفيّ كما ذهب الكثيرون.

٨- أقام سيبويه علاقة وطيدة بين المعنى والأداء الصوتي للمنظوم (الضرورة الشعرية)، فلم يفصل الوزن والتقفيه عن الأسلوب أو المضمون، حيث جاء كثيرٌ من الضرورات الشعرية مرتكزة إلى المعنى؛ إذ جعله سيبويه وجهاً يُسَوِّغ اضطرار الشاعر، وهو ما قصده بقوله :"وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"، وقد غلّب سيبويه المعنى على الأداء الصوتي للمنظوم في مسائل كثيرة -وإنْ لم يهمله ألبتة- مِنْ مثل التقديم والتأخير والحذف والمطابقة، وغيرها؛ لأنّ غاية الشاعر إيصال المعنى بكل دقة وقوة بيان.

٩- حظي تصنيف الكلام وتقويمه لدى سيبويه على وفق مستوى الصواب والخطأ عناية فائقة، متمثّلاً في ذلك المعنى بمختلف أنواعه، جاعلاً المستوى الصوابي للكلام يدور في فلك القياس على كلام العرب ومجاراتها في سننها الكلامية، وصولاً إلى الفصاحة، أمّا المستوى الصوابي للمنظوم فقد ضاق به القياس النّحويّ، فأعلاه ما وافق القياس، وأدناه مالم يوافقه، فَصَحّ فيه كثير مما خَطُؤَ من وجوه أحوال تأليف الكلام، شريطة أن يكون له وجه في العربيّة مقبول، وإلا لكان خطأ مرفوضاً.

١٠- لم يكتفِ سيبويه بتقويم الأساليب والتراكيب العربيّة في ضوء المعنى على وفق مستوى الصواب والخطأ فحسب، بل جاوز ذلك إلى المفاضلة بين التراكيب على وفق مستوى الجودة إنْ في الكلام أو المنظوم، فثمة الجيد، والأجود، والضعيف، والرديء، والقبيح، والكثير، والأكثر، والقليل والنادر، وما ماثلها من أحكام يظهر فيها ربطه الجودة بالفصاحة ما لم تنقض المعنى...

وبعد، فهذا ما حققته هذه الأطروحة من نتائج، حيث يصعب حصرها -ههنا- إذْ جاء كثيرٌ منها منثوراً بين دفتيها.

"وآخر دعواهم أنِ الحمد لله ربّ العالمين"

Abstract

The Semantic Theory in Sibwihis Kitab

The purpose of this study want to investigate the role of semantic theory played with in the Arab grammatical thought in sibawih kitab, that presents the fruit of the early grammatical thought of the Arab grammarians.

The methodology adopted alone this study was a description and analytical one. So, data in dose relevant to the semantic theory were collected inductively.

According to methodology in apply, however, the entice data collected were in complete sympathy. Actually, this indicates dearly to how far this methodology was straight forward.

The study consists of a preface and two chapters, each of them in turn consists of two sections are follows:

Chapter I: The importance of semantic in grammar and pronunciation: The researcher studied the notation and denotation of semantic, their role in grammatical guidance, grammatical semantic exchange between diligent types of speech, the analytical characteristics of them, the extent to which the semantic and syntactic performances are differentiated, as

well as the relationship between semantic and both pronunciation and versification performances.

Chapter II: The importance of semantic in styles assessment: The researcher studied the criteria used by Sibawih and other grammarians to more a judgment on weather a given syntax and style were done in a right or wrong, addition to the extent to which these syntax's and styles were differentiated in quality.

Conclusions:

* Sibawih established a strong methodology for grammarians to come in putting the semantic theory in use.
* Contemporary scientists such as chimposky made good use of sibawih is principles and rules.
* Sibawih hander overlooked semantic in building up the grammatical theory.
* Sibawih studies extended to studying the frame work of the semantic denotation and its role in dowfying the semantic.
* It was within Sibawih in terse to study the semantic. So, it used as a tool to direct the grammatical course, and to judge on syntax's and styles in terms of weather they were done in aright or wrong way, as well as the extent to which these syntaxes and styles were differentiable in quality.

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
البقرة	-"واتقوا يوماً لا تجزى نفسٌ عن نفسٍ شيئاً"	٤٨	١٦٥
	-"اهبطوا مصراً"	٦١	٢٩
	-"ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت"	٦٥	١٠٣،١٩
	-"ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب.."	١٦٥	٥٧
	-"وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصرُ الله، ألا إن نصر الله قريب".	٢١٤	٤٢
	-" والله يعلم المفسد من المصلح"	٢٢٠	٢٣،٢٠
	-"فأماته الله مائة عام"	٢٥٩	٣١
	-" سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا"	٢٨٥	٨٣
آل عمران	-"كل نفس ذائقة الموت"	١٨٥	١٤٦
النساء	-"وإن كان رجلٌ يورث كلالة أو امرأة"	١٢	٣٢
	-"ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها"	٧٥	١٣٨
	"غير محلي الصيد"	١	١٤٦
المائدة	- " ولا آمين البيت الحرام"	٢	١٤٦
	-"يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين"	٦	١٤٠
	-" هدياً بالغ الكعبة"	٩٥	١٤٦
	-"ومن عاد فينتقم الله منه"	٩٥	١٥٩
الأنعام	"ولو ترى إذ وقفوا على النار"	٢٧	٥٨
	-"وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً"	٩٦	٢٠٥،١٥٠،١٤٩
	-"لا تنفع نفساً إيمانها"	١٥٨	١٦٨
الأعراف	-"وجعلنا لكم فيها معايش"	١٠	٢٠٩
	-"كما بدأكم تعودون"	٢٩	١٤٣
	-"واختار موسى قومه أربعين رجلاً"	١٥٥	١٠١
الأنفال	-"ويجعل الخبيث بعضه فوق بعض"	٣٧	٢١
	-"وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم"	٦٠	١٠٣،٢٣،١٩
التوبة	-"وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر إن الله بريء من المشركين ورسوله"	٣-	١٣٩
هود	-"ولعنة الله على الظالمين"	١٨	٩٠
	-"هؤلاء بناتي هن أطهر لكم"	٧٨	٢٠٩

إبراهيم	-"مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِم أَعْمَالُهم كَرَمَادٍ اِشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ"	١٨	١٣٨
الحِجْر	-"وَجَعَلْنَا لَكُم فِيهَا مَعَايِشَ"	٢٠	٢٠٩
	-"فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُم أَجْمَعُونَ"	٣٠	١٨٥
الكهف	-"وَكَلْبُهم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ"	١٨	١٠٩
	-"وَلاَ تَقُولَن لِشَيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ"	٢٤،٢٣	١١٠،٨
	-"إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً"	٤١	٨٣
طه	-"وَيْلٌ لِلمُطَفِّفِينَ"	٤٤	٢٢٩
الأنبياء	-"لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا"	٢٢	٤٩
الحج	-"أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً"	٦٣	٤٧
النَّمل	-"وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ"	٢٢	١٤٣
العنكبوت	-"كَيْفَ بَدَأَ الخَلْقَ"	٢٠	١٤٣
	-" كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ"	٥٧	١٤٧
الرُّوم	-"لَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ"	٥	٥٠
السجدة	-"وَلَوْ تَرَى إِذِ المُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِم"	١٢	١٤٦
الأحزاب	-"وَالحَافِظِينَ فُرُوجَهُم وَالحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ"	٣٥	٦٥،٥٨
الزُّمَر	-"حَتَّى إِذَا جَاؤُهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا"	٧٣	٥٨
الأحقاق	-"عَارِضٌ مُمْطِرُنَا"	٢٤	١٤٦
محمد (ص)	فَإِذَا لَقِيتُم الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ"	٤	٨٣
	-" إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينُ"	٥٨	١٣٨
النجم	-"وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الأُولَى وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى"	٥١،٥٠	٧١
القمر	-"وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُم وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌ"	٣	١٣٨
	-"إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ"	٢٧	١٤٦
الرحمن	-"وَجَنَى الجَنَّتَيْنِ دَانٍ"	٥٤	٣٣
الواقعة	-"وَيَطُوفُ عَلَيْهِم وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ لا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلا يُنزِفُونَ وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ"	١٧-٢٢	١٤٩ ،١٣٩
نوح	-"وَاللهُ أَنْبَتَكُم مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً"	١٧	٨٧
	-" وَدّاً وَلا سُوَاعاً وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً"	٢٣	١٤٣
الإنسان	-"إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلكَافِرِينَ سَلاسِلاً وَأَغْلالاً وَسَعِيراً"	٤	١٤٢
	-" وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرا	١٥-١٦	١٤٢

	قواريراً من فضّة قدّروها تقديراً"		
	-" عليهم ثيابُ سُندس خُضْر"	-٢١	١٣٧
المراسلات	-"وَهذا يومُ لا يَنطِقُونَ"	٣٥	٣٠
	-"ويلٌ يَوْمئذٍ للمكذّبين"	١٥،١٩،٢٤، ٣٤،٣٧،٤٠، ٤٥،٤٧،٤٩	٢٢٩
الأعلى	-"والّذي أخْرَجَ المرْعَى فَجَعَلَهُ غثاءً أحْوَى"	٤، ٥	٣٣

فهرس الأبيات الشعرية

[illegible]	[illegible]		[illegible]
الباء المفتوحة	- لن تراها ولو تأملت إلا	ولها في مفارق الرأس طيبا	١٢٥
الباء المضمومة	- فَمَنْ يَكُ أمسى بالمدينة رحلُهُ	فإنّي وقيّاراً بها لغريبُ	٥٨
	- يهدي الخميس نجاداً في قطالعها	إمّا المَصاعُ وإمّا ضَرْبَةٌ رُغُبُ	١٤٩
	- هذا سُراقَةُ للقرآنِ يدرسُهُ	والمرءُ عند الرُّشا إنْ يَلْقها ذيب	١٦٤
	- بها جِيَفُ الحَسْرى فأمّا عظامها	فبيضٌ وأمّا جلدُها فَصَلِيبُ	١٩٦
الباء المكسورة	كَذَبَ العتيقُ وماءُ شنٍّ باردٍ	إنْ كنتِ سائلتي غَبُوقاً فاذهبي	١٣٦
	- يا صاحِ بلِّغْ ذوي الزوجات كلهم	أنْ ليس وصلٌ إذا انحلت عُرى الذنبِ	١٣٩
	- قصُرَتْ أسيافُنا كانَ وَصْلُها	خُطانا إلى أعدائنا فَنُضاربِ	١٩٨
التاء المضمومة	ألا رجلاً جزاه الله خيراً	يدل على محصلةٍ تبيتُ	١٦١
الجيم المكسورة	وكنتُ أذلَّ من ولد بقاع	يشجج رأسه بالفهر واجي	٢٠١
	- كأنَّ أصواتَ من إيغالهن بِنا	أواخرِ المَيْس أصْواتُ الفراريجِ	٢٣٠
الحاء المضمومة	- دأبتُ إلى أنْ ينبتَ الظلُ بعدما	تقاصر حتى كاد في الآل يَمْصَحُ	٢١
	- وجيفَ المطايا ثمّ قلتُ لصُحبتي	ولم ينزلوا أبْرِدْتُم فَتَرَوَّحُوا	٢١
	- لعيْنَاكِ يوم البينِ أسرعُ واكفاً	مِنَ الفَنَنِ المَمْطورِ وهو مَروحُ	٢٥١
الدال المفتوحة	- أعنّي بِخَوّارِ العنانِ تخالُهُ	إذا راح يَرْدي بالمُدَجّجِ أحْرَدَا	١٤٨
	- وأبيض مصقول السِّطام مُهَنَّدا	وذا خَلَقٍ من نَسْجِ داودَ مُسْرِدا	١٤٨
الدال المكسورة	- مقذوفة بدخيصِ النَّحْضِ بازلُها	لَهُ صريفٌ صريفَ القَعْوِ بالمسدِ	٢٦
	- قد نيَ من نصر الخُبَيْبَيْنِ قَدي	لَيْسَ الإمَامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ	١٥٨
	- أريدُ حِباءَهُ ويريدُ قتلي	عَذِيرَكَ من خليلك من مُرادي	١٨٤، ٢٣٠
	- تَرْفَعُ لي خِنْدِفُ واللهُ يرفعُ لي	- ناراً إذا خمدتْ نيرانُهم تَقِدِ	١٩٩
	- وإيّاك أنتَ وعبْدَ المسيح	- أنْ تقْرَبا قِبْلَةَ المَسْجِدِ	٢٣١
الرّاء الساكنة	- فأقْبَلْتُ زحفاً على الرُّكبتين	فَثَوبٌ لَبِسْتُ وثوبٌ أجُرّ	٢٣٢
	- فيومٌ علينا ويومٌ لنا	ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرّ	٢٣٢

الرّاء المفتوحة	- أكـلّ امـرىء تحسـبين امـرأ	ونـاراً توقـد بـالليل نـارا	١٦٤
	- ألَيسَ أبِي بالنّضْرِ أم ليـس ولـدي	لكـل نجيـبٍ مـن خزاعـةَ أزهـرا	١٦١
	- وإذا مـا تَشَـاءُ تبْعَـثُ منهـا	مغـرب الشـمس ناشِـطاً مذعـورا	١٩٩
	- ولا نَقَـاتلُ بالعصـ	ـيِّ ولا نرامـي بالحجـارة	٢٣٠
	إلاّ عُلالَـةَ أو بُـدا	هـةَ قـارحٍ نهـدِ الجـزاره	
الراء المضمومة	لو كان غيري سُلَيمى اليوم غيره	وَقْـعُ الحـوادثِ إلا الصّـارِمُ الذّكَـرُ	٤٩
	أسكران كان ابـن المراغـة إذ هجـا	تميمـاً بِجـوفِ الشـام أم متسـاكرُ	١٦٠
	فكان نصيري دون من كنـت أتقـي	ثـلاث شـخوص كاعبـانِ ومُعْصِـرُ	١٦٩
	قبائلنـا سـبعٌ وأنتـم ثلاثـةٌ	ولَلسَّبْعُ خيرٌ مـن ثـلاث وأكثـرُ	١٧٠
	ترتـع مـا رتعـت إذا ادكـرت	فإنّمـا هـي إقبـالٌ وإدبـارُ	١٩٤
الراء المكسورة	- لا بأس بالقوم من طول ومن عظمٍ	جِسْمُ البغـالِ وأحـلامُ العصـافير	١٤٦
	- ونُبِّئْتُ جَوّابـاً وسَـكَناً يَسُـبُّني	وعمرو بنَ عفرا لا سلامٌ على عمـروِ	٤٨، ١٦٦
	- إنّي ضَمِنْتُ لِمَـنْ أتـاني مـاجنى	وأبـي فكـان وكنـتُ غـير غـدورِ	٥٩
	- لعـبَ الريـاحُ بهـا وغيرهـا	بعـدي سـوافي المـورِ والقَطْـرِ	١٣٧
	- جِئْني بِمِثْـلِ بنـي بـدرٍ لقومِهـم	أو مثـلَ أسْـرةِ منظـور بـنِ سـيَّارِ	١٤٨
	- كم عمة لـك يـا جريـر وخالـة	فدعـاء قـد حلبـتْ علـيّ عشـاري	١٦٠
	- لعمرك ما أدري وإن كنت داريـا	شُعيث بن سهم أم شـعيث بـن منقـرِ	١٦١
	- هـي ابنتُكـم وأختُكـم زعمتـم	لثعلبـة بـنِ نوفـلِ ابـنِ جسْـرِ	١٦٢
	- وإنّ كلابـاً هـذه عَشْـرُ أبْطُـنٍ	وأنـتَ بـريءٌ مـن قبائلهـا العَشْـرِ	١٦٩
	- سـألتا الطـلاقَ أنْ رأتـاني	مقـلٌّ مـالي، قـد جئتمـاني بنكْـرِ	٢٠١
	لا يَبْعَـدنْ قومـي الذيـن هـم	سـمّ العـداة وآفـة الجـزرِ	٢٣٥
	النـازلين بكـل معـترك	والطيبـون معـا قـدُ الازرِ	٢٣٥
السين المكسورة	- سـلِ الهمـوم بكـلِّ معطـي	تـاجِ مُخـالِطِ صهبـةٍ مُتَعَيِّـسِ	٤٧، ١٤٧
	- تقولُ- وصكّـت وجههـا بيمينهـا	- أبعلـي هـذا بـالرّحى المتقـاعسِ	٦٦
	- فإيّـاكم وحيـةَ بطـنِ وادٍ	هُمـوزَ النّـابِ ليـس لكـم بِسِـي	١٣٧
الضاد المكسورة	- غذيـر مَـنْ عَـدوا	نَ كـانوا حيَّـةَ الأرضِ	١٨٥، ٢٣١
الطاء المكسورة	- أبيت علـى معـاريَ واضحـات	بِهِـنَّ مُلـوّبٌ كَـدَمِ العبـاطِ	١٥٥، ١٥٩
	- عَرَفْـتُ بـأجْدثٍ فنعـافِ عـرقٍ	علامـاتٍ كتحبـير النّمـاطِ	١٥٩

القافية	صدر البيت	عجز البيت	الصفحة
العين المفتوحة	- وخير الأمر ما استقبلت منه	وليس بأن تتبعه اتباعا	٢٢
	- بني أسد هل تعلمون بلاءنا	إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعا	٦٠
	- إذا كانت الحو الطوال كأنما	كساها السلاح الأرجوان المضلعا	٦٠
	- كأن نسوع رحلي حين ضمت	حوالب غرزا ومعى جياعا	١٦٦
	- لعمري وما دهري بتأبين هالك	ولا جزع مما أصاب فأوجعا	١٩٤
	- نبتم نبات الخيزراني في الثرى	حديثاً متى ما يأتك الخير ينفعا	٢٣٤
	- فمهما تشأ منه فزارة تعطكم	ومهما تشأ منه فزارة تمنعا	٢٣٤
العين المضمومة	- وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا	حياتك لا نفع وموتك فاجع	٤٨، ٢٣٢
	- يا أقرع بن حابس يا أقرع	إنك إن يصرع أخوك تصرع	١٦٤
	- لما أتى خبر الزبير تواضعت	سور المدينة والجبال الخشع	١٦٧
	- راحت بمسلمة البغال عشية	فارعى فزارة لاهناك المرتع	٢٠١
العين المكسورة	- قد أصبحت أم الخيار تدعي	علي ذنبا كله لم أصنع	١٥٨، ٢٣٢
الفاء المضمومة	- نحن بما عندنا وأنت بما	عندك راض والرأي مختلف	٥٨
الفاء المكسورة	- من يثقفن منهم فليس بآيب	أبداً وقتل بني قتيبة شافي	٢٣٢
القاف المكسورة	- هل أنت باعث دينار لحاجتنا	أو عبد رب أخا عون بن مخراق	١١٣، ٢٣٢
الكاف المفتوحة	- تجانف عن جو اليمامة ناقتي	وما قصدت من أهلها لسوائكا	١٩٨
اللام الساكنة	صعدة نابتة في حائر	أينما الريح تميلها تمل	٢٣٢
اللام المفتوحة	- فألفيته غير مستعتب	ولا ذاكر الله إلا قليلا	١٥٨
	- كذبتك عينك أم رأيت بواسط	غلس الظلام من الرباب خيالا	١٦١
اللام المضمومة	- أتاني على القعساء عادل وطبه	برجلي لئيم وأست عبد تعادله	١٥٩
	- إذ هي أحوى من الربعي حاجبه	والعين بالاثمد الحاري مكحول	٢٤، ١٦٩
اللام المكسورة	- فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة	كفاني، ولم أطلب، قليل من المال	٤٦، ١١٧
	- كفعله اسم فاعل في العمل	إن كان عن مضيه بمعزل	١٠٩

القافية	الصدر	العجز	الصفحة
	– ويأوي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ	وَشُعثاً مراضيعَ مِثلَ السَّعالي	٤٦
	– ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّلٍ	وقد يدرك المجدَ المؤثّلَ أمثالي	١١٨
	– سجراء نفسي غير جَمْعِ أُشابةٍ	حُشْدٍ ولا هُلْكِ المفارشِ عُزَّلِ	١٣٧
	– نَعاء جُذاماً غيرَ موتٍ ولا قتْلِ	ولكنْ فراقاً للدَّعائمِ والأصلِ	١٨٤، ٢٣١
	– ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ	لقد جارَ الزَّمانُ على عيالي	١٧٠
الميم الساكنة	– لا يُبعدِ اللهُ التلبُّبَ والـ	ـغاراتِ إذا قال الخميسُ: نعمْ	٣٠
الميم المفتوحة	– بأيةِ تقدمون الخيلَ شُعثاً	كأنّ على سنابكها قُداما	٣٠
	– ألا مَنْ مُبْلِغٌ عنّي تميماً	بأيةِ ما تحبسون الطعاما	٣٠
	– سَقَتْهُ الرواعِدُ من صيِّفٍ	وإنْ مِنْ خريفٍ فلن يَعْدَما	١٦٢
	– أمِنْ دِمنتَيْنِ عرَّسَ الرَّكْبُ فيهما	بِحَقْلِ الرُّخَاميِّ قَدْ عفا طللاهما	٢٣٢
	– أقامَتْ على رَبْعَيْهما جارَتا صَفاً	كُمَيْتا الأعالي جَوْنَتا مُصطَلاهُما	٢٣٢
	– يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لم يَعْلَما	شيخاً على كُرسيِّهِ مُعَمَّما	٢٣٤
الميم المضمومة	– فإنْ تَرْفُقي يا هِنْدُ فالرِّفْقُ أيْمَنُ	وإنْ تخرقي ياهند فالخُرْقُ أشْأمُ	٨
	فأنتِ طلاقٌ والطلاقُ عزيمةٌ	ثلاثاً ومَنْ يَخْرَقْ أعقُّ وأظْلَمُ	٨
	فبيني بها إنْ كُنْتِ غيرَ رفيقةٍ	فما لامرىءٍ بعدَ الثلاثِ مُقَدَّمُ	٨
	– صَدَدْتِ فأطولتِ الصُّدودَ وقلّما	وصالٌ على طولِ الصُّدودِ يدومُ	١٦٤، ٢٣١
الميم المكسورة	– إذا ما نَغشاهُ على الرَّحْلِ يَنْثَني	مُساليهِ عنه من وراءٍ ومقدمِ	٢٦
	– لو قُلْتَ ما في قومها لم تِيثَمِ	يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيْسَمِ	٥٩
	– ابعدْ بعدتَ بياضاً لا بياضَ لَهُ	لأنتَ في عيني أسودُ من الظُّلَمِ	٧٢
	– عَهْدي بها الحيُّ للجميعِ، وفيهمُ	قبلَ التَّفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامِ	٨٣
	– ونَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أذعْتَهُ	كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ منَ الدَّمِ	١٦٧
	– إذا بعضُ السِّنينِ تَعَرَّقَتْنا	كفى الأيتامَ فَقْدُ أبي اليَتَمِ	١٦٧
	– فَشِنٌ كما اهتزّتْ رياحٌ تَسَفَّهَتْ	أعاليَها مَرُّ الرِّياحِ النَّواسِمِ	١٦٨
	– إذا لَمْ تَزَلْ في كُلِّ دارٍ عَرَفْتَها	لها واكفٌ مِنْ دَمْعِ عينيكَ يَسْجُمِ	١٩٩
	– أزيدُ أخا ورقاءَ إنْ كُنْتَ ثائراً	فقدْ عَرَضَتْ أحْناءُ حَقٍّ فَخاصِمِ	٢٠٤
النون المفتوحة	– أَجُهّالاً تَقولُ بَني لُؤَيٍّ	لَعَمْرُ أبيكَ أمْ مُتَجاهلينا	٢٠
	– أمّا الرَّحيلُ فدونَ بَعْدَ غَدٍ	فمَتى تقولُ الدارُ تجمعُنا	٢٠
	– لا تُنْكِروا القَتْلَ وقَدْ سُبينا	في حلْقِكُم عَظْمٌ وقَدْ شُجينا	١٩٦
	– ولا يَنْطِقُ الفَحْشاءَ مَنْ كانَ منهمُ	إذا قَعَدوا مِنّا ولا مِنْ سَوائنا	١٩٧

النون المضمومة	- لك العزُ إن مولاك عز وإن يهن	فأنت لدى بحبوحة الهون كائنُ	١٢١
النون المكسورة	- رماني بأمرٍ كنْتُ منه ووالدي	بريئاً ومن أجل الطويِّ رماني	٥٨
	- كأنك من جمالِ بني أُقَيْشٍ	يُقعْقَعُ خَلْفَ رجلَيْه بِشَنِّ	٥٩
	- لعمرك ما أدري وإنْ كنتُ داريا	بسبعِ رمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بثمانِ	١٦١
الهاء المفتوحة	- فأمّا تَرى لمّتي بُدِّلتْ	فإنَّ الحوادثَ أوْدَى بها	٢٤، ١٦٧
	- أُنيختْ فألقت بَلْدَةً فوقَ بَلْدَة	قليل بها الأصواتُ إلاّ بُغَامُهَا	٤٨
	- مَشائيمُ ليسُوا مُصْلِحينَ عَشيرةً	ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرابُها	٧٨، ٢٠٦
	- أتَتْني سُلَيْمٌ قضُّها بقضيضها	تُمَسِّحُ حولي بالبقيعِ سِبالَها	١٨٦
	- وإنْ بني حَرْبٍ كما قَدْ عَلِمْتُم	مَنَاطَ الثُّرَيَّا قَدْ تَعَلَّتْ تجومُها	٢١٤
الياء المفتوحة	- بدا لي أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى	ولا سَابِقٍ شيئاً جائيا	٧٨، ٢٠٦
	- قَد عجبت منّى ومن يُعَيْلِيا	لما رأتني خَلَقاً مقلوليا	١٥٥

[illegible]	[illegible]	[illegible]
الباء المكسورة	- وقد تَطَوَّيتُ انطواءَ الحِضْبِ	٢٢
	بين قَتادٍ رَدْهَةٍ وشَقْبِ	٢٢
الراء الساكنة	- هَلْ تَعْرِفُ الدّارَ يَعفُّها المُورْ	
	والدَّجْنُ يوماً والعَجاجُ المَهْمُور	
	لكلِّ ريحٍ فيه ذيلٌ مَسْفُورْ	
الراء المفتوحة	- يَذْهَبْنَ في نَجْدٍ وغَوراً غائرا	٢٣
القاف الساكنة	- لَوَّحَها مِنْ بَعْدِ بُدْنٍ وسَنَقْ	٢٢
	تَضْميرُكَ السّابقَ يُطوى للسَّبَقْ	٢٢
اللام المكسورة	- كأنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ	١٣٥
	- فَصُيِّروا مثلَ كعصفٍ مأكولِ	١٩٨

الميم المفتوحة	- ضَخْـــــمٌ يُحِــــبُّ الخُلُـــــقَ الأَضْخَمَـــــا	١٦٠

[illegible]	[illegible]	[illegible]
الراء المكسورة	- قـــــد يُؤْخَـــــذُ الجـــــارُ بجـــــرمُ الجـــــارِ	١٤٢
الياء المفتوحة	- ولكـــــنَّ عبـــــدَ اللـــــهِ مَوْلـــــى مواليـــــا	١٥٦
	- ســـــماء الإلـــــه فـــــوق ســـــبع ســـــمائيا	١٥٦
الهاء الساكنة	- جاريـــــة مـــــن قيـــــس ابـــــن ثَعْلَبَـــــهْ	١٦٢

مطبعة النعمان، ١٩٧٣ (الجزء الأول). مطبعة سلمان الأعظمي، ١٩٧٣ (الجزء الثاني).

- أصول النّحو العربي. د. محمد خير الحلواني. جامعة تشرين. اللاذقية. سوريا، د. ط، ١٩٧٩.
- أصول النّحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث. د. محمد عيد. القاهرة، عالم الكتب، د. ط، و ت.
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، د. نايف خرما. الكويت، سلسلة عالم المعرفة (٩)، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، د. ط، ١٩٧٨.
- إعراب القرآن. أبو جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد. بغداد. عالم الكتب. مطبعة النهضة العربية، ١٩٧٧.
- أمالي ابن الحاجب. أبو عمر عثمان بن الحاجب. دراسة وتحقيق د. فخر صالح قدارة، بيروت. دار الجيل، ودار عمّان، د. ط، ١٩٨٩، وانظر: تحقيق د. هادي حسين حمودي، بيروت، ١٩٨٥.
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. أبو البقاء العكبري. تصحيح إبراهيم عطوة عوض. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي. د. ت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. أبو البركات الأنباري. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، د. ط، ١٩٨٢.
- أوضح المسالك لألفية ابن مالك. ابن هشام، تحقيق محمد عبدالعزيز النجار. مصر. مطبعة الفجالة الجديدة، ط٢، د.ت.
- الإيضاح. أبو علي الفارسي.
- الإيضاح في علل النحو. الزجاجي. تحقيق د. مازن المبارك، بيروت، ط٢، ١٩٧٣.
- الإيضاح في علوم البلاغة. الخطيب القزويني، مصر، ١٩٨٣.
- البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي، بيروت، ط٢، ١٩٨٣.
- بحوث في الاستشراق واللغة. د. إسماعيل عمايرة، الأردن، عمان، دار البشير، مؤسسة الرسالة، ط١.
- البرهان في علوم القرآن. الزركشي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٧٢.
- بلاغة العطف في القرآن الكريم، دراسة أسلوبية. د. عفّت الشرقاوي. بيروت. دار النهضة العربية. د. ط. ١٩٨١.
- بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية. د. محمد عابد الجابري، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، د. ط، ١٩٩٢.

- تاج العروس. الزبيدي، مصر، ١٣٠٦.
- التبصرة في القراءات. مكي بن أبي طالب. تحقيق د. محيي الدين رمضـــان، الكويـت، ١٩٨٥.
- تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي. السيد أحمد علي محمـد. دار الثقافـة العربيـة، القاهرة، ط١، ١٩٩١.
- التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه، دراسة لغويـة. د. محمـود سـليمان ياقوت. مصر، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، شارع اسكندر الأكبر، د. ط، و ت.
- تفسير الطبري (جامع البيان)، أبو جعفر الطبري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٢.
- تهذيب اللغة. الأزهري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د. ط.
- التوابع في كتاب سيبويه. د. عدنان محمد سلمان، القاهرة، ١٩٦٥.
- الجامع لأحكام القرآن. أبو عبدالله القرطبي. بيروت. دار إحياء التراث العربي. د. ط، وت.
- الجمل. الزجاجي، تحقيق ابن أبي شنب. مطبعة كلنكيك، باريس، ط٢، ١٩٥٧.
- الجملة العربية. دراسة لغوية نحوية. د. محمد عبادة. الإسكندرية، د. ط، ١٩٨٨.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد، العينـي. دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه، ١٣٦٦م.
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالوية. تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكـرم، مؤسسـة الرسالة، ط٥، ١٩٩٠.
- حجة القراءات. أبو زرعة عبدالرحمن بن زنجلة. تحقيق سـعيد الأفغـاني. بـيروت. مؤسسة الرسالة.
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم. د. عبدالفتاح الحموز، مكتبة الرشـد، الريـاض، ط١، ١٩٨٥.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبدالقاهر بن عمر البغـدادي، مطبعـة الميريـة ١٢٩٩هـ، وانظر تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، د. ط، ١٩٥٧.
- الخصائص، ابن جني. تحقيق د. محمد علي النجار، بـيروت، دار الهـدى للطباعـة والنشر، ط٢، ١٩٥٢.
- دراسات في كتاب سيبويه. د. خديجة الحديثي، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٠.
- الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري. د. أحمد نصيف الجنابي. العراق، دار التراث، ١٩٨٠.

- دراسات في نظرية النّحو العربي وتطبيقاتها. أ. د. صاحب جعفر أبو جناح. الأردن، عمّان، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، ط١، ١٩٩٨م.
- دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق محمد رشيد رضا. القاهرة، مكتبة الخانجي.
- دلالة الألفاظ. د. إبراهيم أنيس. القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط٤، ١٩٧١.
- الدلالة اللغوية عند العرب. د. عبدالكريم مجاهد، د. ط، ودار وتاريخ نشر.
- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها. لطيفة النجار. دار البشير، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٣.
- دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه (رسالة ماجستير غير منشورة) إعداد موسى إبراهيم الشلتاوي، إشراف أ.د نهاد الموسى، الجامعة الأردنية، ١٩٩١.
- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان. ترجمة د. كمال بشر، ط١٠، ١٩٨٦.
- ذم الخطأ في الشعر، ابن فارس. القاهرة، مكتبة القدسي، ١٣٤٩هـ.
- الرسالة، محمد بن أدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت، دار الكتب العلمية، د. ط، وت.
- الرّماني في ضوء شرحه لكتاب سيبويه. د. مازن المبارك، بيروت، دار الكتاب اللبناني. د. ط، ١٩٧٤.
- زاد المسير في علم التفسير. ابن الجزري. سوريا، دمشق، المكتب الإسلامي، ط١، د.ت.
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق. د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١١١٩.
- سر صناعة الإعراب، ابن جني. دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥.
- السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه (رسالة ماجستير غير منشورة) إعداد محمود رباع، إشراف أ.د سمير ستيتيه، جامعة اليرموك، ١٩٩٢.
- سيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي ناصف، مصر، الفجالة، مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٣م.
- سيبويه جامع النّحو العربي. د. فوزي مسعود. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب. د. ط، ١٩٨٦.
- سيبويه حياته وكتابه. د. خديجة الحديثي. بغداد، منشورات وزارة الإعلام، ١٩٧٥.
- سيبويه والقراءات، دراسة تحليلية معيارية. د. أحمد مكي الأنصاري، مصر، دار المعارف، ١٩٧٢.

- الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه. د. خديجة الحديثي. الكويت. مطبعة مقهوى، ١٩٧٤.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ابن عقيل. تحقيق، محمد محي الدين عبدالحميد، المطبعة التجارية، ١٩٨٤.
- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي، مصر، مطبعة الفجالة الجديدة، ١٩٧٤.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق د. عبدالعزيز رباح، ود. أحمد الدقائق، سورية، دمشق، د. ط، ١٩٧٥.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك). الأشموني (ضمن كتاب حاشية الصبان)، مصر، دار إحياء الكتب العربية. د. ت.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، مصر، دار إحياء الكتب العربية.
- شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق د. صاحب جعفر أبو جناح. العراق، جامعة الموصل، ١٩٨٠.
- شرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي، بيروت، وبنغازي، دار الكتب العلمية، د. ط. ١٩٧٣.
- شرح المفصل، ابن يعيش. عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي. القاهرة، د. ت.
- الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية. د. عبدالسلام المسدي، ود. عبدالهادي الطرابلسي. ليبيا-تونس، د. ط، ١٩٨٥.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، مصر، دار العروبة، د. ط. د. ت.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. ابن فارس. تحقيق مصطفى الشويمي. بيروت، ١٩٦٤.
- صناعة المعنى وتأويل النّص، أعمال الندوة التي نظمها قسم اللغة العربية من ٢٤-٢٧ نيسان ١٩٩١، جامعة تونس، منشورات كلية الآداب بمنوبه، ١٩٩٢م.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناشر. الألوسي. مصر، المطبعة السلفية، ١٣٤١م.
- الضرورة الشعرية (دراسة أسلوبية). السيد إبراهيم، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٧٩م.
- طبقات النحويين واللغويين. أبو بكر الزبيدي. تحقيق د. محمود أبو الفضل إبراهيم، مصر، القاهرة، دار المعارف، د. ط، ١٩٨٤.

- ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم. د. أحمد ياقوت. الرياض، جامعة الرياض، د. ط. ١٩٧٥.
- ظاهرة الشذوذ في النّحو العربي. د. فتحي عبدالوهاب الدجني. الكويت. وكالة المطبوعات، ١٩٧٤.
- الظروف في العربية. د. موسى العليلي. مصر، القاهرة، جامعة القاهرة، ١٩٧٠.
- العامل النّحويّ بين مؤيديه ومعارضيه. د. خليل عمايرة، د. ط، ١٩٨٥.
- عبدالقاهر الجرجاني بلاغته ونقده. د. أحمد مطلوب. بيروت، د. ط. ودار نشر، ١٩٧٣.
- علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، الكويت، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، د. ط، ١٩٨٢.
- علم اللغة بين القديم والحديث. عبدالغفار حامد هلال. القاهرة، ط٢، ١٩٨٦.
- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي. د. محمود السعران، مصر، القاهرة، ط١، ١٩٦٢.
- عناصر النظرية النحويّة في كتاب سيبويه. د. سعيد بحيري، مكتبة الأنجلو مصرية، ط١، ١٩٨٩.
- فصول في فقه اللغة. د. رمضان عبدالتواب، دار التراث، مصر، د. ط، ١٩٧٣.
- الفصيح. ثعلب. تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي. مكتبة التوحيد، د. ط، ١٩٤٩.
- فلسفة اللغة العربية. د. عثمان أمين. القاهرة، سلسلة المكتبة الثقافية، د. ط، ١٩٦٥.
- في النّحو العربي، عبدالرحيم رضوان، إربد، دون دار نشر وطبعة، ١٩٨٦.
- في النّحو العربي، قواعد وتطبيق. د. مهدي المخزومي. بيروت، دار الرائد العربي، ط٢، ١٩٨٦.
- في نحو اللغة وتراكيبها. د. خليل عمايرة. جدّة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.
- القاموس المحيط. الفيروز أبادي، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت.
- القرائن المعنوية في النحو العربي (رسالة دكتوراة غير منشورة) إعداد عبد الجبار توامة، إشراف د. فرحان عياش، جامعة الجزائر، ١٩٩٤ – ١٩٩٥.
- قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الجديث. أ. د. نهاد الموسى. عمان، دار الفكر، د. ط. ١٩٨٧.
- القطع والائتناف. أبو جعفر النحاس. تحقيق د. أحمد خطاب العمر. بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٩٧٨.

- القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي، د. غريب عبد المجيد نافع. مصر، مكتبة الأزهر، ١٩٧٥.
- القواعد النحويّة مادتها وطريقتها. د. عبدالحميد حسن. القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط٢، ١٩٥٣.
- الكافية في النحو. ابن الحاجب، شرح الشيخ الاسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ط و د. ت.
- الكامل في اللغة والأدب. المبرد. تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر، د. ط، ومكتبة المعارف، بيروت.
- الكتاب. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط١.
- الكشاف، أبو القاسم جار الله الزمخشري. مطبعة الاستقامة. ط٢. ١٩٤١.
- الكشف عن وجوه القراءات السّبع. مكي بن أبي طالب. تحقيق د. محيي الدين رمضان، بيروت، ط٢، ١٩٨١.
- الكليات. أبو البقاء الكفوي.
- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. د. عبدالعزيز مطر. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة. ط١، ١٩٦٦.
- لسان العرب. ابن منظور. بيروت. دار صادر. د. ت.
- اللغة بين الفرد والمجتمع. جسبرسن. ترجمة عبدالرحمن أيوب. مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ط. ١٩٥٤.
- اللغة الوصفية والمعيارية. د. تمام حسان. مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.
- اللغة بين العربية معناها ومبناها. د. تمام حسان. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣.
- اللهجات العربية والتراث (القسم الأول) في النظامين الصوتي والصّرفي. د. أحمد علم الدين الجندي. ليبيا-تونس، الدار العربية للكتاب، د. ط، ١٩٧٨.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة. القزاز القزويني. تحقيق د. رمضان عبدالتواب وزميله. الكويت، دار العروبة، د. ط، ودار نشر.
- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها. ابن جني. تحقيق علي النجدي ناصف وزميله. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. د. ط، ١٩٦٩.

- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها. د. محمد الأنطاكي، لبنان، بيروت، مكتبة دار الشروق، ط٢، ١٩٧٥.
- مختار الصحاح. أبو بكر الرازي. بيروت. مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، ط٢، ١٩٨٧.
- مختصر ابن خالوية في شواذ القراءات، ابن خالويه تحقيق ونشر برجشستراسر.
- المدارس النحوية. د. شوقي ضيف. مصر، القاهرة، دار المعراف، ١٩٦٨.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي. القاهرة، د. ط ودار نشر.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. السيوطي. تحقيق: أحمد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، ط٣.
- مسالك القول في النقد اللغوي. د. صلاح الدين الزعبلاوي. سوريا، الشركة المتحدة للتوزيع، ط١، ١٩٨٤.
- المستوفى في النحو. علي سعيد الفرغاني. تحقيق محمد بدوي المختون. القاهرة، د. ط، ١٩٨٧.
- مشكل إعراب القرآن. أبو محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق حاتم صالح الضامن. بغداد، وزارة الإعلام، ط٢، ١٩٧٥.
- معاني القرآن. الأخفش. تحقيق فائز فارس. ط١، ١٩٧٩.
- معاني القرآن. الفراء. طبعة عالم الكتب، بيروت، والهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢، الجزءات الأول والثاني من تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، أما الجزء الثالث فبتحقيق عبدالفتاح إسماعيل شبلي.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو اسحق الزجاج. تحقيق عبدالجليل عبده شلبي. القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، د. ط، ١٩٨٨.
- معاني النحو. د. فاضل السامرائي. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، د. ط، ١٩٨٧.
- معجم الأدباء. ياقوت الحموي. دار المستشرق. بيروت، د. ط.
- معجم اللغة النظرية. د. محمد علي الخولي، بيروت، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٨٢.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام الانصاري. حققه وعلق عليه د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، وراجعه سعيد الأفغاني. دار الفكر، ١٩٨٥، وانظره بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٩٨٧.
- مفتاح العلوم. السكاكي. مصر، مطبعة ومكتبة مصطفى البابي. ط١، ١٩٣٧.

- المقتصد في شرح الإيضاح. عبد القاهر الجرجاني. تحقيق د. كاظم بحر المرجان. بغداد، وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد للنشر، د. ط، ١٩٨٢.
- المقتضب. المبرد، تحقيق عبد الخالق عُضيمة. القاهرة، دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٣.
- مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون. بيروت، دار القلم، ط٤، ١٩٨١.
- مكانة الخليل بن أحمد في النّحو. د. جعفر عبابنة. عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٤.
- من أسرار اللُّغة. د. إبراهيم أنيس. لجنة البيان العربي، ط٢، ١٩٥٨.
- مناهج البحث في اللُّغة. د. تمام حسان، مصر، مكتبة الانجلو مصريّة، ط٤، ١٩٧٢.
- منزلة المعنى في نظرية النحو العربي (رسالة دكتوراة غير منشورة) إعداد لطيفة النجار، إشراف أ.د نهاد الموسى، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥.
- المنصف. ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، القاهرة، د. ط، ١٩٥٤-١٩٦٠.
- المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النّحو العربي، د. عفيف دمشقية، بيروت، معهد الإنماء العربي، د. ط، ١٩٧٨.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء. حازم القرطاجني. تحقيق محمد الحبيب بن خوجه، تونس، ١٩٦٦.
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللُّغة الحديث. د. علي زوين. العراق، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٨٦.
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النّحويّ. أ.د. محمد كاظم البكاء، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٨٩.
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري. الآمدي. دار المعارف. مصر. ط٢، ١٩٧٢.
- الموافقات في أصول الشريعة، أبو اسحق إبراهيم الشاطبي. تحقيق محمد عبدالله دراز، بيروت. دار المعرفة، د. ط، (-١٩٨)
- نتائج الفكر في النّحو. السهيلي. تحقيق محمد إبراهيم. دار الاعتصام، مصر. د. ط، ود. ت.
- النّحو العربي والدرس الحديث. د. عبده الراجحي. بيروت، دار النهضة العربيّة، ١٩٧٩.
- النّحو الوصفي من خلال القرآن الكريم. د. محمد صلاح الدين مصطفى. الكويت، مؤسسة على جراح الصباح، د. ط، ود. ت.
- النشر في القراءات العشر. ابن الجزري. دار الفكر، بيروت، د.ت، وانظره بتصحيح محمد أحمد دهمان، دمشق، مطبعة التوفيق، د. ط، ود.ت.

- نظرية تشومسكي اللغويّة. جون ليونز. ترجمة وتعليق د. حلمي خليـــل، الإســكندرية، دار المعرفة الجامعيّة، ط١، ١٩٨٥.
- نظرية المعنى في النقد الأدبي. د. مصطفى ناصف. دار الأندلس، ط٢، ١٩٨١.
- نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث. د. نهـــاد الموســـى، الأردن، عمان، دار البشير، مكتبة وسام، ط٢، ١٩٨٧.
- النوادر في اللُّغة. أبو زيد الأنصاري. تحقيق محمد عبدالقادر، بيروت، دار الشـــروق، د. ط، ١٩٨١.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي. مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٧٧هـ.
- يتيمة الدهر. الثعالبي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة. ط٢، ١٩٦٥.

الدوريات:

- آداب الرافدين، الموصل، العراق، ٢٣٤، ١٩٩٢، نظرية النّحو العربي في كتاب سيبويه وإسهامها في علم اللُغة العام. د. محمد كاظم البكاء.
- آفاق عربية. العراق. ع٣، ١٩٨٤. عرض كتاب معنى المعنى لريتشارز وأوغدن. د. ناصف الجنابي.
- أبحاث اليرموك. سلسلة الآداب واللغويات . جامعة اليرموك، إربد، الأردن. مج ١، ع٢، ١٩٩٢، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض. د. حنا حداد.
- البلقاء للبحوث والدراسات، الأردن، مج ٣، ع١، ١٩٩٢. التحليل النَّحويّ عند ابن هشام الأنصاري، د. عبد الحميد مصطفى السيد.
- الحصاد، ع١، السنة الأولى، ١٩٨١، فلسفة النَّحو بين الرفض والتأييد. د. مصطفى السنجرجي.
- حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع٢٠، ١٩٨٩. ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب: مشروع قراءة في النظريات النّحويّة العربيّة، د. المنصف عاشور.
- حوليات كلية دار العلوم، مصر، السنة ١٩٦٨-١٩٦٩. أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللُغة العربيّة. د. تمام حسان.
- حولية اللُغة العربيّة، القاهرة، ع١، ١٩٨٣. ليس في كلام العرب وقضية الصواب والخطأ. د. عبد الفتاح سيد سليم.
- دراسات الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، مج١١، ع٤، ١٩٨٤. نظرة مقارنة إلى المدرسة النّحويّة العربيّة من خلال باب الشرط. د. خليل عمايرة.
- اللسان العربي، جامعة الدول العربيّة، المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم. مكتب تنسيق التعريب، ع٣٤، ١٩٩٠. مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس النَّحويّ العربي. د. مرتضى جواد باقر.
- اللسانيات. معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، الجزائر، ع٣، ١٩٧٣. مدخل إلى علم اللسانيات الحديث: أثر اللسانيات في النهوض بمدرسي اللُغة العربيّة. د. عبد الرحمن الحاج صالح.
- مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة. الكرك. الأردن. مج٧، ع١، ١٩٩٢. الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النّحويّة. د. عبد القادر مرعي الخليل.
- مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة. الكرك. الأردن مج ٨، ١٩٩٣. النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النَّحويّ. د. فارس محمد عيسى.

- مجلة كلية الآداب، جامعة الكويت، الكويت. ع٣و٤، ١٩٧٣. المنهج اللغوي في كتاب سيبويه.
- مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، السعودية، مج٤، السنة الرابعة، ١٩٧٥-١٩٧٦. الضرورة عند النحويين. د. محمد عبد الحميد سعد.
- مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد. العراق، ع٢١، ١٩٧٧. أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى. د. فاضل صالح.
- المورد. العراق. مج ١٣. ع٣، ١٩٨٤. الإعراب على الخلاف في الجملة العربيّة (محاولة على طريق التيسير). د. صاحب أبو جناح.
- المورد. العراق. مج ١٦، ع١، ١٩٨٧. عشرون درهماً في كتاب سيبويه. للمستشرق الإنجليزي ميخائيل كارتر، ترجمة وتعليق: د. عبد اللطيف الجميلي، ود. حاتم الضامن.
- الموقف الأدبي. العددان ١٣٥و١٣٦، تموز-آب، ١٩٨٢، المعاني النّحويّة في اللسانيات العربيّة، د. المنصف عاشور.

المراجع الأجنبية:

- Aspects of Language. Bolinger, D. and Sears, D.A. New Yourk, Harcourt Brace Jovanovich, 1981.
- Syntax. Alingustics Introduction to Sentence Structure. Brown, E.k. and Miller, J.E. London, Hutchinson, 1985.
- An Introduction to English Transformational Syntax. Huddleston. New Yourk, London, 1981.
- Twenty Dirhams in The Kitab of Sibawaihi, Garter. BSOAS 35, 1972.
- Anovel Analysis of Shorty, Arabic. Accusative and Emotional Utterances of Arabic. Dr. Yahya Al-Kasim, and Dr. Mahmoud Kanakri, ASSIUT University, SOAHG, April, No, 15, 1994.